أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها

أ.د. محمد محمود السرياني

الرياض
١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م

٢٨٠

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

الحدود الدولية في الوطن العربي
نشأتها وتطورها ومشكلاتها

أ.د. محمد محمود السرياني

الطبعة الأولى
الريـــــاض
١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م

تعبر الأفكار الواردة في هذا الكتاب عن رأي المؤلف
ولا تعكس السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي
لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

المقدمـــــــة

من المعروف أن الكثير من الحدود السياسية في الوطن العربي تفتقر إلى معرفة كاملة بطبيعتها وأسس نشأتها، كما تحتاج إلى فهم أكبر لأنماطها وجغرافيتها ودوافع النزاعات التي تقوم من حولها، فمعظم المشكلات الحدودية تبدو غير واضحة المعالم في كثير من الأحيان، مما لا يساعد على استيعاب العوامل التي أسهمت في نشأتها، ويجعل إمكانات وضع الحلول المناسبة لها أكثر صعوبة.

ومن هنا تعد دراسة الحدود السياسية موضوعاً هاماً وخطيراً، وذلك لما تنطوي عليه من اعتبارات سياسية متعددة، وفي السنوات الأخيرة أصبحت الحدود السياسية في الوطن العربي أحد الموضوعات الهامة التي تستقطب اهتمام دول وحكومات وشعوب المنطقة العربية، ذلك أن مخاطر نزاعات الحدود كثيراً ما كانت سبباً في استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية لبعض البلدان العربية، كما أنها كانت سبباً رئيساً في إضعاف أسس التضامن العربي، وإيجاد نوع من التوتر بين الدول العربية وجاراتها.

إن هذا الكتاب يلقي الضوء على قضايا الحدود الدولية في الوطن العربي من حيث النشأة والتطور والمشكلات، ويعرض الخطوط العريضة لوسائل حل الخلافات بروح موضوعية، متمنين أن يحقق الهدف الذي وضع من أجله هذا وقد أكثرت الرجوع والاقتباس من المصادر التالية:

1. Middle East and North Africa, Apolitical Geography by Alasdair Drysdale Gerald Blake.
2. International Maritime Boundaries, 3 volumes edited by johathan Charney and Lewis M., Alexander.

3. World Boundaries Series, 5 Volumes, International Boundary Research Unit.

4. An Atlas of World Political Flashpoints, A source book of Geopolitical Crises by Ewan W., Anderson.

راجين في ذلك الأجر والثواب، فان أصبنا فلله الحمد والمنة، وإن أخطأنا فلنا أجر المجتهد. ﴿**ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب**﴾.

الفصل الأول
الوطن العربي ـ الموقع والأهمية

الوطن العربي ـ الموقع والأهمية

يقع العالم العربي على امتداد قارتين من قارات العالم، حيث يشمل جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا بحيث تربو مساحته الإجمالية عن (١٤) مليون كم٢، وهي مساحة أكبر بكثير من مساحة قارة أوربا بأسرها، كما تفوق سعة أراضي الصين أو الولايات المتحدة أو كندا، ويكفي أن نذكر أن أقصى اتساع للمنطقة العربية يزيد على ٦٧٠٠كم بين نواكشوط على ساحل المحيط الأطلسي الموريتاني غرباً وبين مسقط على ساحل خليج عُمان شرقاً، في حين تتجاوز المسافة ٤٥٠٠كم بين الطرف الجنوبي لحدود الصومال وبين الطرف الشمالي لحدود سوريا.

وبالنسبة للامتداد الفلكي على أساس خطوط الطول والعرض، يلاحظ أن أراضي الوطن العربي تقطع قرابة (٣٩ْ) درجة عرضية ابتداءً من جنوب خط الاستواء بدرجتين حتى درجة عرض (٣٧ْ) شمالاً تقريباً. ومن ثم تنوعت الخصائص الطبيعية لأرجاء هذا الوطن الكبير ما بين عروض استوائية وأخرى مدارية أو معتدلة، وفيما يتعلق بخطوط الطول يلاحظ وقوع البلاد العربية ضمن خمسة من نطاقات التوقيت العالمي حيث يمتد الوطن العربي على (٧٦ْ) درجة طولية، من خط طول ١٦ْ درجة غرباً إلى ٦٠ْ درجة شرقاً، لذا فعندما تعلن الساعة انتصاف النهار بعاصمة دولة الإمارات، تكون عقاربها ما زالت تشير إلى الثامنة صباحاً بالعاصمة الموريتانية نواكشوط. (انظر شكل ١/١)

١ . ١ الوحدات السياسية في المنطقة العربية

يظهر الجدول رقم (١/ ١) والشكل رقم (١/ ٢) أن هناك (٢٢) وحدة سياسية تقع ضمن المنطقة العربية، ويمكن توزيع هذه الأقطار السياسية في مجموعات إقليمية كما يلي:

١ ـ دول الهلال الخصيب: وتضم خمسة أقطار سياسية هي العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن.

٢ ـ دول شبه الجزيرة العربية: وتضم سبعة أقطار هي السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات وعُمان إضافة إلى اليمن.

٣ـ دول شرق إفريقيا: وتشمل دولتين في حوض النيل وهما مصر والسودان إضافة إلى دولتين أخريين في منطقة القرن الإفريقي وهما الصومال وجيبوتي، وكان من المقرر أن تنضم أرتيريا إلى هذه المجموعة الدولية بعد الاستقلال، إلا أنها اختارت عدم الانضمام إلى المجموعة العربية.

٤ ـ دول الشمال الإفريقي: وتضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

الشكل رقم (١/ ١)

الموقع الفلكي للوطن العربي

الجدول رقم (١/ ١)

دول المنطقة من حيث المساحة،السكان، وإجمالي الدخل القومي لكل دولة (١٩٩٨م)

الدولة	العاصمة	المساحة كم²	السكان (مليون)	سكان المدن ٪	إجمالي الدخل القومي (دولار)
أفريقيا العربية		١٠,٤٦٥,٠٠٠	١٨١	–	–
مصر	القاهرة	١,٠٠٠,٠٠٠	٦٥,٥	٤٣	١,٠٨٠
ليبيا	طرابلس	١,٥٩.,٠٠٠	٥,٧	٨٦	–
تونس	تونس	١٦٥,٠٠٠	٩,٥	٦١	١,٩٣٠
الجزائر	الجزائر	٢,٣٨١,٠٠٠	٣٠,٢	٥٦	١,٥٢٠
المغرب	الرباط	٧١١,٠٠٠	٢٧,٧	٥٢	١,٢٩٠
موريتانيا	نواكشوط	١,٠٨٥,٠٠٠	٢,٥	٥٤	٤٧٠
السودان	الخرطوم	٢,٦٠٦,٠٠٠	٢٨,٥	٢٧	–
الصومال	مقديشو	٦٣٨,٠٠٠	١٠,٧	٨١	–
جيبوتي	جيبوتي	٢٢,٠٠٠	٠,٧	٢٤	–
آسيا العربية		٣,٧١٦,٠٠٠	٩٩,٢	–	–
السعودية	الرياض	٢,١٥٠,٠٠٠	٢٠,٢	٨٠	–
الكويت	الكويت	١٨,٠٠٠	١,٩	١٠٠	–
البحرين	المنامة	٦٢٢	٠,٦	٨٨	–
قطر	الدوحة	١١,٣٠٠	٠,٥	٩١	–
الإمارات	أبوظبي	٨٤,٠٠٠	٢,٧	٨٢	–
عمان	مسقط	٢١٢,٠٠٠	٢,٥	٧٢	–

الدولة	العاصمة	المساحة كم^{٢}	السكان (مليون)	سكان المدن ٪	إجمالي الدخل القومي (دولار)
اليمن	صنعاء	٤٨٣,٠٠٠	١٥,٨	٢٥	٣٨٠
العراق	بغداد	٤٣٨,٠٠٠	٢١,٨	٧٠	–
سوريا	دمشق	١٨٥,٠٠٠	١٥,٦	٥١	١,١٦٠
لبنان	بيروت	١٠,٠٠٠	٤,١	٨٧	٢,٩٧٠
الأردن	عمّان	٩٧,٠٠٠	٤,٦	٧٨	١,٦٥٠
الإجمالي		١٤,١٨١,٠٠٠	٢٨٠,٢	٤٥	–

المصدر : World population data sheet,1998

الشكل رقم (١/ ٢)

أقطار الوطن العربي

١ . ٢ المشرق العربي والمغرب العربي

شهد التاريخ العربي الإسلامي ظهور مصطلح المشرق العربي والمغرب العربي، للتدليل على جناحي الوطن العربي الشرقي والغربي، وقد كان الحد الفاصل بين المشرق العربي والمغرب العربي هو ليبيا. فمنطقة بنغازي في ليبيا هي آخر حدود المشرق العربي الذي يضم البلاد العربية في آسيا إضافة إلى مصر. وقد ارتبط تاريخ بنغازي بالمشرق العربي أكثر من ارتباطه مع المغرب الذي يبدأ من منطقة طرابلس شاملاً منطقة طرابلس وتونس والجزائر والمغرب وموريتانية، إلاّ أن قيام الدولة الليبية، وتوحيد أقاليم طرابلس في الغرب وبنغازي في الشرق وفزان في الجنوب صهر هذه الأقاليم الثلاثة في بوتقة سياسية واحدة أصبحت توجهاتها مغاربية.

١ . ٣ الشرق الأدنى والشرق الأوسط

بدأ الاهتمام الأوربي في الأقطار الموجودة في قارتي آسيا وإفريقيا منذ عصر النهضة الأوربية، وساعدت الكشوف الجغرافية وما تبعها من حركات الاستعمار لدول العالم القديم في آسيا وإفريقيا، وحركات الهجرة والاستيطان إلى دول العالم الجديد في الأمريكيتين وأستراليا على تزايد الاهتمام بقضايا العالم خارج القارة الأوربية، حيث أصبحت جميع دول العالم تحت قبضة الدول الأوروبية، تدير شئونها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لقد صنف العالم إلى أقاليم وأقطار فرض خطوطها العريضة الاستعمار الأوروبي، وظهرت المصطلحات الإقليمية التي تظهر تبعية العالم إلى أقطار القارة الأوربية.

لقد ظهرت بعض المصطلحات الإقليمية التقليدية التي تداولها

الأوربيون بخصوص تصنيف أقطار القارة الآسيوية إلى مناطق ترتبط بقربها أو بعدها من قارة أوربا . ولعلّ أشهر هذه المصطلحات مصطلح الشرق الأدنى Near East والشرق الأقصى Far East . ويعني المصطلح الأول الشرق القريب من أوربا بينما المصطلح الثاني هو الشرق البعيد عن أوربا .

كان يقصد بالشرق الأدنى الأراضي المحيطة بالحوض الشرقي للبحر المتوسط من مصر غرباً إلى العراق وتخوم إيران شرقا ، ومن تركيا شمالاً حتى اليمن جنوباً ، وفي مقابل هذا المصطلح كان الشرق الأقصى يضم البلاد الآسيوية المطلة على المحيط الهادي ، وقد يضاف إليها بلاد جنوب شرق آسيا .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر بدأ الإنكليز في مكتب الهند البريطانية يتداولون استعمال مصطلح جديد هو مصطلح الشرق الأوسط The Middle East الذي صنّف المنطقة الواقعة حول الخليج العربي حسب موقعها من أوربا بأنها ليست من الشرق الأدنى ، وليست كذلك من الشرق الأقصى . وفي عام ١٩٠٢ م استخدم المؤرخ البحري الأمريكي ماهان هذا التعبير أثناء مناقشته مضامين الاستراتيجية البحرية في العالم ، ودراسته للمضامين الجغرافية للتأثير الروسي على إيران ، وكذلك الخطط الألمانية لبناء سكة حديد بغداد ـ برلين .

إن تعبير الشرق الأوسط لم يظهر في القاموس السياسي العالمي ، إلاّ أثناء الحرب العالمية الثانية ، حيث قامت بريطانيا والدول الحليفة بإطلاق هذا المصطلح على مساحات واسعة من شمال وشرق إفريقيا إضافة إلى جميع البلاد العربية الواقعة شرق قناة السويس مضافاً إليها إيران وتركيا . لقد أخذ هذا المصطلح الإقليمي الجديد «مصطلح الشرق الأوسط» يحل بالتدريج محل مصطلح الشرق الأدنى مع توسيع مضمونه كمصطلح سياسي ليشمل كل أقطار جنوب غربي آسيا وبعض أقطار إفريقيا ، . Drysdale and Blake,1985;10-13

والواقع أن مصطلح الشرق الأوسط ليس له مدلول جغرافي واضح، ولهذا يختلف مفهوم الباحثين لامتداد هذا الإقليم، بل ويرفض بعضهم استخدام هذا المصطلح في دراساتهم لكونه غامضاً وغير محدد، ومع ذلك، فقد توطد هذا التعبير في السنوات الأخيرة، واستخدمه معظم الكتّاب ورجال السياسة مع اختلافهم في الامتداد الجغرافي لهذا الإقليم. لقد ارتبطت بهذا المفهوم مفاهيم أخرى معينة مثل «بترول الشرق الأوسط» و«حرب الشرق الأوسط» و «مباحثات السلام في الشرق الأوسط». واقترن به تعابير مثيرة بواسطة أجهزة الإعلام مثل «بؤرة المشاكل» و «قطب الأزمات» و «منطقة الأوضاع الحرجة» وغير ذلك من المفاهيم التي تبرز أهمية المنطقة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي (سطيحه ، ١٩٧٤م، ٣٦٩ ـ ٣٧١).

لا يوجد أساس جغرافي يمكن الاستناد إليه لتحديد منطقة الشرق الأوسط بدقة؛ لذا تتباين الآراء حول الأقطار التي يشملها هذا المصطلح السياسي، غير أن المصطلح يشمل بالتأكيد جميع أقطار الوطن العربي في آسيا (دول الخليج والهلال الخصيب) مضافاً إليها تركيا وإيران وقبرص، وكذلك مصر وبعض الكتّاب يضيفون إلى ذلك أحياناً ليبيا والسودان وأحياناً أفغانستان.

يقترن اسم الشرق الأوسط في المؤلفات الغربية باسم «أقطار شمال إفريقيا»، فكثير من المؤلفات الغربية تحمل هذا الاسم أقطار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Middle East and North Africa. وتعبير شمال إفريقيا يضم أقطار تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، أما ليبيا فيدرجها بعض الباحثين تارة مع أقطار الشرق الأوسط، وتارة أخرى مع الشمال الإفريقي، والواقع أن ليبيا كانت فيما مضى تمثل المنطقة التي تفصل المشرق العربي عن المغرب العربي على النحو الذي ذكرنا سابقاً.

١ . ٤ الأهمية العالمية للمنطقة العربية

في تاريخ البشرية هناك ثلاث مظاهر هامة أثرت على سير الحضارة الإنسانية وتطورها: المظهر الأول هو الثورة الزراعية التي بدأت منذ ٨٠٠٠ سنة قبل الميلاد، حينما تعلم الإنسان لأول مرة كيف يزرع المحاصيل ويستأنس الحيوان، والمظهر الثاني منذ ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد، حين شهد العالم أقدم المدنيات في تاريخ البشرية. وكانت في ثلاثة مراكز هي أراضي الرافدين بالعراق ووادي النيل بمصر ثم وادي السند فيما يعرف اليوم بباكستان. أما المظهر الثالث في تاريخ الحضارة البشرية فقد بدأ خلال القرنين الماضيين بالثورة الصناعية والتكنولوجية.

لقد كانت المنطقة العربية مصدر التغييرين الأولين في حضارة الإنسان، وهما الثورة الزراعية، وقيام المدنيات الأولى، أما المظهر الثالث المتمثل بالثورة الصناعية فقد نشأ في أوربا، ألا أن أوربا لم تكن لتستطيع أن تطور هذا المظهر الحضاري لولا الخلفيات العلمية والحضارية التي قدمتها لها المنطقة العربية والعالم الإسلامي، واستفادت منها أوربا وطورتها فيما يعرف بعصر النهضة الأوربية.

وعموماً يمكن أن نعرض بإيجاز لمظاهر الأهمية العالمية للمنطقة العربية التي شهدت نمو الأمور التالية وتطورها: (سطيحه، ١٩٧٤م، ٣٩٤-٣٩٧).

١ . ٤ . ١ الثورة الزراعية

تتفق معظم الآراء العلمية الحديثة على أن نطاق المرتفعات الذي يحد منطقة الهلال الخصيب بجنوب غرب آسيا كان المهد الذي نشأت فيه الثورة الزراعية، وهذه المرتفعات تمتد على شكل قوس من الجانب الشرقي للخليج العربي، ووادي دجلة والفرات، ثم خلال جنوب تركيا، والجانب الشرقي من البحر المتوسط. ففي هذا النطاق بدأ أول فلاحو العالم زراعة عدد من

المحاصيل مثل القمح والشعير والعدس وبعض نباتات الأعلاف، كما أنهم استأنسوا الحيوانات المحلية كالأغنام والماعز ثم انتشر هؤلاء في السهول والأراضي المجاورة، كما قاموا بثلاثة ابتكارات هامة هي اختراع العجلة والمحراث ومغازل النسيج، ثم انتشرت الثورة الزراعية في منطقة الشرق الأقصى، وذلك في سهول الهند والصين في أثناء تلك الفترة أو بعدها بقليل.

لقد انتشرت طريقة الحياة الجديدة من المنطقة العربية وما جاورها على طول خطوط الهجرات البشرية، فأدخلت المحاصيل الجديدة إلى مصر ومنها إلى إفريقيا جنوب الصحراء، كذلك دخلت هذه المحاصيل والحيوانات إلى أوربا والى المناطق الشرقية من آسيا، وقد غيرّت هذه التكنولوجيا الزراعية أسلوب الحياة البشرية حيث أصبحت حياة الناس أكثر أماناً بانتشار زراعة المحاصيل الغذائية، مما أدى إلى زيادة كثافة السكان، الأمر الذي ساعد على قيام المدنيات الأولى في التاريخ.

١ . ٤ . ٢ قيام المدنيات الأولى

بدأت ثاني الثورات العظيمة في تاريخ البشرية منذ قرابة ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد قريباً من المنطقة التي شهدت نشأة الثورة الزراعية، وتتمثل في المدنيات العريقة التي قامت في أحواض الرافدين والنيل والسند. وبدأت هذه المدنيات الزراعية بتطوير حكومات مركزية تدعمها قوة عسكرية، فقامت المدن وأنشئت حولها الأسوار ونظمت الجيوش للدفاع عن هذه الممتلكات ضد الغزاة، ويبدوا أن الملوك والرؤساء اختيروا كقادة حربين في وقت الخطر، ولكنهم سرعان ما اصبحوا حكاماً في وقت السلم.

وما يهمنا في هذا الموضوع هو أن العالم قد عرف لأول مرة في المنطقة العربية قيام الدول المنظمة، ونظم الري، وظهور المدن وسبل حمايتها ضد الغزو الخارجي، وقيام الملكية والتوسع الإقليمي والسيطرة على القوى المنافسة.

١ . ٤ . ٣ أراضي الديانات السماوية

كانت المنطقة العربية مهد الديانات السماوية الثلاث ـ اليهودية والنصرانية والإسلام ـ ومنها نتشرت هذه الديانات إلى مختلف بقاع العالم المعمور، وقد ظهرت هذه العقائد في أراضي الشعوب السامية، وهي شعوب تتميز أساساً بتدينها واهتمامها بالنواحي الرفيعة من العلاقات الإنسانية.

ونظراً لانغلاق اليهود على أنفسهم فترة طويلة وحرصهم الشديد على الاستئثار بديانتهم وعدم السماح لغيرهم باعتناقها ولظروف أخرى تاريخية واجتماعية لم تنتشر اليهودية على نطاق واسع كالمسيحية والإسلام بل بقيت مقصورة على الشعب اليهودي فقط. أما النصرانية فقد انتشرت في مختلف قارات العالم وخاصة القارة الأوربية والعالم الجديد. أما الإسلام فقد انتشر من مركزه في الجزيرة العربية شرقاً وغرباً حتى شمل نطاقاً ضخماً يمتد من المحيط الأطلسي غرباً حتى الصين شرقاً. وقد شكل الدين الإسلامي المرتكز الأول للحضارة العربية الإسلامية، ويمثل العالم العربي اليوم قلب العالم الإسلامي ومركز الثقل فيه، والموطن الذي شهد قيام الخلافة الإسلامية التي بلغت قمة أوجها وعزتها في العصور الوسطى.

١ . ٤ . ٤ بؤرة المواصلات العالمية

تشغل المنطقة العربية موقعاً متوسطاً بين أعظم منطقين سكانيتين في العالم، وهما أوربا وآسيا الموسمية، حيث يتجمع فيهما أكثر من ثلثي عدد سكان العالم، ولهذا كانت المنطقة العربية دوماً ملتقى الطرق التي تربط بين هذين الإقليمين الحضاريين الهامين. ومن هنا اكتسبت المنطقة العربية أهمية استراتيجية في المواصلات العالمية على طول عصور التاريخ، سواء أكان الجمل هو وسيلة الاتصال الرئيسية في العصور القديمة، أم الباخرة والطائرة في العصور الحديثة.

تتحكم المنطقة العربية في ثلاثة من شرايين الملاحة العالمية هي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهذه الشرايين هي عبارة عن أذرع مائية متفرعة من المحيطين الكبيرين الأطلسي والهندي، تتعمق داخل الأراضي العربية من الشرق الأوسط، كما تتصل هذه الشرايين الملاحية لهذين المحيطين عن طريق منافذ ضيقة نسبياً هي مضيق جبل طارق الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي، ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ومضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بخليج عُمان والمحيط الهندي. ولهذا كان الاستعمار حريصاً دائماً على أن تبقى هذه المنطقة ومنافذها تحت سيطرته.

لقد ظهرت أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة العربية في الاتصالات العالمية منذ عهود اليونان والرومان حيث نشطت التجارة القديمة بين الشرق والغرب على طول طرق معينة تخترق المنطقة العربية، ويمكن تلخيص أهم هذه الطرق فيما يلي: (سطيحه، ١٩٧٤، ٣٩٩-٤٠٠).

١ . ٤ . ٤ . ١ طريق الهلال الخصيب

حيث كانت السفن تتجه من الهند وشرق آسيا عبر المحيط الهندي إلى البحر العربي ثم إلى الموانئ العربية على الخليج العربي (تاروت والجرهاء وجوان والحنا وتاج) ثم تحملها قوافل التجارة البرية عبر سهول دجلة والفرات مروراً ببادية الشام إلى سوريا، حيث يتجه بعضها شمالاً إلى آسيا الصغرى، أو تتجه إلى الموانئ العربية على الساحل الشرقي للبحر المتوسط (صور، عكا، يافا، غزة) ومن هناك تنقلها السفن إلى أوروبا (عبد الحكيم وآخرون، ١٩٧٤م، ٨).

لقد كان من نتائج النشاط التجاري عبر هذا الطريق أن تحولت بعض المدن إلى مراكز تجارية هامة كالبصرة وبغداد، كما أن معظم مراكز العمران التي تقع في ظهير ساحل البحر المتوسط بأرض الشام قامت على أساس

خدمة التجارة العابرة والتقاء الطرق بها، ومن الأمثلة على ذلك نشأة مدن دمشق، وحمص وحماة وحلب. (انظر شكل ١/ ٣).

١ . ٤ . ٤ . ٢ طريق التوابل

ويبدأ هذا الطريق البري من موانئ جنوب اليمن مثل مخا وعدن ويستمر شمالاً بمحاذاة جبال السروات ماراً بمدن نجران والفاو ومكة والمدينة وخيبر ومدائن صالح وتيماء والبدع ثم البتراء حيث يلتقي بطريق الهلال الخصيب ويصل إلى موانئ شرق المتوسط، ولقد كان العرب منذ أقدم الأزمنة هم وسطاء التجارة بين الهند والصين من جهة، ومنطقة الرافدين والبحر المتوسط من جهة أخرى، ينقلون البخور والتوابل والذهب وريش النعام والعاج والرقيق. ومنذ وقت مبكر يرجعه بعضهم إلى ١٠٠٠ سنة قبل الميلاد، وكان ذلك مرتبطاً باستئناس الجمل كوسيلة نقل في التجارة البرية. (شكل ١/ ٣).

١ . ٤ . ٤ . ٣ طريق مصر

تطور هذا الطريق منذ الاحتلال اليوناني لمصر (العصر البطلمي) وكان يبدأ من الإسكندرية شمالاً خلال وادي النيل جنوباً ثم يعبر الصحراء الشرقية إلى موانئ البحر الأحمر مثل القلزم (السويس) أو عيذاب (المواجه لميناء جدة). وعند هذه الموانئ تنتهي رحلة القوافل وتبدأ رحلة السفن التجارية عبر البحر الأحمر وتعبر مضيق باب المندب متجهة إلى سواحل الهند والصين. (شكل ١/ ٣) وكذلك (صبحي وآخرون ، ١٩٧١م ، ٩) .

١ . ٤ . ٤ . ٤ الطرق العابرة للصحراء الكبرى

حفلت أقطار المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب) بالكثير من المسالك والدروب التي تربط بين شمال الصحراء الكبرى وجنوبها.

وقد استخدمت هذه المسالك في خدمة التجارة والنقل عبر الصحراء بين مراكز العمران في إقليم البحر المتوسط شمالاً (طرابلس، بنغازي، القيروان، فاس، مراكش، الخ . . .) والمراكز التي نشأت عند أطراف السافانا جنوباً (تمبكتو وجاو في مالي وسكوتو وكانو في نيجيريا) . وكانت هذه القوافل تنقل منتجات المغرب العربي، وما يصل إليه من أوربا، إلى قلب القارة الإفريقية، وتعود محملة بمنتجات القارة السوداء من الذهب والعاج والمعادن المختلفة الأمر الذي جعل الأرض العربية في إفريقيا نافذة تطل منها القارة الإفريقية على العالم المتمدن، وأصبحت الصحراء الكبرى أداة قوية لربط شمال إفريقيا بوسطها وغربها عبر شبكة من المسالك والدروب، التي تمر بموارد المياه في الواحات، والتي أصبحت بحق موانئ الصحراء. (شكل ١/ ٣).

ساعدت طرق المواصلات السابقة التي تمر عبر البلاد العربية أن يكون العرب وسطاء بين شعوب مناطق العالم الأخرى في العصور القديمة والوسطى، ولم تكن وساطتهم وساطة تجارية فحسب، فقد تعدت ذلك فأصبحت وساطة حضارية وثقافية خاصة بعد انتشار الدين الإسلامي الحنيف، وبعد قيام الدولة الإسلامية، التي بلغت شأناً رفيعاً من الحضارة والعلم، حتى أن ما حققه هؤلاء من تطور في كافة الميادين العلمية، كان يمثل الأساس الذي اعتمدت عليه النهضة الأوربية فيما بعد.

لقد هال الغرب في نهاية العصور الوسطى أن يرى المنطقة العربية تتحكم في طرق التجارة العالمية، وأن يشغل العرب وظيفة الوسيط التجاري، الذي حقق لهم الكثير من المكاسب، نتيجة السيطرة على طرق التجارة العالمية آنذاك، وقد اقترن ذلك بهجمات مغولية وتترية وحروب صليبية أضعفت جسم الدولة الإسلامية.

حالف الحظ الدول الأوروبية في كشف طريق رأس الرجاء الصالح (عام ١٤٩٨م) الذي يدور حول سواحل إفريقيا، بعيداً عن طرق المواصلات العربية، وأخذت الطرق العربية تفقد أهميتها بالتدريج بعد كشف هذا الطريق، إلا أنّ افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩م أعاد إلى المنطقة العربية أهميتها الاستراتيجية، فقد حولت القناة البحر المتوسط الشولة الإمارات، تكون عقاربها ما زالت تشير إلى الثامنة صباحاً بالعاصمة الموريتانية نواكشوت. (انظر شكل ١/ ٣).

الشكل رقم (١/ ٣)

طرق التجارة في العصور القديمة

١ . ٥ الوحدات السياسية في المنطقة العربية

يظهر الجدول رقم (١/ ١) والشكل رقم (١/ ٢) أن هناك (٢٢) وحدة سياسية تقع ضمن المنطقة العربية، ويمكن توزيع هذه الأقط المسافة، مما أدى إلى تخفيض استهلاك الوقود اللازم لتوليد الطاقة للوسائط البحرية بنسبة ٤٠ ـ ٥٠٪ في بعض الرحلات، وأصبح السفر عبر القناة من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي يستغرق ١٨ يوماً أقل من الرحلة عبر رأس الرجاء الصالح.

إنّ وسائل النقل وجدت أن الإبحار سهلاً عبر المنطقة العربية لكونها محاطة بالمحيط الأطلسي والمحيط الهندي، ويقع بينهما خمسة بحار هي البحر المتوسط، البحر الأحمر، البحر الأسود، والخليج العربي وبحر قزوين. وبغض النظر عن أهمية هذه البحار كحواجز مائية فإنها تستخدم بكثافة في التجارة البحرية، إضافة لكونها مسرحاً لصراعات عسكرية بحرية للسيطرة على الطرق الرئيسية للتجارة، مما جعل الغرب ينظر دائماً إلى أن المنطقة العربية هي منطقة مهمة استراتيجياً، الأمر الذي جعل كافة الدول الغربية تتصارع للظفر بهذه السيطرة، التي تؤمن لها طرق الاتصال بمستعمراتها في مناطق آسيا وإفريقيا.

وعلى الرغم من أن استراتيجية المواقع الجغرافية قد تغيرت كثيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين تطورت قوى الطيران والقذائف الصاروخية العابرة للقارات، وحاملات الطائرات الضخمة، التي تبدو كجزر وسط البحار والمحيطات. ووجود الغواصات وقطع الأساطيل الحربية المختلفة التي تمتلك الأسلحة النووية والذرية والجرثومية وغيرها، فإن ذلك لم يسقط الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية. فقد اكتسبت المنطقة العربية بعداً

استراتيجياً جديداً يتمثل في الثروات الضخمة من البترول واحتياطيها الكبير من الغاز، الأمر الذي أعاد لهذه المنطقة أهميتها من حيث موقعها الجغرافي المتوسط بين أكبر مناطق العجز البترولي في العالم (أوروبا الغربية من ناحية واليابان من الناحية الأخرى، ثم أخيراً الولايات المتحدة من جانب ثالث). (شكل ١/ ٤).

الشكل رقم (١/ ٤)

أهمية المنطقة العربية في إنتاج ونقل البترول

١ . ٦ ميلاد الأنظمة السياسية وتطورها في المنطقة العربية

إذا أمكن رصد الخريطة السياسية للمنطقة العربية خلال الخمسة آلاف سنة الماضية من خلال فيلم سينمائي لمدة ساعة، فسوف نجد أن الظروف السياسية التي عاشتها المنطقة خلال هذه الفترة كانت شديدة التعقيد والإثارة، وتتصف بالتغير المستمر، وسنرى أن الصورة السياسية المعاصرة

لا تشكل سوى فترة قصيرة جداً من أحداث هذا الفلم، وتظهر النقلة الأخيرة للأحداث والترتيبات السياسية التي عاشتها المنطقة العربية خلال الفترة الراهنة.

إن مشاهد الفلم تظهر قيام العديد من الدول هنا وهناك، ثم تتسع هذه الدول في رقعتها الأرضية وتتغير في خرائطها السياسية زيادةً ونقصاً، ومن ثم تضمحل وتتلاشى، لتحل محلها دول أخرى جديدة، وبعض هذه الدول يتم القضاء عليها بواسطة قوى خارجية، في حين يتفكك بعضها الآخر إلى دويلات صغيرة وكيانات هشة، بفعل عوامل داخلية، وهذا يجعل بطبيعة الحال الخريطة الجغرافية للمنطقة متغيرة الأشكال والألوان.

١ . ٧ التنظيم السياسي للمكان في المنطقة العربية

إن اللقطات الأخيرة من الفلم ستظهر لنا أن هناك أربعة أنواع من الأقاليم السياسية عرفتها المنطقة العربية في تاريخها:

- المناطق القبلية.
- الدول المستقلة.
- الامبراطوريات.
- الأراضي المستعمرة.

إن جميع هذه التنظيمات ظهرت بوضوح في الجغرافيا السياسية الماضية لهذه المنطقة من العالم، ففي بعض الأحيان توجد هذه التنظيمات السياسية متجاورة ومميزة، وفي أحيان أخرى تكون متداخلة معاً على شكل تنظيم تراتبي (هيراركي) متكامل ومتدرج، يبدأ بالقبيلة ثم الدولة ثم الامبراطورية. وفيما يلي لمحة عن هذه الترتيبات السياسية (Drysdale and Blake,1985: 41).

١ . ٧ . ١ الأقاليم القبلية

إن كافة المجموعات السكانية الرعوية ومعظم المجموعات المستقرة في المنطقة العربية لها مقومات النظام القبلي، وتسود لدى أفرادها القيم القبلية حتى يومنا هذا. وفي الزمن الماضي، كان مجتمع القبيلة ينتشر حتى في المدن الصغيرة، وقبل الحرب العالمية الأولى كان هناك أكثر من (١٠٪) من سكان الإقليم يعملون بالرعي، وهذه النسبة أعلى في بعض أجزاء الجزيرة العربية والسودان، وكانت في السابق تتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠٪ ، لقد انتشرت القبيلة في المجتمعات المستقرة بطرق ووسائل عديدة، فالمجموعات السكانية الرعوية كانت تستقر على شكل مجموعات قروية ريفية صغيرة، بالقرب من الأراضي الرعوية، على مدى التاريخ الإنساني ثم تتحول تدريجياً إلى حياة الحضر والاستقرار.

إنّ القبائل الرعوية لها دور مهم في تشكيل الجغرافيا السياسية في المنطقة العربية، فهذه القبائل كانت تنجح دائماً في المحافظة على استقلال الأقاليم التابعة لها، وخاصة في الجزيرة العربية، حيث تؤثر المجموعات القبلية على حدود الدولة وهيكلها ونظامها، وفي معظم دول المنطقة العربية، تكون القبائل الرعوية من وجهة نظرية خاضعة لسلطة الدولة، لكنها في الواقع، تمارس نوعاً من الاستقلالية، ولذا فإن الحكومات المتعاقبة كانت تنظر إلى ولاء هؤلاء نظرة شك وريبة وقلق، حيث يشكل هؤلاء خطراً حقيقياً على الدولة، لقد كانت هذه المجموعات القبلية في صراع مع الحكومات المركزية تستفيد من مزايا القدرة على الحركة، وتغيير المكان، إضافة إلى عجز السلطة عن اللحاق بهؤلاء إلى عمق الصحراء، كما أنّ التنظيم القبلي الجيد كان يجمع شمل هؤلاء في أوقات الأزمات ويوّحد صفوفهم أمام الخطر الماثل أمامهم.

وفي الغالب يسكن أفراد القبيلة الواحدة إقليماً واحداً، ورثوه عن أجدادهم، ولجميع أفراد القبيلة سمات ثقافية متشابهة من أهمها الالتزام بالوحدة أثناء الحروب، والرجوع إلى التحكيم من أجل الاستقرار الداخلي في حال المنازعات، ويعرف هؤلاء الروابط القبلية وصلات القرابة مع القبائل الأخرى، الأمر الذي يساعد على إيجاد اتحاد فدرالي قوي بين هذه القبائل.

تختلف الأقاليم القبلية عن أقاليم الدولة في العديد من الخصائص، فحدود إقليم القبيلة ليست محددة بدقة، وفي معظم الأحوال، هناك منطقة فاصلة بين آبار المياه والمراعي التي تخص قبيلة ما عن تلك التي للقبائل المجاورة الأخرى، في الأقاليم ذات الكثافة السكانية الضئيلة، نجد أن الأقاليم القبيلة تتسع في مساحتها وتتقلص، اعتماداً على حجمها السكاني ووفرة المرعى في المنطقة وقوة شخصية شيوخها.

إن حكومة القبيلة مؤسسة يديرها أحد رجال القبيلة الأقوياء (شيخ القبيلة) الذي يتمتع بصلاحيات واسعة. إنّ مركز القوة السياسية في القبيلة يوجد في داخل وحول خيمة الشيخ، هذا الشيخ يتنقل موسمياً مع أفراد القبيلة من مكان إلى آخر، ضمن نطاق مكاني واضح ومحدد، يعد ملكاً عاماً لجميع أفراد القبيلة.

١ . ٧ . ٢ الدول المستقلة

يستخدم اسم «الدولة» للدلالة على أنواع مختلفة من النظم السياسية، التي تقوم على مساحات متنوعة من الأراضي في المنطقة العربية، إنّ أي وحدة سياسية لا تمثل إقليماً قبلياً أو إمبراطورية، تدخل ضمن مسمى الدولة، والدولة تمثل وحدة إقليمية متجانسة، لكن ليس بتجانس القبيلة الواحدة، لأنها يمكن أن تحتوي على العديد من المجتمعات المختلفة، ولضمان وجود الدولة واستمرارها لا بد أن تكون قادرة على جمع

الضرائب، وفرض سيادة القانون، ويكون لها جيشها الخاص بها، لذا فإن معظم الحكومات الدولية مركزية الحكم، وتعتمد على الوظائف المدفوعة، والاتصالات الجيدة وذلك من أجل إدارة نافذة ورقابة قوية. غير أنّ هذا المستوى الوظيفي والإداري لا يتم بالصورة المطلوبة في الغالب. وإنما يتوفر إلى حد ما لدى كثير من النظم السياسية، ومن الجدير بالذكر أن الدول ذات الإدارة المركزية الضعيفة، كثيراً ما تتعرض للاعتداء من الدول المجاورة لها، كما تنسلخ منها بعض الأقاليم مكونة دولاً أخرى صغيرة (Drysdale and Blake,1985:44).

الحضارات القديمة التي نشأت في الشرق الأوسط كانت في ما بين عام ٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد، هذه الحضارات. مثل حضارة ما بين النهرين، ظهرت كنتاج طبيعي لنظام استغلال الأراضي الجافة والقاحلة، والاستفادة من المواد الخام، مثل النحاس والأخشاب التي تحمل من الأراضي المجاورة التي تنمو بها الغابات، لذا أصبح من الضروري إنشاء نظام ري فعّال، كما كان يتم تبادل المواد الزراعية الفائضة عن حاجة المواطن من داخل الدولة، وبهذا نظمت الأسس التجارية، ونفذت نظم الري كنتاج طبيعي لهذه النشاطات، لقد ظهرت ثلاثة أمور تنموية واضحة هي، ظهور المدن التي يسكنها عدد كبير من المواطنين، واختراع الكتابة، وظهور الدول إلى حيز الوجود. في البداية كانت هذه الدول صغيرة الحجم، من نوع الدولة ـ المدينة (State_City)، والتي تشمل المراكز الحضرية التي يحيط بها عدد من القرى المنتجة للغذاء، والتي تشكل ظهيراً لهذه المدن، وبعد فترة من الزمن نشأت الأقاليم أو الدول الكبيرة، هذه الدول تزيد في مساحتها عن طريق الاستيلاء على مناطق مجاورة لها، والتحالفات مع دول أخرى، وانضمام دول أخرى لها؛ إنّ الباعث الحقيقي على التوسع ناجم عن تقلص

الأراضي المنتجة للمحاصيل الغذائية في الدولة، وقبل ظهور الإمبراطوريات الكبيرة، شهدت بلاد ما بين النهرين تعاقب العديد من الدول، هذا التعاقب السياسي غير المستمر يمكن توضيحه بقابلية الإقليم للسقوط في يد الأعداء، باعتباره منطقة حدودية، ومنطقة عبور للغزاة والجيوش، وفي المقابل تمتعت مصر بفترات استقرار سياسي طويلة نسبياً، لأنها نادراً ما كانت تواجه جيوشاً مخترقة لها، وكلما نمت الدول وكبرت في مساحتها، كان لا بد أن تجمع أجناساً وقبائل وقوميات ذات لغات مختلفة، وثقافات متباينة، وعقائد متعددة، وفي معظم هذه الدول نجد هناك مجتمعات تعمل من أجل التقدم والرفاهية العامة للدولة، كما في الدولة الحديثة (Drysdale and Blake,1985:45) .

والجدير بالذكر أنّ هذه الدول التي تكونت قديماً كان لها شبه كبير بالدولة الحديثة، من حيث اشتمالها على أراضي واسعة وعدد كبير من السكان، وتحكم من منطقة مركزية. وعلى الرغم من ذلك هناك العديد من الاختلافات الجوهرية بينهما، ففي هذه الدول تضعف قوة السلطة المركزية وتحكمها في أطراف الدولة، كلما بعدت المنطقة عن العاصمة أو مركز إدارة الدولة، ونجد في الأقاليم الحدودية، والتي لا تمثل نقاط عبور للحركة التجارية والسياسية، كالمناطق الجبلية والصحراوية، إنّ المواطنين لهم المقدرة على عدم الالتزام للحكومة المركزية، خاصة عندما تكون هذه الحكومة ضعيفة السلطة، ولقد تحدث المؤرخ العربي ابن خلدون عن هذه الظاهرة وحدد أسبابها في المجتمعات العربية.

١ . ٧ . ٣ الإمبراطوريات

يكمن الاختلاف بين الدولة والإمبراطورية في السؤال عن المساحة لكل

منهما، وتظهر الإمبراطوريات عندما يكون هناك تركيز كبير للخبرة العسكرية ممثلة بجيش قوي إضافة إلى وجود موارد كثيرة وكذلك وجود رجال أقوياء مميزين. وتنمو الإمبراطوريات عن طريق إخضاع الوحدات السياسية والدويلات الصغيرة الموجودة، ثم الاستيلاء عليها، وعندما يكتمل إنشاء الإمبراطورية، يتطلب استمرارها حكومة مركزية قوية جداً، ذات فعالية إدارية وتنفيذية أكثر من تلك التي للدولة، لأن مساحتها كبيرة وتحتاج إلى تكلفة إدارية عالية، وإلى وجود قوة عسكرية ذات هبة رادعة. والسؤال الذي يطرح ونحن في هذا المقام هو لماذا نشأ عدد كبير من الإمبراطوريات المتعاقبة في المنطقة العربية؟ إن جزءاً من الجواب يكمن في جغرافية المنطقة. أولاً، الجيوش البرية والفرق البحرية الغازية لا تعوقها الصعوبات والعوائق الطبيعية أو الأحوال الجوية الموسمية السيئة. ثانياً، لا يوجد هناك إقليم واحد يحتكر زمام القوة السياسية المؤثرة باحتوائه على كثافة سكانية أو موارد طبيعية تفوق الأقاليم الأخرى.

السبب الثالث لتعاقب الإمبراطوريات خاص بقرب المنطقة من أوروبا وآسيا، فعدد كبير من الإمبراطوريات التي قامت في هذا الجزء من العالم جاءت من خارج المنطقة مثل الإغريق والرومان الذين اعتمدوا على قوتهم البحرية في البحر المتوسط، وأنشأوا العديد من العواصم والمدن التي قادت هذه الإمبراطوريات في العصور القديمة، ولا تزال هذه المدن شاهداً على قوة تلك الحضارات، التي وُجدت في هذه المنطقة (Drysdale and Blake,1985: 45-47).

في القرن السابع الميلادي نبعت القوة الدافعة للفتوحات العربية الإسلامية من قلب البلاد العربية في غرب الجزيرة العربية. بعد أن بُعث الرسول (محمد بن عبدالله)ﷺ (٥٧٠ - ٦٣٢م) وبشّر بالدين الإسلامي

الحنيف . وفي أقل من قرن من الزمان بعد وفاته ، نجد أن الجيوش الإسلامية فتحت معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ومعظم دول شبه جزيرة إيبريا (اسبانيا والبرتغال) . إنّ معظم الفتوحات الأولى التي حدثت في الإسلام ، كانت في عهد الخلافة الأموية (٦٦١ ـ ٧٥٠م) ، حيث كانت عاصمتهم في دمشق بسوريا ، وخلال الخلافة الأموية للدولة الإسلامية حكمت المنطقة مركزياً ، وقد سيطر العرب على كافة النواحي الإدارية . ولازم تلك الفتوحات انتشار الإسلام ، واللغة والثقافة العربية ، التي تشكل الآن الجذور الأولى للتعاون العربي القائم حالياً . (حسن ، ١٩٩١م ، ج١ , ١٢٩ـ٢٧٨) .

وفي سنة ٧٥٠م قامت الخلافة العباسية (٧٥٠ـ١٢٥٨م)، من خلال ثورة داخلية من شرق الدولة الإسلامية ، وأصبح العباسيون قادة الدولة والمجتمع الإسلامي ، لذا نجد أن مركز القوة تحرك نحو العاصمة الجديدة للعباسيين في بغداد ، وفقد العرب تمحورهم ، ومركزهم الإداري في إدارة شئون الخلافة ، ولقد بلغت الحضارة الإسلامية أوج عظمتها ، خلال الخلافة العباسية ، قبل أن تبدأ هذه الخلافة في الاضمحلال والتفكك من الداخل . (حسن ، ١٩٩١م ، ج٢ ، ٢٣ ـ ٧١) .

في القرن الثاني عشر الميلادي اعترضت الإمبراطورية الإسلامية الحملات الصليبية المسيحية القادمة من القارة الأوروبية ، حيث أنشأوا دولة كبيرة في المشرق استمرت حوالي مئتي عام . وفي القرن الثالث عشر سقط الشرق الأوسط مرة أخرى في أيدي المغول التتر ، من خارج حدود الدولة الإسلامية ، الذين أضافوا مساحات واسعة من هذا الإقليم للإمبراطورية المغولية ، وسقطت الخلافة العباسية على يد هؤلاء بعد تدمير بغداد بأيدي المغول سنة ١٢٥٨م . (حسن ، ١٩٩١م ، ج٤ ، ١٤٧ـ١٥٤) .

ومن بين القبائل الرعوية التي خرجت من آسيا الوسطى الأتراك الذي خرجوا من تركستان، ثمّ استوطنوا آسيا الصغرى تدريجياً، ومنذ عام ١٣٠٠م ميلادية، وبزعامة قائدهم عثمان بدأ هؤلاء المسلمون في توسيع أراضيهم تدريجياً، حتى تكونت الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن السابع عشر. وقد اتسع حكم العثمانيين ليشمل معظم الشرق الأوسط، وجنوب شرق أوروبا، وشمال إفريقيا، ومعظم حوض البحر المتوسط، وفشل العثمانيون في السيطرة على الشرق، وخاصة على الدولة الفارسية، حيث دخلوا معها في سلسلة من الحروب الباهظة التكاليف. (أنيس، ١٩٩٣م، ١٠٢-١٣٩).

أما الإدارة العثمانية لممتلكاتها فقد كانت شديدة التعقيد حيث تمركزت سلطة هذه الدولة في يد السلطان، وقد ظهرت لا مركزية الحكم بوضوح في بعض مناطق هذه الإمبراطورية، فالأراضي التي يتم الاستيلاء عليها تقسم إلى سناحق (أقاليم)، وتدار بواسطة موظفين عسكريين. وكل مجموعة من هذه السناحق تكون ولاية تحت إدارة الحكومة العامة. أما الأقاليم البعيدة كالجزيرة العربية، ومناطق تركيا الشرقية، وبعض الأقاليم البعيدة الأخرى فقد ظلت في أيدي السلطات التي كانت تديرها سابقاً، ما دامت تقوم بدفع ضريبتها لسلطان تركيا. ومثل هذه الأقاليم، هي شبه مستقلة، ومن حين لآخر يقوم بعضها بالاستقلال التام عن جسم الدولة. (أنيس، ١٩٩٣م، ١٦١-١٦٢).

منذ نهاية القرن السابع عشر، بدأت الإمبراطورية العثمانية في التدهور والتفكك، ولقد فشلت الإصلاحات العديدة التي تمت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في منع تفكك الحدود الخارجية للإمبراطورية،

كما أن الركود الاقتصادي ساعد على الإسراع باضمحلال هذه الامبراطورية.

إن الحدود الدولية، التي تشكل الإطار العام للنظم السياسية في المنطقة العربية، هي نتاج الفترة الزمنية الممتدة بين ١٨٣٠ ـ ١٩٢٣م، عندما بدأت الإمبراطورية العثمانية في التفكك والاضمحلال، فقد اعتمدت العديد من هذه الحدود الدولية على التقسيمات الإدارية العثمانية، كما أن بعض العواصم الإقليمية صارت العواصم القيادية للدول الحديثة، وما زالت حتى اليوم بعض قوانين الدولة العثمانية تطبق على الأراضي والممتلكات، والأحوال الشخصية، وحقوق الأقليات، في العديد من دول الشرق الأوسط. لقد بقيت مسألة من يخلف الدولة العثمانية موضوعاً رئيسياً في السياسة الدولية للدول الكبرى (المسألة الشرقية) لما يزيد على قرن من الزمن، إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى وظهر فيها أن الدولة العثمانية هي في غاية الضعف، ولا يمكن استمرار بقائها، الأمر الذي ساعد على إنهاء وجودها، وخضوع معظم ممتلكاتها للدول الأوروبية المستعمرة. (أنيس، ١٩٩٣م، ١٦٥ـ١٦٦).

١ . ٧ . ٤ الاستعمار والأراضي المستعمرة

ساد التنافس الإمبراطوري الأوروبي خلال القرن التاسع عشر، وكان هذا التنافس قوياً وشديداً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ليس فقط لأن هذه الأقاليم سهلة الاحتلال، وبل أيضاً لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية. المغرب وليبيا وقعت تحت حكم فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا، بهدف الاستعمار والتجارة، وقد استوطن عدد كبير من الأوروبيين في هذه

المناطق، لقد كانت القوى الأوروبية تخطط للتواجد في شمال إفريقيا والإقامة الدائمة فيها. مثلاً اعتبرت الجزائر كجزء من فرنسا، واعتبرت يبيا الشاطئ الرابع لإيطاليا. سادت في الشرق الأوسط، الاعتبارات الجيوستراتيجية، وأمّنت كل من بريطانيا وفرنسا طرقاً تجارتها مع الهند، ورغبت روسيا في المضائق التركية، وفكرت في الوصول إلى الخليج، وسارت الخطط الاستراتيجية، والمنافع الاقتصادية، جنباً إلى جنب، أثناء احتلال هذه الدول. فالقطن الذي ينتج من كل من مصر والسودان، مهم جداً لصناعات الأنسجة في بريطانيا؛ بجانب أهمية هذه البلاد الاستراتيجية لصالح الإمبراطورية البريطانية، وقد أضاف اكتشاف البترول في جنوبي إيران في سنة ١٩٠٨م بُعداً جديداً لتنافس القوى الخارجية في المنطقة العربية وبقية أقطار الشرق الأوسط.

١ . ٧ . ٤ . ١ الاستعمار في شمال إفريقيا

في خضم عصر التوسع الاستعماري لدول أوربا، كان لا بد من الاهتمام بأقطار شمال إفريقيا، التي يعرف الأوروبيون، أكثر من غيرهم، عن إمكاناتها الاقتصادية وثرائها الزراعي. فإيطاليا وفرنسا لا تبعدان سوى إبحار أيام قليلة، للوصول إلى الشمال الإفريقي، لقد كان البرتغاليون هم أول من وطئت أقدامهم الأراضي المغربية، وذلك عام ١٤١٥م، وبعد ذلك أقام الإسبان والبرتغاليون شريطاً من المواقع الحصينة على طول الشواطئ المغربية على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي.

وفي عام ١٨٣٠م بدأ الغزو الفرنسي للجزائر، بحجة القضاء على القرصنة البحرية، التي كان يقوم بها السكان المغاربة، في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، غير أن الأهمية الاقتصادية، واكتساب المزيد من أراضي

المستعمرات، خارج فرنسا، كانت الدوافع الرئيسية لهذا الاحتلال، ولقد قاوم الشعب الجزائري هذا الاحتلال لمدة أربعين عاماً، لم يدخر الفرنسيون خلالها وسعاً، في إخضاع الشعب الجزائري، وطمس هويته وثقافته المحلية، بكل وسيلة ممكنة. وبعد هذا الوقت استطاعت فرنسا أن تثبت أقدامها في هذه الديار، وتفرض عليها قوانينها وثقافتها ولغتها.

وفي عام ١٨٨١ أخضعت فرنسا تونس للحماية الفرنسية، لإبعاد وتحجيم النفوذ الإيطالي، الذي كان يترعرع في المنطقة، وبعد ثلاث سنوات، وخلال مؤتمر برلين، تخلت بريطانيا عن مطالبها في شمال إفريقيا لفرنسا، شريطة إطلاق يد البريطانيين في قبرص، التي احتلتها بريطانيا عام ١٨٧٨م.

وقد وجه الإيطاليون أنظارهم إلى ليبيا، لتأكيد حلمهم بإنشاء إمبراطورية، وفي سنة ١٩٠٤م اعترفت فرنسا بحق إيطاليا في ليبيا في مقابل حفظ حقوق الفرنسيين في مراكش. لقد بدأ غزو إيطاليا لليبيا في عام ١٩١١م، وقد تحطمت المقاومة العثمانية للتدخل الإيطالي بسرعة، لكن المقاومة الليبية العنيفة استمرت بقوة تحت قيادة المجاهد عمر المختار، ولم يستتب الأمن في ليبيا إلا سنة ١٩٢٠، عندها استعمرت إيطاليا بلاد ليبيا بالكامل، وبحلول عام ١٩٣٩ استوطن حوالي مئة ألف إيطالي في ليبيا.

دولة مراكش لم تكن يوماً ما جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وقد حكمت بسلاطين مستقلين، وعلى الرغم من أن البلاد بها إمكانات زراعية جيدة، لكن الجاذب الحقيقي للقوى الأوروبية نحو مراكش كان الموقع الجيوستراتيجي الذي تميزت به، لقد اهتمت فرنسا بتأمين أمور الجزائر، أما إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا فقد أولت اهتماماً خاصاً بمضيق جبل طارق. في سنة ١٩٠٤م، وافقت بريطانيا على السماح لفرنسا، بإطلاق

يدها في مراكش في مقابل أن لا تتدخل فرنسا في مصر، واتفقت فرنسا وإسبانيا أيضاً على تقسيم مراكش إلى مناطق نفوذ فرنسي واسباني، وفي سنة ١٩١٢م، أُجبر سلطان مراكش على الموافقة على الحماية الفرنسية، وأعطيت اسبانيا الحماية على الريف المراكشي في الشمال، وإقليم طرفايه في الجنوب، الذي عُرف بأنه منطقة نفوذ اسباني، وجعلت منطقة طنجة إقليماً دولياً عام ١٩٢٣، لتأكيد حرية الملاحة خلال مضيق جبل طارق، وقد ضمّ هذا الإقليم الدولي إلى مراكش المستقلة في سنة ١٩٥٦م. (شكل ١/ ٥). (السرياني، ١٩٩٧م، ٩٤-٩٦).

الشكل رقم (١/ ٥)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى

١ . ٧ . ٤ . ٢ الاستعمار في المشرق العربي

ارتبط اهتمام الدول الأوروبية بالمشرق العربي، على مدى قرنين من الزمن، بطرق التجارة والملاحة الدولية، ومنذ منتصف القرن الثامن عشر، كان التنافس للسيادة على الهند بين فرنسا وبريطانيا، قد أقحم المشرق العربي في ميدان التنافس الجيوسياسي، وقبل افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م كان نقل السلع والبضائع يتم عبر الرحلات البرية إلى السويس، ثم البحر الأحمر، لذا استمر التنافس البريطاني الفرنسي على دول الشرق الأوسط لمدة ١٥٠ سنة، وقد زاد من اهتمام الدول الأوروبية بهذه المنطقة الخوف من اتساع روسيا واستيلائها على المضائق التركية وأجزاء من إيران. (أنيس، ١٩٩٣م، ١٩١-١٩٥).

ـ المصالح البريطانية

ظهرت بريطانيا كقوة ضاربة في الهند منذ منتصف القرن الثامن عشر، ولقد كان من أهداف حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨م، تأمين الملاحة في البحر الأحمر للفرنسيين، وشق قناة خلال برزخ السويس، للإسراع بخروج بريطانيا من الهند، غير أن مشروع نابليون قد انتهى بالفشل، لكنه شجع بريطانيا على أن تلعب دوراً أكثر فعالية في هذا الإقليم. ففي سنة ١٨٠٢م، استولى البريطانيون مؤقتاً على جزيرة بريم الوقعة في مضيق باب المندب عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي، وخلال القرن التاسع عشر زادت مساحة المستعمرات البريطانية، عن طريق توقيع معاهدات حماية مع مشيخات صغيرة في المحيط الهندي وشواطئ الخليج العربي لإبعاد القوى المنافسة لها. وقد استولت بريطانيا على مصر في سنة ١٨٨٢م لحماية مصالحها المالية، والمحافظة على قناة السويس من الاضطرابات الداخلية

التي سادت مصر آنذاك بينما انفصل السودان عن مصر خلال الثورة المهدية (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) ثم أعدت الحكومة البريطانية حملة إنجليزية ـ مصرية انتقامية لإعادة استعمار السودان في سنة ١٨٩٩م . (Drysdale and Blake,1985: 52-54) .

ـ المصالح الفرنسية

نجحت فرنسا أكثر من بريطانيا عندما اخترقت الشرق الأوسط ثقافياً واقتصادياً، فالنجاحات العسكرية، التي حققها محمد علي باشا، وابنه إبراهيم باشا، عادت بفوائد قيمة على الموظفين الفرنسيين. لقد أصاب فرنسا الإحباط عندما أجبر إبراهيم باشا على الانسحاب من سوريا، والعودة إلى مصر، لأن فرنسا كانت تأمل بحماية المسيحيين المارونيين، وكان الفرنسيون يحصلون أيضاً من جبال لبنان على خيوط الحرير الطبيعي، الذي يقوم إنتاجه على زراعة أشجار التوت، التي تعيش عليها دودة القز.

عرفت فرنسا بأنها حامية المسيحيين الموارنة في لبنان ففي عام ١٨٦٠ حينما وقعت المذابح العرقية بين طائفتي الدروز والموارنة. أسرع الفرنسيون في إنزال قوة فرنسية في بيروت لحفظ السلام في المنطقة، وقد قامت فرنسا والدول الأوروبية، بالضغط على السلطان العثماني، لإعطاء متصرفية جبل لبنان استقلالاً ذاتياً، مع تعيين حاكم مسيحي عليها، وربطها مباشرة مع الباب العالي، في اسطنبول، لقد ازدهر النشاط الثقافي والتعليمي الفرنسي على شكل مساعدات تعليمية وثقافية وتجارية، وتمديد خطوط سكك حديدية، في منطقة سوريا ولبنان، وفي الكثير من بقاع الدولة العثمانية. (أنيس ، ١٩٩٣م ، ٢٠٥ـ٢١٠) .

كان الانتصار العسكري الفرنسي العظيم، هو إكمال شق قناة السويس في سنة ١٨٦٩م. وقد اعترضت بريطانيا على تشييد القنوات، وخطوط السكك الحديدية المؤدية للهند، لأنه سيكون باهظ التكاليف، وصعب الحماية، ولأنه يحد من حركة التجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح. وقد حصل الفرنسيون ولمدة من الزمن، على مُلك وإدارة قناة السويس، وفي عام ١٨٧٥م، قام خديوي مصر ببيع حصته في قناة السويس لبريطانيا، لسداد بعض ديونه التي كانت لها، ومنذ ذلك الحين صارت حماية القنال من أوائل السياسة الخارجية لبريطانيا. وبحلول عام ١٩١٣م كان (٦٠٪) من المنقولات عبر قناة السويس مسجلاً لبريطانيا. (Drysdale and Blake,1985:50).

ـ المصالح الروسية

بحلول عام ١٨٧٠م، زاد قلق كل من بريطانياوفرنساوروسيا، على سياسات بعضهم البعض تجاه الشرق الأوسط وعلى ما يبدو إنّ خوف الدولة العثمانية من التوسع الروسي في دول الشرق الأوسط لم يكن جديداً، فعلى سبيل المثال عندما هدّد إبراهيم باشا رئاسة الدولة العثمانية، تقدم الروس عبر أراضي الإمبراطورية العثمانية إلى مسافة ٢٤٠كم من اسطنبول، وقد قام الإنكليز والفرنسيون بإقناعهم بالانسحاب والتراجع، وحصلت روسيا عام (١٨٣٣م) على امتياز التحكم في المضائق التركية في زمن الحرب، غير أن حرب القرم التي شبت بين عامي ١٨٥٣ ـ ١٨٥٦م بين بريطانيا وفرنسا والنمسا وتركيا من جهة، وروسيا من الجهة الأخرى، كانت أساساً للحد من الطموحات الروسية في التوسع، وقد كان إعلان روسيا حماية كل المسيحيين الأرثوذكس أياً كانت جنسيتهم، في جميع أجزاء الإمبراطورية العثمانية، فرصة لتوسع الروس، وتدخلهم في شئون الدولة العثمانية

عاجلاً أم آجلاً، وكان الهدف البعيد لمثل هذا التدخل، هو الوصول إلى السيطرة على المضائق التركية، والدليل على ذلك أنه في سنة ١٩١٤م، كان ٦٠٪ من التجارة البحرية الروسية تعبر هذه المضائق المائية، بما فيها كافة صادرات الحبوب الروسية، ولقد هددت القوى الأوروبية بعدم السماح لروسيا بالتحكم في المضائق المائية التركية، حتى لا تقود لنفوذ روسي في منطقة البحر المتوسط. (Drysdale and Blake,1985; 55) .

ـ المصالح الألمانية

لقد نما النفوذ الألماني في الإمبراطورية العثمانية بسرعة شديدة، على شكل مبيعات أسلحة، ومساعدات عسكرية. واتسع النشاط الاقتصادي والدبلوماسي الألماني، هذا النشاط اتضح جلياً عندما عهدت تركيا لشركة المانية بمد خطوط السكك الحديدية من أنقرة حتى الخليج في سنة ١٨٩٣م. واقترحت ألمانيا بأن الكويت هي أفضل منفذ لمد هذا الخط الحديدي، ولكن فيما بعد اتفقت بريطانيا، وألمانيا، وتركيا على أن ميناء البصرة هو المكان الأفضل لنهاية ذلك الخط الحديدي، إن الخوف من توسع ألمانيا في دول الشرق الأوسط أحدث تقارباً بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، ففي سنة ١٩٠٤م، اتفقت بريطانيا وفرنسا على إزالة كل العوائق وأسباب الخلاف بينهما، وفي سنة ١٩٠٧م، تمّ الاتفاق بين روسيا وبريطانيا، بأن الخليج منطقة نفوذ بريطاني، وكذلك بعض المواقع الإيرانية، إنّ هذه المرحلة كانت مرحلة الإعداد للحرب الكونية. (أنيس ، ١٩٩٣م ، ٢١١-٢١٣) .

لقد بدت الخريطة السياسية القديمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عشية الحرب العالمية أنها مقبلة على تغيير كبير، أما وسط الجزيرة العربية فهو المنطقة الوحيدة التي بقيت مستقلة عن النفوذ الخارجي، أما باقي المناطق

فقد تراوحت السيطرة عليها بين الضم المباشر والمستعمرات، كما حدث في شمال إفريقيا، وبين معاهدات الحماية، كما هو الحال في دول الخليج، أو ترتيبات سيطرة غير مباشر أو مناطق نفوذ، كما هو الحال في بلاد إيران. والخلاصة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد خضعت لتغييرات جسيمة من حيث السيادة والسيطرة على أراضيها، وقد اختلفت وجهات نظر المستعمرين الجدد حول الطرق والأساليب والترتيبات الإدارية والسياسية في مختلف بقاع هذه المنطقة.

١ . ٨ الحرب العالمية الأولى وتجزئة البلاد العربية

خلال الحرب العالمية الأولى، أعطت بريطانيا العديد من الوعود، غير أن مؤتمرات السلام التي تلت الحرب لم تستطع الإيفاء بكامل هذه الوعود، مما جعل نتائجها غير مرضية لكثير من الفرقاء. ومن هذه الوعود سلسلة الخطابات التي تبادلها السيد هنري ماكماهون والشريف حسين في مكة، بين شهر يوليو ١٩١٥م وشهر يناير من سنة ١٩١٦م، والتي وعدت باستقلال العرب، إذا دخل هؤلاء الحرب ضد تركيا. ومنها وعد بلفور الذي أعلن في شهر نوفمبر من سنة ١٩١٧م، لدعم فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. ومنها أيضاً أن بريطانيا، فرنسا، وروسيا رسمت سراً ترتيبات سايكس بيكو لتقسيم منطقة الشرق الأوسط فيما بينها. وقد تبع الثورة البلشفية عام ١٩١٧م، تخلي روسيا عن هذه الترتيبات، وكشف الروس للبنود السرية لذلك الاتفاق، مما أغضب العرب من هذه المعايير المزدوجة، ولقد نوقشت ترتيبات سايكس بيكو في المراسلات التي تمت بين الحسين-وماكماهون قبل بداية الثورة العربية، غير أن البريطانيون لم يعترفوا بالحقيقة، وبموجب هذه الترتيبات اقتسمت بريطانيا وفرنسا السيادة على

منطقة شرق المتوسط، وبالرغم من أن ترتيبات اتفاقية سايكس بيكو تمّ تعديلها بصورة جذرية إلا أنها أعطت إطاراً خارجياً للخريطة المستقبلية لدول المشرق العربي، عند نهاية الحرب في عام ١٩١٨م.

وخضعت الأراضي العثمانية المحتلة إلى إدارة دول مستعمرة متعادية فيما بينها، وقد اتفقت هذه الدول على ترتيبات سلام، أعلنها المجلس الأعلى لعصبة الأمم في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠م، بريطانيا وفرنسا أعطت لنفسها الحق في حكم الأرضي المستعمرة نيابة عن عصبة الأمم. وقد أخذت بريطانيا امتياز حكم فلسطين، الأردن، والعراق وأعطت لنفسها الحق في حكم المنطقة الممتدة من البحر المتوسط وحتى الخليج العربي، ولقد صيغت مصطلحات الانتداب البريطاني لفلسطين في ضوء وعد بلفور، وقد تبنتها عصبة الأمم، وصدرت ضمن قرارات مؤتمر سان ريمو، الذي أعطى أيضاً الحق لفرنسا بانتداب لبنان وسوريا، وقامت فرنسا باحتلال سوريا بالقوة وإبعاد الأمير فيصل عن العرش الذي انتخبه له المؤتمر السوري العام في سنة ١٩٢٠م، وهكذا نرى أن الوعود التي أعطتها بريطانيا خلال الحرب العالمية لدعم استقلال العرب، في المناطق التي تتحرر من الأتراك، قد نقضتها بالكامل. وفي سنة ١٩٢١م، تحرك أخ الأمير فيصل، الأمير عبدالله، من الحجاز إلى عمان لإنشاء معارضة ضد الفرنسيين، وقد عرضت بريطانيا عليه الحكم في الأردن في حالة تأجيله لخطته، وهكذا وجدت البداية الأولى لتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية. (أنظر شكل ٦/١).

وهكذا فرضت القوى المستعمرة حدوداً اعتباطية لمختلف دول المشرق العربي، دون أن يكون هناك أي رأي لسكانها الأصليين في ذلك، إضافة إلى أن هذه الحدود لا تستند إلى أي مظاهر طبيعية، بل هي حدود اصطناعية، رسمتها الدول المستعمرة، لتحقيق أهدافها. (Drysdale and Blake,1985:63-65).

الشكل رقم (١/٦)

تدفق قوى الاستعمار على الوطن العربي

١ . ٩ ظهور الدول المستقلة:

الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تحكمها القوى الأجنبية هي اليمن ووسط الجزيرة العربية، أما ما عدا ذلك فقد بسطت أوربا سيطرتها السياسية على كافة بقاع هذا الإقليم من عامي ١٩٣٢ - ١٩٧١، حين أصبحت جميع دول المنطقة دولاً مستقلة في السيادة والحكم.

١ . ٩ . ١ الهلال الخصيب

إذا أخذنا خمسة آلاف سنة من التاريخ السياسي لمنطقة الهلال الخصيب (العراق، سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان)، نجد أن فترة حكم بريطانيا وفرنسا كانت قصيرة جداً، لا تتعدى ٢٣ عاماً، لقد كان الانتداب الفرنسي على سوريا أمراً غير محبب، حيث لقي معارضة قوية من قبل كافة العناصر الوطنية في البلاد. وفي الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢٧م، ظهرت هناك معارضة عامة للإدارة الفرنسية، انتشرت في كافة المدن الرئيسية. وقد راح ضحيتها الآلاف من الشعب، وقد ضرب الفرنسيون دمشق مرتين بالمدافع، لاستعادة هيبة المستعمر. وقد أحدث ضم لواء الأسكندرون إلى تركيا غضباً عارماً لدى كافة فئات الشعب السوري. لقد كان أكبر تأثير قامت به فرنسا في هذا الجزء من الإقليم هو خلق الكيان اللبناني، وإخراجه إلى حيز الوجود، مما غيّر الخريطة السياسية للمنطقة، لقد زادت فرنسا مساحة متصرفية جبل لبنان التي أسست عام ١٨٦٤، بحيث تضاعفت مساحتها، وعدد سكانها، وأقامت بها الدولة اللبنانية، التي يغلب على سكانها آنذاك العنصر المسيحي، مع وجود عدد آخر من المسلمين. لقد أعلن اللبنانيون الاستقلال بعد سقوط الاستعمار الفرنسي فرنسا في سنة ١٩٤١م، ولكن لم يوافق

الفرنسيون على ذلك رسمياً حتى عام ١٩٤٦م، كذلك استقلت سوريا عن فرنسا في نفس التاريخ ١٩٤٦م.

لم يكن حكم البريطانيين للعراق مرحباً به كما هو حال الفرنسيين في سوريا، وتمنى البريطانيون أن يصبح العراق مكسباً وغنيمة لهم، نظراً لمستقبله البترولي وأهميته للتحكم في طرق التجارة إلى الهند من خلال الخليج، لكنهم لم يستطيعوا إحكام السيطرة عليه خاصة عندما ضم لواء الموصل للعراق سنة ١٩٢٦م، الذي اكتشف فيه البترول عام ١٩٢٧، الأمر الذي زاد في معارضة الأكراد. وكانت بريطانيا تأمل في الحصول على البترول من هذا الإقليم دون أية معارضة، غير أنها واجهت ثورة الأكراد ومعارضتهم، الأمر الذي استلزم استخدام القوة. في عام ١٩٣٠م، انتهى الانتداب البريطاني في العراق وبالرغم من ذلك ظلت القوات الجوية البريطانية في العراق حتى سنة ١٩٥٦م. في الوقت نفسه، استفاد العراق من عوائد البترول الذي كانت تستخرجه الشركات البريطانية والأمريكية في تطوير الحياة الاقتصادية في البلاد.

بدأ حكم الانتداب البريطاني على فلسطين والأردن سنة ١٩٢٢م، وقد تحوّلت فلسطين من أرض عربية ذات سيادة إلى دولة يهودية، وإنّ التغيرات المكانية في فلسطين والتي ارتبطت بمولد واتساع دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨م و١٩٦٧م، تُعدّ من أكبر التغيرات للخريطة السياسية في هذا الإقليم من العالم.

أما الأردن فكان دولة ضعيفة المقدرات الاقتصادية، بعد فصل فلسطين، الذي أبعد الأردن عن البحر المتوسط، غير أن الأردن في المقابل كان يمثل منفذاً استراتيجياً وممراً حيوياً يوصل إلى العراق ودول الخليج الأخرى (أنظر الشكل ٦/ ١). (Drysdale and Blake,1985: 66-67).

١ . ٩ . ٢ شبه الجزيرة العربية

التغير السياسي في الجزيرة العربية منذ الحرب العالمية الأولى تمثل في ظهور المملكة العربية السعودية إلى حيز الوجود من جهة، وتدهور الدور البريطاني في الدول المجاورة لها في شبه الجزيرة من جهة أخرى. ولقد نشأت الخطوط العريضة للخريطة السياسية في هذه الفترة، وقبيل الحرب العالمية الأولى، نجح الملك عبد العزيز بن سعود في توحيد قبائل منطقة نجد في وسط الجزيرة العربية وتلا ذلك امتداد حكمه جنوباً إلى إقليم عسير ثم شمالاً إلى أراضي جبل شمّر. وأخيراً وفي سنة ١٩٢٤م-١٩٢٥م ثم اخضاع وضمّ الحجاز، وفي سنة ١٩٢٧م، عقدت معاهدة جدة التي اعترفت بابن سعود «ملكاً على الحجاز ونجد وتوابعها». وقد اختير اسم «المملكة العربية السعودية» في سنة ١٩٣٢م. (الشريف وآخرون، ١٤١٩هـ، ٣٠-٣٢).

حاولت بريطانيا عقد سلسلة من المعاهدات، مع معظم الحكام والأمراء، الذين يحكمون الامارات الصغيرة، التي تقع على شاطئ الخليج، منذ بداية القرن التاسع عشر. وآخر هذه المعاهدات كانت مع حاكم دولة قطر في سنة ١٩١٦م، لقد أعطت هذه المعاهدات بريطانيا، امتيازات خاصة في العلاقات الخارجية والأمن إضافة إلى الامتيازات النفطية والتجارية، لقد انتهت هذه المعاهدات مع الكويت في عام ١٩٦١م، ومع البحرين وقطر في عام ١٩٧١م. كما ظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الوجو في سنة ١٩٧١م مكونة من الإمارات العربية السبع، عن طريق اتحاد فيدرالي نال دعماً سياسياً واعترافاً دولياً. (أنيس، ١٩٩٣م، ١٩٥-٢٠٤).

أما مستعمرة عدن البريطانية فقد استقلت في سنة ١٩٦٧م، بعد حرب طويلة قادها الثوار في اليمن الجنوبي ضد بريطانيا. وبعد الاستقلال غيّر اسم المستعمرة إلى الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية، لقد استقلت اليمن الشمالية نظرياً في سنة ١٩١٨م، ويعد اليمن الشمالي دولة ذات طبيعة جبلية، وذات كثافة سكانية عالية، وبين عامي ١٩٦٢م-١٩٦٩م دخل اليمن في دوامة حرب بين أنصار الإمام والعناصر الوطنية بمشاركة مصر، وقد انتهت الأمور إلى سقوط الإمام، وتكوين جمهورية اليمن الشمالي، ثم دخلت مع جمهورية اليمن الجنوبي في اتحاد نجم عنه تكوين الجمهورية العربية اليمنية الحالية.

١ . ٩ . ٣ شمال إفريقيا

ظلت مصر إسمياً إحدى الممتلكات العثمانية حتى بداية الحرب العالمية الأولى، على الرغم من أن بريطانيا كانت تهيمن على مصر منذ عام ١٨٨٢م. ومع بداية انفجار الحرب في سنة ١٩١٤م، أعلنت مصر محمية بريطانية، لكنها نالت استقلالها في سنة ١٩٢٢م، ومع ذلك احتفظت بريطانيا بحقها في منطقة قناة السويس حتى عام ١٩٥٦م، ولم تترك بريطانيا حكم السودان للمصريين بعد هزيمة الثورة المهدية في عام ١٨٩٨م، وظل السودان تحت الحكم الثنائي البريطاني المصري حتى حصل على استقلاله سنة ١٩٥٦م.

تعد إيطاليا من أواخر الدول التي حصلت على مستعمرات، وأوائل الدول التي فقدتها. واحتلال إيطاليا لليبيا لم يكتمل حتى عام ١٩٣٢م، وفي سنة ١٩٣٩م ضمت ليبيا رسمياً إلى إيطاليا؛ ثم خرج الإيطاليون من ليبيا سنة ١٩٤٣م، وأخذت بريطانيا إدارة حكم منطقة سرت وطرابلس،

والفرنسيون أصبحوا مسئولين عن منطقة فزان . وبعد الحرب العالمية الثانية، قررت الأمم المتحدة منح الاستقلال لليبيا، بدستور فدرالي . ونالت ليبيا استقلالها عام ١٩٥١م، حيث اعتمدت كلياً على المساعدات الدولية، حتى تمّ اكتشاف البترول بعد عقد من الزمان .

نالت كل من المغرب وتونس استقلالها في سنة ١٩٥٦م، بعد ٤٤ سنة و ٧٥ سنة من الحكم الفرنسي على التوالي، لقد أبقت فرنسا على قاعدة نافال الاستراتيجية في ميناء بنزرت في تونس حتى سنة ١٩٦٣م، أما المنطقة الإسبانية (الريف المراكشي) والمنطقة الدولية في طنجة فقد عادت إلى السيادة المغربية في سنة ١٩٥٦م، وبالرغم من ذلك فقد ظلت سبتة ومليله في يد الأسبان .

لقد كان طريق الجزائريين إلى الاستقلال صعباً وعسيراً ، لأن فرنسا رأت أن الجزائر تعد جزءاً من فرنسا، حيث سكن فيها أكثر من مليون أوروبي (بمعنى استعمار فرنسا للجزائر كان استيطانياً) . وكان ٤٠٪ من الأراضي المزروعة في الجزائر يملكها الأوروبيون مقارنة بـ ٢٠٪ في تونس و٨٪ في المغرب، وكانت الجزائر ذات أهمية استراتيجية إضافية، وفي سنة ١٩٦٠م، كانت الصحراء الجزائرية تستخدمها فرنسا لتجاربها النووية الأولى، أما أهم الأسباب في بقاء فرنسا في الجزائر فهو اكتشاف البترول في سنة ١٩٥٦ ؛ وعندما بدأ تصديره في سنة ١٩٦١م، مثلت فرنسا السوق الرئيسي لذلك، لذلك قاومت فرنسا كل الثورات الجزائرية، التي كانت تنادي بالاستقلال القومي للجزائر، أكثر من أي مستعمرة أخرى تابعة لها، وبعد ثمانية سنوات من القتال المرير أحرزت الجزائر استقلالها في سنة ١٩٦٢م . (السرياني ، ١٩٩٧م ، ٩٦-٩٨) .

لم يبق من الخريطة السياسية لشمال إفريقيا سوى منطقة الصحراء الغربية، وهي مستعمرة إسبانية سابقة، لقد تبع خروج الإسبان من الصحراء الإسبانية عام ١٩٧٦م، مشروع قسمة هذه الصحراء بين المغرب في الشمال وموريتانيا في الجنوب، غير أن موريتانيا انسحبت من الجزء الجنوبي في الصحراء الغربية (١٩٧٨م)، وبذلك تبعت الصحراء بلاد المغرب. وقد أوجد هذا حركة مناوئة تطالب بالاستقلال هي حركة البوليساريو، التي وجدت مساندة من الجزائر، ولا تزال المنطقة تنتظر إجراء استفتاء يقرر مستقبل هذه المنطقة بين الاستقلال أو التبعية السياسية للمغرب. (هارون، ١٩٩٨م، ٣٦٥ ـ ٣٦٩)، وأنظر أيضاً (Drysdale and Blake,1985: 69-70).

١ . ١٠ الخلاصـــة

إن العرض السابق لمناحي الجغرافيا التاريخية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يساعدنا في التمييز بين العديد من المناطق الإقليمية الفرعية داخل هذا الإقليم، مثل أقطار شمال إفريقيا (تونس، الجزائر والمغرب) والجزيرة العربية والهلال الخصيب، وكل منطقة من هذه المناطق الفرعية كان لها تجربتها الخاصة المميزة، ومن الصعوبة بمكان إعطاء تقييم يخص المنطقة ككل، لأن مثل هذه التعميمات ليس لها جدوى في تفسير التاريخ السياسي، لذا كان لا بد من النظر إلى الأقسام الفرعية، وما طرأ عليها من تغير أثناء الزمن.

لقد بدأ التأثير الأوربي المباشر أولاً في شمال إفريقيا، ونجم عنه تكوين الدول القائمة حالياً مثل المغرب وتونس ومصر بحدودها الحالية، وقد مارست هذه الدول نوعاً من الاستقلال منذ فترات طويلة، وقبل احتلالها من قبل المستعمر، فقد لعبت العوامل الجغرافية في المغرب، وخاصة بعدها

النسبي عن مراكز القوة في الشرق دوراً بارزاً في هذا الاستقلال، كما أن موقع تونس الاستراتيجي، والبعد السكاني في مصر لعبا دوراً بارزاً في إيجاد الكيانات السياسية القديمة في كلتا الدولتين. ولولا التدخل الأوربي لكان من المؤكد أن السودان ومصر سيكونان دولة واحدة، لأن دائرة العرض ٢٢ْ شمالاً، والذي يفصل بين مصر والسودان لا معنى له.

كانت التجارب العربية مختلفة داخل الجزيرة العربية، فقد كان هناك أراض قبلية، وتحالفات بين القبائل المختلفة، مع وجود عدد من المشيخات التي هي دول مدن City- State، تقع في معظمها على شواطئ الخليج العربي، ولقد ساد النظام القبلي العديد من المراكز الاستيطانية الخصيبة، حيث يوجد الماء والأراضي الصالحة للزراعة، وذلك في مرتفعات اليمن الماطرة، وفي الواحات المنتشرة في وسط الجزيرة العربية وفي مرتفعات عُمان، ساعد عدم وجود أعداد كبيرة من السكان، وانتشار البداوة، وغياب طرق المواصلات على إيجاد كيانات سياسية صغيرة داخل الجزيرة العربية، ولقد ساعدت المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع العديد من المشيخات الموجودة في المنطقة على بقاء هذه الإمارات الصغيرة واستمرارها. غير أن أهم حث في الجزيرة العربية والذي أثر في تغيير الخريطة السياسية لهذه البلاد هو قيام المملكة العربية السعودية وتوسعها من المركز نحو الأطراف، والتي جمعت بين القوة السياسية التي تبناها الملك عبد العزيز، والإصلاح الديني الذي قادته الحركة السلفية.

إن أهم تأثير للدول الاستعمارية كان في منطقة الهلال الخصيب، فقد وضعت الدول الاستعمارية بصماتها على الخريطة السياسية المستقبلية للمنطقة، والتي نجم عنها ظهور عدة دول مثل سوريا والعراق ولبنان وفلسطين والأردن ثم إسرائيل في وقت لاحق. لقد كان من المتوقع لولا

التدخل الاستعماري قيام دولة عربية موحدة في منطقة الهلال الخصيب، تمتد من البحر المتوسط وحتى الخليج، وتتوسط المنطقة الممتدة بين تركيا والجزيرة العربية. لقد عملت الدول الاستعمارية على بلقنة هذه المنطقة وتجزئتها إلى وحدات سياسية، لا تستند إلى الواقع الجغرافي الفعلي، الذي تبدو معه هذه الأقسام وحدة طبيعية متكاملة، وقد شهدت هذه المنطقة بعد تقسيمها صراعات عديدة، وعدم استقرار نسبي خلال معظم القرن العشرين، لقد كان بالإمكان ظهور دولة موحدة لها جناحان قويان هما جناح دمشق البحر المتوسط، وجناح بغداد الخليج العربي، مما يعني مزيداً من التكامل بين هذه الإقليمين الهامين.

لقد عاشت معظم أقطار هذه المنطقة تاريخاً موحداً، ولقد كان تقسيمها إلى دويلات عديدة دون أن يكون لها حدود واضحة ومميزة قد أثار كثيراً من المشكلات بين الدول المتجاورة، ولولا الوجود الاستعماري في المنطقة، لربما وجدنا حدوداً أخرى بين أقاليم المنطقة المختلفة، تستند إلى ظواهر بشرية وحضارية أحسن بكثير من الحدود القائمة حالياً.

الفصل الثاني

الحـــدود البريـــــة

الحدود البرية

تشمل سيادة الدولة في العصر الحديث الأرض التي تقوم عليها الدولة، إضافة إلى الماء المحيط بها والغلاف الغازي الذي يعلوها، لذا فإن حدود الدول تمتد في مستوى عمودي، حتى تشمل الغلاف الجوي في السماء وما تحت الأرض، والبحر الإقليمي الخاصة بالدولة.

تعطي كل الدول أهمية قصوى للمساحة الأرضية أما أهمية الغلاف الجوي، والمياه الإقليمية، فتختلف تبعاً للموقع الجغرافي للدولة، وقوتها الجوية والبحرية، ولقد أدى احتمال وجود النفط والغاز الطبيعي ومصادر الثروة الأخرى، إلى الإسراع بتحديد الحدود البرية والبحرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على حد سواء.

تلعب الحدود دوراً مهماً في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، ومشكلات الحدود من أهم أسباب التوتر والاحتكاك بين الدول المتجاورة، وهي تؤثر بصورة فعالة على أوضاع السكان على جانبي الحدود، فقد تكون الحدود ذات تأثير إيجابي على المدن والقرى المجاورة لخطوط التماس، إذا كانت العلاقات الحدودية جيدة، وقد تكون ذات تأثير سلبي، إذا كانت هناك خلافات حدودية قائمة.

وعلى خلاف بعض الظواهر الجيوبوليتيكية فإننا نجد أن الحدود غالباً ما تضيف بعداً جديداً للرؤية، على شكل علامات حدود كالأحجار والأعمدة الحدودية، إضافة إلى الظواهر الطبيعية الأخرى التي تتخذ أساساً لتخطيط الحدود الأرضية.

في المناطق ذات الحدود القديمة، نجد أن مظاهر اللاندسكيب ـ المنظر الطبيعي للأرض أو صفحة الأرض ـ الأرضي تختلف أثناء عبور الحدود بين دولة وأخرى، وقد كرّس الجغرافيون السياسيون مجهودات ضخمة لدراسة الحدود، من حيث التطور والشكل الطبيعي والوظيفة، وقديماً قيل أن وضع الحواجز المنيعة عند الحدود الدولية، ينجم عنها علاقات جوار حسنة، فإلى أي مدى ينطبق هذا القول على حدود الوطن العربي؟

٢ . ١ التخوم السياسية

تتمثل التخوم في رقع من الأرض تفصل بين سيادة دولتين متجاورتين ولم تبسط أي منهما سلطتها عليها. ويعد مفهوم الحدود الدولية مفهوماً دخيلاً على دول المنطقة العربية، وخاصة في المناطق الصحراوية، التي يكثر فيها التنقل والترحال، فالحدود القبلية غير معروفة بدقة، بالرغم من أن موارد الماء والينابيع وأماكن الرعي معلومة ومحددة، ويجب مراعاتها. أما في مناطق الاستقرار فتوضع الحدود بدقة تامة لتوزيع الملكيات الزراعية، وخاصة حين يسود نظام الزراعة المروية، الذي يقتضي أن تكون المزارع محددة تحديداً دقيقاً، كما هو الحال في أراضي وادي النيل في مصر وأراضي الرافدين في العراق.

في بعض الحالات قد يكون من المستحيل أن تسيطر الحكومة سيطرة كاملة على كل الأراضي التي تمتلكها خاصة على امتداد الهوامش الصحراوية وفي المناطق الجبلية، حيث توجد العديد من القبائل التي تعيش خارج قبضة السلطة المركزية، ومن الجدير بالذكر أن سلطة الدولة تتناقص كلما ابتعدنا من المركز نحو الأطراف، ولذا فإن الدول والإمبراطوريات السابقة لم يكن لها حدود واضحة بالمعنى الدقيق، وإنما كانت لها تخوم

تفصلها عن الدول المجاورة، وهذه التخوم تتسع وتتراجع حسب قوة الدولة وضعفها.

عملت الصحاري العربية على أطراف الجزيرة العربية وبادية بلاد الشام والعراق وصحاري شمال إفريقيا تخوماً عازلة أثناء الفترات التاريخية، وقامت فيها دول صنفها العلماء على أنها دول تخوم، مثل دولة المناذرة ودولة الغساسنة التي ساعد على وجودها الفرس والرومان لتشكل مناطق عازلة تفصل هاتين الإمبراطوريتين عن قلب الجزيرة العربية وتحمي الحدود الخارجية لهذه الإمبراطوريات.

لقد كانت سيناء حلقة الوصل بين مصر من جهة، ومنطقة الهلال الخصيب من جهة أخرى، وقد فرض الصراع الدائر بين القوى الواقعة على جانبي هذه الصحراء أن تكون سيناء منطقة تخوم عازلة بين هذه الدول، ولذا فإن سيناء كانت تتبع أحياناً لفلسطين وبلاد الشام، وأحياناً أخرى لمصر، غير أن وظيفتها كانت دوماً أنها تمثل منطقة تخوم عازلة بين الإقليمين المتجاورين. (Drysdale and Blake,1985:76) .

٢ . ٢ أوضاع الحدود الدولية

لقد أبرز «جونز» أن الحدود تمر في ثلاث مراحل أثناء تطورها وهذه المراحل هي:

- مرحلة التعريف والتخطيط . Definition
- مرحلة التحديد . Delimitation
- مرحلة التعيين والتمييز . Demarcation

تشمل المرحلة الأولى التفاهم المبدئي حول مطلب كل دولة فيما يخص الحدود (التعريف والتخطيط)، ويعقب ذلك رسم خطوط الحدود، بصورة مبدئية، على خرائط خاصة بدقة، استناداً إلى نتائج ومعطيات المرحلة الأولى (التحديد)، ولا بد هنا من الاعتماد عليالعمل الحقلي والميداني لتخطيط هذه الحدود وترسيمها، وبيان المواقع الطبيعية التي تستند لها تلك الحدود، وإذا صادف أن مرّ خط الحدود من منطقة سكانية، لا بد من تحديد المواقع بالأسلاك الشائكة، والعلامات المميزة، التي تفصل مناطق الحدود (التعيين والتمييز)، ويرى علماء الجغرافيا السياسية أن هذه المراحل الثلاثة يتبعها مرحلة رابعة وهي مرحلة صيانة الحدود والمحافظة عليها وحراستها، لتؤدي الدور الذي وضعت من أجله، وهذه المرحلة هي مرحلة إدارة الحد والمحافظة عليه (Administration). (الديب، ١٩٨٤م، ٢٤٨-٢٤٩).

الجدول رقم (٢/ ١)

أوضاع الحدود العربية من حيث الطول وتاريخ النشأة والحالة القائمة

منطقة الحدود	الطول كم	تاريخ النشأة	معرف	محدد	معين ومرسم
١ ـ السعودية ـ العراق	٨٧٢	١٩٢٢م	√	√	√
٢ ـ السعودية ـ الكويت	١٩٠	١٩٢٢م	√	√	√
٣ ـ السعودية ـ قطر	٨٠	١٩١٣م	√	√	√
٤ ـ السعودية ـ الإمارات	٥١٢	١٩١٣م	√	√	√
٥ ـ السعودية ـ عمان	٧٠٧	١٩٢٢م	√	√	√
٦ ـ السعودية اليمن	١٣٧٥	١٩٢٤م	√	√	√
٧ ـ السعودية ـ الأردن	٧٤٥	١٩٢٥م	√	√	√
٨ ـ عمان ـ الإمارات	٤٣٠		√	√	√
٩ ـ عمان ـ اليمن	٢٩٠	١٩١٤م	√	√	√
١٠ ـ العراق ـ الكويت	٢٢٠	١٨٩٩م	√	√	√
١١ ـ العراق ـ الأردن	١٤٠	١٩٢٢م	√	√	غير مرسم
١٢ ـ العراق ـ سوريا	٦٠٥	١٩٢٢م	√	√	√
١٣ ـ العراق ـ إيران	١٢٥٠	١٩١٣م	√	√	شط العرب غير مرسم
١٤ ـ العراق ـ تركيا	٣٥٣	١٩٣٩م	√	√	√
١٥ ـ سوريا ـ الأردن	٣٧٥	١٩٢٢م	√	√	غير مرسم
١٦ ـ سوريا ـ لبنان	٣٥٠	١٩٢٢م	√	√	√
١٧ ـ سوريا ـ تركيا	٧٢٥	١٩٢٢م	√	√	خلاف حول الترسيم
١٨ ـ سوريا ـ فلسطين	٧٠	١٩٢٣م	√	√	√
١٩ ـ الأردن ـ فلسطين	٤٨٠	١٩٢٢م	√	√	√

منطقة الحدود	الطول كم	تاريخ النشأة	معرف	محدد	معين ومرسم
٢٠ ـ لبنان ـ فلسطين	٧٩	١٩٢٢م	√	√	√
٢١ ـ مصر ـ فلسطين	٢٢٨	١٩٠٦م	√	√	√
ـ ٢٢ ـ مصر ـ السودان	١٢٧٥	١٨٩٩م	√	√	غير مرسم
٢٣ ـ مصر ـ ليبيا	١١١٦	١٩٢٥م	√	√	غير مرسم
٢٤ ـ السودان ـ ليبيا	٣٨٤	١٩٢٥م	√	√	غير مرسم
٢٥ ـ السودان ـ أثيوبيا	٢١٥٦	١٨٩٩م	√	√	√
٢٦ ـ السودان ـ كينيا	٢٣٠	١٩١٤م	√	√	غير مرسم
٢٧ ـ السودان ـ زائير	٦٣٨	١٨٩٤م	√	√	غير مرسم
٢٨ ـ السودان ـ أفريقيا الوسطى	١١٦٧	١٩٢٤م	√	√	غير مرسم
٢٩ ـ السودان ـ تشاد	١٣٠٠	١٩٢٤م	√	√	غير مرسم
٣٠ ـ السودان ـ أوغندا	٤٣٤	١٩١٤م	√	√	غير مرسم
٣١ ـ الصومال ـ كينيا	٦٨٢	١٩٢٤م	√	√	غير مرسم
٣٢ ـ الصومال ـ أثيوبيا	١٥٩٠	١٨٩٧م	√	√	غير مرسم
٣٣ـ الصومال ـ جيبوتي	٥٨	١٨٨٨م	√	√	غير مرسم
٣٤ ـ جيبوتي ـ أثيوبيا	٤٥٥	١٩١٢م	√	√	غير مرسم
٣٥ ـ ليبيا ـ النيجر	٣٥٥	١٩١٢م	√	√	غير مرسم
٣٦ ـ ليبيا ـ تشاد	١٠٣٠	١٩١٢م	√	√	تم ترسيمه حديثاً
٣٧ ـ ليبيا ـ الجزائر	١٢٠٠	١٩١٢م	√	√	غير مرسم
٣٨ ـ ليبيا ـ تونس	٤٠٠	١٩١٠م	√	√	غير مرسم
٣٩ ـ الجزائر ـ تونس	٩٠٠	١٩١٤م	√	√	غير مرسم
٤٠ ـ الجزائر ـ تونس	٩٥٦	١٩٠٥م	√	√	غير مرسم

منطقة الحدود	الطول كم	تاريخ النشأة	معرف	محدد	معين ومرسم
٤١ـ الجزائر ـ مالي	١٣٧٦	١٩٠٥م	√	√	غير مرسم
٤٢ ـ الجزائر ـ المغرب	١٢٨٠	١٩١٢م	√	√	غير مرسم في بعض قطاعاته
٤٣ ـ الجزائر ـ موريتانيا	٤٦٤	١٩٠٤م	√	√	غير مرسم
٤٤ ـ الجزائر ـ الصحراء الغربية	٣٥	١٩٠٤م	√	√	غير مرسم
٤٥ ـ المغرب ـ الصحراء الغربية	٤٤٥	١٩٠٤م	√	√	غير مرسم
٤٦ ـ موريتانيا ـ الصحراء الغربية	١٢١٣	١٩٠٤م	√	√	غير مرسم
٤٧ ـ موريتانيا ـ السنغال	٨١٣	١٩٠٤م	√	√	غير مرسم
٤٨ ـ موريتانيا ـ مالي	٢٢٣٧	١٩٠٤م	√	√	غير مرسم

(*) المصادر : تمّ إعداد الجدول أعلاه من المصادر التالية :

1. Ian Blownlie, ‘African Boundaries‘, C. Hurst & Co., London, 1979.
2. A. Drysdale and G.H. Blake, ‘THe Middle East and North Africa‘, Oxford Univ. Press, New York, 1985.
3. P. Beaumont and et al., “The Middle East“, D. Fulton Publishers Ltd., London, 1988.
4. G.T. Kurian, “Encyclopedia of the Third World“, Mansell Publishing Ltd., London, 1982.

٥ ـ محمد محمود الديب، «حدود فلسطين» معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٩م.

٦ ـ د. محمود توفيق محمود، «المدخل الجنوبي للبحر الأحمر»، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكي، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٣م.

٧ـ د. عبد الرحمن صادق الشريف، «جغرافية المملكة العربية السعودية»، دار المريخ، الرياض، ١٩٧٧م.

٨ـ د. عبد الرزاق أبو داود، قضايا الحدود في العالم العربي، المجلة الجغرافية العربية، عدد ٢٥، سنة ٢٥، ص٣٤٤ـ٣٤٦.

إنّ الجدول رقم (٢/ ١) يلخص وضعية الحدود البرية في المنطقة العربية، وهناك بعض الملاحظات حول هذا الجدول أهمها صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة فيما يخص أطوال الحدود وتصنيفها غير أنه يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

١ ـ يبلغ أطوال الحدود البرية في دول العالم العربي قرابة ٣٤,٠٠٠كم وتظهر خطوط هذه الحدود على الأطالس والخرائط على شكل خطوط واضحة وسميكة مما يوحي بدقتها، غير أن الواقع الفعلي غير ذلك، فهناك العديد من خطوط هذه الحدود غير متفق عليها ويمثل بعضها مناطق نزاع بين الدول المتجاورة.

٢ ـ على الرغم من أن التاريخ السياسي في المنطقة قديم جداً إلاّ أن الحدود السياسية هي حدود حديثة جداً وشابه لا تعدو في معظمها إلى أبعد من القرن العشرين، إنّ متوسط عمر الحدود في المنطقة العربية يساوي ٧٠ سنة، تمّ خلالها تحديد أكثر من ٤٨ حالة حدود. ويمكن القول أن ترسيم الحدود كان مبكراً في إفريقيا العربية عنه في أقطار آسيا، فبعض الحدود الإفريقية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر (حدود الصومال مع الدول المجاورة)، غير أن القسم الأعظم من الحدود العربية قد ظهر أثناء المغامرات الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا قبيل الحرب العالمية الأولى، كما تمّ تخطيط معظم حدود آسيا العربية بناءً على اتفاقيات السلام التي تلت هذه الحرب.

٣ ـ إنّ كل خطوط الحدود تقريباً قد جرى تعريفها وتخطيطها استناداً إلى معاهدات واتفاقيات حدودية بين الدول المتجاورة بمعنى أنها مرت في المرحلتين الأولى والثانية من مراحل تخطيط الحدود.

٤ ـ إن حوالي ثلث أطوال الحدود العربية قد تمّتعيينها وترسيمها Demarcated

بدقة وفقاً للمرحلة الثالثة من مراحل تخطيط الحدود، أما الباقي فهو غير معين على الأرض، وذلك نظراً للتكلفة العالية التي يستلزمها مثل هذا التحديد. هذا مع العلم أن هناك نقاطاً معينة ضمن هذه الحدود محددة بكل دقة، ويتم الإشراف عليها بصورة دائمة. وهذه في الواقع هي النقاط الأساسية، أما فيما عداها فالتحديد الدقيق غير موجود.

٥ ـ لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إدراكاً كاملاً للنزاعات المحتملة الناجمة عن عدم الوضوح في تخطيط الحدود، لذا بادرت معظم الدول العربية إلى فض الكثير من هذه النزاعات الحدودية المسببة للجدل عن طريق الاتفاقات الثنائية الودية، بالرغم من أن بعض هذه النزاعات الحدودية قد نجم عنه نزاع مسلح كما حدث بين الجزائر والمغرب أو بين ليبيا وتشاد. والبعض الآخر عرض على المحاكم الدولية للتحكيم مثل النزاع اليمني ـ الأرتيري أو النزاع التشادي الليبي أو النزاع القطري البحريني. (Drysdale and Blake,1985: 77).

ويمكن إبراز ما قامت به المملكة العربية السعودية كمثال لاحتواء الأزمات الحدودية المحتملة في منطقة شاسعة، وفي ظل اتفاقات حدودية سابقة يشوبها الكثير من الغموض.

في عام ١٩٥٨م، تم ترسيم الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية ودولة البحرين، وفي عام ١٩٦٥ توصلت السعودية إلى اتفاق رسمي بخصوص الحدود بينها وبين الأردن وقطر، وفي عام ١٩٦٨م، تم تحديد الحدود في منطقة الجرف القاري مع جمهورية إيران الإسلامية، وفي عام ١٩٧٤ تم ترسيم الحدود بين السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد أنهت معاهدة ١٩٨١م بين السعودية والعراق مشكلة عدم الوضوح لمسار خط الحدود الذي يصل طوله إلى ٨٥٠كم، والذي استمر دون تحديد دقيق لمدة

تزيد عن ٦٠ عاماً، وقد شمل التحديد تقسيم المنطقة المحايدة بين الدولتين، كما اتفقت السعودية مع الكويت عام ١٩٨٢ على تقسيم المنطقة المحايدة مناصفة بين الدولتين. وفي عام ١٩٨٢ اتفقت كل من السعودية وعُمان على تجميد المطالبات الإقليمية حول الحدود من خلال اتفاقية أمنية وقعت بين الطرفين، وقد تم الاتفاق عام١٩٩٠م، على ترسيم الحدود بين الدولتين بدقة تامة. وفي عام ٢٠٠٠ تم توقيع معاهدة بين السعودية واليمن لحسم الخلاف الحدودي بين البلدين الذي استمر قرابة ٦٦ عاماً.

وقد شملت اتفاقات الحدود بين السعودية وهذه الدول بعض المبادلات في الأراضي كما حدث بين السعودية والأردن في مفاوضات عمّان عام ١٩٦٥م، والتي أدت إلى زيادة حصة الأردن على خليج العقبة، وفي المقابل تخلت الأردن عن مساحة مماثلة من المناطق الداخلية للمملكة العربية السعودية.

وكذلك الحال حصلت السعودية من الإمارات على منفذ بحري على الخليج شرقي قطر مقابل بعض الأراضي في واحة البريمي، وجرى اقتسام بعض الجزر في الخليج العربي بين كل من السعودية والبحرين وبين السعودية وإيران. وبهذا استطاعت المملكة تحديد كافة مناطقها الحدودية والتي يصل طولها إلى أكثر من ٦٠٠٠كم. وسنتحدث عن تفصيلات ترسيم هذه الحدود في الفصول التالية « أنظر الفصل الرابع والخامس) .

٢ . ٣ تصنيف الحدود

هناك وجهات نظر متباينة حول موضوع تصنيف الحدود، حيث يشير اثنان من كبار الخبراء في الحدود الدولية، أن تصنيف الحدود ليس له أهمية كبيرة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، وذلك لأن كل حد من حدود

العالم، هو فريد في نوعه، ولذا فإن إمكانية التعميم أمر غير وارد، وهناك أمرٌ آخر وهو أن التصنيف يفقد الحدود الأهمية الوظيفية التي وجدت من أجلها هذه الحدود.

إن هذا النقد الذي وجّه لتصنيف الحدود على المستوى العالمي، ينطبق أيضاً على موضوع الحدود في العالم العربي، ولذا فإننا هنا سوف لن نناقش تفصيلات تصنيف الحدود، وسنكتفي بنوعين من التصنيفات التي اقترحها بوجز (Bogs) وهارشون (Hartshorne)، لأنهما يقدمان إطاراً جيداً للمناقشة. (أنظر Drysdale and Blake,1985: 80-81).

لقد اقترح بوجز تصنيفاً رباعياً للحدود، استناداً إلى أشكالها، حيث صنف الحدود إلى حدود طبيعية وبشرية وهندسية ومختلطة ويمكن إيجازها على النحو التالي:

٢ . ٣ . ١ الحدود الطبيعية

وهي الحدود التي تستند إلى الظواهر الطبيعية مثل الجبال والأنهار والبحيرات والغابات والمستنقعات وغيرها، وقد درس بعض الباحثين الحدود العربية المرتبطة بهذه المظاهر، وخرجوا بصورة واضحة عن مدى ارتباط هذه الحدود بهذه الظواهر، وفيما يلي تلخيص لنتائجهم في هذا الصدد (أبو داود، ١٩٩٣, ٣٣٦ ـ ٣٤٢).

٢ . ٣ . ١ . ١ الحدود المرتبطة بالتلال والجبال

لقد استخدمت التلال والجبال في قسم كبير من الحدود العربية، فحدود سوريا والعراق مع تركيا تسير مع السفوح الجنوبية لجبال طوروس، وكذلك حدود إيران مع العراق ترتبط بأقدام جبل زاغروس، كما تسير الحدود

اللبنانية السورية مع أقدام سلسلة جبال لبنان الشرقية، وهناك قسم كبير من الحدود السعودية اليمنية تستند إلى سلسلة جبال عسير واليمن، وكذلك الحدود العُمانية الإماراتية في رأس مسندم، وتشكل النطاقات الجبلية جزءاً كبيراً من حدود السودان مع كل من كينيا (جبل كبنيتي) وأوغندا (جبال بالميل) وتشاد (جبل مرّه) وليبيا (جبل عوينات)، وكذلك أجزاء من حدود ليبيا مع تشاد (جبل تيبستي) وحدود ليبيا مع الجزائر (جبال الأحجار). وحدود الجزائر مع المغرب حيث يسير خط الحدود في منطقة الهضاب العليا في غرب الجزائر.

٢ . ٣ . ١ . ٢ الحدود المرتبطة بالأنهار والبحيرات

تشكل الأنهار والبحيرات حدوداً دولية لبعض الأقطار العربية، وبدراسة الخرائط التفصيلية للمنطقة العربية يمكننا أن نلاحظ أن نهر اليرموك يشكل قسماً من خط الحدود السورية ـ الأردنية في شمال غربي الأردن، كما يشكل نهر العاصي جزءاً من خط الحدود السورية ـ التركية في أقصى الشمال الغربي لسوريا، ويشكل نهر الأردن الشمالي وبحيرة طبرية حدوداً فاصلة بين سوريا وفلسطين المحتلة، أما القسم الجنوبي من نهر الأردن مع البحر الميت فيشكل الجزء الأكبر من خط الحدود الأردنية ـ الفلسطينية، أما شط العرب فيكون قسماً هاماً من الحدود العراقية ـ الإيرانية في جنوب شرقي العراق قبل أن يصب في الخليج العربي، وتشكل بحيرة ناصر التي توجد خلف السد العالي جزءاً من خط الحدود المصرية ـ السودانية، أما نهر السنغال فيشكل كامل خط الحدود لفاصل بين موريتانيا والسنغال.

٢ . ٣ . ١ . ٣ الحدود المرتبطة بالصحاري

معظم الحدود في المنطقة العربية تخترق مناطق صحراوية شاسعة، فخط الحدود الذي يفصل السعودية عن كل من مناطق العراق والكويت وقطر وعُمان والإمارات واليمن والأردن يمر عبر صحاري الجزيرة العربية في الدهناء والربع الخالي والنفوذ. وحدود سوريا مع الأردن والعراق تخترق بوادي الشام والعراق، أما حدود مصر مع فلسطين فتقع في المنطقة الصحراوية الواقعة بين سيناء وصحراء النقب، وكذلك الحال في حدود مصر مع ليبيا التي تخترق الصحراء الغربية. أما الحدود السياسية الجنوبية لكافة أقطار المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) فتقع ضمن الصحراء الكبرى الإفريقية التي تمتد من البحر الأحمر حتى المحيط الأطلسي.

٢ . ٣ . ١ . ٤ الحدود المرتبطة بالمستنقعات والغابات

بعض القطاعات الحدودية في العالم العربي يرتبط بالمستنقعات، فهناك منطقة أهوار القرنة في العراق، حيث يمتد قطاع من الحدود مع إيران ضمن هذه المستنقعات، كما تشكل مستنقعات مشار قسماً من الحدود بين السودان وإثيوبيا إلى الشمال والجنوب من نهر السوباط، وهناك مستنقعات شط الغرسة التي تكون قطاعاً من حدود تونس مع الجزائر. أما الغابات فتشكل قطاعات محدودة في خط الحدود السودانية مع كل من أوغندا وزائير وجمهورية إفريقيا الوسطى في أقصى الأطراف الجنوبية للسودان (أبو داورد، ١٩٩٣م، ٣٣٨ـ٣٤٢).

٢ . ٣ . ٢ الحدود البشرية

وهي التي تستند إلى أسس قبلية أو دينية أو لغوية أو عرقية، بحيث يكون الحد فاصلاً بين قوميتين، أو دينين مختلفين، أو يفصل بين شعبين يتكلمان لغتين مختلفتين. وقد تعتمد الحدود البشرية على ظواهر من صنع البشر مثل الطرق والسكك الحديدية والقنوات المائية. وفي الحدود في المنطقة العربية أمثلة للحدود البشرية أهمها أن خط الحدود بين تركيا وسوريا يستند إلى أساس لغوي وقومي بحيث يفصل الأتراك عن العرب. وكذلك الحال في الحدود بين إيران والعراق التي تفصل العرب في العراق عن الفرس في إيران. غير أن هذين الحدين بالرغم من أنهما استندا إلى أسس لغوية وعرقية إلاّ أنهما تركا شريحة عربية في تركيا (لواء الأسكندرونة) وأخرى في إيران (منطقة عربستان).

وهناك بعض قطاعات الحدود السورية ـ التركية قد استند إلى ظواهر بشرية أخرى حيث نجد أن ما يقرب من ٥٠٠كم من خط الحدود السورية ـ التركية يسير موازي لخط سكة حديد بغداد، وقد جاء هذا التحديد بناء على المعاهدة الفرنسية ـ التركية التي أبرمت عام ١٩٢٦م، وبالمثل فإنّ خط الحدود بين ليبيا والجزائر، يحادي طريقاً قديماً لمسافة تزيد على ١٣٠كم. (Drysdale and Blake,1985: 83).

لقد شكّل الولاء القبلي دوراً مهماً في ترسيم بعض خطوط الحدود داخل الجزيرة العربية، فالحدود الفاصلة بين عُمان والإمارات اعتمدت على ولاء القبائل في تلك المنطقة، وكذلك الحال في تحديد بعض المواقع بين السعودية واليمن الذي ارتكز على ولاء القبائل في منطقة الحدود. وفي بلاد الشام خططت بعض مواقع الحدود بين كل من سوريا ولبنان وفلسطين

والأردن استناداً إلى التحديد الموضوع من قبل سكان القرى الذين يعيشون في المناطق الحدودية، الذين كان لهم دور كبير في توضيح الملكيات الخاصة بهم على جانبي الحدود.

٢ . ٣ . ٣ الحدود الهندسية

وهي التي تعتمد على خطوط الطول ودوائر العرض كالحدود الغربية بين مصر وليبيا، التي تستند إلى خط الطول ٢٥ْ شرقاً، وكذلك الحدود الجنوبية بين مصر والسودان التي تستند إلى دائرة العرض ٢٢ْ شمالاً.

ويدخل في الحدود الهندسية الخطوط المستقيمة الواصلة بين نقاط الاستناد الأساسية التي توضع على طول الحدود، وتشكل هذه الحدود الهندسية قرابة ٦٠٪ من مجموع الحدود في المنطقة العربية، ويكفي أن نلقي نظرة على خريطة الوطن العربي لتظهر لنا هذه الحقيقة بوضوح تام، في كافة الحدود في آسيا وإفريقيا على حد سواء. وكمثال توضيحي لذلك نأخذ تقسيمات الحدود في بادية الشام والعراق (انظر شكل رقم ٢/ ١). فالحدود السورية العراقية مثلاً تمتد من نقطة استنادية هي قرية دير الكهف جنوبي جبل الدروز، ثم تسير نحو الشمال الشرقي في خط مستقيم حتى بلدة أبو كمال على الفرات، فما كان شمال هذا الخط وغربه فهو لسوريا، وما كان في شرقيه فهو للعراق. والحدود الأردنية السورية تواكب خط دير الكهف أبو كمال السابق باتجاه الجنوب الغربي حتى نقطة استناد أخرى هي جبل التنف (نقطة تقاطع ٣٣,٥ْ شمالاً مع ٣٨,٥ْ شرقاً حيث تنتهي الحدود السورية ـ الأردنية في القطاع الشرقي). والحدود الأردنية العراقية تمتد من جبل التنف بخط مستقيم حتى قمة جبل عنازه (نقطة تقاطع ٣٢ْ شمالاً مع ٣٩ْ شرقاً) حيث تبدأ الحدود السعودية العراقية التي تبدأ من جبل عنازة وتسير باتجاه الجنوب الشرقي حتى تصل إلى الحدود الكويتية ـ السعودية.

الشكل رقم (٢/ ١)

ترسيم الحدود في بادية الشام والعراق

لقد خُططت الحدود السعودية ـ الأردنية بموجب معاهدة حدا استناداً إلى أربع نقاط استناد يوصل بينها بخطوط مستقيمة، فهناك خط مستقيم يصل بين جبل عنازة نقطة بداية الحدود السعودية العراقية وبين نقطة تقاطع ٧٥َ شرقاً مع ٢٩َ ٣٥ْ شمالاً، وخط مستقيم آخر إلى نقطة تقاطع ٣٨ْ شرقاً مع ٣٠ْ شمالاً ثم يوازي خط الطول ٣٨ْ حتى تقاطعها مع ٢٩َ ٣٥ْ ثم يمتد بخط مستقيم أيضاً إلى نقطة تبعد ميلين من محطة المدورة (آخر محطات سكة حديد الحجاز في الأردن) ثم يمتد من تلك النقطة خط مستقيم آخر إلى نقطة تبعد ميلين أيضاً إلى الجنوب من مدينة العقبة (السرياني، ١٩٧١ ، ١٣ ـ ١٤). (أنظر شكل ٢/ ٢).

الشكل رقم (٢/ ٢)

الحدود الأردنية السعودية

٢ . ٣ . ٤ الحدود المختلطة

وهي التي تجمع بين الأنواع السابقة جميعها، بمعنى أن يستند جزء من الحدود إلى ظواهر طبيعية، والجزء الآخر إلى ظواهر بشرية، ويكون جزء آخر هندسياً، فعلى سبيل المثال حدود الأردن مع سوريا هي حدود هندسية وطبيعية معاً فالقسم الغربي منها يستند إلى نهر اليرموك، والقسم الشرقي هو خط هندسي مستقيم. وكذلك الحال في حدود ليبيا مع مصر التي تستند إلى خط الطول ٢٥° شرقاً، أما حدودها مع الجزائر فتحاذي في بعض مواقعها طريقة القوافل القديم، وفي البعض الآخر تستند إلى جبال الأحجاز، أما حدود ليبيا مع تشاد فتستند في معظمها إلى جبال تيبستي.

لقد اختار هارشون تصنيفاً آخر للحدود، يتألف من خمس فئات، وهذا التصنيف مبني عليالارتباط القائم بين الحد واللاندسكيب الحضاري للمنطقة، وهذه الفئات الحدودية تشمل:

١ ـ الحدود الأولية: Pioneer وهي الحدود التي توضع حينما تكون المناطق خالية تماماً من الاستيطان البشري.

٢ ـ الحدود السابقة: Antecedent وتوضع قبل الاستقرار البشري المكثف في المنطقة الحدودية، حيث يكون اللاندسكيب الحضاري في بداية تشكله.

٣ ـ الحدود اللاحقة: Subsequent وهي التي توضع بعد تكون اللاندسكيب الحضاري في المنطقة، وتؤخذ مظاهر اللاندسكيب هذه بعين الاعتبار عند تخطيط هذه الحدود.

٤ ـ الحدود الطارئة (المنطبعة): Superimposed وهي التي ترسم فوق مظاهر اللاندسكيب الحضاري في المنطقة، مقسمة إياها بالرغم من تكاملها

وارتباطها الوثيق مع بعضها البعض . وتوضع خطوط هذه الحدود، التي تبدو وكأنها اصطناعية، بصورة لا مبرر لوجودها .

٥ ـ الحدود المنحسرة : Relict وهي الحدود المهجورة، غير أن ملامحها لا زالت واضحة على الطبيعة، وهي على العموم قليلة الأهمية، إذا ما قورنت بالأنواع السابقة .

إن تصنيف هارشون مفيد في المناطق ذات الكثافات السكانية العالية، والتي تمتاز باحتوائها على لاندسكيب حضاري متطور، كما هو الحال في أوروبا وأمريكا الشمالية، ومع أن هذه التصنيف يمكن تطبيقه على العالم العربي، إلا أن نتائج هذا التطبيق غير دقيقة، ونتائجه قد تبدو مظللة أحياناً لأن معظم خطوط الحدود الدولية العربية، هي من الحدود المنطبعة التي فرضتها الدول الاستعمارية، وقد رسمت خطوط هذه الحدود فوق مظاهر اللاندسكيب الحضاري في المنطقة العربية، التي تمتاز بتكاملها وارتباطها الوثيق مع بعضها البعض . (Drysdale and Blake,1985: 83) .

قد يتبادر إلى الذهن بأن الحدود الهندسية التي تقطع الأراضي الصحراوية هي أولية، وضعت قبل وجود العمران البشري، غير أن هذا المفهوم هو خاطئ ومضلل بخصوص المناطق الصحراوية، ولا ينطبق إلا على المناطق الخالية من الإعمار البشري، كما كان عليه الحال في أمريكا الشمالية خلال القرن التاسع عشر . أما النطاقات الصحراوية العربية فلا ينطبق عليها هذا الأمر، لأن الصحراء تشتمل على مناطق إعمار، تتناسب وأوضاع المناطق القليلة السكان، وتشمل الواحات والآبار وطرق القوافل ومناطق الرعي والمسالك والدروب التي ينتقل عليها الرعاة . وإن الحدود المنطبعة تؤثر تأثيراً سيئاً على هذه المعطيات جميعها، وخاصة على شبكة

المواصلات والطرق، التي تخترق المناطق الصحراوية، بما فيها خطوط أنابيب البترول المنتشرة في هذه المناطق.

إن التصنيفين السابقين يظهران ما آلت إليه المنطقة من تقسيم عشوائي، أثر تأثيراً سلبياً على اللاندسكيب الحضاري والطبيعي في المنطقة. وبالرغم من مثالب هذا التقسيم والتجزئة لمختلف أقطار المنطقة العربية، فإن الدول تفضل إبقاء مثل هذه الحدود، بالرغم من عدم ملاءمتها، وتجنب الدخول في محاولة تعديلها، تجنباً للمشاكل المتوقعة المرتبطة بهذا التعديل، وقد أكدّت هذه الحقيقة منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ التي طلبت إلى مختلف أعضائها الإبقاء على الأوضاع الحدودية على الشكل الذي آلت إليه بعد الاستقلال. وصدر تأكيد لهذا المبدأ في مؤتمر دول عدم الانحياز، الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤، غير أن ذلك لا يعني عدم وجود مشاكل حدودية ناجمة عن مثل هذه الأوضاع الشاذة المرتبطة بترسيم هذه الحدود من قبل الدوائر الاستعمارية في السابق.

٢ . ٤ النزاعات الحدودية

لسوء الحظ فإن عملية تحديد الحدود وتمييزها، وكذلك الاتفاقيات الرسمية المصاحبة لتلك العمليات، لا تعطي ضماناً لأي دولة من المنازعات الحدودية، فالحدود الهشة تستخدم دائماً كذريعة للمشاكسات بين الدول، ومع أن الحدود قد تستند إلى ظواهر طبيعية، تجعل منها حدوداً ملائمة إلا أن وجود الثروات الطبيعية على جانبي الحدود، يمكن أن يؤدي إلى وجود المشاكل، ويساعد على عدم الاتفاق، ومن هنا نرى صواب رأي العالم جونز عندما قال «إن الحدود تشبه بشرة الإنسان، فقد يصيبها أمراض في

ذاتها، أو ربما تعكس العلة أو المرض الموجود في الجسم» . (Drysdale and Blake,1985;85) .

لقد حدد العالم بريسكوت أربعة أنواع من المنازعات الحدودية هي :

٢ . ٤ . ١ النزاعات الموضعية

وهي تخص تحديد الحدود بدقة، ودائماً تنتج من التغير في مجاري الأنهار، ومواقع الكثبان الرملية والجزر، أو تنتج من التفسيرات المتضاربة لمعاهدات الحدود. والمثال الكلاسيكي لهذا النوع من المنازعات الحدودية هو الصراع الإيراني-العراقي حول الحدود على طول شط العرب في منطقة يزيد طولها على ٨٠كم من مصب النهر في الخليج العربي .

٢ . ٤ . ٢ النزاعات الإقليمية

وهذه تحدث عندما تطالب الدول المتجاورة بنفس المنطقة أو تطالب بمناطق داخل الحدود الإقليمية للدولة المجاورة، استناداً إلى وقائع تاريخية سابقة، أو ضرورات جغرافية وأمنية، كالوصول إلى المنافذ البحرية، أو لتحقيق مزيد من الأمن القومي للدولة، كما هو الحال في النزاع القائم بين العرب واليهود بخصوص قضية فلسطين أو مطالبة المغرب بالصحراء الغربية، أو مطالبة ليبيا بجزء من الأراضي التشادية (شريط أوزو)، أو قضية حلايب بين مصر والسودان، أو الادعاءات العراقية بالكويت. وفي المنازعات الموضعية والإقليمية يكون الهدف تغيير موضع الحدود، الذي دائماً يثير الخصومات العنيفة بين الدول المتجاورة. وسنلقي مزيداً من الضوء على هذه المشكلات فيما بعد. (Drysdale and Blake,1985:86-89) .

٢ . ٤ . ٣ النزاعات الوظيفية

وتنشأ هذه من التأثيرات المختلفة للحدود على حركة الناس والبضائع، حيث ترى إحدى الدول، أن الدولة المجاورة تحاول وضع العراقيل، وإيجاد الصعاب على حركة العبور، عبر خط الحدود المار بين الدولتين.

من الجدير بالذكر أن هناك ثلاثة أنواع من النزاعات الوظيفية، يمكن ملاحظتها في نزاعات الحدود. وهذه الأنواع هي:

١ ـ نزاعات مرتبطة بإجراءات العبور عبر الحدود.

٢ ـ العبور غير النظامي (التسلل عبر الحدود).

٣ ـ المشكلات المرتبطة بالحدود على المستوي المحلي. (Drysdale and Blake,1985: 19).

تختلف إجراءات عبور الحدود بين دولة وأخرى. وغالباً ما تعكس هذه الإجراءات التغيرات التي تطرأ على العلاقات السياسية بين الدول المتجاورة. وهناك الكثير من الصعوبات التي قد تخلقها دولة أمام عبور مواطني دولة أرى، مثل تأخير حركة العبور، والإجراءات المرتبطة بتحقيق الشخصية، والمضايقات اللامباشرة، المرتبطة بتفتيش الأمتعة والبضائع، ومع الأسف نجد الكثير من هذه التعقيدات على نقاط العبور في بعض دول الوطن العربي، ولا شك أن مثل هذه الأمور تعيق التفاعل الذي يفترض أن يكون بين الدول المتجاورة في هذا المجال، ولعل المضايقات التي يلاقيها الفلسطينيون أثناء عبورهم إلى المنطقة المحتلة من فلسطين، تجسد هذا النوع من المشكلات.

أما حركات العبور غير النظامي (التسلل عبر الحدود) فيساعد على وجودها، مرور الحدود بمناطق صحراوية غير مأهولة، يستخدمها الناس كنقاط عبور، من خلال بعض المواقع، وتحدث النزاعات الحدودية حينما تفشل الدولة في منع أو تساعد على حركات التسلل نحو الدولة الأخرى، ولقد ادعت إسرائيل دائماً أن الدول العربية المجاورة، كانت تشجع دخول الفدائيين عبر أراضيها إلى المنطقة المحتلة، وأن منطقة الحدود اللبنانية والتي تزيد على ٨٨كم، كانت المنطقة التي يتم من خلالها ضرب الأهداف الإسرائيلية، ولم تستطع إسرائيل منع التسلل عبر هذه المنطقة، بالرغم من أنها احتلت شريطاً من الأراضي اللبنانية لهذا الغرض. وهناك أمثلة من هذا القبيل بين المغرب والصحراء الغربية، وبين ليبيا والسودان، وبين إيران والعراق، وبين اليمن وعُمان. وبالإضافة إلى تهريب السلاح هناك الكثير من البضائع المختلفة تنقل تهريباً عبر الحدود، وذلك من نقاط عبور خاصة، يعرفها هؤلاء المهربون، وقد انتشر في الآونة الأخيرة ظاهرة تهريب المخدرات خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط تقع في طريق المخدرات العالمي بين أوربا وأمريكا من جهة، وبين دول آسيا الشرقية، المنتج الأول للهيروين والحشيش، وهناك بعض النباتات والمحاصيل التي تشتق منها بعض هذه المخدرات، تزرع في بعض مناطق الشرق الأوسط نفسها، ثم يجري تهريبها نحو أوربا.

هناك الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، الذين ينفذون عبر بعض الطرق السرية، إلى معظم دول النفط، بغرض البحث عن فرص عمل، توفر لهم حياة كريمة، ومن أكثر الدول التي تعاني من ذلك هي السعودية، ودول الخليج الأخرى.

النوع الثالث من النزاعات الوظيفية عبر الحدود، يحدث حينما ترسم الحدود عبر منطقة حضرية أو ريفية مأهولة بالسكان، الأمر الذي تصبح معه الحدود عقبة كأداء على المستوى المحلي، للمناطق الحدودية المتجاورة، والمثال التقليدي لهذا النوع من الصعوبات نراه في فلسطين المحتلة على سبيل الخصوص.

فمثلاً تقع على الحدود المصرية - الفلسطينية منطقة رفح وتضم مدينة رفح سيناء (المصرية) ورفع فلسطين (الفلسطينية) . ويشكل القسمان معاً مدينة توأم Twin City ، وقد قسمت المدينة بين الإدارة المصرية والإدارة الإسرائيلية عقب توقيع اتفاق تعيين الحدود في سيناء بين مصر وإسرائيل، وقد نجم عن ذلك أخذ قسم كبير من الأراضي كمنطقة حاجزة بين القسمين المصري والفلسطيني.

وأكبر مثال على سوء أوضاع الحدود، هو مدينة القدس، التي قسمت بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٩ إلى قسمين: القسم القديم، وقد ألحق بالأردن والباقي وقع ضمن المنطقة التي احتلتها إسرائيل، وبعد عام ١٩٦٧ توحدت القدس تحت سيادة الاحتلال الإسرائيلي، ويطالب الفلسطينيون اليوم بعودة الجزء المحتل (القدس القديمة) ليكون عاصمة الدولة الفلسطينية الجديدة، وهذا يقتضي إذا وافقت عليه إسرائيل إعادة تجزئة المدينة من جديد.

٢ . ٤ . ٤ النزاعات الخاصة بالموارد الموجودة على جانبي الحدود

وهذه ربما تنشأ من اكتشاف الماء والأملاح والبترول والثروات المعدنية الأخرى على جانبي الحدود، وتسبب في العادة خلافات حدودية بين الدول بخصوص استغلال هذه الموارد كما حدث بين الجزائر والمغرب بخصوص

منطقة الحديد في (تندون) أو بين الكويت والعراق على استغلال حقل (الرميلة) وسنتحدث عن هذه المشكلات لاحقاً غير أننا سنتناول هنا مشكلة تقسيم وتوزيع وإدارة أحواض الأنهار التي تمر في المنطقة، وهذا النوع من النزاعات حول تقسيم موارد المياه يعتبر من النزاعات الحادة. في منطقة تعاني من شحّ المياه وندرتها، وأشهر الأمثلة على ذلك هو النزاع التركي ـ السوري ـ العراقي حول تقسيم مياه نهر الفرات (شكل ٢/ ٣) .

لقد شيّدت سوريا سد الطبقة (سد الثورة) عام ١٩٧٣، وذلك من خلال خبرات سوفيتية، وهذا السد يمكن سوريا من زيادة الأراضي الزراعية المروية إلى الضعف، ويغطي القسم الأكبر من احتياجات المنطقة من الطاقة الكهربائية، وتقدّر كمية المياه المستغلة بـ ٧ بليون م٣. وفي المقابل أقامت تركيا سد أتاتورك الذي يستطيع تخزين ١٠ بليون م٣ .

الشكل رقم (٢/ ٣)

حوض نهر الفرات والمشاريع المائية المقامة عليه

يرى العراق أن مشاريع تركيا وسوريا ستقلل كمية المياه الواصلة إلى أراضيها، كما أن نوعية المياه التي ستصلها ستكون أكثر ملوحة نظراً لمياه الصرف الزائدة التي تلقيها تركيا وسوريا في مجرى النهر، وبالإضافة إلى ذلك يعتقد العراق أن الحد الأدنى لاحتياجاته يجب أن لا تقل عن ١٣ بليون م٣.

في الآونة الأخيرة توسعت تركيا في تخزين مياه الفرات، من خلال سدود فرعية، هي عبارة عن أودية أغلقتها الدولة، لحجز مياه الروافد العليا لنهر الفرات بهدف حرمان سوريا والعراق من الماء. وقد أثّر ذلك على منسوب مياه بحيرة الأسد، التي تحجز المياه خلف السد، مما قلّل فاعلية مولدات الكهرباء الثمانية الموجودة على بحيرة السد، وترى سوريا أن سبب هذا الانخفاض مرده إلى الاستغلال المكثف لمياه الفرات من قبل تركيا، وقد دعت سوريا لتشكيل لجنة دولية للنظر في موضوع تقسيم مياه نهر الفرات بهدف حرمان سوريا والعراق من الماء بين الدول الثلاث.

المثال الثاني حول النزاعات الحدودية المرتبطة بأحواض الأنهار هو حوض نهر النيل (شكل ٢/ ٤). إن مقدار تصريف النيل عند دخوله الأراضي المصرية يقدّر بـ ٨٥ بليون م٣ من الماء، يأتي ٢٥ بليون م٣ منها من النيل الأبيض من السودان وأوغندا، و ٥٠ بليون م٣ من النيل الأزرق، و ١٠ بليون م٣ من عطبرة. وينبع النهران الأخيران من الأراضي الإثيوبية، ويجريان عبر الأراضي السودانية، ويصبان في نهر النيل.

إن مصر ذات العدد السكاني المتنامي، تعتمد في مياهها على موارد من خارج البلاد، وتحاول مصر دائماً المحافظة على مصادرها المائية من خلال الاتفاقات الثنائية مع دول الجوار، وفي عام ١٩٢٩م عقدت مصر اتفاقيات لتأمين حصتها من الماء. فقد اشترطت مصر موافقتها على إنشاء أية مشاريع مائية في السودان، وفي تلك الأثناء كان هناك مياه كافية حيث بلغ استهلاك

مصر ٤٨ بليون م٣ في العام، أما استهلاك السودان فكان لا يتجاوز ٤ بليون م٣، ولهذا كان ثلث حجم الماء الذي يجري في النيل يصل إلى البحر المتوسط دون استعمال.

الشكل رقم (٢/ ٤)

حوض نهر النيل والمشاريع المائية المقامة عليه

لقد فرض إنشاء السد العالي في مصر، تعديل بنود اتفاق عام ١٩٢٩م، ونجم عن ذلك اتفاقية جديدة وقعت عام ١٩٥٩م بين مصر والسودان وبموجب هذه الاتفاقية التي لا زالت سارية المفعول حتى يومنا هذا، حصلت مصر على ٥ , ٥٥ بليون م٣ وحصل السودان على ٥ , ٨١ بليون م٣ في السنة، وقد قدّرت كميات التبخر وتسرب المياه الفاقدة بـ ١٠ بليون م٣[(١)].

لقد اكتملت جميع منشآت السد العالي عام ١٩٧٠م. ولم تقع حتى الآن أي خلافات حول الحصص المقررة عام ١٩٥٩م، غير أن العديد من الخبراء يتوقعون أنه لا بد من تعديل بنود هذه الاتفاقية في المستقبل القريب، نظراً للطلب المتزايد على الماء، نتيجة لتوسع الزراعات المروية، إضافة إلى زيادة السكان، وارتفاع مستوى المعيشة، وخاصة في أقطار مصر والسودان وإثيوبيا (أنظر جدول ٢/ ٢).

---

(١) يرى بعض الباحثين أن مصر تحصل على قرابة (٧٠) بليون م٣ سنوياً، وذلك لأن كمية المياه المستغلة في السودان هي أقل من الكمية المقررة لها. كما أن معدل البخر المقدر بـ(١٠) مليار م٣ رقم مبالغ فيه (انظر: البشري، السيد. مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي العربي، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. ١٩٩٨م).

الجدول رقم (٢/ ٢)

تقديرات الميزانية المائية لنهر النيل (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠م) بملايين الأمتار المكعبة

اسم الدولة	تقدير مفائل	تقدير حذر	تقدير متشائم
مصر	+ ١٥,٨	-٦,٨	-١٤,١
السودان	- ٣,٢	- ٨,٢	-٩,٧
أثيوبيا	-١,٠	-٢,٠	-٤,٠
العجز / الزيادة	+ ١١,٦	-١٧	-٢٧,٨

المصدر :

Waterbury, Hydropolitics of the Nile valley, Syracuse University Press, 1979: 239.

إنّ مشكلة الطلب في المستقبل على مياه نهر النيل، ستثير مشكلات معقدة بين الدول المتجاورة، والجدول السابق رقم (٢/ ٢) يظهر خطورة التناقص في الاحتياجات المستقبلية للمياه، مما ينعكس سلباً على العلاقات السياسية بين كافة دول الحوض. صحيح أن أثيوبيا قد التزمت من خلال الاتفاقات الثنائية بين بريطانيا وإيطاليا قبيل الحرب العالمية الثانية، بعدم القيام بأية مشاريع مائية، دون الرجوع إلى دول الجوار للتشاور حول الموضوع. إلا أن أثيوبيا لديها مشاريع طموحة لاستغلال مياه الأحواض العليا التي تجري في أراضيها، وليس لديها الاستعداد الآن للالتزام بما كانت قد التزمت به قبل الحرب العالمية الثانية.

يضاف إلى ذلك أن السودان لديه مشاريع لتطوير وزياد الأراضي المروية، وقد فتح باب الاستثمار الخارجي لاستغلال المساحات الشاسعة

من الأراضي، بواسطة شركات مستثمرة، وينظر الوطن العربي إلى السودان على أنه «سلة الخبز» التي من الممكن أن تزود كافة الأقطار العربية بالمواد الغذائية، من خلال المساحات الشاسعة من الأراضي، والكميات الهائلة من المياه، ومثل هذا الاستغلال سيكون له آثار سياسية على دول الجوار فيما يخص استهلاك الماء.

يشترك في حوض نهر الأردن كل من لبنان وسوريا وفلسطين والأردن (شكل ٢/ ٥) ومياه نهر الأردن قليلة بالمقاييس العالمية، إن نسبة الجريان في نهر الأردن لا تعادل سوى ٢٪ من تدفق نهر النيل، وحوالي ٧٪ من نسبة التدفق في نهر الفرات أثناء عبوره سوريا، ويمثل نهر الأردن بالنسبة لكل من فلسطين والأردن مصدراً مهماً من مصادر المياه، فهو يشمل ثلث مصادر المياه في فلسطين المحتلة، ويشكل معظم مصادر المياه للأردن، وقبل احتلال إسرائيل لمنطقة الجولان وجنوب لبنان كانت روافد الأردن الثلاثة تنبع من خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة (جدول ٢/ ٣) وبعد عام ١٩٦٧ أصبح نهر بانياس أحد روافد الأردن، ضمن الأراضي المحتلة، وعند ترسيم الحدود بين فلسطين وسوريا عام ١٩٢٣م من قبل فرنسا وبريطانيا أصبح نهر دان يقع ضمن الأراضي الفلسطينية، وقد استفادت سلطات الاحتلال فائدة كبرى من هذا الرافد في ري كثير من أراضي شمال فلسطين المحتلة. Smith,1966:112.

الجدول رقم (٢/ ٣)

الروافد الرئيسة لنهر الأردن

اسم الرافد	منبع الرافد	كمية التدفق (مليون م٣)
الحاصباني	لبنان	١٣٨
بانياس	سوريا	١٢١
دان	فلسطين	٢٤٥
اليرموك	سوريا والأردن	٤٩٢

المصدر:

Smith, The disputed waters of the Jordan, Transactions of British Geographers, 40(1966), pp 111-128.

إن حوض نهر الأردن، هو نموذج مثالي للأحواض التي تحتاج إلى استغلال تكاملي موحد، سواء بالنسبة للماء أو الكهرباء، حيث تعمل بحيرة طبرية كخزان طبيعي للمياه التي تستخدم في الري، ولقد وضعت تصورات لخطط عديدة لاستغلال مياه نهر الأردن، من قبل الجانبين العربي والإسرائيلي في ضوء العداء التام بين الطرفين. ومن الخطط التي اعتمدت كأساس لتوزيع مياه النهر مشروع جونستون الذي وضعه عام ١٩٥٥ ممثل الرئيسي الأمريكي السفير إيرك جونستون، والذي اقترح فيه أن تقسيم مياه نهر الأردن يمكن أن يكون (٥٢٪ للأردن، ٣٦٪ لإسرائيل، ٩٪ لسوريا، ٣٪ للبنان) وبالرغم من عدم تنفيذ هذا المشروع، إلا أنه أصبح يشكل الأساس لتوزيع مياه النهر. (Smith,1966:111-128) .

الشكل رقم (٢/ ٥)

حوض نهر الأردن الشمالي

وفي غياب الاتفاق الإقليمي بين هذه الدول، فقد باشر الأردن بإنشاء قناة الغور الشرقية، لإرواء الأراضي الأردنية الواقعة شرقي نهر الأردن، وفي العام نفسه قامت إسرائيل بعمل قنوات موازية في غربي النهر، كجزء من خطة مائية لسحب مياه الأردن، لإرواء منطقة النقب في جنوب فلسطين.

لقد نجح الأردن وإسرائيل في استغلال كميات كبيرة من مياه نهر الأردن، بالرغم من المعارضة الشديدة التي لقيها المشروع الإسرائيلي، وفي عام ١٩٦٤م عقد مؤتمر قمة عربي، كان من أهم قراراته تحويل المياه من روافد الأردن العليا، لمنعها من الوصول إلى إسرائيل، وقد نجم عن هذا القرار أن قامت إسرائيل، بضرب العديد من المواقع في تلك المنطقة، لمنع مشاريع تحويل المياه، وبعد عام ١٩٦٧ وقعت كامل المنابع العليا لنهر الأردن، تحت قبضة الاحتلال الصهيوني، وأخذت إسرائيل حصص كل من سوريا ولبنان من المياه من خلال المناطق التي احتلتها وبذا أصبحت إسرائيل تتحكم في كافة الروافد العليا التي تغذي نهر الأردن، وتخشى لبنان الآن من تحويل مياه نهر الليطاني، الذي يقع ضمن الأراضي اللبنانية عبر نفق إلى نهر الحاصباني، ثم جر المياه من الحاصباني إلى فلسطين المحتلة، وهذا سيعطي إسرائيل ما يزيد عى ٥٠٠ مليون م٣ سنوياً من مياه هذا النهر.

٢ . ٥ الأقاليم الخاصة والحدود

عندما تصل النزاعات الإقليمية إلى طريق مسدود، نجد أن الدول تلجأ إلى اتفاق يتم على أساسه التنازل جزئياً عن سيادة الدولة، على مساحات معينة من الأرض، ومن أشهر المناطق التي تندرج تحت هذا النوع هي:

- الأقاليم المنزوعة السلاح Demilitarized
- المناطق المحايدة Neutral zones
- المناطق الحاجزة Buffer zones
- المناطق الدولية International zones ، (Drysdale and Blake, 1985: 100) .

٢ . ٥ . ١ المناطق المنزوعة السلاح

في المناطق المنزوعة السلاح لا تكون هناك منازعات حول المطالب الإقليمية، لكن نزع السلاح يتم بواسطة دولة ما، لصالح دولة أخرى، ويكون ذلك في العادة في المناطق التي يحدث بها النزاع المسلح بين الدول . حيث تقوم الدول المتصارعة بإنشاء منطقة حاجزة منزوعة السلاح، وهي عبارة عن منطقة فاصلة بين القوتين المتحاربتين، ويحق لطرف ثالث مستقل الدخول إلى هذه المنطقة للإشراف على وقف إطلاق النار أو لحفظ الأمن في هذه المنطقة .

لقد كان هناك مناطق منزوعة السلاح على طول كافة الحدود العربية الإسرائيلية قبل عام ١٩٦٧، تشرف عليها قوات الطوارئ الدولية على حدود فلسطين مع مصر . وبعد عام ١٩٦٧ كان هناك مناطق منزوعة السلاح على حدود كل من سوريا ومصر ولبنان مع فلسطين المحتلة . وبعد اتفاقيات السلام مع مصر خُططت مناطق منزوعة السلاح على طول الحدود المصرية الإسرائيلية في سيناء، وكذلك مناطق حاجزة يكون فيها الوجود العسكري لكلا الدولتين محدوداً. أنظر شكل (٢/ ٦) ، (Anderson,1993; 179 & 191) .

الشكل رقم (٢/٦)

خط وقف إطلاق النار بين ١٩٤٩ ـ ١٩٧٣م

٢ . ٥ . ٢ المناطق المحايدة

تعد المناطق المحايدة من الأقاليم المميزة على خريطة المنطقة العربية، ففي الجزء الشمالي من الجزيرة العربية هناك منطقتان مشتركتان أحدهما بين العراق والسعودية، والأخرى بين الكويت والسعودية.

فالمنطقة المشتركة بين السعودية والعراق تشغل منطقة على شكل المعين بمساحة تزيد عن ٦٥٠٠كم^{٢}، وجزؤها الشمالي يحاذي الحدود العراقية لمسافة (١٩٠)كم وجزؤها الجنوبي يحاذي الحدود السعودية لمسافة (٢٠٠)كم. أما عمقها من الشمال إلى الجنوب فيزيد عن ٦٥كم. لقد أنشئت المنطقة المشتركة بين السعودية والعراق بموجب بروتوكولات (المحمرة) في

الشكل رقم (٢/ ٧)

المنطقتان المحايدتان بين السعودية والعراق والسعودية والكويت

مايو عام ١٩٢٢م. وأقرت في ديسمبر بموجب معاهدة (العقير). أما الإشراف الإداري للمنطقة المحايدة فلم يتم حتى مايو عام ١٩٣٨م، وقد أصبحت هذه المنطقة بموجب الاتفاقيات السابقة منزوعة السلاح، حيث تنتقل قبائل الدولتين عبر هذه المنطقة بكل حرية، ويكون لهذه القبائل من كلا الدولتين حقوق متساوية في الآبار والمراعي، ولم تكن تلك المنطقة تحوي آباراً للنفط، وقد بقيت هذه المنطقة حتى عام ١٩٧٥م حينما جرى تقسيم المنطقة مناصفة بيم كل من الدولتين المتجاورتين، وقد صادقت الدولتان على هذه التقسيم في ديسمبر عام ١٩٨١م، وبالتالي تمّ تحديد وترسيم الحدود في هذه المنطقة بصورة نهائية. (Anderson,1993:141) .

أما المنطقة المشتركة بين السعودية والكويت فقد أنشئت أيضاً بموجب بروتوكولات (المحمرة) وأقرت بموجب معاهدة (العقير) في ذات العام (١٩٢٢م). وتقع هذه المنطقة جنوبي الكويت لمسافة تمتد ٦٤كم على الخليج العربي، بعمق يصل إلى ٧٥كم. أما مساحتها فتقارب ٦٥٠٠كم٢، أي نفس مساحة المنطقة المشتركة السعودية ـ العراقية، لقد كان لكل من الدولتين نفس الحقوق المرتبطة بالرعي والمياه، وحينما وجد النفط في هذه المنطقة، بدأ تصديره منذ عام ١٩٥٤م لصالح الدولتين، حيث قامت على إنتاجه واستخراجه شركات أبرمت عقودها الدولتان معاً، وكانت جميع عائدات النفط تقسم مناصفة بين الدولتين المتجاورتين، ومن الجدير بالذكر أن هذه المنطقة تحوي ٠,٥ من الاحتياطي العالمي للبترول. (Anderson,1993:142) .

في عام ١٩٦٩م اتفقت الدولتان على تقسيم المنطقة البرية بالتساوي، وكان هناك وجهات نظر متباينة بين الدولتين على ملكية بعض الجزر المقابلة لساحل المنطقة المحايدة، وخاصة جزر قارو، وأم المرادم، والواقعة على بُعد ٢٠ ميل بحري عن الساحل. ولذا لم يتم ترسيم الجرف القاري حتى

عام ٢٠٠٠م، حينما قامت الدولتان بالاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بينهما. وقد ساعد على سرعة إنجاز هذه المهمة أن إيران حاولت التنقيب عن الغاز على الحدود البحرية بين الدولتين فطلبت الدولتان من إيران التوقف عن التنقيب ريثما يتم تعيين وترسيم الحدود بدقة، وقد دخلت الدولتان في مفاوضات مباشرة تم فيها الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية، والخطوة التالية هي دخول الدولتان في مفاوضات مع إيران لإنهاء موضوع الحدود البحرية معها. (انظر شكل ٢/ ٧). (جريدة الدستور الأردنية ١٤/ ٥/ ٢٠٠٠م).

ولا يزال حتى الآن في العالم العربي ثلاث مناطق مشتركة أولاها، نطاق من الأراضي المحايدة يعود تاريخه حتى عام ١٨٦٠م، ويفصل بين المغرب والمستعمرة الاسبانية مليله. وهناك منطقة مشتركة صغيرة بين أبو ظبي ودبي، والتي تكثر فيها الآبار والعيون، أما المنطقة الثالثة فتقع بين إمارة عجمان وعُمان.

وقبل حرب عام ١٩٦٧ بين العرب واليهود، كان هناك العديد من المناطق المحايدة الصغيرة على طول الحدود العربية ـ الإسرائيلية، وبالرغم من صغر حجم هذه المناطق، إلا أنها أوجدت الكثير من المشكلات والصعوبات لقوات الأمم المتحدة، التي كانت تشرف على بعض هذه المناطق، وبالرغم من أن المناطق المشتركة قد تساعد في حل بعض المشكلات، إلا أن الصعوبات الكثيرة التي تكتنف إدراتها، تجعل منها مناطق صعبة الإدارة للغاية، زد على ذلك أن بعض المناطق المشتركة لا تنال العناية الكافية في الاستغلال، نتيجة عدم اهتمام أحد الطرفين أو كليهما بها. (Drysdale and Blake,1985; 100).

٢ . ٥ . ٣ المناطق الحاجزة

من وجهة نظر طبيعية تعتبر المناطق الحاجزة فاصلاً بين دولتين متعادتين، مما يقلل فرص الاحتكاك بينهما، وهناك نوعان من المناطق الحاجزة، الأول على المستوى الصغير Micro والثانية على مستوى أكبر Macro، فعلى سبيل المثال قسمت إيران إلى منطقتي نفوذ خلال الفترة ١٩١٢ـ١٩١٧، أحدهما لروسيا والأخرى لبريطانيا، وقد عملت المنطقتان لتقليل فرص الاحتكاك بين مصالح الدولتين المستعمرتين، قبل قيام الحرب العالمية الأولى، وقد لعبت أفغانستان الدور نفسه، إذ كانت منطقة حاجزة بين الاتحاد السوفيتي، من جهة والدول الموالية للغرب من جهة أخرى، وهذا النوع من الدول الحاجزة ليس هو المقصود في هذا البحث.

المقصود بالمناطق الحاجزة هي الأقاليم التي تفصل بين الدول المتعادية، حيث تخصص منطقة بحدود اتفاقية غير رسمية، لتكون فاصلاً لمنع التعدي من طرف تجاه الطرف الآخر (منطقة مخففة للصدمات)، وقد تكون منطقة جنوب لبنان، التي احتلتها إسرائيل منذ عام ٧٦، وأقامت فيها المليشيات اللبنانية المدعومة من إسرائيل، هي من هذا القبيل. فقد كان الهدف من اقتطاع هذه المنطقة، هو إيجاد منطقة وسطى حاجزة تمنع الوصول إلى المستعمرات اليهودية في شمال فلسطين المحتلة، إضافة إلى إطماع إسرائيل التوسعية في المنطقة العربية.

وقد أقيمت مناطق حاجزة بين إسرائيل ومصر في سيناء، وبين سوريا وإسرائيل في الجولان (أنظر شكل ٢/ ٨)، ففي عام ١٩٧٤ تمّ الاتفاق بين إسرائيل وسوريا على فصل القوات المتجاورة في منطقة الجولان، وهذه المنطقة تشرف عليها قوات طوارئ من الأمم المتحدة، وبجانب هذه المنطقة

الشكل رقم (٢/٨)

اتفاقية فصل القوات المتحاربة بين سوريا وإسرائيل عام ١٩٧٤م

هناك منطقتان يكون فيهما الوجود العسكري لكلا الدولتين محدوداً . وعلى العموم يزيد عرض هذه المنطقة الحاجزة على ٣٢كم تشكل منطقة فاصلة بين الطرفين المتحاربين ، وقد عملت نفس هذه الترتيبات بين مصر وإسرائيل أثناء انسحاب الأخيرة من سيناء . (Anderson,1993; 71 & 179 & 187) .

٢ . ٥ . ٤ المناطق الدولية

هي المناطق التي تخضع للإشراف الدولي، حيث تقوم أكثر من دولة بإدارة شئون مناطق معينة، نظراً لأهميتها على المستوى الدولي. فعلى سبيل المثال خضعت منطقة (طنجة) في المغرب للإدارة الدولية من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٥٦، وذلك للإشراف على سلامة السفن التي تعبر مضيق جبل طارق، وقد عملت نفس الترتيبات الدولية في منطقة المضائق التركية، التي خضعت للإشراف الدولي خلال الفترة بين ١٩٢٣ - ١٩٣٦ لضمان حرية الملاحة في مضيقي البسفور والدردنيل. وقد ادعت بريطانيا وفرنسا أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. إنّ المبرر لهذا الغزو هو احتلال قناة السويس وفرض نوع من الإشراف الدولي المباشر على شئونها، وعدم تسليم القناة للسلطات المصرية، بحجة ضمان حرية الملاحة في هذا الممر المائي الذي يصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر.

لقد اختفت المناطق الدولية من الخارطة العربية، فقد عادت طنجة إلى المغرب، وفشل العدوان الثلاثي في تحقيق حلم بريطانيا بالعودة إلى قناة السويس، وحتى المضائق التركية أصبحت تحت الإشراف المباشر للدولة التركية.

٢ . ٦ نفاذية الحدود

تشكل الحدود عوائق تعيق حركة مرور البضائع والأفراد، وانتقال الأفكار. والدرجة التي تؤثر بها الحدود على مثل هذه الحركات، تعرف باسم «درجة نفاذية الحدود» Permeability، وتختلف درجة نفاذية الحدود بين دولة وأخرى كما تختلف بين وقت وآخر، ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن قياس درجة نفاذية الحدود في هذه المنطقة بدقة تامة، لأن ذلك يحتاج إلى بيانات دقيقة عن كافة الأمور، التي تمر عبر الحدود، وعن المعوقات

والصعوبات التي تقف حائلاً دون مرور بعضها . ولو توافرت مثل هذه البيانات بدقة تامة ، يمكن استخدام نماذج الجاذبية لقياس مقدار التفاعل ، الذي يتم بين المناطق الواقعة على طرفي الحدود ، ومن الجدير بالذكر إن ضعف حركة المرور عبر حد معين ، يكون مؤشراً في الغالب على ضعف النشاط الاقتصادي بين البلدين المتجاورين ، وليس بالضرورة ناجماً عن تردي الأوضاع السياسية بينهما ، وقد يكون أحياناً عدم نفاذية الحدود ضرورياً ، وذلك للوقاية من تهريب الأسلحة والمخدرات ، أو نقل العدوى المصاحبة لقطعان الماشية ، التي تمر عبر الحدود .

ويمكن مشاهدة درجات من النفاذية ، عبر الحدود الفاصلة بين دول الوطن العربي ، ففي بعض الحدود هناك منع تام لحركات التنقل ، كما هو الحال في التنقل بين سوريا وإسرائيل ، وقد يكون التنقل مقيداً ، لظروف سياسية بين الدول ، كما هو الحال بين العراق وإيران ، أو بين مصر وإسرائيل ، وقد نجد نفاذية عالية لبعض الحدود في الأغراض العسكرية ، كما هو الحال بين المغرب والصحراء المغربية أو بين سوريا ولبنان أو بين النطاق الأمني لجنوب لبنان وإسرائيل قبل تحريره .

وفي المقابل نرى أقطاراً أخرى تتمتع حدودها بنفاذية عالية ، كالتنقل الحاصل بين دول مجلس التعاون الخليجي ، أو بين الجزائر وتونس أو بين مصر والسودان في الأحوال العادية ، وعلى العكس وعند وجود الأزمات السياسية ، يتم إغلاق الحدود نهائياً ، ولا يكون العبور إلا لضرورات قصوى مثال ذلك الحدود الجزائرية ـ المغربية ، التي أغلقت جزئياً من عام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ أو كما حصل بين العراق وسوريا أو بين سوريا والأردن أو بين العراق والأردن في بعض أوقات الأزمات السياسية .

إن الحدود في المنطقة العربية ، قد أثرت سلباً على حركات الهجرة الموسمية والتنقل ، التي كانت تقوم بها القبائل البدوية ، وعلى الرغم من أن

حركات البدو استمرت بين الأقطار المختلفة، بالرغم من ترسيم الحدود المختلفة للدول، حيث راعت اتفاقيات الحدود ضرورة بقاء مثل هذه الحركات، لأهميتها للقطاع البدوي من السكان، غير أن حكومات الدول المختلفة لم تشجع على استمرارها، بل شجعت على استيطان واستقرار هذه القبائل، وقد كان لبعض نتائج التوطين آثار سلبية، ففي شمال إفريقيا فرضت السلطات في دول المغرب حظراً على تنقل هذه القبائل، إلا بواسطة تصاريح تنقل ومرور، عبر الحدود الدولية. وفي إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ منعت القبائل البدوية في فلسطين من عبور الأراضي المصرية والأردنية، وهكذا نجد أن الحدود قد ساعدت على تدهور النظام الرعوي التقليدي، القائم على التنقل والترحال دون ضوابط، ونرى اليوم أن الحركات الرعوية تتم بصورة محدودة جداً عبر الحدود العربية، ولا بد أن يسبقها تصاريح بالمرور والتنقل.

لم يقتصر التأثير السلبي للحدود على المناطق الرعوية فحسب، بل شمل بعض المناطق الحضرية، حيث تأثرت سلباً وظائف بعض المدن الكبيرة والصغيرة، فمثلاً دمشق وحلب قد فقدت كل منها بعض ظهيرها، عند تخطيط الحدود بعد الحرب العالمية الأولى، بين سوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق وتركيا. فقد كانت دمشق تستقطب منطقة فلسطين والأردن ولبنان، أم حلب فقد فقدت ظهيراً كبيراً من جراء تخطيط الحدود التركية السورية، وكذلك الحال في العديد من المدن التركية التي فقدت ظهيرها الاقتصادي في سوريا، بعد تخطيط الحدود في عام ١٩٣٩م، ولا سيما لواء الاسكندرونه الذي اقتطع من سوريا وضم إلى تركيا.

غير أن أكبر خسارة حلت في الوطن العربي هي قيام دولة إسرائيل، التي وقفت حاجزاً وعائقاً يفصل بين جناحي الوطن العربي في آسيا وإفريقيا، وكان لا بد لإسرائيل من تطوير مدن مثل القدس وحيفا وأشدود

كمدن وموانئ بديلة في فلسطين المحتلة، وكذلك تطوير مدن أخرى في الأردن مثل الخليل والعقبة، أو مدينة غزة في القطاع، وفي الجانب الآخر كان هناك تأثير سلبي على بعض المدن، فمثلاً مدينة القنيطرة التي فرض قربها من خط وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل، أن تكون مدينة أشباح منذ عام ١٩٦٧م.

٢ . ٧ الخلاصـــــة

كلما كان عمر الحدود الدولية طويلاً، كلما ظهر أثرها واضحاً على اللاندسكيب الحضاري من جهة، وعلى الأوضاع السياسية للدول من جهة أخرى، ومثل هذا التأثير للحدود نراه يزداد يوماً بعد يوم في منطقة العربية، ومن الممكن القول أن نظام الحدود في المنطقة هو نظام حديث وفي مرحلة الشباب، ويحتاج إلى فترة طويلة لتحديده بدقة، وبالرغم من أن الحدود في الوطن العربي ربما تكون لعنة لبعض الدول، إلا أنها ساعدت على تعميق الشعور بالولاء الوطني للدول الجديدة، وعمقت التأثيرات الاقتصادية في الكثير من هذه الدول.

على الرغم من أن الحدود العربية عديدة وطويلة، إلا أن النزاعات الحدودية محدودة نسبياً، ومن اليسير السيطرة على المشكلات الناجمة عنها، وتذليل العقبات المرتبطة بها، غير أنه من غير المتوقع حل جميع مشكلاتها في فترة وجيزة، فالحدود على سبيل المثال في دولة الإمارات العربية المتحدة تشمل ٣٣ خطاً حدودياً وليس من السهل تثبيتها على الأرض، وهناك بجانب ذلك نزاعات حول وظيفة، وموقع بعض الحدود، وخلافات أخرى حول اقتسام أحواض الأنهار، التي تقع على جانبي هذه الحدود، يضاف إلى ذلك أن هناك مشكلات أخرى مرتبطة بالحدود الجوية في السماء، وفي الفضاء الخارجي، وهو موضوع حديث بدأ يأخذ موقعه على الساحة السياسية، كل ذلك من الأمور التي تفرض واقعاً جديداً يحتاج إلى تحليل ودراسة.

الفصل الثالث

الجغرافية السياسية للشواطئ

الجغرافية السياسية للشواطئ

بدأت دول الشرق الأوسط تمد سيطرتها على البحار المجاورة لشواطئها . والسبب يعود في الغالب إلى الاعتقاد بوجود موارد اقتصادية في تلك الشواطئ البحرية وخاصة الموارد البترولية . ولهذا بدأ اهتمام هذه الدول بالتزايد وخاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين البيئية والأمن القومي والنشاطات البحرية المختلفة . والتخطيط الجيوبولتيكي في المستقبل أصبح بضع في الاعتبار الأبعاد الثلاثة لحدود البر والبحر والجو . وسنعالج في هذا الفصل مبررات اهتمام الدول بالمناطق البحرية بعد أن نلقي نظرة شاملة على الدول البحرية في المنطقة . وذلك كتمهيد لدراسة الحدود البحرية التي ستكون في الفصل التالي :

٣ . ١ الدول البحرية

يظهر الجدول رقم (١ / ٣) مساحة دول المنطقة مع أطوال الشواطئ البحرية الخاصة بها ، كما يظهر إجمالي المساحة لكل كيلومترات من الساحل . وهذا مؤشر أولي على درجة الاتصال البحري . ومن خلال هذا المؤشر نستطيع إبراز الأهمية النسبية لخطوط السواحل البحرية . ومقارنة الدول من حيث درجة الاتصال البحري . ومن تفحص الخريطة السياسية لدول المنطقة نرى أنّ بعض الدول نقع على أكثر من بحر فالمغرب لها ساحل على البحر المتوسط وآخر على المحيط الأطلسي ، ومصر وفلسطين المحتلة لهما شواطئ على البحر المتوسط والأحمر ، والسعودية تقع على البحرين الأحمر والخليج العربي مما يجعل اتصالها سهلاً بالمحيطات العالمية .

أما الإمارات وعُمان فلهما مداخل بحرية على الخليج العربي والمحيط

الهندي مما يكسبهما أيضاً ميزة الوصول إلى المحيطات الدولية، إلا أن قلة الموانئ في هاتين الدولتين يقلل من تلك الأهمية ويضعف تأثيرها. ومن الجدول يمكن أن نرى أنه لا توجد أي دولة داخلية حبيسة ليس لها منافذ بحرية. ويمكن أن تكون العراق والأردن الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان لهما شواطئ محدودة وضيقة. الأمر الذي نجم عنه تكاليف نقل عالية، وظروف سياسية صعبة في بعض الأحيان.

فالأردن أصبح دولة مغلقة وحبيسة في عام ١٩٤٨م حينما قامت دولة إسرائيل التي استحوذت على كل موانئ البحر المتوسط التي كانت تخدم الأردن في السابق. حيث كان الاتصال البحري يتم عن طريق ميناء حيفا أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين والأردن. وبعد عام ١٩٤٨م تحول الطريق التجاري البحري إلى مكانين آخرين: أولاهما تطوير وإنشاء طريق جديد يمر عبر سوريا وصولاً إلى ميناء بيروت في لبنان والثاني تطوير ميناء العقبة على البحر الأحمر للاستفادة من الواجهة البحرية الضيقة التي يمتلكها الأردن على رأس خليج العقبة. غير أن الأزمات السياسية بين سوريا والأردن في بعض الأحيان يقلل من أهمية الطريق الأول، ومنذ حدوث الاضطرابات السياسية في لبنان قلت أهمية هذا الشريان التجاري كثيراً، الأمر الذي فرض تطوير وزيادة الاعتماد على ميناء العقبة، وقد أثر إغلاق قناة السويس أثناء الحروب العربية الإسرائيلية على ميناء العقبة، وحرم الصادرات الأردنية من طريق قصير، مما فرض على الأردن نقل الفوسفات المصدر إلى الخارج عن طريق جنوب إفريقيا حول رأس الرجاء الصالح. ولقد توسعت شقة الأردن على خليج العقبة إثر الاتفاق على تبادل الأراضي بين السعودية والأردن بموجب معاهدة ترسيم الحدود عام ١٩٦٥م حيث حصلت الأردن على ٢٤كم من ساحل خليج العقبة الأمر الذي عزز المنفذ البحري الوحيد في الأردن.

الجدول رقم (٣/ ١)

مساحة الدول العربية مقارنة مع أطوال سواحلها

الدولـــــة	المساحة كم٢	طول الساحل	المساحة لكل كم من الساحل
البحرين	٦٢٢	١٢٥	٤,٨
قطر	١١٣٠٠	٣٧٦	٢٧,٥
لبنان	١٠٠٠٠	١٩٤	٤٥,٤
الكويت	٢٤٢٨١	٢٥٠	٩٧,١
الإمارات	٨٤٠٠٠	٦٩٦	١٣٤,٧
عُمان	٢١٢٠٠٠	١٨٥٠	١٤٧,٠
تونس	١٦٥٠٠٠	١٠٢٢	١٦٠,٦
اليمن	٤٨٣٠٠٠	١٦٥٥	٢٩١,٦
المغرب	٧١١٠٠٠	١٦٤٨	٤٠٠,٥
مصر	١٠٠١٤٥٧	٢٤٠٨	٤١٥,٩
السعودية	٢١٥٠٠٠٠	٢٤٢٤	٩٢٤,٠
ليبيا	١٧٥٩٥٣٣	١٦٧٥	١٠٥٠,٥
سوريا	١٨٥١٨٠	١٥٠	١٢٣٤,٥
الجزائر	٢٣٨١٧٦٤	١٠٩٨	٢١٦٩,٢

الدولـــــة	المساحة كم٢	طول الساحل	المساحة لكل كم من الساحل
السودان	٣٥٠٦٠٠٠	٧١٤	٣٥٠٩,٥
الأردن	٩٧٠٠٠	٢٧	٣٥٤٩,٢
العراق	٤٣٨٠٠٠	١٩	٢٢,٨٩٥,٠
الصومال	٦٣٨٠٠٠	٣٠٢٥	٢١١
موريتانيا	١٠٨٥٠٠٠	٧٥٤	١٣٣٩
جيبوتي	٢٢٠٠٠	٣١٤	٦٠,٤

المصدر :

1. Drysdale and Blake,1985: 111

٢ ـ الخولي ، ١٤١٠هـ : ٣٣ـ٣٤ (أرقام الصومال ، موريتانيا ، جيبوتي) .

أما المنفذ البحري العراقي فيقع على مدخل الخليج العربي بطول لا يزيد عن ٥٨ كم في منطقة ساحلية منخفضة لا تصلح كثيراً لإقامة الموانئ فيها . وليس للعراق فرصة لزيادة مساحته شقته البحرية من خلال الدول المجاورة كما فعل الأردن . وقد طالب العراق بضم بعض الجزر الخاصة بالكويت أثناء حرب الخليج الثانية . ونظراً لعدم وجود المنفذ البحري الجيد اعتمد العراق على الموانئ النهرية مثل ميناء البصرة والتي لها أهمية خاصة في العراق . وقد اهتمت العراق خلال عصورها التاريخية المتعاقبة بالسيطرة على شط العرب الناجم من التقاء نهري دجلة والفرات قبل انصبابهما في الخليج العربي ، وقد أدى ذلك إلى صراعات سياسية بين العراق وإيران استمرت لعدة عقود . وكانت العراق تشعر بالقلق أيضاً لضرورة تأمين

الوصول إلى ميناء أم قصر، الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال قناة تقع بين العراق والكويت، ومنذ عام ١٩٧٠م بدأ العراق يطالب بملكية جزيرتي وربه وبوبيان من أجل تأمين طريق أم قصر. حيث يعتقد العراق أن الحصول على هاتين الجزيرتين ستوسعان الشقة البحرية للعراق على الخليج. وقد قوبل هذا العرض بالرفض، فعرض العراق على الكويت إمكانية استئجار الجزيرتين لمدة ٩٩ عاماً غير أن حرب الخليج الثانية قضت على كل أمل بالتفاهم حول هذه النقاط بصورة ودية.

لقد برهنت الحرب العراقية الإيرانية على الصعوبة البالغة لحماية الممرات البحرية في العراق، فقد توقفت تقريباً التجارة البحرية في موانئ أم قصر وجزيرة الفاو، ولجأ العراق إلى الاعتماد على ميناء العقبة الأردني لاستيراد حاجياته، وكذلك لجأ إلى تصدير نفطه عبر تركيا. وقد برهن تعكير جو العلاقات السورية العراقية على عدم جدوى خطوط الأنابيب العراقية التي تمر عبر سوريا إلى موانئ البحر المتوسط. وقد أدى ذلك إلى أن قام العراق بمد خط أنابيب يمر عير الجزيرة العربية وصولاً إلى البحر الأحمر، غير أن حرب الخليج الثانية قضت على كل هذه الطموحات، وفي الآونة الأخيرة حصل انفراج في العلاقات السورية العراقية وتوجد مؤشرات لإعادة فتح خط الأنابيب العراقية التي تمر عبر سوريا تبدأ علاقة دام أكثر من ربع قرن.

٣ . ٢ اهتمام الدول بالمناطق البحرية

برزت الأهمية البحرية للدول الساحلية منذ أن بدأ الاهتمام بالطرق التجارية وطرق الملاحة البحرية، وقد تطور هذا الاهتمام واتسعت آفاقه عبر الزمن، واليوم نرى أن الرف القاري والمياه الملاصقة أصبحت أجزاءاً

متممة لحدود البحرية ، وأصبحت القوانين البحرية التي تنظم إدارة البيئة البحرية والأمن المرتبط بالدولة مثار اهتمام العديد من الدول . ولا شك أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى الاهتمام بالمناطق البحرية . ولعلّ من أهم هذه الأسباب وجود الثروات والموارد المختلفة على النحو التالي :

٣ . ٢ . ١ البترول والغاز الطبيعي

أكدت الأهمية المتزايدة لإنتاج البترول والغاز الطبيعي الحاجة الماسة لتحديد الحدود البحرية بين الدول بكل دقة . إن البترول المستخرج من الآبار الموجودة تحت الماء يعطي ١/ ٤ الإنتاج الكلي لدول المنطقة والجدول التالي رقم (٣/ ٢) يظهر مقدار البترول المستخرج من الآبار الموجودة في البحر الإقليمي لبعض الدول . ومن الجدير بالذكر أن مياه البحر المتوسط لم تصبح بعد منطقة إنتاج بترولي مكثف . ولكن التنقيبات الجيولوجية أظهرت وجود مناطق بحرية ذات إنتاج واعد ، وكذلك الحال في خليج السويس ومنطقة البحر الأحمر ، ويقتصر الإنتاج البترولي من تحت الماء في الوقت الحاضر على منطقة الخليج العربي التي لديها احتياطي كبير يكفي لسنوات عديدة قادمة .

الجدول رقم (٣/ ٢)

البترول المستخرج من الآبار الموجودة تحت الماء عام ١٩٨٣

الدولـــــة	مقدار الإنتاج	نسبة المنتج من الآبار البحرية
السعودية	٢,١٠٠,٠٠٠	٣٩,٤
أبو ظبي	٢٣٨,٤٦٠	٤٢,٥
المنطقة المحايدة	٢١٦,٠٠٠	٥٥,٤
مصر	٥٠٨,٦٥٠	٦٥,٦
دبي	٣٢٣,٠٠٠	٩٦,٤
قطر	١٢٩,٢٠٠	٣٨,٥
إيران	٣٥٠,٠٠٠	٢٦,٥
تونس	٣٩,١٦٠	٣٣,٩
الشارقة	٦٩٤٠	١٠٠

المصدر :

1.British Petroleum Statistical review of world energy,1984-1985

٣ . ٣ . ٢صيد الأسماك

لقد استغلت مناطق صيد الأسماك في منطقة الشرق الأوسط منذ قرون عديدة ، غير أن الصيد محدود إذا ما قورن بالإنتاج العالمي حيث بلغت نسبة الإنتاج أقل من ٢٪ من الإنتاج العالمي . وأكثر المناطق إنتاجاً هي المغرب ومصر وعُمان والجزائر واليمن ، ويسهم الصيد البحري بنسبة كبيرة من الدخل القومي لكل من موريتانيا والصومال بالرغم من أن كمية الصيد

محدودة في هذين القطرين . (الهيتي وزميله، ٩٩٩١م : ٨٦١) ، غير أن الطلب المتزايد على الأسماك وتحسن تقنيات صيد الأسماك سترفع من الإنتاج العام للمصائد في المستقبل، ولكل دولة من دول المنطقة خطط طموحة لزيادة عمليات الصيد والاستغلال وتطويرها في المستقبل، وهذا الأمر دفع العديد من الدولة لحماية الثروة السمكية عن طريق التوسع في المطالبة بالبحر الإقليمي للدول، وكذلك إعلان العديد من المناطق بأنها مناطق صيد خاصة، الأمر الذي أسهم في إيجاد بعض المنازعات حول حقوق الصيد، وأخطر هذه المنازعات ما حصل بين المغرب وإسبانيا، وذلك حين مدت المغرب مناطق صيدها من ٢١ إلى ٠٧ ميلاً بحرياً عام ٣٧٩١ باتجاه أعالي البحار بقصد المحافظة على مناطق الصيد المقابلة للسواحل المغربية، وهناك بعض الخلافات بين تونس وإيطاليا حول هذا الموضوع منذ عام ٥٧٩١، وهناك العديد من المنازعات الحدودية التي ارتبطت بتطبيق قوانين البحار التي حددت المنطقة الاقتصادية للدول بـ ٠٠٢ ميل بحري أمام شواطئها .

٣ . ٢ . ٣ الأملاح المعدنية في قاع البحر:

لا تزال المعرفة التامة بمخزون البحار من الأملاح المعدنية سطحية، إلا أن هناك مؤشرات تدل على أن البحر المتوسط يحتوي على كميات واعدة منها، والجدير بالذكر أن هناك مصادرة معدنية وفيرة في قاع البحر الأحمر، حيث يوجد الطمي الحامل للمعادن الفلزية، والتي قدرت عام ١٩٦٣م على أنها موجودة على عمق يزيد عن ٢٠٠٠م، ولقد قدرت كميات المعادن الموجودة في قاع البحر الأحمر، والتي تشمل الزنك والنحاس والرصاص والحديد والذهب بقيمة تبلغ ثلاثة مليارات دولار أمريكي . ولقد اتفقت

كل من السعودية والسودان على استغلال الثروات المعدنية في المناطق التابعة لهما، وذلك عام ١٩٧٤م مناصفة، حيث اعتبرت الدولتان أن كل الثروات المعدنية الموجودة على عمق أكثر من ١٠٠٠ متر يمكن استغلالها مناصفة بين الدولتين، وقد أنشئت شركة البحر الأحمر لغرض استغلال الثروات المعدنية، وقد بدأت هذه الشركة أعمالها التجريبية عام ١٩٨٢م، وكان من المتوقع أن يبدأ الاستغلال عام ١٩٨٨م ، ولكنها لم تباشر حتى الآن عملية الإنتاج .

أما في مياه البحر المتوسط فهناك أيضاً العديد من الرواسب المعدنية المتواضعة على شكل رواسب منقولة من اليابسة، إضافة إلى رواسب أخرى مرتبطة بالنشاط البركاني، أو موجودة في الطمي الحامل للمعادن، على غرار ما هو موجود في البحر الأحمر، وكذلك رواسب الفوسفات، ومن الجدير بالذكر أن معظم الرواسب المعدنية المرتبطة بالبحر المتوسط هي في الجانب الأروبي غير أن هناك بعض دول شمال إفريقيا تحوي سواحلها العديد من هذه الثروات، وفي الوقت الحاضر يستخلص من الغرين المستخرج من دلتا النيل بعض المعادن الخاصة كالقصدير والحديد والزركونيوم والتيتانيوم والكروم، أما شواطئ المغرب العربي فتحتوي على رواسب الفوسفات .

هذه الثروات البحرية لم تدخل حيز الاستغلال الفعلي في الوقت الحاضر وإمكانية استغلالها مرتبطة بالمستقبل، غير أنها تشكل احتياطياً استراتيجياً من المعادن لهذه الدول، وهذا يجعل الحفاظ على الشواطئ التي تحويها أمراً هاماً من الوجهتين الاقتصادية والسياسية . (Drysdale and Blake,1985:114-116) .

٣ . ٢ . ٤ الاستخدامات العسكرية للمحيطات

إن الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لبحار المنطقة عظيمة جداً، فالبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي هي بحار ذات أهمية خاصة للدول العظمى، وكذلك للدول التي لها أساطيل بحرية في المنطقة.

إن دول المنطقة العربية ألـ (٢٢) هي عرضة للتأثير الخارجي والنفوذ الأجنبي، نظراً للخلافات الإيديولوجية والأهمية الاستراتيجية لمواقعها، الأمر الذي يساعد على إيجاد تنافس قوي بين الدول العظمى لإرساء القواعد العسكرية، وإيجاد أسواق لبيع الأسلحة لمختلف دول المنطقة.

لقد اقتضت الاستعدادات العسكرية إيجاد أساطيل بحرية تحتاج إلى سفن وأسلحة بحرية، وقد طورت كل من مصر وإسرائيل وتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية قواتها البحرية وأساطيلها العسكرية، وفي عهد الشاه عمدت إيران إلى تطوير أسطولها البحري ليكون في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال.

وإلى جانب الأساطيل العسكرية عمدت دول المنطقة إلى تطوير أساطيلها التجارية وأساطيل الصيد البحري الخاص بها، والخلاصة أن الممرات المائية الاستراتيجية الخمسة في منطقة الشرق الأوسط (قناة السويس، جبل طارق، باب المندب، الدردنيل، هرمز) هي بدون شك من أكثر الممرات المائية أهمية على المستوى العالمي، فهي لا تؤثر على الاستراتيجية البحرية فحسب بل يمتد تأثيرها إلى النواحي السياسية لكافة دول المنطقة.

٣ . ٢ . ٥ الإدارة البيئية

أصبحت الدول الساحلية أكثر وعياً وإدراكاً لمخاطر التلوث البحري، ففي عام ٠٧٩١ وصل تلوث البحر المتوسط إلى حد كبير مما هدد السياحة، وكذلك مصائد الأسماك على شواطئه. إن البحر المتوسط شبه مغلق لذلك فإنه يفتقر إلى وسائل الحماية الخاصة بالتلوث، والمتمثلة بقلة دخول المياه العذبة إليه والتي تساعد على تجديد المياه، وعلى منع التلوث البحري، يضاف إلى ذلك صغر حركات المدّ وضعف التيارات البحرية، وكل ذلك يزيد من مخاطر التلوث البحري، يضاف إلى ذلك أنه يعيش حول هذا البحر ما يزيد على ١٠٠ مليون نسمة يتواجدون على شواطئه، وهناك ملايين إضافية تأتي للاصطياف من مناطق أخرى بعيدة، فإذا ما علمنا أن القسم الشمالي من هذا البحر هي مناطق صناعية كثيفة أدركنا حجم مشكلة التلوث الناجمة لمياه هذا البحر، ويأتي البترول على رأس قائمة الملوثات في هذا البحر حيث يمر عبره ما يزيد على ٣ بليون برميل سنوياً، يسقط منها ما يزيد على ٦ ملايين برميل، تجد طريقها إلى مياه هذا البحر عن طريق حاملات النفط.

ومن بين الملوثات الأخرى كميات ضخمة من الملوثات العضوية التي يصل معظمها إلى البحر دون معالجة، الأمر الذي يسبب إغلاق المنتجعات الصيفية، ويخلق مشكلات صحية بين الحين والآخر، وتشكل الملوثات الكيميائية الناجمة عن الأسمدة والمبيدات الحشرية التي تضاف إلى التربة الزراعية، وكذلك الملوثات التي تنجم عن الصناعة، والتي تحملها الأنهار والمجاري المائية لتلقي بها في هذا البحر، والقادمة من شمال أوروبا مشكلة خطيرة لمياه هذا البحر.

في عام ١٩٧٦م وقعت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إضافة إلى (١٦) دولة من دول البحر المتوسط اتفاقية برشلونة، وألزم هؤلاء أنفسهم بموجبها بالسيطرة والحد من التلوث لمياه هذا البحر، ومنذ ذلك التاريخ اتخذت عدة خطوات في هذا الصدد، حيث وضعت القوانين الخاصة بمنع التلوث، وشكلت لجان للمراقبة، وأجريت دراسات جادة لمنع سبل التلوث المختلفة، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء مركز إقليمي في جزيرة مالطه لمكافحة التلوث الناجم عن البترول، ولقد كان للرغبة الأكيدة للدول المحيطة بهذا البحر في التعاون البناء لحماية البيئة البحرية من التلوث أثر كبير في وضع الحلول المناسبة للمشكلة من جهة، وإبراز حقيقة وجدية موضوع التلوث الحاصل لهذا البحر الحيوي والمهم من جهة أخرى.

لقد وصل التلوث في الخليج العربي إلى مستوى مرتفع، خاصة وأن المناطق المحيطة بهذا الخليج قد وصلت في مرحلة تطور حضري عالي المستوى، رافقه تقدم صناعي كبير. وقد تركز معظم هذا النشاط الصناعي على شواطئ هذا الخليج. ومن الجدير بالذكر أن الخليج العربي هو بحر شبه مغلق كالبحر المتوسط، وهو عرضة لمعدلات عالية من التبخر نتيجة لارتفاع حرارة الجو في تلك المناطق، وبجانب ذلك عدم دخول موارد مائية كبيرة من المياه العذبة التي تعمل على تجديد مياهه، فإذا ما أضفناإلى ذلك صغر حجم الخليج وضحالة مياهه أدركنا أنه أكثر حساسية للتلوث من البحر المتوسط.

في عام ١٩٧٨م، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، اتفقت دول الخليج على حماية البيئة المائية والبرية لدولها تحت مظلة ميثاق الكويت لدول المنطقة، وتكونت في عام ١٩٨١م منظمة دول الخليج لحماية البيئة،

وذلك لتنفيذ الخطط التي اتفق عليها في عام ١٩٧٨م بخصوص الحماية البيئية، وقد اتخذت خطوات عملية في هذا المجال أهمها إنشاء مركز للطوارئ في البحرين.

إن جميع الدول التي تقع بحارها على طرق ناقلات النفط أو التي لديها منشآت نفطية على شواطئها تخشى دائماً من وقوع الحوادث التي تسبب التلوث النفطي، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث عام ١٩٨٣م عندما دمرت القوات العراقية ناقلة نفط إيرانية، الأمر الذي أدى إلى تسرب كمية تتراوح بين ٢٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ برميل يومياً في مياه الخليج. وقد تسبب ذلك في أضرار بليغة للمياه البحرية، وشواطئ الاصطياف ومنشآت التحلية الواقعة على شواطئ الخليج، وكانت هناك بوادر تدل على تأثر الصيد التجاري من جراء ذلك، وعلى العموم كانت هذه الحادثة من أسوأ حوادث التلوث لمياه الخليج، وقد أعقبت هذه الحادثة حوادث أخرى في الأعوام التي تلت، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية وما نجم عنها من تلوث في البحر والبر والجو.

البحر الأحمر وخليج عدن إذا ما قورنا بالبحر المتوسط والخليج العربي فهما خاليان من التلوث نسبياً، ولقد وضعت خطة عمل لهذه البحار في عام ١٩٧٦م في مؤتمر عقد في مدينة جدة تحت رعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إليسكو) وفي عام ١٩٨٢م وقعت سبعة من الدول المطلة على البحر الأحمر اتفاقاً للحفاظ على مياه البحر الأحمر وخليج عدن من التلوث. وقد أظهر هذا الاتفاق اهتماماً خاصاً بقضايا البيئة كما برزت خلاله الرغبة لجميع الدول في التعاون من أجل حل المشكلات والقضايا المرتبطة بالتلوث البيئي. (Drysdale and Blake,1985;116-118).

٣ . ٣ التشريعات المرتبطة بمياه البحار

إن السلطات القضائية والتشريعات الوطنية المرتبطة بمياه البحار للدولة ليست قطعية كما هو الحال في قوانين الدولة المتعلقة بالأرض، والاستثناء الوحيد هو المياه الداخلية التي تنطبق عليها القوانين المحلية للدولة، والتي لها صفة النفاذ، وتمارس الدولة صلاحيات الدول الساحلية محكومة بعدد من المواثيق والقوانين التي تختلف وجهات النظر في تفسيرها، ومن المعلوم مقدار الصعوبات التي تواجهها الدول في تحديد حدودها البحرية، وأكبر دليل على ذلك أننا نجد حتى الآن أنه لا يمكن إظهار خطوط الحدود البحرية على خرائط الدول، غير أن وجود معاهدة عام ١٩٨٢م لتنظيم أمور البحار من قبل الأمم المتحدة أثر تأثيراً بالغاً على تحديد الحدود البحرية وضبطها وعلى صلاحيات الدول المختلفة في مختلف النطاقات البحرية المواجهة للدولة، ومن المعلوم أن هناك ستة نطاقات مائية لكل منها قوانين خاصة من حيث الملكية والحماية والإشراف والاستغلال وهذه النطاقات هي: (أنظر شكل ٣/ ١).

١ ـ المياه الداخلية	٢ ـ البحر الإقليمي
٣ ـ المنطقة الملاصقة (المجاورة)	٤ ـ مناطق الصيد
٥ ـ الرصيف القاري	٦ ـ المنطقة الاقتصادية

الشكل رقم (٣/ ١)

نطاقات المياه وفقاً لقانون البحار لعام ١٩٨٢م

إن معاهدة الأمم المتحدة لتنظيم البحار حددت صلاحيات الاستعمال والاستخدام لكافة هذه المناطق من خلال قوانين خاصة تحدد صلاحيات الدول في كافة المجالات البحرية .

٣ . ٣ . ١المياه الداخلية

تتكون المياه الداخلية من الكوات والمصبات الخليجية المغلقة ، ومصبات الأنهار ، والموانئ الطبيعية والفتحات ، وليس هناك شك في أنها جميعاً جزء من أراضي الدولة ، وللدولة أن تفرض صلاحياتها القانونية على قيعانها ومياهها والفضاء الذي يعلوها (أنظر شكل ٥ / ١) . وهناك بعض الخلجان

التي يمكن معاملتها على أساس أنها مياه داخلية حتى لو كانت واسعة ولا تنطبق مع مواصفات الأمم المتحدة للخلجان الداخلية والسيادة هنا ترتبط بمفهوم «المياه التاريخية» ومفهوم المياه التاريخية ينطبق على المناطق البحرية التي تستخدم بكثافة من قبل الدول الساحلية وذلك لفترات تاريخية طويلة دون أن تنازعها السيادة عليها أي دول أخرى. (الديب، ١٩٨٤م : ٤٢٧).

ليبيا على سبيل المثال ترى أن خليج سرت هو مياه تاريخية وهو من ممتلكات ليبيا لوحدها، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مياه هذا الخليج هي مياه دولية، ولهذا أصرت على أن يتجول الأسطول الأمريكي في هذا الخليج وفي المنطقة التي ترى ليبيا أن لها فيها حقوقاً تاريخية، لا بل قامت بإسقاط طائرتين ليبيتين حاولتا الطيران في المنطقة أثناء وجود الأسطول. (Drysdale and Blake,1985: 119) .

٣ . ٣ . ٢ البحر الإقليمي

لقد تمت أولى المطالبات بالبحار الإقليمية من قبل تركيا في عام ١٩١٤م، ومن قبل فلسطين عام ١٩٢٤م، وإيران عام ١٩٣٤م، والأردن عام ١٩٤٣م، ومصر عام ١٩٥١م. أما بقية الدول فقد بدأت مطالبها في البحر الإقليمي بعد ميثاق الأمم المتحدة الأول المتعلق بقوانين البحار في عام ١٩٥٨م، والخاص بتحديد حقوق الدول الساحلية في البحر الإقليمي التابع لها. وقد تركزت هذه المطالب بتخصيص منطقة بعرض يتراوح بين ٣-٦ أميال بحرية كجزء من البحر الإقليمي للدولة، وأن تكون للدولة السلطة المطلقة على هذه المياه وقيعانها السفلى، وما يعلوها من الفضاء، على أن يكون لسفن الدول الأخرى حق «المرور البريء» عبر هذه المياه.

لقد كان موضوع حق المرور البريء مثار نقاش طويل في القانون الدولي، كما أن تطبيق هذا المفهوم يختلف بين دولة وأخرى، على الرغم من وجود بعض القواعد التنظيمية له في قانون البحار لعام ١٩٥٨م، فمثلاً تشترط كل من الجزائر واليمن على السفن الحربية أن تأخذ إذناً بالإبحار قبل دخول هذه السفن للبحار الإقليمية لكلا الدولتين.

إن الحاجة للبحار الإقليمية أصبحت متزايدة وذلك من أجل السيطرة على:

١ ـ عمليات التهريب.

٢ ـ عمليات الهجرة غير المشروعة.

٣ ـ عمليات التلوث.

٤ ـ ومختلف العمليات المتعلقة بالأمن القومي للدول.

ومع زيادة الإمكانات الخاصة باستغلال الثروات البحرية أصبحت الحاجة ماسة لوجود منطقة بحرية واسعة مقابل شواطئ الدول، ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق عام حول عرض هذه البحر الإقليمي ولها نجد أن عرض البحر الإقليمي كان يختلف بين دولة وأخرى على نحو ما نرى في الجدول رقم (٣ : ٣) وذلك قبل عام ١٩٨٢م، أما قوانين البحار لعام ١٩٨٢م فقد اقترحت أن يكون عرض البحر الإقليمي هو ١٢ ميلاً بحرياً، وعلى هذا الأساس فقد استفادت بعض دول المنطقة من هذا القانون بالرغم من أن الفوائد الاقتصادية والسياسية محدودة في هذا الصدد.

إن تحديد البحر الإقليمي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الذي تبنته بعض الدول وهو مفهوم خط الأساس، وهو الخط الذي يحتسب منه عرض المياه الإقليمية، حيث يتم رسم قاعدة مستقيمة تصل بين الرؤوس البارزة في

خط الساحل، على شرط أن لا يتعدى أي خط للقاعدة ٤٢ ميلاً. وبهذه الصورة يمكن تحديد المياه الداخلية، وبعد ذلك تحدد البحر الإقليمي بناءً على المدى الذي تقرره الدولة.

إن خط الأساس يمكن أن يسهم في زيادة عرض البحر الإقليمي للدولة، ولذا أوصى قانون البحر لعام ١٩٥٨م بعدم استخدام خط الأساس كذريعة لزيادة عرض البحر الإقليمي للدولة، وقد ساعد مفهوم خط الأساس وكذلك التعاريف التي وضعها قانون البحر لعام ١٩٥٨م لمفهوم الجزر ومفهوم الخلجان على توسيع رقعة المياه الداخلية لبعض الدول، واستفادت من ذلك كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان في زيادة رقعتها من المياه الداخلية. (مصيلحي، ١٤١٦هـ : ٦٣ ـ ٧٠).

٣ . ٣ . ٣ المناطق الملاصقة (المتاخمة)

تمارس الدول بعض الصلاحيات خارج مياهها الإقليمية وذلك لإغراض منع التهريب والتحكم في الهجرات غير المشروعة وضبط الأمور الصحية وعدم التلوث، وبموجب قانون البحار العام ١٩٥٨م فإن عرض هذه المنطقة التي تمارس فيها الدولة مثل تلك السلطة يجب أن لا يزيد على ١٢ ميلاً بحرياً بعد المياه الإقليمية. وكما يظهر الجدول رقم (٣ : ٣) (مدني، ١٩٩٥م : ١٦٦ ـ ١٦٧)، فإن بعض الدول العربية تزيد فيها هذه المنطقة على الحد المسموح به دولياً، ففي المملكة العربية السعودية ولأغراض الصحة العامة ترى المملكة أن مطالبها في المياه الملاصقة يجب أن لا تقل عن ١٨ ميلاً بحرياً، وكذلك الحال في بعض الدول الأخرى مثل مصر والسودان وسوريا واليمن، وهناك بعض الدول مثل لبنان ليس لها مطالب في المناطق الملاصقة، وفي هذه الحالة فإن لها الصلاحية في مسافة ٦ أميال بحرية لأغراض الأمن الوطني وعمليات الصيد. (مصيلحي ١٤١٦هـ، ٧٠ ـ ٧١).

الجدول رقم (٣/ ٣)

مطالب الدول العربية في الحقوق البحرية عشية تبني ميثاق الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٣

الدولـة	المياه الإقليمية	منطقة الصيد	المنطقة الاقتصادية	المنطقة الملاصقة
الجزائر	١٣(١٩٦٣)	في المياه الإقليمية	-	-
البحرين	٣	في المياه الإقليمية	-	-
مصر	١٢(١٩٥٨)	في المياه الإقليمية	-	١٨ ميلاً للجمارك والحدود
إيران	١٢(١٩٥٩)	إلى طرف الرصيف القاري	-	-
العراق	١٢(١٩٥٨)	في المياه الإقليمية	-	-
الأردن	٣(١٩٤٣)	في المياه الإقليمية	-	-
الكويت	١٢(١٩٦٧)	في المياه الإقليمية	-	-
لبنان	غير محدد	٦(في البحر الإقليمي ١٩٢١م)	-	-
ليبيا	١٢(١٩٥٩)	في المياه الإقليمية	-	-
المغرب	١٢(١٩٧٣)	٢٠٠ (١٩٨٠م)	٢٠٠	-
عمان	١٢(١٩٧٧)	٢٠٠ (١٩٧٧م)	٢٠٠	-
قطر	٣	في المياه الإقليمية	-	-
السعودية	١٢(١٩٥٨)	إلى طرف الرصيف القاري	-	١٨ ميل للصحة والمالية
السودان	١٢(١٩٦٠)	في المياه الإقليمية	-	١٨ ميل للصحة والمالية والجمارك
سوريا	٣٥(١٩٨١)	في المياه الإقليمية	-	١٨ ميل للجمارك والصحة
تونس	١٢(١٩٧٣)	في المياه الإقليمية	-	-
الإمارات	١٢(١٩٧٠)	في المياه الإقليمية	-	-
اليمن	١٢(١٩٦٧)	في المياه الإقليمية	-	١٨ ميل للجمارك والصحة

المصدر : Drysdale and Blake,1985:121

٣ . ٣ . ٤ مناطق صيد الأسماك

تتمتع الدول الساحلية بأن لها حق الصيد في مياهها الإقليمية أما في المناطق الواقعة خارج مياهها الإقليمية فإن لها الحق في السيطرة على واستغلال مناطق مخزونات الأسماك، في الأماكن التي تقع قبالة سواحلها، فعلى سبيل المثال نجد أن المغرب وعُمان قد حددتا مناطق صيدها بـ ٢٠٠ ميل بحري، وتلجأ الدول إلى مثل هذه الخطوة لا لمنع الصيد نهائياً من قبل الدول الأخرى، بل لضبط عمليات الصيد، والمحافظة على المخزون السمكي في هذه المناطق، فعلى سبيل المثال سمحت عُمان بموجب اتفاقيات خاصة مع اليابان وكوريا لأساطيل الصيد البحري لهذه الدول بممارسة حق الصيد في المنطقة التي حددتها كمنطقة صيد خاصة بها، وكذلك الحال في اليمن الجنوبي قبل الوحدة الذي منح الاتحاد السوفيتي واليابان والعراق حقوقاً مماثلة، ومن الجدير بالذكر أن المنطقة الاقتصادية التي تبناها مشروع قانون البحار لعام ١٩٨٢م تعطي الحق لهذه الدول لممارسة صلاحياتها إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس الذي تقاس منه المياه الإقليمية.

٣ . ٣ . ٥ الرصيف القاري

الرصيف القاري هو الحواف الأرضية الغاطسة في الماء، ويختلف عرض هذه الحواف بين منطقة وأخرى، وللدول الساحلية الحق في استغلال الموارد المعدنية الموجودة في أسفل الماء (Seabed) وتحت الأرض (Subsoil) التي يشملها هذا الرصيف، كما لها الحق في استغلال الأحياء المائية مثل المحار والإسفنج، الذي يعيش على هذا الرصيف، حتى ولو كان خارج المياه الإقليمية، ومن الجدير بالذكر أن حقوق الدول المكتسبة من جراء الرصيف القاري لا تشمل الأحياء المائية غير المستقرة على الرصيف القاري،

كما لا تشمل الفضاء فوق هذا الرصيف، وقد سمح للدول الأخرى بمد الكوابل البحرية وخطوط الأنابيب في هذا المنطقة .

أن تعريف وتحديد الرصيف القاري كان قاصراً وغير واضح قبل ظهور قانون البحار لعام ١٩٨٢م، فقد حدد قانون البحار لعام ١٩٥٨م أن الرصيف القاري يمتد إلى عمق ٢٠٠ متر أسفل الماء، أو إلى العمق الذي يمكن معه استغلال الثروات الطبيعية على هذا الرصيف، واليوم نرى أن استغلال الثروات الطبيعية يمكن أن يتجاوز الأعماق المذكورة وهي ٢٠٠ م أسفل الماء، لذا نرى أن الدول بدأت تنظر إلى إمكانية استغلال قاع البحر دون التقيد بالأعماق، ومن الجدير بالذكر أن قاع البحر كما نصت على ذلك قوانين الأمم المتحدة هو ملك عام للإنسانية جميعاً تستوي فيه الدول الساحلية والداخلية. (مدني ، ١٩٩٥م: ١٨٠ـ١٨٧) .

وبخصوص بحار المنطقة العربية نجد أن الرصيف القاري لا يتجاوز عرضه ٢٠٠ ميل بحري، عن شواطئ الدولة، ويعتبر الخليج العربي مثالاً كلاسيكياً لتقسيم المناطق البحرية حيث جرى تقسيمه بموجب اتفاقيات ثنائية بين دول المنطقة بالرغم من وجود بعض الخلافات الحدودية في هذا السبيل بين بعض دول المنطقة. (Drysdale and Blake,1985:122) .

٣ . ٣ . ٦ المنطقة الاقتصادية الخالصة

إن الاقتراح الخاص الذي يسمح لكل دولة بحقها الخاص في استغلال كل المصادر الطبيعية الحية وغير الحية إلى مدى ٢٠٠ ميل بحري من الشاطئ كان خطوة جريئة وحيوية في قانون البحار لعام ١٩٨٢م ، (مدني، ١٩٩٥م: ٢١١) ، وقد استثني من ذلك حق مرور السفن والطائرات التي تكون حرة ومسموحة لجميع الدول دون استثناء، باعتبار أن هذه المنطقة من

أعالي البحار، غير أن الواقع الفعلي أن استغلال الثروات في هذه الأبعاد من البحار يستلزم وجود معدات وآليات قد تعيق حركة الملاحة الجوية. (مدني ، ١٩٩٥م : ٢٢٦) .

وفي العالم العربي لا نجد سوى دولة عُمان التي أعلنت عن حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة بحدود ٢٠٠ ميل بحري، وكانت اليمن الجنوبي قبل الوحدة قد سنت قانوناً يسمح لها بالسيطرة الاقتصادية على ٢٠٠ ميل بحري قبالة سواحلها في المحيط الهندي، أما المغرب فقد اكتفى بتحديد ٢٠٠ ميل بحري لأغراض الصيد، دون أن يعلن أنها منطقة اقتصادية خالصة، وكذلك الحال في موريتانيا ، وقد اتخذت المغرب وموريتانيا هذه الخطوط للحد من أساطيل الصيد الأسبانية والبرتغالية التي كانت تمارس الصيد قبالة الشواطئ المغربية والموريتانية.

ومن الجدير بالذكر أن الدول تنبهت إلى هذا الموضوع الحيوي الهام وسنجد أن هذه الدول ستمد سيطرتها على المناطق البحرية قبالة سواحلها سواء عاجلاً أو آجلاً، سيما وأن الدول الآن أكثر حرصاً على مراقبة هذه المناطق، ومنع أي استغلال لها من قبل دول أخرى. (Drysdale and Blake,1985:123-124).

٣ .٤ النزاعات الحدودية البحرية

منذ الثمانينات من القرن العشرين بدأت دول المنطقة العربية تحاول جاهدة لتثبيت حدودها البحرية، وقد كان هناك ما يزيد على ١٠٠ حد، عشرة منها فقط هي المحددة تحديداً نهائياً، إن غياب التحديد لهذه الحدود البحرية لا يعني أن هذه الحدود هي مناطق نزاع بين الدول ، وينظر إلى

الكثير منها على أنها مشكلات غير ملحة . ومع ظهور قانون البحار لعام ١٩٨٢م وجد حافز قوي لمعظم الدول لتثبيت حدودها وترسيمها ، وقد ظهرت أثناء تحديد بعض الحدود بعض الخلافات في الرأي غير أنها لم تتطور إلى نزاعات حادة ، والقسم الأكبر منها سوي عن طريق المفاوضات المباشرة بين الدول ، إن أكثر النزاعات حدة هي تلك التي ترتبط بادعاءات الملكية للجزر البحرية ، أو ترتبط بالخلافات السياسية بين الدول حول الأوضاع القانونية لبعض المناطق البحرية (Drysdale and Blake,1985:124) .

هناك نوعان من الحدود البحرية هما الحدود المتجاورة والحدود المتقابلة ، أما الحدود المتجاورة فتقسم البحر الإقليمي والرصيف القاري والمناطق الاقتصادية ثنائياً بين الدولتين المتجاورتين ، وفي البلاد العربية وفي ضوء قانون البحار لعام ٢٨٩١ نجد أن المنطقة الاقتصادية التي تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل بحري ستقضي على المطالبة بتوسيع الرصيف القاري ، لأن مسافة ٢٠٠ ميل بحري أبعد بكثير من كافة حدود الرصيف القاري لجميع دول المنطقة .

أما في حالة الدول المتقابلة ، فإذا كان عرض البحر أكثر من ٤٠٠ ميل بحري فإن لكل دولة ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس الذي يحدد مياهها الإقليمية ، أما إذا كان عرض البحر أقل من ٤٠٠ ميل بحري فلا بد أن تتفق الدول على تقسيم المياه المتقابلة ، وفي العادة يكون خط الوسط هو المقبول من الطرفين ، مع مراعاة الاعتبارات الأخرى ، التي تنشأ من هذا التقسيم المتساوي ، وفي العادة يستلزم تخطيط الحدود البحرية زمناً طويلاً ، حتى حينما لا توجد خلافات بين الدول حول هذا الموضوع ، نظراً للصعوبات التي ترتبط بتخطيط الحدود عبر المياه على العموم . وسنستعرض فيما بعد مجموعة من الخلافات الحدودية في بعض المواقع ، لإبراز مدى التنوع والتعقيد في رسم الحدود البحرية ، علماً بأن هذه الأمثلة لا تمثل كافة القضايا الخلافية بين دول المنطقة . (مدني ، ١٩٩٥م : ١٣٧ ـ ١٤٣) .

تمثل الجزر أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات الحدودية البحرية، وينشأ الخلاف في العادة حول ملكية الجزر المتنازع عليها أو حول الاعتبارات، التي تفرضها هذه الجزر عند رسم خط الأساس، حيث أن لهذه الجزر في العادة مياهاً إقليمية يجب أخذها بعين الاعتبار. وهناك وجهة نظر لكل دولة في الأهمية النسبية للجزر، فمثلاً إيران أهملت بعض الجزر القليلة، والإمارات العربية المتحدة ترى أن هناك جزراً لا قيمة لها، في حين ترى أن هناك مجموعة من الجزر لا يمكن إغفالها لأهميتها في تحديد خط الأساس لحدود الدولة ذاتها. وترى المملكة العربية السعودية أن استخدام الجزر يجب أن يكون مرتبطاً بأن تكون هذه الجزر ضمن البحر الإقليمي للدولة. (مدني، ١٩٩٥م: ٨٦-٨٨).

في المنطقة العربية تمّ تحديد الحدود البحرية استناداً إلى أراضي كل دولة، وقد أعطيت الجزر نصيباً من الرصيف القاري، فقد أعطيت كافة الجزر مياهاً إقليمية تقدر بـ ٢١ ميلاً بحرياً أمام شواطئها، ومن هذا المنطلق فإن ملكية الجزر تساعد على امتلاك شقة بحرية واسعة تزيد من فرص الاستغلال الاقتصادي للدولة. (مدني، ١٩٩٥م: ٨٩).

إن معظم النزاعات حول الجزر موجودة في الخليج العربي، ونظراً للاحتياطي الهائل من النفط والغاز تحت مياه هذا الخليج الذي لا يزيد عمقه على ٦٤ متراً، لذا فإن المنافسة قوية وحادة بين جميع الدول، وهناك رغبة أكيدة في تعيين الحدود البحرية هنا بدقة كبيرة، غير أن تقسيم مياه الخليج العربي بين الدول التي تقع على شواطئه تزداد صعوبة بالخصائص الطبيعية والتضاريس للخليج نفسه. فالجانب العربي من الخليج ضحل، وفيه العديد من الجزر الصغيرة، وارتفاع المد فيه قليل وتظهر الصخور الرملية والشعاب المرجانية على بعد ٢٠ ميلاً من الشاطئ، ومن الجدير بالذكر أن خط الأساس

الذي تقاس من البحر الإقليمي يتجاوز المنطقة الضحلة، وهذا لاشك يوسع الشقة البحرية للأقطار العربية، أما إيرن فإن شواطئها عميقة وخالية من الجزر تقريباً (Drysdale and Blake,1985:125-126).

إن التاريخ الذي عاشه الخليج يضيف بعداً مهماً في تعقيد موضوع ملكية الجزر، فمعظم الجزر إما قليلة السكان أو غير مسكونة إطلاقاً، ولكنها طوال عهود التاريخ كانت تنتقل ملكيتها من حاكم إلى آخر، كما أن معظم هذه الجزر كان يستوطنها الصيادون وتجار اللؤلؤ لبعض الوقت في كل عام من مختلف المناطق، الأمر الذي يجعل إدعاء ملكية مثل هذه الجزر أمراً في مقدور العديد من دول المنطقة. وستتحدث لاحقاً عن بعض مشكلات الجزر وخاصة الجزر الموجودة في الخليج العربي.

٣ . ٥ الممرات المائية الاستراتيجية

يوجد في العالم أكثر من ١٠٠ ممر مائي ذات عرض لا يزيد على ٤٠ كيلومتراً. وإذا رتبنا هذه الممرات ترتيباً تنازلياً على أساس عدد السفن العابرة، وحجم البضائع المنقولة، والطرق البديلة، وكثافة الاستخدامات العسكرية، والأبعاد الجغرافية (الطول والعرض والاتساع) لوجدنا أن الممرات المائية الأربعة الموجودة في الشرق الأوسط لها أهمية غير عادية من بين جميع الممرات الدولية الـ ١٠٠، وهذه الممرات هي بطبيعة الحال البوابات التي يمكن النفاذ منها إلى العالم العربي وما جاوره، فمضيق جبل طارق والممرات التركية (البسفور والدردنيل) وباب المندب ومضيق هرمز هي من ضمن العشرة ممرات الأولى في العالم، ولا ينافسها في هذا المجال سوى مضيق دوفر (بين فرنسا وبريطانيا) ومضيق ملقا في جنوب شرق آسيا، فإذا ما أضفنا إلى المعابر الطبيعية الأربعة قناة السويس التي تشكل نقطة الوصل

بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي عبر كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر نجد أن لدينا في منطقة الشرق الأوسط خمسة من أهم الممرات الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية العالية، أربعة منها تقع في المنطقة العربية أما الخامس فيقع على أطراف الوطني العربي في تركيا. وهذه الممرات كثيراً ما أثرت بقوة على الوضع الجيوبوليتيكي على المستويين المحلي والعالمي، فقد شهدت المضائق التركية حروباً عديدة لمحاولة السيطرة عليها، وكذلك الحال في قناة السويس إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخلال حرب عام ١٩٥٦م بين مصر وكل من إسرائيل وفرنسا وبريطانيا، ويخشى من وقوع الصدام بين القوى العظمى ودول المنطقة حول مضيق هرمز أو باب المندب، فالوجود العسكري المكثف للقوى العالمية بالقرب من هذه الممرات، يزداد يوماً بعد يوم، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد تدهور النفوذ السوفياتي من المنطقة.

إن قانون البحار الذي تبنته الأمم المتحدة والذي جعل البحر الإقليمي للدول الساحلية ١٢ ميلاً بحرياً قد ساعد على أن تكون جميع الممرات الدولية ضمن البحار الإقليمية للدول المحيطة بهذه الممرات. وفي السابق لم تكن جميع الدول لتوافق على مبدأ الـ ١٢ ميل بحري، لإبعاد الدول عن السيادة الكلية على هذه الممرات، وتخشى القوى البحرية العالمية من زيادة نفوذ الدول المحيطة بالممرات الدولية على المياه الدولية، الأمر الذي يعيق حركة أساطيل القوى الكبرى، وقد جاءت المادة ٣٨ من معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م لتزيل مخاوف الدول الكبرى حينما أعطت حق المرور في الممرات المائية لجميع الدول دونما استثناء، وتبدي الدول المستوردة للبترول مخاوف من هذا القبيل بحيث يمكن إعاقة حركة وصول النفط إليها من دول الشرق الأوسط. وهذه المخاوف مبالغ فيها وهي ستار تغطي به

الدول الكبرى على تواجدها في المنطقة، ودليل أكيد يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذه الممرات المائية (Drysdale and Blake,1985:130-131) .

٣ . ٥ . ١ مضيق جبل طارق

مضيق جبل طارق أحد أهم الممرات المائية في العالم (أنظر شكل ٣/ ٢) حيث تمخر عبابه حوالي ١٥٠ سفينة يومياً، عدا القوارب الصغيرة والغواصات، وتشمل حركة المرور عبر هذا المضيق السفن التجارية القادمة من موانئ البحر المتوسط والبحر الأسود، كما تشمل البضائع المارة عبر قناة السويس، وحركة الأساطيل البحرية بما فيها الغواصات النووية، والحمولات العابرة للمضيق جميع البترول المصدر للولايات المتحدة وأوروبا، والفحم الذي ينقل من جنوب إفريقيا إلى إسرائيل، إضافة إلى حركة مرور المسافرين بين إفريقيا وأوربا، حيث تفكر كل من المغرب وإسبانيا بحفر نفق تحت المضيق أو عمل جسر علوي لنقل الركاب بين قارتي أوروبا وإفريقيا، ولقد كان من المقرر قيام المشروع قبل نهاية القرن العشرين، إلا أنه ما زال متعثراً، والسبب أن إسبانيا تريد نزع السيطرة من بريطانيا على هذا المضيق، حيث استمر الوجود البريطاني منذ عام ١٧٠٤ ولا يزال حتى الآن، وإذا استعادت إسبانيا السيطرة على المضيق وبما أن لها وجود في مدينتي سبته ومليله المغربيتين فسيصبح شرق مضيق جبل طارق ضمن البحر الإقليمي لإسبانيا، وهذا ما لا تريده الدول الكبرى ولا المغرب الذي يؤكد أن سبته ومليله مغربيتان، ويجب أن يعودا إلى السيادة المغربية، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لها تسهيلات عسكرية في كل من إسبانيا والمغرب، بالرغم من أن الهدف البعيد ليس المحافظة على أمن وسلام المضيق، بل إلى مآرب عسكرية أخرى. (مدني ، ١٤٠٩هـ: ٧٥-٧٦، وأنظر أيضاً مدني ١٩٩٥م، : ٢٨٣-٢٨٤).

الشكل رقم (٣/ ٢)

مضيق جبل طارق

٣ . ٥ . ٢ مضيق باب المندب

ان ما يدلك على أهمية مضيق باب المندب أن جزءاً كبيراً مما يعبر قناة السويس يمر عبر باب المندب (شكل ٣ : ٣) على الرغم من أن الحمولات البترولية لم تكن كما كانت عليه قبل عام ٧٦٩١ ، وقد ساعد أيضاً إنشاء خط الأنابيب من الخليج العربي إلى ينبع على البحر الأحمر على تقليل كميات البترول المحمولة عبر هذا المضيق . غير أن الخطط المستقبلية لتوسيع قناة السويس لاستيعاب السفن العملاقة سيعيد الأهمية مجدداً إلى مضيق باب المندب .

الدول المطلة على البحر الأحمر لها اهتمامات واضحة في مضيق باب المندب، فهذه الدول لا بد لها من استخدام المضيق واستخدام قناة السويس في تجارتها العالمية مثل أرتيريا والسودان والسعودية واليمن وحتى الأردن. (مدني، ١٩٩٥م: ٢٨٨ ـ ٢٩٠).

وتحاول مصر جاهدة إرجاع شحن البترول عبر القناة، غير أن ذلك لا يتوفر ثانية بعد إنشاء ناقلات النفط المحيطية العملاقة إلا من خلال تعميق القناة لتمر عبرها مثل هذه الناقلات العملاقة، وفي هذه الحالة ستزداد أمية مضيق باب المندب أيضاً.

يقع باب المندب في منطقة تنافس سياسي بين الدول العظمى، سيما وأنه قريب من منطقتين هامتين هما القرن الإفريقي والجزيرة العربية، وقد ساعد اختلاف وجهات النظر لدى الساسة في هذه المناطق على تقوية مثل هذا التنافس العالمي، فمنذ عام ١٩٧٤م بدأ النفوذ الروسي بالظهور من خلال الحكم الشيوعي الذي وجد في أثيوبيا، حيث أعطيت تسهيلات عسكرية للروس في جزر دهلك وميناء عصب، وفي عام ١٩٧٨م احتلت القوات الأثيوبية منطقة أوجادين من الصومال، وذلك بدعم سوفيتي وكوبي، ومن هذا المنطلق منحت الصومال امتيازات للأسطول الأمريكي في بربره ومقديشو، وهي ذات الموانئ التي كانت يوماً ما تقدم تسهيلات عسكرية للأسطول السوفياتي، وعندما حصلت بعض الخلافات السياسية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام ١٩٧٩م، والذي استدعى القوات الروسية، أسرعت أمريكا بتقديم المساعدة لليمن الشمالي، وفي هذه الأثناء كان الأسطول الروسي يتمتع بامتيازات في عدن وجزيرة سوقطرة.

وعلى الرغم من أن مضيق المندب مضيق عميق وواسع ومن الصعب إغلاقه عن طريق إغراق السفن فيه كقناة السويس مثلاً، إلا أن التنافس

الدولي للتواجد في المنطقة المحيطة به، إضافة إلى الخلافات السياسية بين الدول الواقعة بجواره أوجد محاذير خاصة من إمكانية إعاقة الملاحة فيه.

في يوليو وأغسطس من عام ١٩٨٤م تحطمت ١٨ سفينة وأصيب بعضها بأضرار بواسطة ألغام وضعت في النهايتين الشمالية والجنوبية للبحر الأحمر، وقد طالبت مصر الدول الأوربية وأمريكا بضرورة إزالة هذه الألغام ومعرفة المسئولين عن وضعها، الأمر الذي يفرض مزيداً من الحذر في هذه المنطقة الساخنة من العالم.

ومما يجدر ذكره أن التنافس الدولي في هذه المنطقة لا يقتصر على روسيا وأمريكا وحدها، بل يتعداه إلى فرنسا التي لها حضور عسكري مكثف في جيبوتي، الواقعة على مدخل البحر الأحمر قريباً من باب المندب، ويرجع هذا الوجود العسكري إلى أيام التنافس البريطاني ـ الفرنسي حينما كانت بريطانيا تسيطر على ميناء عدن، وبعض المواقع المهمة في عُمان. (Drysdale and Blake,1985:135 ، (وأنظر أيضاً Anderson,1993:23-24).

الشكل رقم (٣/ ٣)

مضيق باب المندب

٣ . ٥ . ٣ مضيق هرمز

إن مضيق هرمز يمتد بطول ١٠٠ ميل بحري، وتحيط به إيران من الشمال، بينما تحده شبه جزيرة مسندم العُمانية من الجنوب (شكل٣/ ٤) وأضيق مكان في هذا المضيق يقع بين جزيرة لاراك الإيرانية وجزيرة قيوين الكبرى العُمانية بعرض يقارب ال ١٢ ميلاً بحرياً، إن مضيق هرمز أعرض كثيراً مما يبدو على الخريطة، فهو يزيد عن عرض القنال البريطانيوني في بعض المواقع، وتطالب كل من إيران وعُمان بمياه إقليمية مقدارها ١٢ ميل بحري ومع هذا فهناك شقة بحرية تزيد على ١٥ ميل بحري بين البحر الإقليمي لكلا الدولتين. وحتى عام ١٩٧٩م كانت السفن تسير في أقصر الطرق وذلك بين جزيرة قيوين الكبرى وجزيرة مسندم، في منطقة لا يزيد عرضها على خمسة أميال بحرية، ومنذ عام ١٩٧٩م أصرت عُمان على أن لا تسير السفن عبر هذا الممر، وذلك للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها السفن في هذا الممر، نتيجة لكثرة الجزر، وقربه من البر العُماني، ويجب على السفن أن تسير عبر ممر آخر أكثر أمناً، ويقع أيضاً ضمن البحر الإقليمي العُماني التي تتولى حماية السفن أثناء عبورها هذا الممر، والأسطول العُماني لديه عدد من القوارب البحرية التي تتولى حراسة السفن أثناء عبورها هذا الممر، ومنذ عام ٠٨٩١ والحكومة العُمانية جاهدة في إنشاء قاعدة بحرية في جزيرة الماعز، وذلك لحراسة هذا الممر المائي المهم مع تزويد هذه القاعدة بطائرات مروحية للحراسة، وكذلك كاسحات ألغام ومعدات أخرى ضرورية من أجل السلامة البحرية. (Anderson,1993:91).

إن قيام الثورة الإيرانية قد ضاعف من أهمية دور سلطنة عُمان كحارس على مضيق هرمز، إن موقع عُمان على مضيق هرمز يبرز مدى دوامة التنافس الدولي على هذا الموقع الحيوي الهام للسلطنة. فالولايات المتحدة طالبت بأن يكون لها حق استخدام موانئ مسقط وصلالة، وكان هناك في السابق قاعدة

جوية للحكومة البريطانية في مسيبرة على بعد ٨٠٠كم من مضيق هرمز، وترى الولايات المتحدة التسهيلات البحرية التي تطالب بها عُمان هي جزء من القواعد الأمريكية التي تحيط بالمحيط الهندي، وذلك من أجل حماية ناقلات النفط العملاقة، فهناك قاعدة بحرية كبيرة أقيمت في جزيرة دييقو جارسيا Diego Garcia على بعد ٤٠٠٠كم جنوب شرق الخليج الغربي. كما أن كينيا في شرق إفريقيا قد وافقت على منح تسهيلات خاصة للأسطول الأمريكي في ممباسا لهذا الغرض.

الشكل رقم (٣/ ٤)

مضيق هرمـــــز

وفي السبعينيات من القرن العشرين كان أكثر من نصف البترول المخصص للتجارة العالمية، وأكثر من ثلثي بترول منظمة الأوبك يمر عبر مضيق هرمز، بمعدل يومي يزيد على ١٨ مليون برميل، وفي الأيام العادية كان هناك ٠٧ ـ ٠٨ ناقلة تمخر عباب هذا المضيق يومياً، وللتدليل على أهمية هذا الممر الحيوي فإن ٣٨٪ من بترول الولايات المتحدة و٦٠٪ من بترول أوربا الغربية، و٧٥٪ من بترول اليابان يمر عبر هذا المضيق، غير أن هذه الأهمية بدأت بالتضاؤل فيما بعد نتيجة انخفاض معدلات الإنتاج من جهة، ولوجود طرق نقل أخرى بديلة من جهة أخرى (إنشاء خط بترولي من الخليج إلى البحر الأحمر)، ففي عام ١٩٨٤م كان يمر ٤ ,٧ مليون برميل يومياً، وانخفض البترول المصدر عبر هذا الممر إلى الولايات المتحدة إلى نحو ٣٪ من احتياجاتها فقط وإلى أوربا الغربية إلى ٢٨٪ من احتياجاتها، والسبب هو وجود الاحتياطي الكبير من النفط في الولايات المتحدة ذاتها، وزيادة كميات الإنتاج البترولي من أوربا وخاصة من بحر الشمال، وكذلك تدني الأسعار مما فرض تقليل الإنتاج، ومع هذا الانخفاض في حركة العبور للمضيق، إلا أن أهمية المضيق لا زالت حيوية لدول أوربا الغربية وأمريكا، ولذلك حينما هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز إبان الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٣م و١٩٨٤م هددت الولايات المتحدة باستخدام القوة لجعل المضيق مفتوحاً باستمرار أمام التجارة العالمية.

ولا تقتصر أهمية المضيق على المستوى العالمي فقط بل تتعداه إلى المستوى المحلي لدول المنطقة. إن جميع الدول المطلة على الخليج تستفيد فائدة كبرى من مضيق هرمز، فهو المعبر الهام لإنتاجها البترولي. فالعراق والبحرين والكويت وقطر ليس لها مخرج بحري سى هذا المضيق، يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من المبادلات التجارية تتم عبر موانئ الخليج سواء بين الدول

العربية بعضها مع بعض، أو بين الدول العربية وإيران. (أنظر مدني، ١٩٩٥م: ٢٩١ـ٢٩٩)، وكذلك (Drysdale and Blake,1985:135).

إن إغلاق مضيق هرمز من خلال إغراق ناقلة أو ناقلتين أمر مستبعد، وقد كانت مخاوف من هذا القبيل في الأوساط الغربية، وخاصة أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، غير أن مثل هذا الاحتمال بعيد جداً والسبب هو العمق الكبير لمياه الممر المائي، إذ يتراوح عمق المياه في هذه المنطقة بين ٧٥ ـ ٥١٢ متراً. ومع أن الأعماق تتناقص باتجاه الساحل الإيراني، إلا أن هناك أعماقاً كافية لعبور أكبر الناقلات. إذ لا يزيد غاطس ناقلات النفط العملاقة على ٣٠متراً، ومن وجهة نظر أمنية فالأساطيل البحرية العالمية لا تحتاج سوى ساعات قليلة للوصول إلى المضيق من المناطق المجاورة، أما الطائرات المنطلقة في المناطق المجاورة فلا تستغرق في الوصول إلى المضيق سوى ١/ ٢ ساعة فقط، هذا على المستوى العالمي، أما على المستوى المحلي فسلطنة عُمان لديها معدات خاصة لكشف الألغام، وهناك كاسحات ألغام في مناطق أخرى من الخليج، يمكنها أن تعيد حركة الملاحة في وقت قصير فيما لو حدث إغلاق لهذا الممر الهام. (Anderson,1993:92-94).

وقد ثارت مخاوف أخرى لدى الأوساط الغربية من جراء محاولة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، فقد أصبح الاتحاد السوفياتي على بعد أقل من ٥٠٠كم من شواطئ المضيق، الأمر الذي تسبب في قلق غربي، غير أن خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان ثم تفككه إلى دويلات عديدة، أبعد مثل هذه الاحتمالات، التي أصبحت مع وجود النظام العالمي الجديد في طي النسيان.

لقد تسببت الحرب العراقية ـ الإيرانية في إغراق العديد من الناقلات التجارية، وبعض ناقلات البترول، وقد أدى ذلك إلى رفع أسعار التأمين

البحري إلى درجات عالية، وهذا هو الخطر الوحيد الذي يمكن أن يهدد الملاحة عبر مضيق هرمز، وهو قيام حرب داخل المنطقة، أما فيما عدا ذلك، فإمكانية إغلاق المضيق أمر مستبعد جداً خاصة في الوقت الراهن. (Drysdale and Blake,1985:139).

٣ . ٥ . ٤ قناة السويس

هناك اعتقاد بأن الأهمية الجيوبوليتيكية لقناة السويس بالنسبة لنقل البترول في تضاؤل مستمر مع الزمن (٣/ ٥) والدليل على ذلك أنه قبل إغلاق قناة السويس من جراء الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧م بعام واحد، كان مجموع البترول المنقول عبر القناة أكثر من أربعة أضعاف كميته الحالية، فعلى سبيل المثال كان البترول عام ١٩٦٦م يشكل ٧٥٪ من إجمالي حجم الشحن الكلي عبر القناة، أما اليوم فلا يشكل هذا الحجم سوى ٣٧٪ .

بعد افتتاح القناة للملاحة الدولية عام ١٩٧٥م بدأت الزيادة في حجم المنقولات من البترول وخاصة بعد تعميق وتوسيع القناة الذي تم عام ١٩٨١م، الأمر الذي يساعد على إبحار ناقلات النفط المتوسطة الحجم، والتي تزيد حمولتها على ١٥٠,٠٠٠ طن، حيث أصبح يمر عبر القناة ١٠٪ من إجمالي نفط الخليج المتجه إلى أوربا والولايات المتحدة، وتدرس الحكومة المصرية توسعة أخرى للقناة بحيث تستوعب ناقلات النفط التي تزيد حمولتها على ٢٧٠,٠٠٠ طن، في محاولة لاجتذاب العديد من ناقلات النفط التي تبحر عبر رأس الرجاء الصالح، وهذه الخطوة ضرورية وهامة، غير أن إمكانية تحقيقها تحتاج إلى إمكانات مالية عالية في الظروف الراهنة، ومع هذا فالخطة لا تزال تحت المناقشة. (جريدة الدستور الأردنية في ١٥/ ٨/ ١٩٩٩م).

إن تضاؤل أهمية القناة في نقل البترول لا يعني اضمحلال دور القناة في نقل البضائع الأخرى، فإذا كانت حمولات النفط العابرة للقناة قد انخفضت منذ عام ١٩٦٧م، فإن الصادرات غير البترولية قد تضاعف حجمها، فكل دولة بحرية في العالم تستعمل قناة السويس، وأن دورها في نقل البضائع يؤكد دورها الريادي في التجارة العالمية، فجميع المواد المصنعة تتجه عبر القناة نحو الجنوب، أما المواد الخام والمواد الأولية فتتجه نحول الشمال، وهي الحركة التقليدية للبضائع الأوربية والأمريكية، والمواد الخام القادمة من دول العالم الثالث (Anderson,1993:197).

ومن هذه المواد التي تتجه نحو أوربا وأمريكا العديد من المعادن مثل الكروم والمنغنيز والقصدير والنيكل، وإذ قدر وأغلقت قناة السويس فلن يكون لها تأثير يذكر على نقل البترول، أما البضائع الأخرى فسيكون تأثيرها بالغاً بحيث يمكن زيادة التكلفة بمقدار ٥٠٪ من أسعارها، وفي الظروف الراهنة لا توجد أية دولة لها مطامع في قناة السويس مثل مطامع فرنسا وبريطانيا وإسرائيل أثناء عدوانها عام ١٩٥٦م على مصر، وعلى العكس فإن معظم الدول ترى أن للقناة دوراً ما في تجارتها العالمية، ومن هذا المنطلق فقد قلت السفن الحربية العابرة لقناة السويس عما كانت عليه في السابق، حيث كانت هذه السفن تقوم باستعراض للقوة من خلال عبورها هذا الممر المائي، ويقتصر عبور السفن بالأساطيل الحربية على الانتقال من مكان إلى مكان آخر. (Anderson,1993:197).

إن حفظ أمن القناة مسئولية مصرية صرفة، وتحافظ مصر على ذلك، لأن أية محاولة لاحتلال القناة، كما حدث حينما احتلت إسرائيل سيناء، ستكون مدمرة تماماً للاقتصاد المصري، حيث يبلغ إجمالي دخل مصر من قناة السويس (٩,٧) مليار دولار في العام، ومن هذا المنطلق فقد قوت

مصر دفاعاتها في سيناء، للحفاظ على أمن القناة التي لها مرتبة أمنية خاصة، وقد عملت مصر ثلاثة أنفاق تحت القناة لتسهيل حركة مرور القوات العسكرية من وإلى سيناء، الجناح الشرقي لقناة السويس.

الشكل رقم (٣/ ٥)

قنـــــاة السويـــس

٣ . ٥ . ٥ المضائق التركية

هذه المضائق لا تقع ضمن المنطقة العربية، إلاّ أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا البحرية التي تخص العالم العربي ولذا سوف نتحدث عنها هنا كمبحث مكمل ومجاور للبحار العربية .

إن مضيقا الدردنيل والبسفور يفصلهما بحر مرمرة، ولذا فإن السفن في انتقالها بين البحر الأسود وبحر إيجه يجب أن تقطع ما يزيد على ٣٢٠كم ضمن المياه التركية، ولا شك أن هذا يشكل أهمية كبيرة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) حيث أن أحد أعضائه وهو تركيا تتمتع بهذا الموقع الاستراتيجي الهام، الذي كان دوماً يتحكم في حركة المواصلات للاتحاد السوفيتي سابقاً (شكل٥ / ٧) فالمضائق التركية هي الممر الوحيد لقطع الأسطول البحري التي تغادر البحر الأسود إلى البحر المتوسط، ويكفي للتدليل على أهمية المضائق التركية، أن معدل سفينة روسية حربية تعبر هذه المضائق كل ٣٦ ساعة، وأن هناك ٢٠ سفينة تجارية تمر بها يومياً، وينقل عبر هذه المضائق ٤٠٪ من حجم المنقولات الروسية .

بدأت اهتمام الروس بالمضائق التركية منذ أن مدت روسيا سيطرتها على سواحل البحر الأسود في القرن الثامن عشر، ومنذ ذلك التاريخ تحاول روسيا جاهدة السيطرة على هذه المضائق، أو ضمان حرية مرور سفنها فيه، وخلال الحرب العالمية الأولى أوشكت روسيا بتحقيق حلمها في بسط السيطرة المطلقة على المضائق، من خلال معاهدة سرية مع بريطانيا وفرنسا، لكن قيام الثورة البلشفية، وانسحاب روسيا من الحرب عام ١٩١٧م، أضاع الفرصة التي سنحت لها، والتي كانت تنتظرها طويلاً . (Drysdale and Blake,1985:131-135) .

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م أصبحت المضائق التركية منزوعة السلاح، وتدار من قبل لجنة دولية تشرف على هذه المضائق، وفي عام ١٩٣٦م وبناء على طلب تركيا أقرت معاهدة مونتريكس ترتيبات جديدة للمضائق التركية، حيث أعيدت المضائق للسيادة التركية وأعطي لتركيا حق تحصين مداخل المضائق والمناطق المحيطة بها، وقد اتخذت الدول الكبرى هذه الخطوة لأنها كانت تخشى توسع ألمانيا وإيطاليا قبيل الحرب العالمية الثانية، كما أقرت معاهدة مونتريكس تقييد استعمال المضائق من قبل السفن الحربية، وعليه فإن جميع سفن الأساطيل الموجودة في البحر الأسود يجب أن تعطى إشارة بالعبور، وتقريراً عن أوضاع وحمولات السفن العابرة قبل ثمانية أيام من إقلاعها عبر هذه المضائق، ويجب أن يتم العبور خلال ساعات النهار، كما يجب أن لا يزيد عدد السفن الحربية المتواجدة في المضائق على تسعة سفن في نفس الوقت، وأن لا تزيد مجموع حمولاتها على ١٥,٠٠٠ طن، أما السفن العملاقة وحاملات الطائرات فقد استثنيت من شرط الحمولة. أما الغواصات فلا يسمح بمرورها إلا لأغراض الإصلاح شريطة أن تكون طافية على سطح الماء، وليس تحته، وقد أعطيت تركيا حق منع السفن الحربية من المرور، إذا كان في ذلك تهديداً للأمن التركي، لقد خدمت هذه الشروط تركيا، ووسعت نطاق سيطرتها على المضائق، وهذا أمر لم توافق عليه روسيا، وكانت تريد دوماً تغييره، إلا أن حلف الناتو يرى وجوب الالتزام بمعاهدة مونترو التي تخدم مصالح الحلف في منطقة البحر الأسود. (مدني، ١٩٩٥م، ٢٨٢).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن روسيا كانت تشعر على الدوام أن حركتها البحرية مقيدة ليس في المضائق التركية فقط بل في مناطق أخرى. فالأساطيل

الأربعة السابقة للاتحاد السوفيتي كانت دائماً مشلولة الحركة نتيجة للموقع البحري السيئ للأراضي السوفيتية ، فالأسطول الشمالي للاتحاد السوفيتي يجب أن يمر قريباً من شواطئ النرويج ، وخلال ممر ايسلندا ـ ماروز حتى يعبر إلى المحيط الأطلسي الشمالي ، أما أسطول بحر البلطيق فعليه أن يمر عبر المعابر الدنماركية إلى بحر الشمال ، وأسطول الشرق الأقصى الذي يخدم مناطق المحيط الهندي والهادي فهو محاط بالجزر اليابانية ، من هذا المنطلق كانت المضائق التركية عنصراً استراتيجياً هاماً للبحرية الروسية على الدوام . ولهذا لم تأل روسياً جهداً في محاولة السيطرة عليها ، نظراً لأن السيطرة على هذه المضائق من قبل الروس ، سوف يمنع وصول أي سفن معادية إلى البحر الأسود ، مقر الأسطول الروسي ، كما يمنع خطر تدمير المصانع الروسية في داخل الأراضي الروسية . (مدني ، ١٩٩٥م : ٢٨٣) .

المضائق لها أهمية كبرى لتركيا فمعظم التجارة البحرية للأتراك تمر عبر الدردنيل ، وخاصة منتجات البترول ، ومن الجدير بالذكر أن المضائق تقع في قلب المنطقة التجارية لتركيا ، التي تتوسط الطريق البري بين أوربا وآسيا ، الذي يتقاطع مع الطريق البحري عبر المضائق ، وفي الآونة الأخيرة أقامت تركيا جسرين يمران فوق البسفور لوصل قارة آسيا بقارة أوربا . (أنظر شكل ٣/٦) .

الشكل رقم (٣/ ٦)

المضائق التركية

٣ . ٦ الخلاصة

على الرغم من أن حدود الخريطة السياسية للبر العربي قد أخذت أبعادها بشكل مميز، إلا أن حدود خريطة البحار والمحيطات تحتاج إلى بعض الوقت لتصبح واقعاً ملموساً، وربما يحتاج ذلك إلى عقدين أو ثلاثة من الزمن.

ومن المحتمل ان تحديد الخريطة السياسية النهائية لحدود البحار والمحيطات في المنطقة العربية سوف ينجم عن بعض الخلافات نظراً للصعوبات الفنية في تحديد الحدود المائية، حيث لا يوجد مظاهر طبيعية واضحة تستند إليها هذه الحدود، كما هو الحال في الحدود البرية، أما حق المرور البريء عبر البحر الإقليمي فتكتنفه صعوبات كثيرة تخلقها بعض الدول أمام حركة الملاحة لدول أخرى، وهناك مشكلات أخرى تخص صيد الأسماك التي تربى في مياه دولة معينة وتصطاد من مياه دولة أخرى، ولا ننسى مشكلات التلوث البحري والتلوث الجوي التي تنتقل عبر الحدود الدولية مسببة دماراً بيئياً يحتاج إلى مجهودات ضخمة وتكاليف عالية لإزالته أو ترميمه، فمعظم ملوثات البحر المتوسط تحملها الأنهار القادمة من أوربا، وهي قادمة من مناطق داخلية بعيدة عن الشواطئ، وكذلك التلوث البترولي الذي تتحمله دولة أو دول عديدة قد يكون نتيجة سلوك خاطئ لسفن أجنبية بعيدة عن المنطقة، غير أن ضررها تتحمله الدول الساحلية، ومن هنا فقد تتحمل الدول لنفقات باهظة من جراء أعمال قد لا يكون لها دخل في حصولها، وهذا يقتضي مزيداً من التعاون بين الدول المتجاورة، خاصة فيما يتعلق بالإدارة البيئية، وقد قطعت جميع دول المنطقة شوطاً بعيداً في هذا المجال الهام.

الفصل الرابع
الحـــدود البحريـــة

الحدود البحرية

برزت مشكلة ترسيم الحدود البحرية في دول الخليج العربي في وقت مبكر يرجع إلى بدايات القرن العشرين، فقد حظيت مشكلة تخطيط الحدود البحرية بالأولوية الأولى نظراً لامتيازات التنقيب عن النفط التي تولتها الشركات الأجنبية في البحر الإقليمي لدول المنطقة. غير أنّ عمليات ترسيم الحدود البحرية بدأت تنشط في كافة دول المنطقة بعد صدور معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بقوانين البحار في عام ٢٨٩١م، غير أنّ عمليات ترسيم هذه الحدود البحرية تتم ببطء شديد، وقد نجم عنها بعض الخلافات حول الحدود البحرية وحول الجزر ومصائد الأسماك، خاصة حينما يقترن بتحديد الحدود البرية المتنازع عليها، الأمر لذي يثير الكثير من الحساسيات في هذا السبيل غير أنه في النهاية ستنتهي الأمور إلى بلورة كافة الحدود بأنواعها المختلفة، الأمر الذي سينجم عنه خرائط سياسية جديدة تظهر سيادة كل دولة على مناطقها البحرية المجاورة خاصة بعد تطبيق قوانين البحار التي أقرت من قبل الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وسنناقش فيما يلي موضوع الحدود البحرية في بحار المنطقة العربية وهي الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط.

٤ . ١ الحدود البحرية في الخليج العربي

٤ . ١ . ١ موقع الخليج العربي

يقع الخليج العربي في جنوب غرب آسيا، بين هضبة إيران شرقاً وشبه الجزيرة العربية غرباً، ويتصل بالمحيط الهندي عبر مضيق هرمز وخليج عُمان وبحر العرب جنوباً، ويبلغ طوله حوالي ٢٨٩كم، وأقصى عرض له

٤٢٤كم، أما مضيق هرمز فيمثل أقل عرض له حيث يصل إلى ٥٤كم بين جزيرتي مسندم وقشم (أنظر شكل ٤/ ١) والخليج العربي هو عبارة عن ثنية التوائية مقعرة تقع بين كتلتين مختلفتي البناء، كتلة هضبة إيران المتكونة من الصخور الرسوبية في الشرق، وكتلة الهضبة العربية المتكونة من الصخور الأركية الصلبة في الغرب. هذه الثنية شكلت منطقة حوضية ضحلة نجمت عن التواء طبقات القشرة الأرضية إلى أسفل بصورة بسيطة. (السيف، ١٤٠٩هـ: ٦).

الشكل رقم (٤/ ١)

موقع الخليج العربي وأهم الجزر الواقعة عليه

ولهذا يمكن القول أن الخليج هو جسم مائي قليل العمق عموماً بحيث لا يزيد أكثر عمق له على ١٠٠م، والساحل الشرقي (الإيراني) أكثر عمقاً من الساحل الغربي (العربي)، أما مساحته فتقرب من ٢٣٩,٠٠٠كم[٢].

ومياه الخليج دافئة نظراً للموقع الجغرافي للمنطقة في العروض المدارية. وقد نجم عن هذا الدفء زيادة الملوحة في المياه نتيجة للتبخر الكثير، وانعكس هذا على نوعية الحياة البحرية التي تركزت في قاع الخليج، وليس في مياهه السطحية، ولهذه الضحالة والدفء وملوحة المياه أثر كبير على الإرسابات البحرية وعلى تكوين المحار واللؤلؤ الذي اشتهرت به هذه المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن قاع الخليج عموماً هو أحد المكامن الهامة للثروة البترولية، وقد اثبت ذلك حقول النفط التي اكتشفت في البحار الإقليمية للدول المطلة عليه، ولا يخفى عن البال أن ما اكتشف من بترول حتى الوقت الحاضر تحت مياه الخليج هو ليس كل ما يحتويه من هذه الثروة، بل أن الأبحاث الجيولوجية توضح إمكانية وجود البترول في معظم بقاعه المغمورة (عبد الوهاب، ١٩٧٥: ١٠-١٢).

٤ . ١ . ٢ تسمية الخليج

لقد استخدم الجغرافيون العرب القدامى تعبير بحر الروم ليشمل البحر المتوسط، وبحر فارس ليشمل المسطح المائي المعروف بالخليج العربي وبحر العرب وأحياناً أخرى البحر الأحمر، ويرجع سبب شيوع هذه التسمية عند العرب إلى أنها وصلت إليهم عن طريق المصنفات الجغرافية التي ترجموها عن الإغريق الذين لم يتمكنوا من التعرف إلا على الشاطئ الفارسي من الخليج العربي، غير أن هذه التسمية كانت مقصورة على المصنفات الجغرافية.

فالعرب كانوا يسمون الشقة البحرية باسم المدينة التي تقع عليها، لذا نجدهم يستخدمون تعابير مثل خليج عُمان وخليج البصرة وخليج البحرين للدلالة على البحار التي تقع عليها تلك المناطق أو المدن. فخليج فارس مثلاً كان يقصد به الشقة المطلة على الأراضي الإيرانية، وبمرور الزمن استخدم تعبير الخليج الفارسي ليطلق على المنطقة المائية الممتدة من مضيق هرمز إلى شواطئ العراق. (عبد الوهاب، (د.ت): ٢٨٨ـ٢٨٩).

أما التسمية العربية للخليج فحديثة، فلم يكن يعرف في السابق باسم الخليج العربي، غير أن واقع الحال، ومنذ انتشار الإسلام سيطر العرب على كافة شواطئ الخليج، فقد كانت القبائل العربية تستوطن الشواطئ الشرقية والغربية منه، فالساحل الإيراني محاط بسلسلة عالية من الجبال الصعبة المنافذ إلى الداخل، وقد عزل ذلك سكان فارس والسلطة المركزية عن حياة البحر، وقد عمر الساحل الفارسي من قبل العناصر العربية التي وفدت إليه من الساحل المقابل. ولهذا قال بعض المؤرخين ليس في الخليج شيء فارسي إلا اسمه، لذا نجد أن الرحالة الأوربيين الذين زاروا الخليج مثل كاوستن نيبور يقول: «لقد أخطأ جغرافيونا على ما أعتقد حينما صوروا لنا جزءاً من الجزيرة العربية خاضعاً لحكم الفرس، لأن العرب هم الذين يمتلكون جميع السواحل البحرية للامبراطورية الفارسية من مصب الفرات إلى مصب نهر السند» (نيبور، : ١٣٧ـ١٣٨، نقلاً عن عبد الوهاب، (د.ت): ٢٨٦).

ويروي أحد الرحالة البريطانيوني (رودريك أوين) الذي زار الخليج سنة ١٩٥٧م أنه زار الخليج وهو يعتقد بأنه خليج فارسي، لأنه لا يرى على الخرائط الجغرافية سوى هذا الإسم، ولكنه ما كاد يتعرف إليه عن كثب حتى أيقن بأن الواقع والانصاف يقضيان بتسميته (الخليج العربي). (عبد الوهاب، (د.ت): ٢٨٦ـ٢٨٧).

والخلاصة إذا كانت تسمية الخليج بالفارسي قد أطلقت عليه في السابق، وأن الكتاب والمؤرخين قد سجلوا ذلك، فإنّ الوقائع التاريخية والجغرافية تؤكد عروبة الخليج، والذي يبدو لنا أن الإصرار على التسمية الفارسية للخليج من قبل إيران تدل دلالة أكيدة على أن النزاع له أبعاد عنصرية، وأن خلق علاقات جيدة بين إيران والأقطار العربية ستقود حتماً إلى تسمية للخليج منصفة ومعقولة من الطرفين العربي والإيراني.

٤ . ١ . ٣ الجزر في الخليج العربي

يضم الخليج العربي أكثر من ١٣٠ جزيرة تختلف في أحجامها وأشكالها وعوامل تكوينها، فقسم من هذه الجزر تكون نتيجة للإرسابات النهرية من طمي ورمال خاصة تلك التي تقع في أقصى الشمال كجزيرتي بوبيان ووربة، حيث عملت الرواسب التي ترميها مياه شط العرب إلى الخليج على تكوين بعض الجزر وكذلك على إضافة أراضي إلى الساحل الشمالي نتيجة لهذه الارسابات، وهناك جزر مرجانية تكونت من خلال الشعاب المرجانية، كما هو الحال في الجزر القريبة من البحرين وقطر وساحل أبو ظبي، كما أن قسماً آخر من هذه الجزر تكون نتيجة لالتواءات أرضية كجزر البحرين (المنامة والمحرق) والتي هي عبارة عن قبة التوائية، أما جزر مدخل الخليج فهي كتل صخرية تكونت نتيجة للنحت المائي الذي قطعها إلى كتل منعزلة، خاصة عند رأس مسندم، والجزر المحاذية للساحل الإيراني هي عبارة عن قمم الجبال التي بقيت فوق مستوى الماء، بعد أن هبطت المنطقة تحت ماء الخليج، بفعل تحركات وانكسارات القشرة الأرضية، أما الجزر التي تقع وسط القسم الجنوبي من لخليج فتكونت نتيجة التراكم الملحي والاندفاعات الداخلية لتلك الطبقات الملحية Salt Plugs وأظهرتها على

شكل جزر دائرية الشكل كجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة لارك وهنكام وسري. (عبد الوهاب، ١٩٧٥م: ١١ـ١٣).

تتوزع ملكية هذه الجزر على الأقطار المطلة على الخليج العربي، فعلى الساحل الإيراني نجد العديد من الجزر أهمها قشم ولارك وهنكام وخرج وفارسي. وعلى ساحل الإمارات تنتشر عشرات الجزر أهمها أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي احتلتها إيران. وعلى شاطئ الكويت نجد جزر بوبيان وفيلكة، وعلى ساحل المنطقة المشتركة بين السعودية والكويت هناك جزر قارو وأم المرادم، وتنتشر على الساحل السعودي العديد من الجزر مثل الزخنونة، تاروت، الجريد، الباطنية، حرقوص والجزيرة العربية (أنظر شكل ٤/ ١).

لقد أوجدت هذه الجزر إشكاليات كبيرة عند تخطيط الحدود، فالقسم الأكبر من هذه الجزر لم تكن مسكونة، وكان الصيادون من كل دول الخليج يرتادون هذه الجزر سواء للصيد أو الغوص. ومن هذا المنطلق كانت هناك صعوبات كبيرة في إثبات ملكية هذه الجزر لدولة معينة، وقد جرت مفاوضات عديدة بين دول الخليج بشأن تحديد ملكية هذه الجزر، وقد حلت مشكلات القسم الأكبر من هذه الجزر، غير أن مشكلة الجزر بين الإمارات وإيران تشكل البؤرة الحدودية الساخنة التي تعكر صفو العلاقات العربية الإيرانية.

٤ . ١ . ٤ أهمية الخليج العربي

لعب الخليج العربي كجسم مائي دوراً كبيراً وخطيراً في الماضي، كما يلعب الدور نفسه في الوقت الحاضر، ويتعلق هذا الدور بالأمور الملاحية والموارد الاقتصادية، والفعاليات التجارية، والأمور الاستراتيجية

والعسكرية، سواء أكان ذلك على الصعيد الإقليمي وارتباطه بمصير الدول الخليجية المطلة عليه وحياتها أو على الصعيد العالمي من حيث الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية، والمخططات العسكرية المرتبطة بإمكانات المنطقة الاقتصادية مائياً وبرياً (عبد الوهاب، ١٩٧٥ : ٦).

لقد كان الخليج العربي طريقاً رئيسياً للتجارة الدولية منذ فجر التاريخ، وكان يقطن على شواطئه عدد من الشعوب المختلفة، ومنهم الآشوريون والبابليون والعرب والفرس، وكانوا يستخدمون الخليج كطريق للتجارة بين العراق وجنوب الجزيرة العربية، وقد كان الخليج طوال عهود التاريخ قناة اتصال رئيسية بين أسواق الشرق الأقصى والشرق الأوسط والدول الغربية. وفي القرن (١٦) الميلادي وقع الخليج العربي تحت النفوذ البرتغالي حيث تحكّم البرتغاليون في مضيق هرمز، وقد أثر وجودهم على منطقة الخليج لعدة سنوات، واعتبر بداية للاحتلال الأوروبي للخليج، وفي أوائل القرن التاسع عشر بدأ النفوذ البريطاني يهيّمن على منطقة الخليج.

من المعلوم أنه كانت لبريطانيا مصالح جوهرية في الخليج العربي وشواطئ الجزيرة العربية، ناشئة عن التجارة البحرية التي تمخر عباب الخليج العربي والبحر الأحمر، وصولاً إلى المستعمرات البريطانية في شبه القارة الهندية وما جاورها، لذا نجد أن أول معاهدة وقعتها بريطانيا كانت عام ١٧٩٨م مع سلطان عُمان، وكان الهدف منها إبعاد الوجود الفرنسي عن الخليج أيام حملة نابليون على مصر، وبعدها جاء الوجود السياسي البريطاني نتيجة الحملة الثانية التي شنتها الحكومة البريطانية ضد القواسم، وذلك عام ١٨١٩م. وفي عام ١٨٢٠م وقعت البحرين على اتفاق السلام البحري مع بريطانيا، وتمّ إيفاد بعض البريطانيين إلى بلاد فارس لشرح السياسة البريطانية، وقد اضطر الشاه للقبول مرغماً بالسيادة البريطانية،

ولم تشأ الامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت إثارة أي مشكلات مع بريطانيا لأنها قد تراجعت من الخليج إلى العراق .

وبحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر ازدادت كثافة النشاط الاستعماري في المنطقة ، فبدأت تظهر مصالح تجارية وإقليمية لألمانيا في إفريقيا والدولة العثمانية ، وكان هناك تهديدات روسية للهند ، مما حفز بريطانيا على إحكام قبضتها على الخليج لإبعاد نفوذ الدول المستعمرة عن شواطئه ، وكان من نتائج ذلك توقيع معاهدة مع الكويت في عام ١٨٩٩م ، وبذلك أحكمت بريطانيا علاقتها مع كل محمياتها ، مما جعل تلك الإمارات في حالة عجز عن شنّ أي حروب عبر البحار ، كما حرمت هذه المحميات من إقامة أية علاقات مع قوى خارجية غير بريطانيا ، أو منح أية امتيازات تجارية أخرى لأي دولة دون موافقة بريطانيا .

وكانت الإحساء هي المنطقة الوحيدة ، من باب المندب حتى رأس الخليج العربي ، التي لم تكن تحكم بريطانيا السيطرة عليها ، لأنها كانت خاضعة لنفوذ الدولة السعودية الثانية ، وعندما أرسل الأتراك حملة سنة ١٨٧١م للقضاء على الدولة السعودية الثانية استعادت الدولة العثمانية الإحساء ، الأمر الذي اعتبرته بريطانيا تهديداً للمناطق الواقعة تحت سيطرتها في الجزيرة العربية . وبعد أربعة عقود أعادت الدولة السعودية الأحساء إلى وضعه كمنطقة تابعة لنجد ، واستمر الوجود البريطاني في الخليج حتى بداية السبعينات حين استقلت جميع دوله عن بريطانيا . (وليكنسون ، ١٩٩٣ : ٣٤-٣٦) .

٤ . ١ . ٥ تحديد الحدود البحرية بين دول الخليج العربي

تقتسم سواحل الخليج العربي ثمانية دول هي إيران والعراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان. ويظهر الشكل رقم (٤/ ٢) حدود المناطق المغمورة في الخليج العربي لكافة الدولة الواقعة على شاطئه، ومن الجدير بالذكر أن هذا التحديد تمّ بموجب العديد من المعاهدات والاتفاقات الثنائية بين مختلف دول المنطقة.

الشكل رقم (٤/ ٢)

حدود المناطق المغمورة في الخليج العربي

لقد بدأ تحديد مياه الخليج بإصدار الدول التي تقع عليه عدة مراسيم لتحديد بحارها الإقليمية . ومن الجدير بالذكر أنه يحق لكل دولة ساحلية بموجب قانون البحار لعام ١٩٨٢م مسافة ١٢ ميلاً بحرياً كمياه إقليمية ، بعد المياه الداخلية للدولة التي يبدأ منها خط الأساس ، كما يحق للدولة أن تبسط سيادتها على ١٢ ميلاً بحرياً آخر كمياه ملاصقة للمياه الإقليمية ، وقد أقر قانون البحار لعام ١٩٨٢ على وجود منطقة اقتصادية خالصة للدولة في البحار المجاورة لحدودها ، وتقوم فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة على أنها منطقة بحرية تمتد إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري تقاس من خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي ، بغرض استكشاف واستغلال الثروات الطبيعية الكامنة في الماء ، والمرتكزة على القاع ، أو الموجود في أسفل القع . وللدولة في هذه المنطقة الاقتصادية حق منع ومعاقبة ما يعد خرقاً للأنظمة والقوانين الصادرة من الدولة والمتعلقة بحقوقها في هذه المنطقة وذلك استناداً إلى المادة (٥٧) من قانون البحار المشار إليه .

ولما كان عرض الخليج العربي لا يسمح للدول المتقابلة فيه بأن يكون لكل منها منطقة اقتصادية بعرض ٢٠٠ ميل بحري ، فقد جرى تقسيم المنطقة الاقتصادية في الخليج بالاتفاق بين دوله ، وبعدة طرق ومبادئ تحقق مطالب الدول جميعاً ، وتتفق مع القوانين الدولية للبحار . وقد وقعت في هذا الصدد عدة معاهدات بين هذه الدول ، وسنتحدث عن المعاهدات التي رسمت حدود الخليج العربي من خلال عنوانين هما :

- الحدود الإيرانية ـ العربية .
- الحدود العربية ـ العربية

٤ . ١ . ٥ . ١ الحدود الإيرانية ـ العربية

قامت إيران بإبرام ما مجموعه ست معاهدات لتنظيم حدودها مع الدول العربية المجاورة، وفيما يلي لمحة عن هذه المعاهدات :

١ ـ الحدود الإيرانية العمانية:

حددت الاتفاقية المبرمة بين عُمان وإيران الحدود البحرية للجرف القاري في القسم الشرقي من الخليج العربي في منطقة مضيق هرمز، وتمتد هذه الحدود لمسافة ١٢٥ ميل بحري. وقد قسمت المنطقة باستخدام طريقة الحدود المتساوية الأبعاد من منطقة اليابسة للدولتين، وقد أخذت بعين الاعتبار الجزر الكبيرة والصغيرة وعوامل المد والجزر، وقد أعطيت مسافة ١٢ ميل بحري حدوداً لجزيرة (لاراك) الإيرانية حيث قيس خط الوسط بين الدولتين بعد البحر الإقليمي لجزيرة (لاراك)، وعلى الرغم من أن طريقة الأبعاد المتساوية هي التي استخدمت لتثبيت الحدود بين الدولتين، إلاّ أن خط الحدود قد انحرف أحياناً في أماكن متعددة، ولم يتأثر تحديد الحدود بين إيران وعُمان بطبيعة الأراضي العُمانية التي تحتوي على بعض الأجزاء المفصولة عن جسم الدولة العُمانية مثل رأس مسندم. لقد ظهرت هذه الحدود على الخريطة البحرية البريطانية رقم ٢٨٨٨ عام ١٩٦٢، وجرى عليها بعض التعديلات في عام ٤٧٩١، وقد تمّ التوقيع عليها من قبل المسؤولين في الدولتين. (Charney and Alexander,1993: 1503-1510

٢ ـ الحدود الإيرانية الإماراتية:

من المعلوم أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتكون من اتحاد سبع إمارات خليجية كونت دولة موحدة الجانب بعد الاستقلال عن بريطانيا عام

١٩٧١م، وكان لكل إمارة حدودها مع الإمارات الأخرى ومع الدول المجاورة، وقد دخلت هذه الإمارات قبل الاستقلال في اتفاقات ثنائية لتحديد حدودها البرية والبحرية على حد سواء. فعلى سبيل المثال وقعت كل من دبي وإيران اتفاقية لتحديد الجرف القاري بين الدولتين بطول ٣٩,٢٥ ميلاً بحرياً، والحد بصورة عامة متماثل البعد عن ساحلي البلدين مع وجود بعض الاستثناءات، فقد تم سحب الحد لمسافة ١٢ ميلاً بحرياً عن جزيرة سرى الإيرانية، وبذا أصبح خط الحدود أقرب إلى جزيرة صير أبو نعير الإَمَاراتية.

أما بخصوص صيد الأسماك فقد أعلنت إيران أن من حقها صيد الأسماك في جميع مناطق الخليج حتى خارج حدودها البحرية، لذا قامت الإمارات بإعلان سيادتها الاقتصادية على المنطقة المقابلة لسواحلها وبامتداد ٢٠٠ ميل بحري استناداً إلى قانون البحار لعام ١٩٨٢م لمنع إيران من حقوق الصيد في المناطق المتاخمة للساحل الإماراتي. (Charney and Alexander,1993: 1533-1540).

وبعد تحديد الجرف القاري بدأت عمليات الاكتشاف النفطي في كل من إيران والإمارات حيث تمّ إنشاء عدد من المنشآت البحرية النفطية في هذه المناطق، ومنعاً للالتباس حددت الاتفاقية منطقة تقدر بـ ١٢٥ متراً على جانبي الحدود غير خاضعة للاستغلال الاقتصادي، ولا يجوز استغلال مسافة أقرب من ذلك إلا بموافقة الطرفين.

وقعت إيران على هذه الاتفاقية غير أن احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى منع الإمارات من التوقيع على المعاهدة بصورتها النهائية، انتظاراً لحل مشكلة الجزر، إلا أن شركات النفط على جانبي الخط ملتزمة بالحدود البحرية الواردة في نصوص هذه المعاهدة.

٣ ـ الحدود الإيرانية القطرية:

يبلغ طول المنطقة الفاصلة بين قطر وإيران قرابة ١٣١ ميل بحري، وقد تمّ تعيين الحدود بالاعتماد على مبدأ البعد المتساوي، ويلتقي الحد الجنوبي بين قطر وإيران مع حدود أبو ظبي وقطر، وتحدد الاتفاقية مسافة ١٢٥ متراً حول خط الحدود لا تقوم فيها أية دولة من الدولتين بعمليات الحفر والتنقيب عن البترول، وقد تمّ تبادل الاتفاقية بين الدولتين. (Charney and Alexander,1993: 1551-1518).

٤ ـ الحدود الإيرانية البحرينية:

رفعت إيران في عام ١٩٢٧م دعوى بأنّ البحرين جزء من ممتلكاتها، استناداً على حجتين أساسيتين. الأولى: حق تاريخي، وهو أنّ البحرين تبعت إلى إيران لمدة ١٦١ سنة منذ أن غادرها البرتغاليون عام ١٩٢٣م وحتى عام ١٧٨٣م. والحجة الثانية هي أن ١٥ ـ ٢٠٪ من سكان البحرين من أصول إيرانية. غير أنّ الأهداف الحقيقية وراء ذلك كانت هي تخوّف إيران من تنامي الروح الوطنية العربية في المنطقة من جهة، ومحاولة تركيز أقدامها في الطرف العربي من الخليج لاعتبارات استراتيجية واقتصادية تحقق الحلم الإيراني بتكوين إمبراطورية واسعة، غير أنّ إيران وأمام ضغط من بريطانيا سحبت مطالبتها بالبحرين، وساد جوّ من التفاهم بين الدولتين مبني على الوئام وحسن الجوار.

وحينما بدأ تخطيط الحدود البحرية في الخليج جرى تقسيم الحدود بين إيران والبحرين استناداً إلى المبدأ الذي اتبع في تخطيط الحدود بين قطر وإيران، وكذلك بين السعودية وإيران، لذا ابتدأت الحدود البحرينية الإيرانية من منتهى نقطة حدود قطر مع إيران إلى مبتدأ نقطة حدود السعودية مع

إيران، واعتمدت على مبدأ البُعد المتساوي، وقد انحرفت الحدود قليلاً حول جزيرة صغيرة تقع إلى الشمال من جزيرة المحرق في الجانب البحريني وجزيرة صغيرة أخرى في الجانب الإيراني، ولا يزيد طول الحدود الإيرانية البحرينية عن ٨٢ ميلاً بحرياً. (Charney and Alexander,1993:1481-1488).

٥ ـ الحدود الإيرانية السعودية:

تتقابل سواحل السعودية مع إيران في الخليج العربي، وتتراوح المسافة الفاصلة بين هذين الساحلين بين ١٠٠ ـ ١٣٠ ميل بحري، ولا يتجاوز عمق المياه في المنطقة الفاصلة بين سواحل كل منهما على ٧٥ متراً، وقد ساعد هذا على عدم تداخل البحار الإقليمية لكل منهم.

بدأت مسألة الحدود بين الدولتين عام ١٩٦٣م عندما قامت إيران بمنح امتياز التنقيب عن النفط لشركة إيران بان أمريكان للنفط (Iran Pan American). وترتب على ذلك تداخل هذه الحقوق مع شركة أرامكو، وقد فتح ذلك باب المفاوضات بين البلدين تمخض عنها اتفاقية عام ١٩٦٥م. (مدني، ١٩٩٥م: ٢٠٠ ـ ٢٠٥).

لقد نصت الاتفاقية على أنه «بخصوص المناطق الواقعة تحت البحر في الخليج فإن كلاً من الدولتين يتمتع بنفس حقوق السيادة التي يستحقها بموجب القانون الدولي». وقد جرى تعديل للاتفاقية من جديد في عام ١٩٦٨م. وقد حلت الاتفاقية بين السعودية وإيران خلافاً طويلاً على جزيرتي «العربية» و«فارسي». وتقع جزيرتي العربية وفارسي باتجاه وسط الخليج. وتمتد الحدود بين البلدين على أساس اعتماد مبدأ البعد المتساوي من أراضي البلدين، فيما عدا الموضع الذي تقع فيه هاتين الجزيرتين، حيث

أعطيت الجزيرة العربية للسعودية، وجزيرة فارسي لإيران، واحتسب لكل منهما مياهاً إقليمية مقدارها ١٢ ميلاً بحرياً لذا يتحول الخط الحدودي عند هاتين الجزيرتين إلى حرف (S). وهناك ميل آخر في خط البعد المتساوي في المنطقة المقابلة لجزيرة «خرج» الإيرانية، وهي جزيرة تتجاوز مساحتها ١٢ ميلاً مربعاً، وتبعد عن الساحل الإيراني بحوالي (١٦) ميلاً بحرياً، فقد طالبت إيران أن تكون الجزيرة جزءاً من خط الأساس الذي تقاس منه المياه الإقليمية، وقد تم الاتفاق بين الطرفين على إعطاء الجزيرة نصف الأثر Half effect وهو أن يكون للجزيرة ستة أميال بحرية كمياه إقليمية بدلاً من ١٢ ميلاً بحرياً، وان يحتسب خط الوسط اعتباراً من جزيرة خرج، وليس من اليابس الإيراني. (أنظر شكل (٤/ ٣)، وكذلك وزارة الخارجية: ١٧ـ ١٩، وأنظر أيضاً (Charney and Alexander,1993: 1519-1532).

لقد استثنت الاتفاقية السابقة مسافة ٥٠٠ متر على جانبي الخط الفاصل المتفق عليه باعتبارها منطقة اقتصادية محظورة على جانبي خط الحدود لمنع المنازعات مستقبلاً، ولمنع عمليات الحفر المتعلقة بالبترول والاستغلال الاقتصادي.

وهكذا حددت اتفاقية عام ٨٦٩١م ما يلي:

١ـ النفوذ على الجزر.

٢ـ النفوذ على الجرف القاري.

٣ـ النفوذ على البحار الإقليمية.

الشكل رقم (٤/ ٣)

الحدود البحرية بين السعودية وإيران

٦ ـ الحدود الإيرانية العراقية:

من الجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق حول تخطيط الحدود البحرية بين كل من إيران والعراق، وذلك للخلافات التي تتعلق بحدود إيران مع العراق في شط العرب كما أنه لا يوجد تحديد للحدود البحرية بين كل من العراق والكويت بسبب مطالبة العراق في ملكية بعض الجزر الكويتية مثل بوبيان وفيلكه.

٤ . ١ . ٥ . ٢الحدود العربية ـ العربية

تستأثر الدول العربية في القسم الغربي من الخليج، الذي تتوزع على شواطئه سبع دول عربية، في حين يكون كامل الجزء الشرقي تحت السيادة الإيرانية، وقيما يلي لمحة موجزة عن الحدود الفاصلة بين الدول العربية:

١ ـ الحدود العُمانية ـ الإماراتية:

تضم سلطنة عُمان شبه جزيرة مسندم في مدخل الخليج العربي التي تشكل رأس مسندم، بوابة الخليج المطلة على مضيق هرمز، وهي منفصلة عن بقية أراضي سلطنة عُمان بأراضي تابعة لدولة الأمارات العربية المتحدة، ويوجد بالقرب من رأس مسندم على مضيق هرمز العديد من الجزر العُمانية منها جزيرة سلامه وجزيرة بنات وجزيرة الغنم، لقد خططت الحدود العُمانية ـ الإماراتية أثناء عهد الاستعمار البريطاني لكلا الدولتين، وقد اتبع في تخطيطها مبدأ الاستناد إلى نقطة الحدود البرية التي تفصل بين الدولتين في الخليج ثم قسمت المياه المجاورة من هذه النقطة بحيث تكون الشقة المائية المقابلة للأراضي العمانية ملكاً لعُمان والأخرى ملكاً للإمارات. ويسير خط الحدود المائية إلى أن يتقاطع مع خط الوسط الذي يفصل مياه الخليج التابعة لإيران ومياه الخليج التابعة لكل من الإمارات وعُمان.

٢ ـ الحدود الإماراتية ـ القطرية:

يبلغ طول الحدود البحرية بين أبو ظبي وقطر قرابة ١١٥ ميلاً بحرياً، وقد حددت هذه الحدود في عام ١٩٦٩م بطريقة الأبعاد المتساوية من أراضي البلدين البرية، كما شملت المشاكل العالقة بالجزر، وتحديد منطقة الجرف القاري.

لقد كان هناك بعض الخلافات على ملكية بعض الجزر وخاصة جزيرة (الديينة) (حلول) وجزيرة لاشات (الشط) وجزيرة (شراعوة). وفي عام

١٩٦٩م أرسلت الحكومة البريطانية خبيرين لدراسة موضوع الخلاف، وتقديم التوصيات اللازمة لحل المشكلة. لقد بينت الاتفاقية أن جزيرة (الديينة) جزء من أراضي أبو ظبي وجزر (حلول) و(لاشات) و(شرعوة) من أراضي قطر، وقد اعطيت جزيرة (الديينة) ثلاثة أميال بحرية حول الجزيرة على شكل هلال داخل الأراضي القطرية. (أنظر شكل رقم ٤/ ٤).

وحددت الاتفاقية كذلك اقتسام عائدات حقل البندق البترولي الذي يقع في منطقة داخل الأراضي القطرية غير أن عائداته النفطية تقسم بالتساوي بين البلدين (Schofield,1992 Vol.6) (Charney & Alexander, 1993: 1542-1598).

الشكل رقم (٤/ ٤)

الحدود البحرية بين قطر والإمارات العربية المتحدة

٣ ـ الحدود السعودية ـ القطرية:

إن منطقة الحدود بين السعودية وقطر تنقسم جغرافياً وقانونياً إلى قسمين: أحدهما شرقي والآخر غربي تفصل بينهما شبه جزيرة قطر على النحو الآتي:

أ ـ القسم الشرقي: بعد حصول الامارات العربية المتحدة على استقلالها عن بريطانيا، عملت المملكة العربية السعودية على إنهاء الخلاف الحدودي بينها وبين الامارات، ودعت إلى عقد اجتماع عام ١٩٧٤م تمخض عنه اتفاقية ثنائية لتحديد تلك الحدود، وقد حصلت المملكة على واجهة بطول ١١٠كم تنحصر بين دوحة دويهن وبين خور العديد الذي يمثل نهاية الحدود السعودية مع دولة قطر، كما حصلت بموجب هذه الاتفاقية على ثلاثة أميال بحرية كمياه إقليمية، وتبعت لها جزيرة حويصات، وأعطيت لها حق إقامة المنشآت البحرية على الجزر الأخرى الواقعة في دوحة دويهن نفسها.

إن هذه الشقة البحرية السعودية صغيرة جداً، فخور العديد لا تتجاوز مساحته ١٢٢كم مربع وأقصى عرض له (١٩) كم بينما أدنى عرض له لا يزيد على نصف الكيلومتر، ومن ثم فليس أمام دولتي المملكة العربية والسعودية ودولة قطر إلا الاتفاق على تقسيم الخور باستخدام خط الوسط حيث تتقابل سواحلهما، خاصة وأن الدولتين قد طبقتا مبدأ خط الوسط في الجزء الغربي كما يلي:

ب ـ القسم الغربي: ويقع في خليج سلوى الذي يفصل الساحل السعودي عن جزيرة قطر، وقد تم تحديد احدود عام ١٩٦٥م، وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على تقسيم دوحة سلوى مناصفة بين البلدين بطريقة الأبعاد المتساوية من الساحلين، وأما بالنسبة للتعاريج فيؤخذ خط متوسط مستقيم قدر الإمكان» (أنظر شكل ٤/ ٥) (السيف، ١٤٠٩: ١٧٢ ـ ١٧٦)،

وكـذلـك (مـدنـي، ١٩٩٥م : ٥٨) ، وكـذلـك (وزارة الخـارجـيـة السعودية : ٤٦٥ ـ ٤٦٩) ، وكذلك (Schofield,1992 Vol.16) .

في عام ١٩٩٦م، جرت مفاوضات بين البلدين لإنهاء ترسيم الحدود على الطبيعة ، وقد تم اختيار إحدى شركات المسح العالمية لعمل الخرائط وهي شركة (I.G) الفرنسية وأنهت الشركة أعمال المسح في عام ١٩٩٩م، كما أنهت مجموعة الخرائط النهائية لترسيم الحدود البرية والبحرية. وقد صادق الجانبان على هذه الخرائط التي تبين التفصيلات لمسار خط الحدود الدولي بين البلدين الشقيقين (الشرق الأوسط في ١/ ٥/ ٢٠٠٠م) .

الشكل رقم (٤/ ٥)

الحدود البحرية بين السعودية وقطر

٤ ـ الحدود السعودية ـ البحرينية:

تواجه سواحل المملكة العربية السعودية الممتدة من رأس تنورة إلى جزيرة الزخنونية سواحل دولة البحرين (شكل ٤/ ٦) ويفصل بين الدولتين شريط مائي يصل عرضه إلى ١٥ ميلاً بحرياً، وترصع هذا الشريط مجموعة من الجزر والشعاب المرجانية، والتي من أهمها جزيرة أم النعسان وجزيرة لبينه الكبرى ولبينه الصغرى.

لقد أعطى شيخ البحرين عام ١٩٤٦م «شركة البحرين للبترول» حق القيام بعمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في المنطقة المقابلة لشواطئ البحرين، ولما لم تكن المنطقة قد جرى تحديد ملكيتها بدقة طلبت السعودية تحديد الحدود البحرية بين المملكة والبحرين، وقدتم البحث في مسألة تحديد الحدود البحرية عام ١٩٥١م بلندن وكانت الموضوعات المطروحة للنقاش هي:

١ ـ تحديد الحدود البحرية.

٢ ـ تحديد ملكية الجزر في المنطقة.

٣ ـ الاتفاق حول المنطقة البترولية في أبو سعفه.

لقد وضعت حلول عديدة للمشكلات المطروحة، وبعد مفاوضات طويلة استمرت سبع سنوات تم خلالها وضع اتفاقية عام ١٩٥٨م لتحديد الحدود بين المملكة والبحرين، وقد اتبع في هذه الاتفاقية مبدآن قانونيان لرسم الحدود في هذه المنطقة وهما:

١ ـ مبدأ خط الوسط: فقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن يبدأ خط الحدود بين المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين على أساس خط

الوسط ثم يستمر إلى نهاية خط الحدود، ويتكون خط الوسط من نقاط استناد أساسية على البر السعودي والبحريني (أنظر شكل٤/ ٦).

٢ ـ مبدأ الظروف الخاصة: وقد طبق هذا المبدأ واعتمد طريقتين مختلفتين تحققان مبدأ العدالة والإنصاف لكلا الفريقين على النحو التالي:

أ ـ تقسيم الجزر: ساعد هذا المبدأ على حل مشكلة الجزر، فقد أعطيت جزيرة (لبينة الكبرى) إلى السعودية، في حين أعطيت جزيرة (لبينة الصغرى) إلى دولة البحرين.

ب ـ الحدود الفلكية: لقد استخدمت الإحداثيات الجغرافية (خطوط الطول ودوائر العرض) لتحديد منطقة أبو سعفه، ولتعيين نقاط الحدود لهذه المنطقة التي كانت مثار خلاف طويل بين الدولتين، وقد أعطيت ملكية هذه المنطقة للمملكة العربية السعودية من حيث الامتلاك والسيادة، على أن تأخذ البحرين نصف صافي عائدات النفط المستخرج من حقل أبو سعفة، على أن تقوم المملكة بعمليات الإنتاج والتسويق وتأخذ البحرين نصف ما يتحصل من دخل صاف.

لقد كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية يتم إبرامها في الخليج العربي لرسم الحدود في المنطقة المغمورة (السيف، ١٤٠٩: ١٧٦ ـ ١٨٤)، وكذلك (مدني، ١٩٩٥م: ١٩٥ ـ ١٩٩)، وكذلك (Schofield,1992 Vol. 12)، وأيضاً (Charny & Alexander,1993:1489-1498).

الشكل رقم (٤/ ٦)
الحدود البحرية السعودية والبحرين

٥ ـ الحدود السعودية ـ الكويتية:

نجم عن اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م تحديد الحدود السياسية بين كل من سلطنة نجد وملحقاتها والكويت من جهة، وبين هاتين الدولتين والعراق من جهة أخرى، وقررت هذه الاتفاقية أن تبدأ حدود الكويت مع السعودية

عند نقطة على ساحل الخليج جنوبي رأس القليعة، إذ تمثل هذه النقطة بداية الحد المتفق عليه، كما تقرر وجود منطقة مشتركة بين الدولتين عرفت فيما بعد باسم (المنطقة المحايدة) يمارس فيها الدولتان حقوقاً متساوية، أما الحدود البحرية فلم يرد ذكر لها في اتفاقية العقير، وقد حال هذا دون تحديد هذه الحدود ليس بين السعودية والمنطقة المشتركة، وبين هذه المنطقة والكويت فحسب، بل بين هذه المنطقة وإيران أيضاً.

وفي عام ١٩٦٥م توصلت السعودية مع الكويت إلى اتفاقية أنهت بموجبها الوضع المشترك في المنطقة المحايدة، وذلك بتقسيمها إلى قسمين الشمالي للكويت والجنوبي للسعودية، كما حددت هذه الاتفاقية مياهاً إقليمية بمقدار ستة أميال بحرية لكلا القسمين، إلا أن الاتفاقية لم تقسم المنطقة البحرية، وبالتالي لم توضع حدود بين الطرفين لتحديد الأراضي المغمورة على غرار الحدود البرية، وقد أرجأت الدولتان هذا الأمر بسبب عدم توصل الطرفين إلى حل لوضع بعض الجزر قبالة الساحل المحايد.

وعلى الرغم من عدم تخطيط الحدود في الأراضي المغمورة بين الدولتين، إلا أن استغلال الثروات النفطية التي تمتد سيادة الدولتين عليها تتمثل ابتداءً من خط الساحل وحتى منتصف المسافة بين المنطقة المحايدة المقسومة بين كل من السعودية والكويت وبين جمهورية إيران الإسلامية، تبعاً لاتفاقيتي الأمم المتحدة لعامي ١٩٥٨م و١٩٨٢م برغم عدم الاتفاق بين الدولتين مع جمهورية إيران على ذلك.

لقد سببّ تأخّر ترسيم الحدود بين الدول الثلاث إلى وجود خلاف حدودي بين كل من الكويت والسعودية من جهة وإيران من جهة أخرى، ففي أوائل عام ٢٠٠٠م باشرت إيران بأعمال الحفر والتنقيب بواسطة شركة

فرنسية ـ أمريكية (شلومبرجر) على مقربة من حقل الدرة النفطي، الذي تتقاسم ثروته النفطية كل من الكويت والسعودية منذ عام ١٩٦٧م، ويعد من أكبر حقول النفط والغاز في المنطقة المشتركة، ويقع هذا الحقل على بُعد ٣٠ ميلاً بحرياً شرق حقول الزيت في منطقة الخفجي. وتقدر كمية الغاز بحوالي ٢١ مليار متر مكعب، أما النفط فتزيد كمية الاحتياطي فيه عن ٢٥٠ مليون برميل، وتبلغ مساحة هذا الحقل قرابة ١٥٠كم^{2} (جريدة الدستور الأردنية ١٤/ ٥/ ٢٠٠٠م).

باشرت الشركة الفرنسية ـ الأمريكية أعمال الحفر لصالح إيران خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠م فاحتجت كل من السعودية والكويت على ذلك، فأعلنت إيران إيقاف أعمال الحفر مدعية أن أعمال الحفر والتنقيب هذه تقع داخل البحر الإليمي الإيراني، وأنّ إيران ليس لديها مطالب نفطية في حقل الدرة، ولا ترغب في إثارة التوتر في المنطقة، وإنما تعتقد أنها تنقب في البحر الإقليمي الإيراني، وترى ضرورة ترسيم الحدود مع جيرانها بالسرعة الممكنة.

وبعد ذلك تشكلت لجنة فنية سعودية ـ كويتية مشتركة للتعجيل بإنهاء ترسيم الحدود البحرية بين البلدين من جهة، وبينهما وبين إيران من جهة أخرى، ومهمة هذه اللجنة هو تبادل الآراء والتصورات للوصول إلى صيغة مشتركة للحلول المطروحة نحو الاتفاق الذي يرضي الطرفين بشأن ترسيم الحدود البحرية، وقد سبق تشكيل هذه اللجنة مسح جيولوجي وطبوغرافي تمهيداً لتثبيت العلامات الحدودية لكل جانب، وقد تمّ الاتفاق بين الدولتين على ترسيم الحدود، كما جرى التصديق على الاتفاق الحدودي بينهما في منتصف عام ٢٠٠٠م. وهذه الخطوة ستمهد الطريق للمفاوضات مع إيران حول اقتسام منطقة الجرف القاري في الخليج. (جريدة الشرق الأوسط: الاثنين ١٥/ ٥/ ٢٠٠٠م).

٤ . ٢ الحدود البحرية في البحر الأحمر

٤ . ٢ . ١ موقع البحر الأحمر

يفصل البحر الأحمر سواحل المملكة العربية السعودية واليمن عن سواحل مصر والسودان وأرتيريا وجيبوتي، تقع السواحل السعودية واليمنية على الجانب الشرقي من هذا البحر، أما السواحل الإفريقية فتقع على جانبه الغربي.

ويتفرع البحر الأحمر إلى فرعين في الشمال هما خليج العقبة في الشمال الشرقي، وخليج السويس في الشمال الغربي، ويفصل بين الخليجين شبه جزيرة سيناء. ويتصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس، بطول يصل إلى ١٦٠كم وعرض ٢٠٠م، كما يتصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي في الجنوب عن طريق مضيق باب المندب. ومن المعروف أن البحر الأحمر يعد من البحار الطولية التي تقع في المنطقة المدارية الجافة ولا تصب فيه أنهار عذبة.

يعد البحر الأحمر جزءاً من الأخدود الإفريقي العظيم، الذي تكون في الزمن الجيولوجي الثالث، حيث تميزت هذه الفترة بنشاط بركاني عظيم، وحركات التوائية وانكسارية في القشرة الأرضية، نجم عنها تكوين منخفض البحر الأحمر، وبروز سلاسل الجبال الالتوائية على جانبيه (عبد الله، ١٩٧١م: ٥ ـ ٩).

يمتد البحر الأحمر طولياً إلى مسافة ٢٠٠٠كم، ويبلغ متوسط عرضه نحو ٢٤٠كم، وأعرض المناطق فيه تصل إلى ٣٩٢كم، أما أضيق مناطقه فيقع عند مضيق باب المندب، الذي لا يزيد عرضه على ٢٢كم، ويحوي

العديد من الجزر المتناثرة في مياهه، وأهم هذه الجزر جزيرة (ميون) التي تعرف باسم (بريم) عند مدخل البحر في باب المندب، وهناك مجموعة جزر دهلك التي تقع على الشواطئ الأرتيرية، وكذلك مجموعة جزر فرسان على السواحل السعودية، وجزيرة قمران ومجموعة جزر حنبش على الشواطئ اليمنية. (عبد الله، ١٩٧١م: ٩ - ١٢).

أما الرصيف القاري فبوجه عام فهو على الساحل المصري أضيق بكثير منه على الساحل السعودي. والقاع على الرصيف القاري لهذا البحر عموماً صخري غير مستو تكتنفه تلال جبلية تكسوها شعاب مرجانية وعرة، ويتضح ذلك من كثرة المرتفعات والمنخفضات غير المنتظمة التي تسجلها أجهزة سبر الأعماق لتضاريس القاع، والحوض الرئيسي لهذا البحر ينقسم إلى عدد من الأغوار العميقة الممتدة طولياً في اتجاه المحور الرئيسي لهذا البحر، وهناك العديد من هذه الأغوار التي لها أسماؤها المعروفة لدى الجيولوجيين. (أنظر شكل (٤/ ٧).

الشكل رقم

موقع البحر الأحمر وأهم الجزر الواقعة فيه

الشكل رقم (٤/٧)

موقع البحر الأحمر وأهم الجزر الواقعة فيه

٤ . ٢ . ٢ أهمية البحر الأحمر

ظلّ البحر الأحمر على مدى العصور عاملاً فعالاً لربط البلاد المحيطة به، وكان طريقاً للملاحة، ووسيلة للتبادل التجاري، ومع تقدم الملاحة ازدادت أهمية البحر الأحمر الذي ساعد على وصول متاجر الهند والصين إلى عدن والبحر الأحمر، ولم يقتصر دور البحر الأحمر على توصيل منتجات الشرق، بل أصبح الممر التجاري لتمويل العالم الأوربي بكل ما يلزمه من هذه التجارة.

ومن الجدير بالذكر أن المصريين القدماء، قد استخدموا البحر الأحمر للوصول إلى الصومال وجنوب الجزيرة العربية، للحصول على البخور والعطور والأخشاب اللازمة للمعابد والحياة الدينية، وقد حفر الفراعنة قناة تصل النيل بخليج السويس، فكان هذا أقدم ممر مائي يصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق فرع النيل الشرقي.

وعندما فتح الإسكندر الأكبر مصر سيطر على الطرق التجارية الوافدة من إفريقيا وبلاد العرب والهند، وجدد خلفاؤه من بعده حفر القناة التي تربط بين فرع النيل الشرقي وخليج السويس، واهتموا بالطرق البرية التي تربط بين وادي النيل والبحر الأحمر لتنشيط التجارة عبر هذا البحر وترويجها، ثم جاء الرومان واحتلوا مصر وأرسلوا الحملات لغزو اليمن، وانتهجوا سياسة تشجيع التجارة في البحر الأحمر تقليلاً لأرباح أعدائهم الفرس، وتوطدت العلاقات التجارية بين البيزنطيين والأحباش الذين كانوا يسيطرون في ذلك الوقت على جنوب البحر الأحمر.

وحينما قامت الدولة الإسلامية واحتل العرب مصر، فطن عمرو بن العاص إلى أهمية إعادة وصل البحر الأحمر بالنيل، خصوصاً لإرسال

القمح إلى الحجاز، فأمر بإعادة حفر القناة القديمة التي عرفت باسم قناة أمير المؤمنين، وأخذت تجارة الشرق الأقصى تسير عبر مصر إلى الإسكندرية، وقد أصبح البحر الأحمر بحيرة إسلامية تمخر بها الأساطيل العربية حاملة المتاجر الهندية والصينية التي تصل إلى الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق ومصر، ومن ثم تنتقل إلى أوربا من خلال الوسيط التجاري العربي، وكان هذا من أهم الأسباب التي دفعت الأوربيين إلى محاولة العثور على طريق آخر يوصلهم إلى الشرق، فكانت حركة الكشوف الجغرافية، وكان اكتشاف رأس الرجاء الصالح الذي أثر على حركة التجارة البحرية في البحر الأحمر، وبتحول التجارة مع أوربا إلى طريق رأس الرجاء الصالح فقدت موانئ البحر الأحمر والخليج العربي أهميتها التجارية، وفي تلك الأثناء كان العثمانيون قد استولوا على بلاد الشرق العربي، ولكنهم لم ينجحوا في تخفيف الضغط على التجارة العربية، التي أصيبت بضربة قوية، وخرجت المكاسب الاقتصادية من أيدي الوسيط التجاري العربي إلى جيوب الغرب، مما ساعد على سوء الحالة الاقتصادية في بلاد العرب، وانخفاض مستوى المعيشة، والانصراف عن العلم، والانشغال بقوت اليوم.

لقد ظل الركود التجاري يخيم على موانئ البحر الأحمر حتى تم فتح قناة السويس عام ١٩٦٩م، وكان فتح القناة نقطة تحول هامة في تارخ البحر الأحمر، وتاريخ التجارة العالمية، وتاريخ الاستعمار. وقد عملت بريطانيا على سحب البساط من تحت أقدام الفرنسيين الذين قاموا بحفر القناة، بحيث اشترت بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس، ثم قامت باحتلال مصر عام ١٨٨٢م، وكان قد بسطت نفوذها على عدن في فترة سابقة تعود إلى عام (١٨٣٩م) لتأمين وصولها إلى مستعمراتها في الهند، وبذلك سيطرت على

مفتاح البحر الأحمر في الشمال وهو قناة السويس، ومفتاحه في الجنوب بخليج عدن ومضيق باب المندب.

لم تكن إنكلترا وحدها في الميدان، فقد قامت فرنسا بالاستيلاء على شقة بحرية مطلة على البحر الأحمر، فيما أصبح يعرف الآن بدولة جيبوتي، حيث أقامت بها محطات تخزين للوقود والتموين لسد حاجة سفنها العابرة إلى البحر الأحمر وشرق إفريقيا، أما إيطاليا فقد استولت على ميناء عصب في أرتيريا القريبة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وما لبثت أن احتلت مصوع وسيطرت على الساحل الجنوبي الغربي من البحر الأحمر في المنطقة المعروفة الآن بدولة أرتيريا، وبهذا أصبحت إيطاليا وفرنسا وبريطانيا متجاورة بالقرب من منفذ البحر الأحمر، ولم يكتف هؤلاء بذلك بل تعاونت كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا على اقتسام أراضي الصومال المطلة على القرن الإفريقي وخليج عدن. (جرجس، د.ت: ٢٧ـ ٣١).

وخلاصة القول أن مداخل البحر الأحمر الشمالية والجنوبية قد شهدت تنافساً دولياً حاداً، كان يهدف دائماً إلى السيطرة على هذه المداخل، لتأمين المصالح التجارية، ولغرض تأمين الاتصال بين أقطار أوربا ودول شرق آسيا، علاوة على تحقيق أهدافهم العسكرية لمد نفوذهم إلى هذه المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية، غير أن النفوذ الأوربي تقلص بعد الحرب العالمية الثانية التي ساد فيها روح العصر التحررية فانحسر النفوذ الأوربي عموماً، والنفوذ البريطاني على وجه الخصوص، وبدأ التغلغل الأمريكي ليقف في وجه النفوذ السوفيتي، الذي حاول الوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والبحر الأحمر، غير أن النفوذ الأمريكي كان له بالمرصاد، وقد تعاظم النفوذ الأمريكي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور النظام العالمي الجديد. (جرجس، د.ت: ٣١ـ ٣٤).

٤ . ٢ . ٤ الأهمية الاقتصادية الحديثة للبحر الأحمر

كان البحر الأحمر خلال السنوات القليلة الماضية حقلاً للعديد من عمليات البحث العلمي ، الذي شارك فيها الكثير من العلماء ، خاصة بعد اكتشاف ظاهرة فريدة في قاع هذا البحر ، وهي ظاهرة انبثاقات وتكوينات جديدة لطبقات من الماء المالح الساخن ، الذي يحوي نسبة مركزة من الأملاح الهامة لبعض المعادن الثقيلة ، ذات القيمة الاقتصادية العالية ، حيث أنها تضم نسباً مرتفعة من معادن الحديد والمغنيسيوم والنحاس والنيكل والرصاص والزنك والذهب ، كما تتشبع بهذه الأملاح المعدنية صخور القاع ، التي تنبثق منها هذه المياه المعدنية الغنية . وتعد نسبة تركيز هذه المعادن نسبة مرتفعة اقتصادياً ، إذا ما قورنت بتلك النسب التي تتركز بها الخامات المعدنية المستغلة حالياً في اليابسة ، مما يعطي مؤشرات اقتصادية مشجعة لاستغلال هذه الثروات ، خاصة وأن الصخور البحرية المكونة لقاع البحر ، والحاوية لهذه المعادن ذات طبيعة مفككة ، فهي أقرب في خواصها الطبيعية إلى الطين المشبع بالماء ، بما يمكن معه ضخها وسحبها من الأعماق إلى السطح ، الأمر الذي يسهل تعدينها وتركيزها دون تكلفة عالية . (شكل ٤ / ٨) .

فإذا ما أضفنا إلى هذه الثروات المعدنية وجود ما يزيد على ٣٠٠ نوع من الأسمال المختلفة والمحار والحيوانات القشرية والحيوانات المرجانية أدركنا الأهمية الاقتصادية الاستثمارية للبحر الأحمر . (مصيلحي ، ١٤١٦هـ : ٢ - ٢٢) .

الشكل رقم (٤ / ٨)

الأغوار التي تسبب الانبثاقات الحاملة للمعادن في البحر الأحمر

٤ . ٢ . ٤ تحديد الحدود في البحر الأحمر

من المعروف أن البحر الأحمر جغرافياً ودولياً بحر شبه مقفل، يمتد في أرض عربية، وتتحكم في مداخله دول عربية، على الرغم من أن حركة الملاحة فيه تنظمها قوانين الملاحة الدولية، إلا أنه من حيث إمكانية استغلال ثرواته الطبيعية يمكن أن تقتصر على دوله استناداً إلى قوانين البحار التي تمنح حق استغلال الثروات البحرية والمعدنية الموجودة خارج حدود البحر الإقليمي للدول المتاخمة لها، طالما أن هذه الثروات تتواجد في منطقة الرصيف القاري للدولة، والتي هي عبارة عن مناطق قاع البحر وما تحته المتصلة بشاطئ الدولة والخارجة عن منطقة البحر الإقليمي حتى عمق ٢٠٠م أو أعمق من هذا إلى الحد الذي يسمح فيه بإمكان استغلال الموارد الطبيعية.

ولما كانت أعماق البحر الأحمر تصل إلى حوالي ٢٠٠٠ متر، في بعض الأحيان، رأت بعض شركات التعدين الضخمة أن معظم ثروات البحر الأحمر تتواجد في مياه عميقة تتعدى حدود أعماق الرصيف القاري، واستناداً إلى هذه الحقيقة، وعلى أساس أنه لا سلطان لأي من الدول العربية الموجود على ساحل البحر لاستغلال هذه الثروات على مثل تلك الأعماق، لجأت بعض الشركات الأمريكية الضخمة العاملة في صناعة التعدين إلى الأمم المتحدة تطلب التصريح لها باستغلال الأملاح المعدنية الثقيلة، الموجودة في بعض مناطق البحر الأحمر، في المنطقة الواقعة بين السودان والمملكة العربية السعودية، ولولا حاجة هذه الشركات إلى مكان قريب على اليابسة لتقيم عليها منشآتها اللازمة لاستخلاص هذه المعادن، لما ترددت هذه الشركات في بدء عمليات استكشاف هذه الخامات وتقييمها اقتصادياً والتجهيز لاستغلالها.

لقد رفضت الأمم المتحدة الاستجابة لهذا المطلب استناداً إلى أنه ليس من حق الأمم المتحدة التصريح بمثل هذه العمليات وخاصة في قاع البحر الأحمر، وبعد هذا الرفض قامت هذه الشركات في الإعلان في الصحافة الأمريكية والبريطانيونية بأنها قد حجزت لنفسها جزءاً من قاع البحر الأحمر، وعلى المعترض أن يتقدم بذلك. (مدني، ١٩٩٥م: ١٩١).

لقد حفزت هذه الأمور كلاً من السعودية والسودان على إصدار التعليمات الخاصة بتملك ثروات البحر الأحمر، فقد أصدرت المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٨م نظاماً نصت فيه على ما يلي: «تعود إلى المملكة العربية السعودية كافة المواد الهيدروكربونية والمعادن الكائنة في طبقات قاع البحر العام وذلك بالنسبة للمنطقة الممتدة في البحر الأحمر أسفل البحر العام والمجاورة للرف القاري السعودي». وقد قامت السودان بإصدار قانون البحر الأحمر لتنظيم أمور الر القاري السوداني وذلك في عام ١٩٧٠م.

وتفادياً لأي خلاف بين كل من السعودية والسودان، رأت المملكة العربية السعودية، أن تبدأ مفاوضات مع جمهورية السودان حول الإطار القانوني للتعاون المشترك تجاه تنمية ثروات البحر الأحمر واستغلالها، وقد تمخض عن ذلك اتفاقية ثنائية بين الدولتين وقعت في عام ١٩٧٤ بالإضافة إلى تكوين هيئة البحر الأحمر السعودية السودانية المشتركة في عام ١٩٧٥م. لقد كان من أهم بنود الاتفاق تقسيم البحر الأحمر تقسيماً جغرافياً كمناطق سيادة بين الدولتين، فقد قسم البحر الأحمر في المنطقة السعودية-السودانية المشتركة إلى ثلاثة أقسام بالاعتماد على أعماق هذا البحر، وهذه الأقسام هي:

١ ـ القسم الشرقي : ويمتد بمحاذاة الساحل السعودي من شماله إلى جنوبه باتجاه الغرب، إلى عمق ١٠٠٠ متر وهذا القطاع خاضع للسيادة السعودية الخالصة .

٢ ـ القسم الغربي : ويمتد محاذاة الساحل السوداني من شماله إلى جنوبه باتجاه الشرق ولعمق ١٠٠٠ متر ، وهذا القطاع خاضع للسيادة السودانية الخالصة .

٣ ـ تقر الحكومتان بأن المنطقة الواقعة بين المنطقتين السابقتين هي منطقة مشتركة بينهما ، ويطلق عليها اسم المنطقة المشتركة ، إذ أن لكل منهما حقوقاً متساوية في كل ما يوجد بهذه المنطقة من ثروات طبيعية ، وأن هذه الحقوق هي حقوق سيادة خالصة لهما دون غيرهما ، وتلتزم الحكومتان بحماية هذه الحقوق والدفاع عنها ضد أي طرف ثالث ، على أن لا يؤثر ذلك على وضع أعالي البحار أو إعاقة الملاحة فيها (أنظر شكل (٤/ ٩)) .

٤ ـ ولضمان وسرعة وحسن استغلال الثروة الطبيعية الموجودة في المنطقة المشتركة ، نص الاتفاق على إنشاء هيئة مشتركة لاستغلال تلك المنطقة ، كما نص على أن تقوم المملكة العربية السعودية بتوفير المال اللازم لتمكين هذه الهيئة من القيام بالمهام المناطة بها .

الشكل رقم (٤/ ٩)

المنطقة المشتركة السعودية السودانية في البحر الأحمر

لقد كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية قانونية تعقد بشأن الاستغلال الاقتصادي في مناطق الحدود في البحر الأحمر، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية أن مياه هذا البحر عبارة عن منطقة اقتصادية تخص الدول المطلة عليه، وقد قطعت هذه الاتفاقية الطريق على الشركات العالمية في وضع أقدامها لاستغلال مياه البحر الأحمر لأغراضها الخاصة. (مدني، ١٩٩٥م: ٢٠٥، وأنظر أيضاً السيف، ١٤٠٩هـ: ٢٠١ ـ ٢٠٦).

ومن الجدير بالذكر أن بقية الحدود الدولية للدول المطلة على البحر الأحمر لم ترسم بعد، فهناك ما يزيد على ٦٥٥ كيلومتراً من الحدود بين السعودية ومصر في البحر الأحمر عدا خليج العقبة، بعرض يتراوح بين ٥٠ ـ ١٠٠ ميل بحري. ولما كان عرض البحر لا يمكن كلاً من الدولتين من الحصول على منطقة اقتصادية خالصة بعرض ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس، مما يترتب عليه تداخل المنطقة الاقتصادية لكل منهما، فإن ذلك يحتم الإسراع في عقد اتفاقيات لتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما باستخدام خط الوسط كما هو موضح في شكل (٤/ ١٠).

الشكل رقم (٤/ ١٠)

خط الوسط بين السعودية ومصر

وهذا الإجراء لا بد من اتباعه في تحديد الحدود بين الدول الأخرى المتقابلة في البحر الأحمر مثل حدود المملكة العربية السعودية البحرية مع أرتيريا أو حدود اليمن مع أرتيريا أيضاً أو حدودها مع جيبوتي وكلها حدود متقابلة. فعلى سبيل المثال هناك ما يزيد على (٥٤٦) كم من الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة أرتيريا، ونظراً لوقوع أرتيريا تحت السيطرة الأثيوبية فيما مضى، وقيام الثورة الأرتيرية ضد السيطرة الأثيوبية، ومساعدة الدول العربية لهذه الثورة، الأمر الذي أوجد توتراً دولياً في العلاقات بين دول منطقة البحر الأحمر العربية وبين أثيوبيا، خاصة وأن أثيوبيا كانت مدعومة من إسرائيل التي كانت تحاول الوصول إلى جنوب البحر الأحمر، خشية أن تتمكن القوات البحرية العربية من إغلاق هذا البحر في وجه الملاحة الإسرائيلية، أو منع السفن المتجهة إليها، مما يهدد بالقضاء على خط أنابيب البترول الذي أقامته إسرائيل من ميناء إيلات على خليج العقبة إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط.

ولقد كان من المتوقع بعد استقلال أرتيريا عن أثيوبيا أن تتحسن العلاقات العربية الأرتيرية، إلا أن احتلال الأخيرة لمجموعة جزر حنيش قد عقّد موضوع الحدود من جديد. غير أن قبول كل من اليمن وأرتيريا لقرار التحكيم الذي أعاد جزيرة حنيش لليمن سيجعل الجو أكثر صفاءً، الأمر الذي سيساعد على ترسيم الحدود بين الدول المطلة على البحر الأحمر.

أما الحدود المتجاورة على البحر الأحمر، فهي الحدود السعودية اليمنية في الجانب الشرقي، والحدود المصرية-السودانية، وكذلك الحدود السودانية-الأرتيرية، والحدود الأرتيرية-الجيبوتية، ومن الجدير بالذكر أن ترتيبات تحديد هذه الحدود ما زالت مثار خلاف بين الدول المتجاورة.

لقد نصت اتفاقية الطائف بين كل من السعودية واليمن على أن «يبدأ خط الحدود بين الدولتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين (ميدي) و(الموسم) على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية» . وقد كان هناك خلاف حول موقع نقطة البدء على ساحل البحر الأحمر، وهذا الخلاف هو أحد الموضوعات التي جرى بحثها في موضوع تخطيط الحدود السعودية ـ اليمنية والذي انتهى بتوقيع معاهدة بين الطرفين تمّ بموجبها ترسيم الحدود البحرية في البحر الأحمر إضافة إلى ترسيم كافة الحدود البرية بينهما .

أما الحدود المصرية ـ السودانية فهناك خلاف حول مثلث حلايب حال دون تحديد نقطة الحدود البحرية بين كل من مصر والسودان، وهناك خلافات مماثلة بين السودان وأرتيريا ناجمة في الأصل عن عدم مراعاة المستعمرين البريطانيين والإيطاليين الذين قاموا بترسيم هذه الحدود للظروف المحلية .

٤ . ٣ الحدود البحرية في خليج العقبة

٤ . ٣ . ١ موقع خليج العقبة وأهميته

خليج العقبة هو جزء من الصدع الإفريقي الآسيوي الذي أصاب القشرة الأرضية في الزمن الثالث الجيولوجي، والذي يضم البحر الأحمر وخليج العقبة ووادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن وبحيرة طبرية، وهو يحد سيناء الجنوبية من الشرق بامتداد طولي يقدر بـ ٩٩ ميلاً بحرياً، وتشغل سواحله كل من السعودية والأردن وفلسطين المحتلة ومصر . ويبلغ أكبر عرض له ما بين ١٦ ـ ١٨ ميلاً بحرياً وذلك ما بين بلدة مقنة السعودية وذهب المصرية . (أنظر شكل (٤/ ١١)) .

الشكل رقم (٤/ ١١)
موقع خليج العقبة والدول المطلة عليه

يوجد عند مدخل الخليج جنوباً أرخبيل صغير يشتمل على عدد من الجزر أكبرها جزيرتا تيان وصنافر، وهما اللتان تتحكمان في مداخل خليج العقبة[1]. ومداخل هذا الخليج تتحكم فيها الشعب المرجانية بحيث تنحصر الممرات الملاحية في اثنين: الأول هو ممر «الانترابرايس» بالقرب من الشاطئ المصري وعرضه الصالح للملاحة هو ٣,٠ ميل بحري، وبه علامات إرشاد ملاحية، ولا يمكن عبوره إلا نهاراً. والممر الثاني من خلف جزيرتي تيران وصنافر بالقرب من الشاطئ السعودي، وليس به علامات إرشاد، ومن الصعب أن تعبره السفن حتى نهاراً. (سلطان، ١٩٦٦م: ٧-٨).

لقد عُني المصريون القدماء بمنطقة العقبة وشبه جزيرة سيناء منذ أقدم العصور وقاموا باستغلالها والانتفاع بها في استخراج المعادن، ثم خضعت المنطقة للأدوميين والأنباط الذين أقاموا مملكة قوية يمارس أهلها التجارة ويتخذون من ميناء «أيله» ميناء يتحكم في الطرق المارة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، وقد ظل ميناء «ايله» على أهميته أيام الدولة الرومانية التي استولت على أرض الأنباط.

ولما دخلت المنطقة تحت حكم الدولة الإسلامية عاد لأيله سابق مجدها مرة أخرى بحكم وقوعها على طريق الحج البري القديم بين مصر والحجاز،

---

(١) يزيد عدد الجزر على ٣٠ جزيرة معظمها تابع للمملكة العربية السعودية، وأكبرها تيران وتقع عند قاعدة الخليج تجاه رأس محمد، ومنها صنافر وهي جزيرة تقع شرقي تيران، وعند رأس الخليج توجد جزيرة فرعون على بعد ٨ أميال من مدينة العقبة بحراً، وهي جزيرة صغيرة توجد فيها خرائب قلعة قديمة يقال إن الذي بناها هو صلاح الدين الأيوبي لمقاومة الصليبين، ومن الموانيء التي توجد في الخليج: ميناء الشرم وميناء البنك ودهب وميناء نوبيع وميناء العقبة وميناء حقل ومقنة وإيلات (سلطان، ١٩٦٦م، ٧).

وقد ظلت كذلك طوال العصور الإسلامية ثم خلال الحقبة العثمانية حيث ظل خليج العقبة خليجاً وطنياً خالصاً بحكم وجود شواطئه جميعاً في سيادة دولة واحدة، وظلت الملاحة في مياهه مقصورة على رعايا الدولة العثمانية لا يشاركها فيها أحد.

وحينما احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢م أرادت الدولة العثمانية نزع سيناء من الإدارة المصرية، لذا أصدر الباب العالي العثماني فرماناً بتولية الخديوي عباس سنة ١٨٩٢م، وقد تعمد على أن لا ينص فيه على أن سيناء تدخل ضمن الأراضي المصرية التي تخضع للحكم البريطاني، لذا ثارت ثائرة بريطانيا بوصفها الدولة التي تحتل مصر وقناة السويس، وأرسلت احتجاجاً شديد اللهجة إلى الدولة العثمانية التي تراجعت عن موقفها. وأرجعت سيناء إلى حكم خديوي مصر، وأصبحت حدود سيناء الشرقية تمتد من شمال مدينة العريش على البحر المتوسط إلى رأس خليج العقبة غرب ميناء العقبة. وقد أخرج ميناء العقبة من ولاية مصر، وضم إلى ولاية الحجاز، وذلك بحكم السيادة العثمانية على الحجاز. (رزق، (ذ.ت): ٦٣-٦٨).

لم تكد تمضي خمسة عشر عاماً على أزمة الفرمان حتى لاحت في الأفق أزمة جديدة بشأن العقبة، فقد قررت السلطات العثمانية في شتاء ١٩٠٥ أن تبعد المصريين عن منطقته العقبة كلها، فأرسلت قوات احتلت مركز طابه إلى الغرب من العقبة، فاحتجت الحكومة البريطانية، وطالبت بتحديد حدود مصر الشرقية مع الدولة العثمانية، وانتهت المفاوضات في أكتوبر سنة ١٩٠٦. وثم الاتفاق على أن تمتد حدود مصر الشرقية من رفح على البحر المتوسط، إلى نقطة غرب ميناء العقبة بثلاثة أميال، وبقيت طابه في أملاك مصر، أما العقبة فقد بقيت في أملاك الدولة العثمانية (سلطان: ١٩٦٦: ٧-١٢) تابعة لولاية الحجاز التي كانت تمتد حدودها من العقبة

شمالاً إلى حلي جنوباً. وكان العثمانيون قد أقروا في هذه الولاية النظام المعروف باسم (نظام الشرافة)، وبمقتضى هذا النظام يتولى الحكم أحد الأشراف إلى جانب وجود وال عثماني، مما ساعد على تمتع الحجاز خلال الحكم العثماني بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، وقد وضح ذلك الاستقلال منذ عام ١٩٠٨ عندما عين الشريف حسين أميراً على مكة، والذي تمكن من اعلان ثورته على الأتراك عام ١٩١٦م، وتأسيس مملكة في الحجاز بمساعدة الإمبراطورية البريطانية، التي حققت انتصاراً عظيماً على الدولة العثمانية.

بدأت العلاقات النجدية ـ الحجازية تتوتر منذ عام ١٩١٨م ليقع أول صدام مسلح بينهما عام ٩١٩١م قرب (تربة)، وقد ترتب على تلك المحاولة بالإضافة إلى منع الشريف حسين للنجديين من الحج أن قرر الملك عبد العزيز فتح الحجاز. وقد تم له ذلك، وقد بويع الملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز في ٢/٦/ ١٣٤٤هـ، الموافق ١٩٥٢م. وكان من أهم نتائج فتح الحجاز أن أصبح ابن سعود وجها لوجه أمام الدول البحرية، التي كان يعنيها شأن البحر الأحمر من النواحي الحربية والتجارية.

لقد تخوفت السلطات البريطانية من وقوع الحجاز بيد الملك عبد العزيز، وليس أدل على ذلك من البرقية التي أرسلها مندوب جريدة التايمز إلى لندن حيث قال فيها: «احتلال ابن سعود للحجاز وموانئ على البحر الأحمر ينّم عن أخطار شديدة». وما ذلك إلاّ لأن وصول السعوديين إلى الحجاز يعني في الوقت نفسه الوصول إلى سواحل البحر الأحمر، وتهديد الوجود البريطاني من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ضم الحجاز يعني أيضاً ضم خليج العقبة، مما يترتب عليه حرمان إمارة شرق الأردن، الواقعة تحت الانتداب البريطاني من منفذ مهم لها على خليج العقبة، وانقطاع الصلة

بينها وبين القوات البريطانية المرابطة في مياهه، وتفادياً لذلك عمدت بريطانيا إلى ضم ميناء العقبة وظهيره البري في معان إلى إمارة شرق الأردن، وتمكنت من تحقيق ذلك الضم في عام ١٩٢٥م. (السيف، ١٤٠٩ : ١٩١-١٩٤).

٤ . ٣ . ٢ الوضع القانوني لخليج العقبة

لقد كان لهذه الأحداث آثارها في النطاق الدولي على خليج العقبة، فقد ظهر في نهاية الحرب العالمية الأولى خليج العقبة بمظهر مخالف لمظهره الأول، ذلك أنه لم يعد يصدق عليه وصف الخليج الوطني، لأن شواطئه صارت تضمها ثلاث دول هي السعودية والأردن ومصر، غير أنه ظل محتفظاً بطابعه التاريخي البحث، ذلك أن مياهه تحولت من مياه وطنية خالصة لدولة واحدة - هي الدولة العثمانية - إلى مياه تاريخية تخضع للسيادة المشتركة للدول الثلاث التي ورثت ما كان للدولة العثمانية من حقوق في هذه المنطقة، وهذه السيادة المشتركة الثابتة للدول الثلاث هي سيادة كاملة لا يرد عليها حق المرور البريء للسفن الأجنبية، ومن الأمور الجوهرية أيضاً أن خليج العقبة ظل منذ أقدم العصور بعيداً عن استعمال الملاحة الدولية، ذلك أن الملاحة فيه كانت مقصورة على رعايا الدولة العثمانية، وعندما ورثت مصر والسعودية والأردن ما كان للدولة العثمانية من حقوق دولية على مياهه، ظلت الملاحة في الخليج مقصورة على رعاياها. وإذا كانت السفن البريطانية قد مارست الملاحة في خليج العقبة عقب الحرب العالمية الأولى، فقد كان ذلك للوصول إلى ميناء العقبة - في شرق الأردن. بوصف أن الأردن كان تحت الاحتلال البريطاني، وهذا يقطع بصحة القول بأن خليج العقبة لم كن طريقاً تستعمله الملاحة الدولية.

ظل الوضع القانوني لخليج العقبة على هذه الحال إلى أن قامت حرب

فلسطين في ١٥ مايو (أيار) ١٩٤٨، فقد حدث عقب الهدنة بين مصر وإسرائيل التي انعقدت في رودس في ٤٢ فبراير (شباط) ١٩٤٩م أن تحركت بعض القوات الإسرائيلية واحتلت موقع (أم رشرش) على خليج العقبة، وعززت مواقعها بالرغم من وقف جميع التحركات العسكرية التي تضمنتها أحكام الهدنة التي فرضها مجلس الأمن على المتحاربين، وقد تقدمت الأردن في اليوم ذاته بشكوى إلى وسيط الأمم المتحدة. كما أن وزير دفاع الأردن قدم لوسيط الأمم المتحدة بتاريخ ٢٨ فبراير (شباط) سنة ١٩٤٩م مذكرة احتجاج على أن المحاولة الإسرائيلية هي لتحقيق حالة من حالات الأمر الواقع في اللحظة التي يغادر فيها الوفد الأردني بلاده إلى (رودس) لإجراء المفاوضات. وفي ١٥ مارس (آذار) ١٩٤٩ قدمت السلطات الأردنية مذكرة أخرى، تفصيلية إلى الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وقد قام وسيط الأمم المتحدة بإجراء تحقيق في ادعاءات كل من الأردن وإسرائيل في خصوص تحرك القوات التابعة للطرفين، وبخصوص تحرك القوات الإسرائيلية نحو قرية (أم رشرش) واحتلالها، وكانت نتائج التحقيق أن جميع المراكز قد أقيمت خلافاً لأحكام الهدنة، وبالرغم من ذلك فقد بقيت القوات الإسرائيلية في (أم رشرش) التي أصبحت تعرف فيما بعد بميناء إيلات.

كان لاحتلال (أم رشرش) أثر خطير على تغيير الوضعية القانونية لخليج العقبة، فبموجب هذا الاحتلال قد تتغير وضعية الخليج بحيث تطالب إسرائيل بالمرور عبر مضائق تيران. لذا أسرعت السلطات المصرية في عقد اتفاق مع السعودية، على أن تقوم القوات المصرية بالتواجد في جزيرة تيران وصنافر، وهما الجزيرتان اللتان تتحكمان في مداخل خليج العقبة، وبذا يصبح مضيق (الانتربرايس) مضيقاً محلياً تابعاً لمصر وتستطيع بذلك منع

السفن الإسرائيلية من الدخول إلى خليج العقبة. (سلطان، ١٩٦٦م: ١٤ - ١٨).

وفي سبيل ذلك قام الأستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك بمساعي حميدة لدى السعودية لتحقيق ما رأته مصر. وقد تمّ عام ١٩٥٠م الاتفاق بين السعودية ومصر أن تضع مصر مدفعيتها الساحلية في جزيرة تبران، لتتمكن بذلك من حماية مدخل خليج العقبة والدفاع عنه، وقد أعلنت مصر بعد ذلك أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الواصل ما بين رأس محمد ورأس نصراني هي منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها، وقد عممت ذلك على قناصل الدول الأجنبية وعلى شركات الملاحة العالمية، وبهذا أبقت مصر خليج العقبة مغلقاً أمام الملاحة الإسرائيلية، وقد ظل الأمر على هذا الحال فيما يتعلق بالملاحة في خليج العقبة والمرور في مضيق «الانترابرايس» حتى عام ١٩٥٦م حيث وقع العدوان الثلاثي على مصر، والذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. (السيف، ١٤٠٩هـ: ٢٠٨ - ٢٠٩).

٤ . ٣ . ٣ الصفة الدولية لخليج العقبة ومضائق تيران

في عام ١٩٥٦م وقع العدوان الثلاثي على مصر، واحتلت القوات العسكرية الإسرائيلية منطقة شرم الشيخ وسيناء وقطاع غزة، وقد تحرك العالم كله ضد هذا العدوان الذي فشل في تحقيق أهداف بريطانيا وفرنسا في إعادة احتلال قناة السويس بعد تأميمها، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات هامة بانسحاب القوات العسكرية المعتدية، وقد رفضت القوات الإسرائيلية أن تنسحب من جزيرة سيناء إلا إذا تحقق ما وضعته من شروط لهذا الانسحاب وكان من هذه الشروط:

١ ـ مرابطة قوات الطوارئ الدولية بمنطقة شرم الشيخ عقب انسحاب القوات الإسرائيلية.

٢ ـ أن قيام قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ بكفالة حرية الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران وخليج العقبة.

ولقد رفض الأمين العام للأمم المتحدة هذه الشروط على أساس أنه يجب أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من غير قيد ولا شرط، فقوات الطوارئ وظيفتها منع وقوع الأعمال الحربية، وليس تقرير حقوق الملاحة لإسرائيل، غير أنه في عام ١٩٥٧م أعلنت إسرائيل أنها تلقت مذكرة من أمريكا تؤكد أن مضيق تيران وخليج العقبة هما ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ من المياه الدولية، وذلك إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية، وأن الولايات المتحدة سوف تمارس حقوقها في الانتفاع بهذه المياه، وتأمل أن ينضم إليها الأعضاء الآخرون للوصول إلى الاعتراف العام بهذا الوضع، وقد أيدت فرنسا كون خليج العقبة ومضيق تيران من الممرات الدولية، وذلك دعماً لمطالب إسرائيل بهذه الخطوة.

إنّ معايير محكمة العدل الدولية لتمييز المضائق الدولية من غيرها تقوم على دعامتين لا بد من توافرهما لاعتبار المضيق دولياً: الأول أن يكون المضيق موصلاً بين بحرين عاميين، وهذا الشرط غير متوفر، لأن مضيق تيران يربط بين بحر عام وبحر وطني، والثاني أن يكون العرف قد تواتر على استعمال هذا المضيق كطريق من طرق الملاحة الدولية، والثابت أن مضيق تيران لم يسبق أن أطلق عليه هذا الوصف.

ومن الجدير بالذكر أن الخبير الإنكليزي الذي كلفته سكرتارية الأمم المتحدة بإعداد قائمة للمضائق التي تُعد ممرات دولية، لم يذكر مضيق تيران في قائمته التي اشتملت على ٣٣ مضيقاً دولياً.

لقد خرجت إسرائيل بمغنم واحد من العدوان الثلاثي الذي شنته الدول الثلاث (بريطانيا، فرنسا، إسرائيل) على مصر عام ١٩٥٦م، ذلك المغنم هو فتح خليج العقبة أمام السفن والبضائع الإسرائيلية، بالرغم من اعتراض الدول العربية على ذلك، ونتيجة لذلك ازدهر ميناء إيلات وتوسع وزاد عدد سكانه وأصبح الموقع الإسرائيلي الهام على البحر الأحمر، وقد هدد قادة إسرائيل بأن أية محاولة لإغلاق الخليج أمام السفن الإسرائيلية ستواجه بالحرب فوراً، ومن الجدير بالذكر أن ميناء إيلات ساعد على فتح المجال أمام الصادرات الإسرائيلية إلى مختلف أقطار القارة الإفريقية، التي تشكل المصادر التي تستقي منها إسرائيل المواد الغذائية والخامات المعدنية، بالإضافة إلى تسويق السلع الصناعية، كما أن بقاء الخليج مفتوحاً أمر حيوي لأنه يساعد على تعمير القسم الصحراوي الجنوبي من فلسطين، وقد مدت إسرائيل خط أنابيب لنقل البترول من إيلات إلى ميناء أسدود على البحر المتوسط. (Anderson,1993:209).

إن حق المرور في مضائق تيران وخليج العقبة الذي كسبته إسرائيل منذ العدوان الثلثي عام ١٩٥٦م، والذي لم يكن يحظى بموافقة الدول العربية تأصل وتقوى بعد عدوان إسرائيل عام ١٩٦٧ واحتلالها للضفة الغربية والجولان وسيناء. فالمشروع البريطاني الذي وافق عليه مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ لحل أزمة الشرق الأوسط أشار إلى ضمان حرية الملاحة لإسرائيل في المياه الدولية للمنطقة، وأعلن العرب قبولهم لهذا القرار لحل الأزمة، وهذا يعتبر تسليماً ضمنياً من جانب العرب بأن خليج العقبة هو مياه دولية وليس إقليمية، زد على ذلك أن المشروع يتضمن السماح لسفن إسرائيل وبضاعتها بالمرور في قناة السويس.

إنّ معاهدات السلام التي أبرمها العرب مع إسرائيل (كامب ديفيد، أوسلو، مدريد) قد قررت إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والاعتراف بسيادتها الإقليمية، ومما جاء في معاهدة كامب ديفيد التي وقعتها مصر وإسرائيل في ١٧/ ٩/ ١٩٧٨م ما يلي:

١ ـ حرية مرور السفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس.

٢ ـ اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البريء والطيران فوقها[١] (مصيلحي، ١٤١٦هـ: ٤٨ ـ ٥٤).

إنّ الخطوة التي ستشهدها السنوات القادمة هي تحديد الحدود البحرية في خليج العقبة لكافة الدول الواقعة على شواطئه، وذلك استناداً إلى المادة (٥١) من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٨٩١ الخاصة بقانون البحار، والتي يحق بموجبها لكل دولة أن تمارس حقوقها ابتداءً من خط الساحل وانتهاءً بخط الوسط وذلك لكل من المملكة العربية السعودية ومصر، ولا بد من إجراء مفاوضات مكثفة بين مصر والأردن وإسرائيل لتحديد حصصها من البحر الإقليمي في خليج العقبة. (الديب؛ ١٩٨٨: ٦٢٣).

---

(١) إن اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية وكذلك معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية لا تنطبق على إجراء أو مياه المملكة العربية السعودية باعتبار أن المملكة العربية السعودية ليست طرفاً في هذه المعاهدات (انظر: محمد خضر الرباعي، اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية في نظر القانون الدولي، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن ١٩٨٤م، ص ١٢٦.

٤ . ٤ الحدود البحرية في البحر المتوسط

٤ . ٤ . ١ موقع البحر المتوسط وأهميته

يعد البحر المتوسط بحراً شبه مغلق يتوسط قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوروبا). ويرتبط بالمحيط الأطلسي بواسطة مضيق جبل طارق وبالبحر الأحمر بواسطة قناة السويس، ويعد كل من البحر الأدرياتيكي وبحر أيجه امتدادات طبيعية للبحر المتوسط. وتطل على هذا البحر (١٧) دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا. وتتوسطه مجموعة من الجزر مثل (قبرص) و(كريت) و(صقلية) و(مالطا) و(سردينيا) بحيث تقسمه إلى قسمين أحدهما شمالي ويعرف بالبحر المتوسط الأوربي وجنوبي يمكن أن نسميه أفريقي آسيوي.

تبلغ مساحة البحر المتوسط قرابة ثلاثة ملايين كيلو متر مربع ويتوسط أبعاده من الشمال إلى الجنوب حوالي (٨٠٠) كم، ومن المغرب إلى الشرق نحو (٤٠٠٠)كم، ومتوسط عمقه (١٥٠٠) متر وتصل أعماقه في بعض الاتجاهات إلى (٥٠٠٠)متر. وأهم ما يميز سواحله هو شدة انحدار هذه السواحل وكثرة الخلجان والرؤوس فيها الأمر الذي يساعد على وجود المواني المهمة على سواحله.

اكتسب البحر المتوسط أهمية كبيرة منذ عهود التاريخ القديمة أيام اليونان والرومان وخضعت معظم شواطئه وجزره للحكم العربي في العصور الوسطى، بحيث استحق لقب « البحيرة العربية » أيام الدولة الإسلامية الأولى. وقد كان لموقع البحر المتوسط بين قارات العالم القديم أثر كبير في أن يجعله وسطاً مثالياً للنقل والمواصلات التجارية والعسكرية. حيث يقدر

أن أكثر من ثلث الملاحة التجارية في العالم تمر عبر البحر المتوسط. وبجانب الأهمية التجارية هناك الجانب السياحي، حيث تتوافر على شواطئ هذا البحر العديد من عناصر الجذب مثل المناخ المعتدل والمشمس والمواقع الأثرية، والخدمات السياحية، مما جعل شواطئه مركزاً سياحياً يستقبل أكثر من ثلث السياحة الدولية. وتستضيف شواطئه خلال فصول العالم المختلفة ما يزيد على (٢٠٠) مليون سائح سنوياً.

يقع على شواطئ البحر المتوسط أكثر من (١٠٠) مدينة. تتركز في معظمها الأنشطة الصناعية الكبرى خاصة في الجانب الأوربي. الأمر الذي ساعد على التركز السكاني وزيادة النشاط الصناعي. وقد صاحب ذلك تزايد نسبة التلوث على شواطئه. وقد دفع ذلك إلى عقد اتفاقية خاصة وقعت في برشلونة عام ١٩٧٦م، لحماية شواطئ هذا البحر من التلوث.

يعد البحر المتوسط أكثر البحار أهمية وحساسية من وجهة النظر الاستراتيجية. وقد أدى ذلك إلى أن يكون مسرحاً للصراعات الدولية. وقد كان فيما مضى وحتى الحرب العالمية الثانية مسرح تنافس بين الدول الكبرى الأوروبية وخاصة بريطانيا وفرنسا. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح البحر المتوسط ثورة صراع وتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وقد عززت الولايات المتحدة قوتها البحرية عن طريق الأسطول السادس الأمريكي ثم من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي أوجد العديد من القواعد الأمريكية في اليونان وتركيا ودول أوروبا الجنوبية. أما الاتحاد السوفيتي فقد حاول أن يجعل له موطئ قدم في بعض المواقع خاصة في ليبيا ومصر وسوريا، إلا أنها لم تقف أمام المنافسة الأوروبية والأمريكية بهذا العدد. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت السيادة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية (الخولي، ١٤١٠هـ: ٤٩-٥٨).

٤ . ٤ . ٢ تحديد الحدود البحرية في البحر المتوسط

تقع البلاد العربية على شاطئ البحر المتوسط الشرقي والجنوبي فهناك (٨) دول عربية تقع على شواطئه الآسيوية والأفريقية، حيث تمتد كل من سوريا ولبنان وفلسطين المحتلة على شواطئ المتوسط الشرقية لآسيا. بينما تحتل مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والشواطئ الجنوبية المحاذية للقارة الأفريقية. ولما كانت مساحة البحر المتوسط كبيرة جداً بالمقارنة بالبحار الأخرى فلم يكن هناك خلاف حول الحدود البحرية المتقابلة إلا في بعض المناطق التي تكثر فيها الجزر كما هو الحال بين تونس وإيطاليا حيث تكثر مجموعات الجزر التابعة لإيطاليا. ومن وجهة أخرى لم تقم معظم أقطار الوطن العربي المطلة على هذا البحر بتحديد مناطقها الاقتصادية أو الرصيف القاري الخاص بها. فسوريا على سبيل المثال قد حددت ١٢ ميلاً بحرياً كمياه إقليمية، وأضافت إلى ذلك ١٨ ميلاً بحرياً كمنطقة خاصة بالتجارة والصيد، ولم تحدد منطقة اقتصادية خاصة بها. أما الصيد فقد حددته بالمياه الإقليمية فقط. وكذلك الحال في مصر الجزائر. أما لبنان فلم يحدد رسمياً مياها إقليمية خاصة به، وقد قصر مناطق الصيد على ستة أميال في المياه الإقليمية. وكذلك الحال في فلسطين المحتلة. لقد حرصت كل من ليبيا وتونس على تحديد حدودا البحرية بدقة تامة مع كل من مالطا و إيطاليا. وقد كانت حدود تونس مع إيطاليا أول الحدود البحرية التي رسمت بدقة بين البلدين. أما المغرب فقد قامت منذ عام ١٩٧٧م، بتحديد ١٢ ميلاً بحرياً كمياه إقليمية خاصة بها. وفي عام ١٩٨٠م، وأمام المنافسة الحادة بين أساطيل الصيد الأسبانية والمغربية قررت المغرب أن تمد مياه الصيد الخاصة بها. وكذلك المنطقة الاقتصادية إلى ٢٠٠ ميل بحري من شواطئها بهدف أبعاد الأساطيل الأجنبية عن الصيد في المناطق التابعة لها. أن تحديد الرصيف

القاري والمناطق الاقتصادية لدول المنطقة، سيأخذ حيزاً خاصاً من الأهمية من المستقبل القريب، وخاصة بعد صدور قوانين البحار من قبل الأمم المتحدة. وستشهد السنوات القادمة مزيداً من التحديد في مياه البحر المتوسط. ويظهر الشكل رقم (٤/ ١٢) التقسيمات المقترحة للمناطق المغمورة من مياه البحر المتوسط سواء بين الدول المتقابلة أو الدول المتجاورة وهي تقسيمات افتراضية تظهر على الخرائط، والتحديد الدقيق لها يتطلب اتفاقيات ثنائية ومعاهدات خاصة. وليس لدينا معاهدات أو اتفاقات موقعة سوى ما يخص الحدود الإيطالية مع تونس، والحدود الليبية مع مالطا، والحدود الليبية التونسية، وسنوجز الحديث عن هذه الاتفاقيات فيما يلي.

الشكل رقم (٤/ ١٢)

تقسيم الرصيف القاري في البحر المتوسط

٤ . ٤ . ٣ الحدود التونسية الإيطالية

وقعت كل من تونس و إيطاليا معاهدة بخصوص تقسيم الرصيف القاري في ٢٦ أغسطس (آب)١٩٧١م، ودخلت الاتفاقية إلى حيز التنفيذ عام ١٩٧٨م . وبناء على هذه الاتفاقية جرى تحديد الرصيف القاري بين الساحل التونسي ومجموعة الجزر الإيطالية في البحر المتوسط . وأهم هذه الجزر هي جزيرة سردينيا وصقلية ومجموعة من الجزر الصغيرة أهمها (بنتلاريا ، لينوسا ، لامبيون ، لامبيدوسا) . ويبلغ طول الحدود البحرية التونسية قرابة ٤٤٣ ميلاً بحرياً . مقسومة بـ٣٢ نقطة استنادية تصل بينها خطوط مستقيمة .

لقد اتبع في تخطيط الحدود البحرية مبدأ الأبعاد المتساوية من الشاطئين التونسي ومجموعة الجزر الإيطالية السابقة، مع إهمال بعض الجزر الصغيرة . لقد كانت أهم مشكلات تخطيط الحدود البحرية وجود مجموعة من الجزر الإيطالية الصغيرة القريبة من الساحل التونسي . وقد احتسبت لهذه الجزر مياها إقليمية خاصة بها . مما جعل الحدود البحرية في مضيق صقلية تنحرف نحو المناطق التونسية على شكل أنصاف دوائر . أنظر شكل رقم (٤/ ١٣) .

وبهذا التحديد استطاعت تونس أن تستند إلى أساس قانوني لمنع الصيادين الإيطاليين من الدخول إلى مياه الصيد التونسية . وقد شكت تونس طويلاً من حركة الصيد الايطالي هذه . وقد تم أثناء مناقشة موضوع الحدود البحرية إمكانية منح تونس السماح للصيادين الإيطاليين بالصيد في مناطقها . مقابل معونة تقدمها إيطاليا لتونس . ولما كان هذا الاتفاق هو الأول من نوعه فلم يستطع الفريقان تحديد الحدود البحرية بدقة في المناطق التي

تتلاقى فيها هذه الحدود مع الحدود المجاورة مثل الجزائر وليبيا ومالطا . بل تركت هذه النهايات لتحديدها في المستقبل على ضوء الحدود البحرية مع تلك الدول . (Charney and Alexander,1993:1611-1626) .

الشكل رقم (٤/ ١٣)

الحدود البحرية بين تونس وإيطاليا وتونس وليبيا

٤ . ٤ . ٤ الحدود الليبية المالطية

يفصل ليبيا عن جزيرة مالطه في البحر المتوسط ما يزيد على ٠٥٣ كم من مياه البحر المتوسط . وتعتقد مالطه أن خط الوسط هو الذي يحدد مناطق النفوذ الاقتصادي لكلا الدولتين . في حين ترى ليبيا أن التقسيم يجب أن

يأخذ بعين الاعتبار الامتداد الارضي لليبيا على البحر وامتدادها الطولي . ومن هذا المنطلق أرسلت ليبيا زوارقها الحربية فأوقفت التنقيب عن النفط في بعض المناطق التي ترى مالطا إنها تخصها . فأعترضت مالطا على ذلك . وقد اتفق الطرفان على عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية التي اصدرت حكمها في الموضوع في ٣ يوليو (حزيران) عام ١٩٨٥م، وقد وقعت الدولتان على الاتفاقية الحدودية في ١٠ نوفمبر(تشرين ثاني) ١٩٨٦م، ودخلت الاتفاقية حيزاً للتنفيذ في ١١ ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٨٧م . أن المنطقة موضوع الخلاف تنحصر بين خطي الطول (١٤ْ ـ ١٥ْ) شرقاً، وقد كان السؤال المطروح على المحكمة الدولية من كلا الدولتين هو : ما هي المعايير والأسس التي يجب اتباعها في تقسيم المنطقة الاقتصادية بين الدولتين؟ ولم يكن التحكيم لتحديد خط الحدود البحرية بين الدولتين وقد استندت المحكمة في إصدار حكمها على قوانين الأمم المتحدة الخاصة بالبحار لعامي ١٩٥٨م ، ١٩٨٢م ، وأخذت بمبدأ الأبعاد المتساوية من شاطئ الدولتين . وأقرت المحكمة مبدأ الانحراف عن خط الوسط في بعض المناطق لاستيعاب بعض الجزر التابعة . وهكذا حلت المشكلة الحدودية بين الدولتين فيما يخص الحدود البحرية لكل منهما . (Charney & Alexander,1993: 149-1662) .

٤ . ٤ . ٥ الحدود الليبية ـ التونسية

في عام ١٩٧٧م، ظهر خلاف بين تونس وليبيا حول تقسيم الرصيف القاري في المياه الإقليمية فقد كانت ليبيا ترى أن حدودها البحرية مع تونس يجب أن تأخذ خطاً متجهاً إلى الشمال متناسباً مع الشكل الطولي للساحل الليبي، أما تونس فقد كانت ترى أن خط الحدود يجب أن يميل بزاوية ٤٥ْ متماشياً مع المظاهر الطبيعية لخط الساحل التونسي . (أنظر شكل رقم (٤/

١٣)) . وقد تدخلت الجامعة العربية لفض النزاع حيث اتفق الطرفان على رفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية، وقد صدر حكم المحكمة الدولية في عام ١٩٨٢م، وذلك بأن أقرت المحكمة خطاً للحدود البحرية بين الدولتين يميل ٢٦ْ، وبعد ذلك يميل بـ ٥٢ْ ، بحيث يحقق مطالب الدولتين في المياه الإقليمية والرصيف القاري، والذي فرض هذا التعديل في ميلان خط الحدود البحرية هو وجود جزيرتي (جربه) و (كركنه) قبالة الساحل التونسي، الأمر الذي فرض أن يكون الخط منكسراً لا خطاً مستقيماً باتجاه واحد، وهكذا أصبح هذا الخط يفصل المياه الإقليمية الليبية عن المياه التونسية (أنظر شكل (٤/ ١٣)) وقد وقعت كل من تونس وليبيا اتفاقاً بهذا الخصوص أنهى مشكلات الحدود البحرية بين البلدين في أغسطس ١٩٨٩م، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١١ إبريل (نيسان) ١٩٨٩م). (Charney and Alexander,1993; 1663-1680).

الفصل الخامس

المشكلات الحدودية

المشكلات الحدودية

لعبت الحدود دوراً مهماً في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية، سواء بين الدول العربية ذاتها أو بينها وبين الدول الأخرى المجاورة، ولقد كانت مشكلت الحدود من أهم أسباب التوتر والاحتكاك بين العديد من الدول العربية، وقد أثرت بصورة فعالة على أوضاع السكان على جانبي الحدود، إذ من المعروف أن مفهوم الحدود دخيل على المنطقة العربية، وأن متوسط عمر هذه الحدود لا يزيد على (٧٠) عاماً، فالخريطة السياسية للوطن العربي قررتها أحداث القرن الماضي. والحدود السياسية هي صناعة أوروبية مفروضة على المنطقة من خارجها، ولم تكن في يوم من الأيام لتعبر عن أي واقع جغرافي، أو تخدم أية مصالح وطنية أو قومية عليا، بل جاءت لتكرس الفرقة والخلاف تطبيقاً لمبدأ (فرق تسد). فقد قصد بهذه الحدود تكريس مبدأ الفصل لا الوصل، وبذا أصبحت معظم هذه الحدود مواطناً للاحتكاك والتوتر، وقد برز خلال القرن الماضي العديد من القضايا الحدودية سواء بين الدول العربية ذاتها، أو بين الدول العربية وجيرانها، وسنلقي لمحة موجزة عن أهم قضايا الحدود، وأسباب الخلافات الحدودية، مع ذكر لمحة تاريخية عن أسباب النزاعات الحدودية وطريقة حلّها، ومن الجدير بالذكر أن معظم المشكلات الحدودية، قد انتهت ولم يبق إلا القليل منها، وهو في طريقه إلى الحل في المستقبل القريب.

٥ . ١ النزاع الإيراني ـ الإماراتي حول الجزر

تفسر دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي عام ١٩٧١م (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) جانباً

مهماً في العلاقات العربية الإيرانية في فترة مهمة من تاريخ المنطقة، فلم تتم عملية الاحتلال فجأة بل سبقتها محاولات إيرانية منذ بداية القرن العشرين، كما سبقت هذه العملية إقدام إيران على احتلال جزيرتين عربيتين أخريين هما سري «Sirri» وهنكام «Hangam» في فترة السيادة البريطانية على المنطقة (التميمي ١٩٨٢ : ١٢٩).

سنعالج فيما يلي قضية الجزر العربية التي احتلتها إيران، والتطور التاريخي للعلاقات العربية الإيرانية حول هذا الموضوع. وسنبدأ بتناول الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجزر، وتطور المحاولات الإيرانية لاحتلالها، والموقف العربي إزاء ذلك، وتأثير هذا الاحتلال على العلاقات العربية الإيرانية بشكل عام، والإيرانية الخليجية بشكل خاص.

٥ . ١ . ١ الموقع الاستراتيجي للجزر وأهميته

إن أهمية الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) تكمن في أهمية مضيق هرمز في الخليج العربي، ذلك أن هذه الجزر تحتل مدخل هذا المضيق، وينحصر مضيق هرمز بين جزيرة (لاراك) وبين شبه جزيرة (مسندم). ويعتبر حلقة الاتصال البحرية الوحيدة بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وأن أية قوة تسيطر عليه يمكنها التحكم بمصير منطقة الخليج كلها، لا بل التحكم في اقتصاديات العالم العربي أيضاً، لأن ناقلة نفطية تمر عبر هذا المضيق كل عشر دقائق، ويعد المنفذ الأساسي لدول الخليج العربية كلها، لا بل يعتبر المنفذ البحري الوحيد لبعضها كالعراق وقطر والبحرين والكويت (التميمي، ١٩٨٨ : ١٣٠).

إن الموقع الجغرافي والاستراتيجي الممتاز لهذه الجزر جعل لها أهمية خاصة بالنسبة لدول الخليج العربي، فهي تقع في مدخل الخليج، حيث

الممرات البحرية الصالحة للملاحة الدولية، مما يعطي لهذه الجزر أهمية استراتيجية، حيث يمكن استخدامها موانئ لرسو السفن المارة، ومحطات للتزود بالوقود، وهي صالحة لإقامة منشآت وقواعد عسكرية عليها، إلى جانب كونها منطقة وثوب على الساحل العربي للخليج، فإذا ما علمنا أن هذه الجزر تحوي ثروات طبيعية مهمة مثل البترول والحديد، كما تحوي مصائد للأسماك، وتتوافر بها المياه الصالحة للشرب والزراعة، أدركنا أهمية هذه الجزر وموقعها الاستراتيجي، وفيما يلي لمحة عن هذه الجزر الثلاث (عبد الوهاب، ١٩٧٥ : ٢٩٢).

أ- جزيرة أبو موسى: تبلغ مساحة جزيرة أبو موسى ٢٠كم٢، وهي تقع في مدخل الخليج على بعد ١٦٠كم من مضيق هرمز بين إمارة الشارقة وإيران، حيث تبعد ٧٥كم عن سواحل الشارقة و٩٥كم عن الساحل الإيراني أنظر شكل (٥/ ١)، أرض الجزيرة بركانية تتخللها الأودية المغطاة بالحشائش، ومعظم سكانها يعيشون على رعي المواشي وصيد الأسماك، وتتوافر في الجزيرة معادن مهمة مثل رواسب أكسيد الحديد والنفط. وكان يسكنها قبل الاحتلال الإيراني قرابة ألف نسمة، يعيش معظمهم في قرية «خان» البلدة الرئيسية في الجزيرة، وكانت جزيرة (أبو موسى) من المناطق التي يقصدها شيوخ الشارقة بصورة تقليدية خلال موسم الصيف للصيد والقنص، حيث توجد فيها بعض الحيوانات نظراً لخصوبة تربتها، ووجود الكلأ فيها، وقد حفرت في الجهة الجنوبية الغربية منها آبار تصلح مياهها للشرب.

لقد عرفت هذه الجزيرة منذ القدم بأنها ملجأ للسفن أثناء العواصف، كما اشتهرت بوجود خام الحديد قبل اكتشاف النفط في أراضيها، وقد حاولت ألمانيا في مطلع القرن العشرين استخراج أكسيد الحديد من

جزيرة (أبو موسى)، فأقامت منجماً صغيراً على أرض الجزيرة عام ١٩٠٦م وقد أقلق الوجود الألماني الحكومة البريطانية، التي ساءها أن يحصل الألمان على موطئ قدم في الخليج العربي، وقد أعد البريطانيون ترتيبات أمنية حيث قام حاكم الشارقة بمؤازرة من بريطانيا في عام ١٩٠٧م بإخراج أفراد الشركة الألمانية، التي كانت تستغل الحديد في الجزيرة، لأن الألمان في تلك الفترة كانوا يتعاطفون مع إيران بخصوص ملكية الجزيرة. (Anderson,1993:174) ، وأنظر أيضاً عبد الوهاب (د. ت): ٢٩٥ ـ ٢٩٧ .

ب ـ جزيرة طنب الكبرى: تقع هذه الجزيرة على بعد ٢٠كم من رأس الخيمة، وتقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى، وتبعد عنها بمسافة ٥٠كم، ومساحتها حوالي ٩كم٢، وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها ٤كم، وأراضيها منبسطة وفيها بعض المراعي، وتتوفر فيها المياه العذبة، وكان يسكنها حوالي ٧٠٠ شخص من العرب قبل احتلالها، ويعمل سكانها في صيد الأسماك، وفيها منارة لإرشاد السفن، ويتوفر فيها النفط، وهي تابعة لإمارة رأس الخيمة. (أنظر شكل (٥/ ١) ، (Anderson,1993:223) ، وكذلك (عبد الوهاب، (د. ت): ٢٩٨) .

والجزيرة تأتي في المرتبة الأولى من الناحية الاستراتيجية، ذلك لكونها تمتلك عمقاً وموقعاً بحرياً ذا أهمية كبيرة في التحكم في مضيق هرمز، وفي السيطرة على مدخل خليج عُمان، ومن ثم المحيط الهندي.

جـ ـ جزيرة طنب الصغرى: تسمى هذه الجزيرة «نابيوه» وتبعد حوالي ٩٠كم عن ساحل رأس الخيمة و١٣كم عن جزيرة طنب الكبرى، وهي نتو صخري على شكل مثلث طوله ٢كم، وعرضه كيلومتر واحد. وتتكون من تلال داكنة، وبها طيور بحرية، وهي خالية من السكان، لعدم توافر

المياه العذبة، وهي غنية بالنفط، وتصلح للأعمال العسكرية ومراقبة السفن المارة، وهي تتبع إمارة رأس الخيمة. (شكل (٥/ ١) ، (عبد الوهاب ، (د. ت): ٩٨) .

الشكل رقم (٥/ ١)
موقع جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى

٥ . ١ . ٢ الجذور التاريخية للخلاف بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث

بعد انهيار دولة اليعاربة في عُمان، بدأ يسطع نجم قوة بحرية عربية جديدة لتملأ الفراغ السياسي الناجم عن ذلك الانهيار، وكانت تلك القوة هي دولة القواسم ومقرها (رأس الخيمة)، فكان الأسطول القاسمي هو القوة البحرية الرئيسية في مياه الخليج في منتصف القرن الثامن عشر، وامتدت علاقات القواسم إلى دول ومناطق عديدة في الهند والساحل الشرقي لإفريقيا.

تركزت قوة القواسم في الساحل الجنوبي للخليج العربي، وكانت أبرز مدنهم رأس الخيمة والشارقة، إلا أنه ومع منتصف القرن الثامن عشر هاجر فريق من القواسم إلى الساحل الشمالي من الخليج حيث استقروا في منطقة (لنجه) على الساحل الإيراني. وبدأ الفرع الجديد من القواسم في ممارسة استقلالية في تلك المنطقة، ومدّ نفوذه إلى الجزر والساحل المحاذي للخليج.

وتذكر المراجع التاريخية وجود تقسيم لملكية جزر الخليج بين فرعي القواسم، بحيث أصبحت جزيرتا (سري) و(هنكام) تابعتين لقواسم (لنجه) وجزر (أبو موسى) و(طنب الكبرى) و(طنب الصغرى) و(صيربونعير) تابعة لقواسم ساحل عُمان (رأس الخيمة والشارقة) وحدث مثل هذا الاتفاق قبل عام ١٨٣٥.

استمرت سيادة قواسم الساحل الفعلية والقانونية على الجزر المذكورة سابقاً، بشكل لا ينازعه أحد، بل أنه في عام ١٨٦٤م أرسل حاكم قواسم الساحل رسالة رسمية إلى المقيم البريطاني يعلمه فيها بتبعية جزر (أبو موسى) و(طنب الكبرى) و(طنب الصغرى) و(صير أبو نعير) له منذ أجداده

الأوائل، فكان هذا الخطاب أول توثيق كتابي لملكية الجزر للإمارات وتبعيتها القانونية لها، بل أن السيادة لم تقتصر على مجرد إشعارات خطابية، بل تعدت ذلك إلى صور احتجاجية من قواسم الساحل لأي تدخل في الجزر وانتهاك للاتفاق من قبل قواسم (لنجه) والإمارات المجاورة. واصبحت جزيرة (أبو موسى) منذ سبعينات القرن التاسع عشر مقراً زراعياً، واستراحة لحاكم القواسم في الشارقة.

إنّ الإدعاء الإيراني في الجزر قد بدأ في عام ١٨٨٧م عندما تمكنت الحكومة الإيرانية من احتلال إمارة (لنجه). وإلحاق الهزيمة بقوة القواسم على الساحل الإيراني، لقد اعتبرت أن هذه الجزر كانت تتبع لإمارة (لنجه) ولما آلت (لنجه) إليها، أخذت إيران تطالب بملكية هذه الجزر وبدأت تتطلع لاحتلالها.

لقد كانت الخطوة الأولى بعد القضاء على الحكم العربي في (لنجه) على الساحل الإيراني هو استيلاء إيران على جزيرة (سري) في ذات العام ١٨٨٧م، ورفع العلم الإيراني عليها، وقد سألت الحكومة البريطانية المقيم السياسي البريطاني ووزيرها المفوض في طهران، عما إذا كانت الجزيرة تحت الحماية البريطانية، وكان الرد على تلك الاستفسارات يتلخص بأن جزيرة (سري) و(طنب) خارج حدود التدخل الإيراني، وأنهما تابعتين للساحل العربي، وتحت الحماية البريطانية. وأرفق المقيم السياسي البريطاني رده بتقرير خاص ذكر فيه «أن هذه الجزر تابعة للقواسم، وليس لإيران حق في التدخل فيها». وقد احتج شيخ الشارقة على الإجراء الإيراني في جزيرة (سري) وحذر من مغبة تكرار الحادث لجزيرة طنب. غير أن بريطانيا قد قبلت بالأمر الواقع مراعاة لمصالحها في إيران، حيث لم تكن بريطانيا تريد الضغط على إيران حتى لا تترك فرصة لتقارب إيراني-روسي، أو أن تستغل روسيا ذلك فتعمل عل تقوية نفوذها في إيران.

بعد الاحتلال الإيراني لميناء (لنجه) تراجعت التجارة على الشاطئ الإيراني، وانتقل التجار العرب إلى ساحل عُمان، واهتم هؤلاء التجار بجزيرة (أبو موسى) لتكون ميناءً تجارياً، ومركزاً أساسياً لتصريف بضائعهم إلى الخارج، وطلبوا من الشركات البريطانية أن تجعل جزيرتهم من بين الموانئ التي ترسو فيها السفن، لخلق سوق حرة بعيدة عن أطماع إيران. ثم أخذت الجزيرة تنافس الموانئ الإيرانية في التجارة، فتحركت إيران لفرض سيطرتها على جزيرة (أبو موسى). وفي عام ١٩٠٤م، أقدمت إيران على خطوة مفاجئة بإنزال عدد من الجنود إلى جزيرة (أبو موسى) و(طنب الكبرى)، وأنزلوا علم الشارقة من الجزيرتين، وقاموا برفع العلم الإيراني عليهما. فما كان من حاكم الشارقة إلا أن احتج على مثل هذه التصرفات، الذي طالب إيران بتقديم أدلة على ملكيتها للجزيرة، فانسحبت إيران بهدوء ولم تقدم أي دليل يسند دعواها الجديدة. (Anderson,1993:1-4)، وأنظر أيضاً (الركن، ١٩٩٢م: ١٣-١٥).

شهدت المرحلة التالية ما بين ١٩٠٤-١٩٢٣ هدوءاً في الموقف الإيراني من الجزر. غير أنه في عام١٩٢٣ كتب المفوض البريطاني في طهران يقول: أنه عرف بسرية أن صاحب الشركة التي كانت تقوم بالتنقيب عن أكسيد الحديد في جزيرة (أبو موسى) قد حرض الحكومة الإيرانية على المطالبة بجزيرة (أبو موسى) ورفع الأمر إلى عصبة الأمم، ولفت المفوض البريطاني نظر وزارة الخارجية البريطانية إلى أن إيران ربما تقوم بعمل مشابه لما قامت به في عام ١٩٠٤م، وكان رد وزارة الخارجية البريطانية: «أننا نستعد لاتخاذ إجراء عسكري ضد أي تصرف إيراني بخصوص جزيرة (طنب) و(أبو موسى) اللتين نعتبرهما تابعتين لشيخ الشارقة، وإذا لم يكن لديك اعتراض ألفت نظر رئيس وزراء إيران، وأبلغه إنذاراً ودياً، بأن حكومة صاحب

الجلالة ستتخذ الخطوات والإجراءات المماثلة لما حدث في عام ١٩٠٤م، لمنع أي خطوة إيرانية في هذا الاتجاه» (التميمي ١٩٨٨ : ١٣٦ ـ ١٣٧).

وتوضيحاً للموقف البريطاني ذكرت مذكرة رسمية بريطانية في ٣٠ أبريل ١٩٢٣ «أن جزيرة (أبو موسى) قد جاء ذكرها في دليل الخليج بأنها تابعة لشيخ الشارقة بدون شك. وذكر دليل الخليج الحقائق التالية: ـ أن جزيرة طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى تتبع مسئولية عرب الشارقة، وعند محاولة إيران احتلال هذه الجزر عام ٤٠٩١م تصدت لها القوات البريطانية، وقد وعدت إيران ببحث الموقف بينها وبين الحكومة البريطانية، ولكن إيران لم تقدم ما يثبت ادعاءها وملكيتها للجزر المذكورة، ولا يجب أن تتخذ أي إجراء بحق أي جزيرة في الخليج، لأنه سيكون لريطانيا موقف من ذلك كما حدث في عام ١٩٠٤م. (التميمي، ١٩٨٨ : ١٣٧ ـ ١٣٨).

إزاء ذلك التهديد الصريح من بريطانيا تراجعت إيران عن أي عمل ضد جزيرة (أبو موسى) وغيرها من الجزر الأخرى، غير أنها راحت تقوي أسطولها في الخليج، وقد اعتمدت إيران في بناء أسطولها على إيطاليا، فانزعجت بريطانيا لوجود مثل هذا النشاط الإيطالي في الخليج، وقد مارس الأسطول الإيراني نشاطاً ضد السفن العربية التجارية في الخليج بحجة منع التهرب، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تعداه إلى محاولة احتلال جزيرة أخرى من جزر الخليج هي جزيرة (هنكام) عام ١٩٢٨م، مستخدمة أسطولها الناشئ، وكانت هذه ثاني جزيرة عربية تسقط في يد إيران، ويستمر احتلالها بعد جزيرة (سيري)، وكان عرب الخليج عاجزين عن مواجهة هذا التحدي بسبب إضعاف بريطانيا لقوتهم، وارتباطهم معها بمعاهدات تنص على توليها الدفاع عنهم، ولأسباب خاصة بطبيعة المرحلة في نهاية

العشرينيات، واستمرار المفاوضات بشأن امتيازات النفط في إيران، ومنافسة الشركات الأمريكية للشركات البريطانية، فإن التواطؤ البريطاني في مسألة احتلال جزيرة (هنكام) كان واضحاً، فلم تحرك السلطات البريطانية ساكناً.

لقد بدأت عملية السيطرة على الجزيرة بأن أقامت إيران فيها مركزاً جمركياً ومكتباً للبريد، وقامت بتعيين موظفين إيرانيين، ثم أقدمت على عملية الاحتلال، وطرد شيخها أحمد بن عبيد بن جمعة.

إن جزيرة (هنكام) جزيرة صغيرة تابعة لساحل عُمان، وسكانها من قبيلة بني ياس العربية التي تسكن ساحل عُمان (رأس الخيمة والشارقة). وقد استقرت هذه القبيلة في الجزيرة في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وقبل ذلك كانت تابعة للحكم العربي في جنوب إيران، وكان يعمل سكانها في التجارة وصيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ، والملفت للنظر أن العرب لم يطالبوا بجزيرتي (سيري) و(هنكام)، وسكتوا عن الأمر الواقع، وكأنهم يريدون الحفاظ على ما تبقى من الأرض. (التميمي، ١٩٨٢ : ١٣٨-١٣٩).

في عام ١٩٣٠م عرضت إيران استئجار جزيرتي طنب الكبرى والصغرى من رأس الخيمة ولمدة خمسين عاماً، فوضع حاكم رأس الخيمة شروطاً عدة أبرزها التأكيد على سيادة هذه الإمارة على الجزيرتين، وأمام الشروط التي وضعها العرب تراجعت إيران عن عرض الاستئجار، بينما استمرت الإمارات العربية في ممارسة السيادة القانونية على الجزر. ففي عام ١٩٦٤م منحت إمارتا الشارقة ورأس الخيمة حق التنقيب عن النفط لشركات مختلفة دون احتجاج يذكر من طرف إيران، وحتى عام ١٩٧٠م لم تحاول إيران اتخاذ أي إجراء بشأن الجزر الثلاثة.

٥ . ١ . ٣ احتلال إيران للجزر الثلاث عام ١٩٧١م

دخلت مسألة الجزر العربية في الخليج مرحلة جديدة في بداية السبعينات، وبخاصة بعد إعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب عسكرياً من منطقة الخليج العربي، إن هذا القرار كان أحد الأسباب التي دفعت إيران إلى الإقدام على احتلال الجزر الثلاث (أبو موسى) و(طنب الكبرى) و(طنب الصغرى) عام ١٩٧١م. ولكن هذا ليس السبب الوحيد، فضعف الوضع العربي وتدهوره بعد هزيمة عام ١٩٦٧م، دفع إيران إلى تحقيق حلمها باحتلال هذه الجزر الذي استمر طويلاً ، ولا يغيب عن البال الأسباب الاستراتيجية والاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها بخصوص هذه الجزر، كما لا يغيب عن البال أطماع الشاه التوسيعية بهذا الخصوص.

ليس هناك أدنى شك في أن بريطانيا التي كانت تعارض احتلال إيران في السابق، قد وافقت على الاحتلال في عام ١٩٧١م. فقد قدمت السلطات البريطانية مقترحات إلى حاكمي الشارقة ورأس الخيمة تتلخص في تقسيم السيادة وعوائد النفط في الجزر الثلاث بين إيران والإمارتين العربيتين، وتدفع إيران منحة سنوية لحاكمي الإمارتين، ولا تعلن إيران عن تواجدها العسكري في الجزر.

إنّ هذه المقترحات التي قدمتها بريطانيا كانت الإطار الذي غلف عملية احتلال إيران للجزر، فقبيل انسحاب بريطانيا بأيام، أرسلت بريطانيا مبعوثاً شخصياً لوزير الخارجية البريطانية إلى كل من طهران والشارقة، أجرى مفاوضات تمخض عنها الاتفاق الإيراني-البريطاني، الذي يقضي بأن تكون جزيرتا طنب الكبرى والصغرى لإيران، وتكون جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة مناصفة بين كل من الشارقة وإيران، وكانت الصيغة التي توصل إليها المبعوث البريطاني تنص على ما يلي:

١ ـ تقسيم جزيرة (أبو موسى) مناصفة بين الشارقة وإيران، ويكون لإيران الحق في اختيار المواقع الاستراتيجية، مما يتيح لها إقامة قاعدة عسكرية، إذ لم تعد (بندر عباس) القاعدة الجوية في مضيق هرمز كافية.

٢ ـ لحاكم الشارقة الحق في تحديد الشركة التي تعطي حق التنقيب عن النفط في مياه الجزيرة.

٣ ـ في حال ظهور النفط يوزع الدخل مناصفة بين الشارقة وإيران، وتتعهد إيران بإنفاق عائدات إيران من هذا النفط على تنمية إمارات الساحل غير المنتجة للنفط.

٤ ـ تعترف إيران والشارقة بأن حدود البحر الإقليمي هي ١٢ ميلاً بحرياً للجزر.

٥ ـ تتعهد إيران بتقديم مساعدة مالية سنوية للشارقة قدرها مليون ونصف المليون جنيه استرليني لمدة (٩) سنوات قابلة للتجديد. وتتوقف هذه المساعدة تلقائياً في حال ارتفاع عائدات الشارقة من النفط إلى ما يزيد عن ثلاثة ملايين جنيه.

٦ ـ تتم الموافقة على هذه المقترحات بواسطة رسائل يتبادلها الطرفان عبر وزارة الخارجية البريطانية، وتتعهد إيران بدعم اتحاد الإمارات ومساعدته عند الضرورة القصوى.

أما بالنسبة لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى التابعتين لرأس الخيمة، فقد كان الاقتراح البريطاني يدعو إلى بيع الجزيرتين في مقابل دفعات سنوية مجموعها ١,٦ مليون جنيه استرليني لمدة (٩) سنوات، وأن أي ثروة نفطية أو معدنية يكون لرأس الخيمة ما نسبته ٤٩٪. وقد رفض حاكم رأس الخيمة هذا الطلب قائلاً لن نتخلى أبداً عن أرضنا، ولسنا مستعدين لدخول صفقات لبيع أرضنا. (عبد الوهاب، (د. ت) ١٩٧٥م: ٣٠٧ـ٣٠٨).

لقد استندت إيران في تبرير احتلالها للجزر على هذا الاتفاق، بحيث اتخذتها ذريعة لإنزال قواتها في الجزر الثلاث، فقد نفذت إيران الخطة البريطانية بشأن الجزر، وتمكنت من احتلالها عشية الانسحاب البريطاني من الخليج، فقامت بإنزال قواتها البرمائية والتي تقدر بعدة آلاف، وكانت تحملهم قوارب حربية وطائرات هيلوكبتر إلى الجزر العربية، وقد وقعت اشتبكات بين القوات الإيرانية، ورجال الشرطة العرب ف الجزر، وبعد ساعات تمكنت القوات الإيرانية من احتلال الجزر، دون أن تحرك بريطانيا ـ الملتزمة بالدفاع عن هذه الإمارات ـ ساكناً. وأعلن رئيس وزراء إيران نبأ احتلال قواته للجزر الثلاث، ورفع العلم الإيراني عليها، ولم تلتزم إيران بالاتفاقية التي أبرمتها مع الشارقة، وأخذت تتصرف باعتبار أن هذه الجزر ممتلكات إيرانية.

وفي عام ١٩٩٢م قامت إيران بطريق غير مباشر بطرد معظم السكان العرب، الذين كانوا يعيشون على جزيرة (أبو موسى) وذلك بعد أن عطلت محطة تحلية المياه الوحيدة بالجزيرة، وذلك بطرد العمال الهنود العاملين فيها بحجة، عدم حملهم لأوراق ثبوتية إيرانية.

٥ . ١ . ٤ مبررات إيران في شرعية سيادتها على الجزر

ترتكز إيران في شرعية سيادتها على الجزر على عدة حقائق أهمها:

١ ـ أن لدى إيران عدداً من الخرائط البريطانية التي تشير إلى تبعية الجزر للسيادة الإيرانية، ، ومنها خريطة عسكرية قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عام ١٨٨٦م لشاه إيران، وظهرت عليها الجزر الثلاث ملونة بلون إيران نفسه.

٢ ـ إن سلطات إيران ووجودها العسكري والمدني في الجزيرة يستند إلى

مذكرة التفاهم أو الترتيبات التي وقعتها مع حاكم الشارقة قبيل الغزو عام ١٨٧١م.

٣- إن إيران لها مصالح استراتيجية تستلزم تبعية الجزر لها للحفاظ على أمن الخليج، لقرب موقعها الجغرافي لها. فطنب الكبرى وطنب الصغرى أقرب إلى الساحل الإيراني من الساحل العربي الإماراتي.

٤- إن ألمانيا وفرنسا كانتا تريان أن الجزر فارسية، والدليل على ذلك أن الحكومة الألمانية وجهت احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية عندما احتلت الجزر، وأكدت لها أن هذه الجزر إيرانية، كما أن نائب قنصل فرنسا في إيران أكدّ في دراسة تحت عنوان الخليج الفارسي أن الجزر تنتمي إلى إيران.

٥- واستناداً لكون الخليج كان يسمى عبر التاريخ بالخليج الفارسي، فالجزر الموجودة فيه تعتبر فارسية.

٥ . ١ . ٥ مبررات دولة الإمارات في شرعية سيادتها على الجزر

ترتكز دولة الإمارات في شرعية سيادتها على الجزر على عدة حقائق أهمها:

١- أن الرسائل المتبادلة بين حاكم قواسم الساحل في رأس الخيمة والشارقة والمسئوليين البريطانيين في الخليج تظهر سيادة القواسم بشكل لا ينازعه أحد. وقد ذكرنا فيما مضى أنه في عام ١٨٦٤م أرسل حاكم قواسم الساحل رسالة رسمية إلى المقيم البريطاني يعلمه فيها بتبعية الجزر له منذ أجداده الأوائل.

٢- من هذا المنطلق فقد قام حاكم الشارقة في عام ١٨٩٨م بمنح امتيازات للتنقيب عن المعادن لإحدى الشركات الأجنبية في جزيرة (أبو موسى) وذلك لتبعيتها القانونية له.

٣- وجود وثائق تاريخية تؤكد أن حاكم الشارقة قد أنشأ منذ السبعينات من

القرن التاسع عشر استراحة خاصة له في جزيرة (أبو موسى).

٤ ـ في عام ١٩٠٤م رفعت إيران علمها على جزيرة أبو موسى، فاحتج حاكم الشارقة على ذلك، وسانده في ذلك المقيم البريطاني الذي طالب إيران بتقديم أدلة على ملكيتها للجزيرة، مما حدى بإيران للانسحاب من الجزيرة لعجزها عن تقديم أية وثائق تثبت ادعاءتها.

٥ ـ تقدمت إيران عام ١٩٣٠م بطلب استئجار جزيرتي طنب الكبرى والصغرى من رأس الخيمة لمدة خمسين عاماً، وهذا دليل يؤكد بطلان ادعاءات إيران بملكية هذه الجزر.

٦ ـ عروبة سكان هذه الجزر حيث أن لغتهم عربية وروابطهم الأسرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربي للخليج، كما أنهم ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة في دولة الإمارات.

٧ ـ رفع أعلام إمارة الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر، ووجود ممثلين لحاكمي الإمارتين في الجزر بصفة مستمرة واستيفاؤهما رسوماً وضرائب على الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن وجود مرافق عامة تابعة للإمارتين، وقيامهما بمنح الامتيازات لاستخراج الثروات المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث.

٨ ـ وجود خريطة إيرانية صادرة في عام ١٩٥٥م قد أشارت بوضوح إلى تبعية الجزر لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة وليس لإيران.

إنّ مبررات إيران تسقط وتصبح واهية أمام الحقائق الإماراتية حول ملكية الجزر، وأن المنطق الذي تبنته إيران هو منطق القوة الذي سيطرت من خلاله على الجزر الثلاث، ضاربة عرض الحائط بكافة الأعراف والمبادئ الدولية. وحين طالبت الإمارات بعرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم

المتحدة رفضت إيران هذا الطلب، فاقترحت الإمارات حل النزاع قانونياً بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية في لاهاي وفق المادتين (٣٢) و (٣٦) من ميثاق الأمم المتحدة، الخاصة بنزاعات الحدود، لكن إيران رفضت هذا الطلب أيضاً لتخوفها من ضعف موقفها القانوني وصعوبة إثباتها لملكية الجزر.

إنّ حل المشكلات الحدودية لا يحسمها السلاح، وإنما الحل السياسي العادل، وأن منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع من خلال الاحتلال لا يحل المشكلة، ففي الوقت الذي يشعر فيه طرف من الأطراف بالقوة سيعتدي على الطرف الأضعف، وعندما تدور الدائرة، ويقوى الطرف الضعيف سيتعامل بالمثل، وتكون النتيجة خسارة مادية وبشرية يمكن ادخارها وتوفيرها. لقد لعبت القوى الاستعمارية التي كان لها مصالح حيوية في منطقة الخليج دوراً مهماً في إيجاد المشكلات الحدودية وخلق النزاع حولها، وقد آن الأوان لكي تحل هذه الأقطار مشكلاتها سلمياً بعيداً عن تأثير وتوجيه تلك القوى.

لقد شهدت الفترة الأخيرة تغيراً في الموقف الإيراني؛ إثر تحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية. ونلمس ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين هذه الدول. وفي زيارة وزير دفاع إيران إلى السعودية في عام ٢٠٠٠م أبدت إيران موقفاً مرناً يدعو إلى إيجاد إطار ترتيبات لحل هذه المشكلة في المستقبل القريب.

٥ . ٢ النزاع العراقي ـ الإيراني

هناك أمران أساسيان في النزاع العراقي الإيراني هما: منطقة عربستان التي ترى العراق أن إيران اقتطعتها من أراضي العراق وضمتها إلى أراضيها، والخلاف القديم حول الحدود البحرية في منطقة شط العرب. وسنلقي الضوء على هذين الأمرين الذين أسهما ولمدة قرن من الزمن في توتر العلاقة بين الجارتين إيران والعراق.

٥ . ٢ . ١ عربستان

تقع منطقة عربستان التي يطلق عليها الإيرانيون اسم «خوزستان» إلى الجنوب الشرقي من العراق شرقي شط العرب، ويحدها من الشمال جبال كردستان، ومن الشرق جبال البختياريه، والتي تكون كل منها حدوداً طبيعية فاصلة بين منطقة عرستان ومنطقة إيران الشمالية والشرقية، أما من الجنوب فيحدها الخليج العربي، ومن الغرب شط العرب (أنظر شكل ٥/ ٢).

تبلغ مساحة المنطقة قرابة (١٦٠) ألف كيلو متر مربع، وطولها ٤٢٠كم، وعرضها ٣٨٠كم تقريباً، وتتشابه عربستان في تكوينها الطبوغرافي مع تكوين السهل الرسوبي العراقي، فأراضيها رسوبية حديثة التكوين تكونت بفعل الترسبات التي كانت تحملها إليها مياه نهري دجلة والفرات ونهر كارون وتوابعه في أواخر الزمن الجيولوجي الرابع، أما مناخها فيشبه إلى حد كبير مناخ القسم الجنوبي من العراق، حيث الصيف الشديد الحرارة العديم الأمطار والشتاء المعتدل القليل المطر. (عبد الوهاب، (د.ت): ٢٧٥ـ٢٧٨).

الشكل رقم (٥/ ٢)
منطقـــــة عربســـــتان

أما بالنسبة لسكان عربستان فإن معظمهم من العرب الذين يتكلمون اللغة العربية ، وينتمون إلى قبائل عربية قدمت من الجزيرة العربية . وتتصف هذه القبائل بنفس عادات وتقاليد القبائل العربية الموجودة في جنوب العراق ، ويشتغل معظمهم في الزراعة وخاصة زراعة النخيل والرز ، وبعضهم يعمل في الصناعات اليدوية أو كعمال نفط في شركات النفط العاملة في المنطقة .

من هذا يظهر لنا أن منطقة عربستان تكون وحدة طبيعية مع جنوب العراق سواء من الناحية الطبيعية أو البشرية أو الاقتصادية حيث نجد تشابه السكان في أصلهم ولغتهم ، إضافة إلى عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم المشترك ، كما نجد التشابه في المظهر الطبيعي للأرض والمناخ والمحاصيل الزراعية ، وخاصة التمور ، حيث تنتشر بساتين النخيل على طرفي شط العرب الفاصل بين عربستان والعراق ، إضافة إلى الثروات النفطية الموجودة في عربستان والتي تعتبر امتداداً لحقول النفط في القسم الجنوبي من العراق . (عبد الوهاب ، (د . ت) : ٢٧٥ ـ ٢٧٦) .

كانت منطقة عربستان في القرن الرابع قبل الميلاد جزءاً من مملكة البابليين في العراق ، تم اجتاحتها جيوش الفرس في عهد الملك سابور ، وبعد فتح فارس من قبل الدولة الإسلامية ، هاجرت إلى عربستان العديد من القبائل العربية من قلب الجزيرة العربية ، واستقرت فيها ، وأخذت تعمل على استغلال أراضيها الخصبة ، وظلت هذه المنطقة عربية من بداية حكم الخلفاء الراشدين وحتى العهد العثماني .

لقد ضم العراق نهائياً إلى أملاك الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الرابع في أواخر سنة ١٦٣٨م . وثبتت الحدود بين الامبراطورية العثمانية والدولة الصفوية في فارس حسب المعاهدة المعروفة باسم (زهاب) سنة ١٦٣٩م بحيث جعل شط العرب هو الحد الفاصل بين أملاك الدولتين .

ولم تستطع الامبراطورية الفارسية أن تفرض سيطرتها الكاملة على منطقة عربستان بسبب الاستقلال الذاتي الذي كان يتمتع به سكان عربستان ، فقد ذكر أحد الرحالة البرتغاليين الذين زاروا منطقة شط العرب في عام ١٦٠٤م ، بأن جميع المنطقة الواقعة إلى شرق شط العرب كانت تؤلف إمارة

عربية يحكمها مبارك بن عبد المطلب الذي كان مستقلاً عن كل من الفرس والعثمانيين، كما ذكر أحد الرحالة الإيطاليين الذي زار المنطقة عام ١٦٢٥م أن الشيخ منصور كان مسيطراً على المناطق الواقعة شرقي شط العرب، وكان يقاوم بقوة محاولات الفرس التدخل في شئون إمارته الداخلية، وكان على اتصال دائم مع حاكم البصرة. (عبد الوهاب ،(د. ت) : ٢٥٥ـ ٢٥٦).

مع نهاية القرن الثامن عشر قامت بريطانيا بعدة محاولات للسيطرة على مداخل الخليج العربي والمناطق المحيطة به، وقد فشل البريطانيون في تحقيق سيطرتهم على قبائل المنطقة، فأوغروا صدر الدولة العثمانية، وكذلك الدولة الفارسية لتوجيه ضربة قوية لتلك القبائل العربية التي أصبحت تهدد مصالحهم في الخليج العربي. وبالرغم من كل هذه المحاولات فشل الجميع في إحكام السيطرة على منطقة عربستان، وبقي سكانها يتمتعون بالحكم الذاتي في المنطقة، دون أن يلزموا أنفسهم بالتبعية إلى أي دولة مجاورة.

في عام ١٨٢٣م عقدت معاهدة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية الصفوية وبموجب هذه المعاهدة اعترفت الامبراطورية العثمانية بضم عربستان للامبراطورية الفارسية، وبالرغم من هذه المعاهدة لم يستطع الفرس فرض سيطرتهم على المنطقة، فقد ظلت محتفظة باستقلالها التام عن حكومة طهران، كما أنها كانت على علاقات خارجية مع دول أخرى، ففي عام ١٨٢٧م طلب أمير عربستان من سلطان مسقط وعُمان إرسال قوات عسكرية بحرية لإيقاف الضغط الفارسي على استقلال بلاده.

لقد وقف سكان عربستان لصد كل محاولة قامت بها إيران للسيطرة على المنطقة، فحدثت عدة معارك دامية بين عربستان وإيران ادت فيما بعد إلى تراجع إيران، مستعملة سياسة اللين على المنطقة، حينما ادركت مدى

تعريض مصالحها السياسية والتجارية للخطر. فهذه المنطقة هي منفذ إيران الحيوي ومخرجها على الخليج وعمادها التجاري، لذا أصدرت مرسوماً ملكياً عام ١٨٥٧م ينص على أن تكون عربستان إلى الحاج جابر بن مرداد ولأبنائه من بعده، وتبقى الجمارك تحت إدارة الدولة الإيرانية، ويديرها أمير عربستان نيابة عنها، ويقيم في المحمرة مأمور من قبل الدولة الإيرانية يمثلها لدى عربستان، ومهمته تنحصر في الأمور التجارية فقط، وبتعهد أمير عربستان بنجدة الدولة الإيرانية بجيوشه في حالة اشتباكها في الحرب مع دولة أخرى.

ورغم اعتراف ايران باستقلال عربستان الضمني كإقليم قائم بذاته، إلا أن عرب عربستان لم يعيروا ذلك المرسوم أي أهمية، وظلت منطقة عربستان محتفظة بكيانها الذاتي، وعلاقاتها الخارجية وسيطرتها على أراضيها. (عبد الوهاب، (د.ت): ٢٥٨ ـ ٢٦١).

لقد ظهر خلال الفترة ما بين عام ١٨٩٦ ـ ١٩٢٥ الشيخ خزعل، الذي يعد من أهم الشخصيات العربية، التي ظهرت في منطقة عربستان وجنوبي العراق، فقد كان يتمتع بمكانة دولية، نظراً لوقوفه في وجه الاحتلال الإيراني، ومحاولة تقوية نفوذ بلاده الاقتصادي والعسكري، ولكنه نظراً لتهديدات إيران لفرض سيطرتها على بلاده، فقد اضطر إلى عقد معاهدة مع بريطانيا على غرار معاهدات بريطانيا الأخرى مع أمراء دول الخليج العربي. وكانت أولى هذه المعاهدات عام ١٩١٤م. أما الثانية فقد كانت بعد اكتشاف البترول في المنطقة، وكانت هذه المعاهدة الأخيرة تتيح للبريطانيين استخدام جزيرة عبادان لبناء مصفاة بترولية فيها، ومد أنابيب البترول عبر أراضيه، وقد بدأت مصفاة عبادان بالعمل سنة ١٩٢٠م.

وبالرغم من نشوء سلطة إيرانية حاكمة وقوية نجد أن شركة البترول البريطانية قد ستمرت في التعامل مع الشيخ خزعل بصورة مباشرة، ولم تعقد أي معاهدة مع إيران بخصوص قيام المصفاة البترولية في عبادان، وهذا مما يدل على اعتراف بواقع عربستان آنذاك، حيث أنها أراضي عربية وليست إيرانية ، ولهذا كان التعامل مع حكامها العرب، وليس مع حكام إيران، وكان في مدينة المحمرة قنصل بريطاني يتولى رعاية المصالح البريطانية في المنطقة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، قسمت البلاد العربية إلى مناطق نفوذ خاضعة للانتداب البريطاني أو الفرنسي، وطرحت مسألة قيام حكم وطني في العراق تحت إشراف الدولة المنتدبة بريطانيا، وقد رشح الشيخ خزعل نفسه لعرش العراق، على أن تتحد منطقة عربستان مع العراق، إلا أن خوف بريطانيا من نفوذ الشيخ خزعل الواسع دفعت بريطانيا إلى العدول عن ذلك، وأوعزت في الوقت نفسه إلى إيران أن تطلب من الشيخ خزعل القبول بتشكيل دائرة شرطة، يكون رئيسها من أسرة الشيخ خزعل، وضباطها من الإيرانيين، إلا أن الشيخ خزعل رفض هذا الطلب، بعد أن وضحت له نوايا البريطانيين والإيرانيين، سحب الشيخ ترشيحه لعرش العراق، حتى يتفرغ لحل مشكلاته مع إيران، وقد امتنعت ـ نتيجة لانسحابه ـ بعض عشائر جنوب العراق، وخاصة عشائر البصرة الموالية للشيخ خزعل من انتخاب الملك فيصل الأول، مما يدل على ما كان يتمتع به الشيخ خزعل من نفوذ في القسم الجنوبي من العراق عامة والبصرة خاصة، وما كان لهذه المنطقة من ترابط قوي مع عربستان.

في خلال هذه الفترة أخذ النفوذ الروسي بالتوغل في إيران، وكانت روسيا تهدف إلى جعل إيران جسراً تعبر منه إلى منطقة الخليج العربي،

ومن هنا قامت بريطانيا بمساعدة إيران لتقف أمام التيار الروسي، وقد استغلت إيران هذا الظرف فضغطت على بريطانيا لضم عربستان إلى إيران نهائياً، والإطاحة بالشيخ خزعل ورجاله. ومن الجدير بالذكر أن هناك اتفاقيات بين بريطانيا والشيخ خزعل بحماية هذا الأخير ومساعدته ضد إيران، إذا ما حاولت التدخل في شؤونه، غير أن بريطانيا لم توفِ بكثير من عهودها مع العرب.

لقد حاولت إيران في البداية كسب ود الشيخ خزعل عن طريق تحسين العلاقة معه، في الوقت الذي كانت تتفاوض فيه مع بريطانيا سراً للإطاحة به. فقد أرسلت إيران إلى منطقة عربستان أحد قوادها على رأس جيش كبير بحجة مفاوضة الشيخ لإنهاء كافة الخلافات بينهما، وقد استغل الجيش الفرصة واحتل كل منطقة عربستان، وتفرغ للقضاء على الشيخ خزعل نفسه لدوام سيطرة إيران على المنطقة، وهذا ما حصل فعلاً، فقد اعتقل الشيخ خزعل وعينوا نجله الشيخ عبدالله حاكماً في عربستان، والذي سرعان ما اعتقل وأرسل مخفوراً إلى طهران ليسجن مع والده، ثم اغتيل الاثنان معاً في ٢٢/ ٥/ ١٩٣٦م. وهكذا سيطرت إيران على عربستان وضمتها نهائياً إلى أملاك الدولة الإيرانية.

لقد اتبعت الحكومة الإيرانية سياسة متشددة مع سكان المنطقة، فقد أثار إلقاء القبض على الشيخ خزعل ثم اغتياله سخطاً شعبياً كبيراً، مما أدى إلى حدوث عدة ثورات في أعوام ١٩٣٥ و ١٩٤٠ و١٩٤٥م غير أن الحكومة الإيرانية أخمدت هذه الحركات بقسوة بالغة، وفرضت الهجرة القسرية على العديد من السكان إلى مناطق إيران المختلفة، كما شجعت الهجرة الإيرانية إلى إقليم عربستان، لزيادة الوجود الإيراني في المنطقة، وقد حظرت الحكومة التكلم بالعربية داخل المدن والدوائر الحكومية،

وأبدلت جميع التسميات العربية من مدن وأنهار وغيرها إلى أسماء فارسية فغير اسم المحمرة إلى «خرمشهر» والناصرية إلى «الأهواز» والحويزة إلى «دشت ميشان» وأصبحت منطقة عربستان تعرف باسم «خوزستان».

لقد أصبحت هذه المنطقة من أهم مناطق إيران الحالية، من حيث كونها منفذ إيران على الخليج العربي، إضافة إلى كونها منطقة النفط الأولى في إيران، وقد قامت إيران بربط مدنها بالسكك الحديدية مع باقي مدن إيران وأقاليمها، ويمكن القول أنه من الصعوبة بمكان إرجاع التاريخ إلى الوراء للمطالبة بحقوق عربية في هذه المنطقة، التي أسدل الوجود العربي فيها إلى الأبد. (عبد الوهاب، (د.ت): ٢٦٢-٢٦٦).

٥ . ٢ . ٢ الحدود العراقية - الإيرانية في شط العرب

يتشكل شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات عند بلدة القرنة، حيث يكوّن النهران مجرىً واحداً يسمى (شط العرب). ويصب فيه في منتصفه نهر كارون قادماً من إيران. يبلغ طول شط العرب من نقطة الالتقاء إلى الخليج العربي (٢٠٩)كم، ومعدل عرضه (٤٠٠)م ويتسع عند مصبه إلى (١٠٠٠) متر. أما معدل عمقه فيبلغ نحواً من (٧) أمتار، ويجري شط العرب ضمن منطقة من المستنقعات والسبخات.

يكوّن شط العرب في قسمه الجنوبي لمسافة حوالي ١٠٢كم من مصبه في الخليج العربي حتى شمال مدينة المحمرة (خرمشهر) بحوالي ١٦كم، حدوداً دولية بين العراق وإيران (أنظر شكل (٥/ ٣))، وقد شكلت هذه المنطقة دوماً منطقة نزاع بين الدولتين، ويرى بعض الباحثين أن هذا النزاع الحدودي أكثر النزاعات الحدودية العربية حدة ودموية، والبعض يرجع جذور هذا النزاع إلى التنافس القديم بين العرب والفرس (:Drysdale, 1985

86) في حين يرى آخرون أن جذور هذا الخلاف ترجع إلى بداية التنافس العثماني الإيراني حول العراق. فقد حدثت عدة منازعات بين الفرس والعثمانيين للسيطرة على العراق، إلا أن الدولة العثمانية حسمت النزاع لصالحها، وضمت بلاد العراق نهائياً إلى الأملاك العثمانية على يد السلطان مراد الرابع في أواخر ١٦٣٨م.

الشكل رقم (٥/ ٣)
الحدود السياسية بين العراق وإيران

٥ . ٢ . ٢ . ١ مراحل تثبيت الحدود بين العراق وإيران عبر التاريخ

مرّ تثبيت الحدود العراقية ـ الإيرانية بعدة مراحل نوجزها على النحو التالي :

١ ـ معاهدة زهاب : في عام ١٦٣٩م تمّ تثبيت الحدود بين العراق وإيران وفقاً لمعاهدة (زهاب) بين الدولة العثمانية وامبراطورية فارس ، بدءاً من الخليج العربي جنوباً حتى نهاية حدود العراق الحالية شمالاً في إقليم كردستان ، وقد اصبح بموجب هذه المعاهدة شط العرب حداً فاصلاً من الناحية الجنوبية بين إيران والعراق .

٢ ـ تكررت المعارك الحربية بين العثمانيين والفرس ، وخاصة أيام السلطان العثماني مراد الرابع والشاه إسماعيل الصفوي ، وقد عقدت معاهدة بين الطرفين في عام ١٨١٣م سميت بمعاهدة (أرضروم الأولى) ، ومما جاء فيها بخصوص الحدود هو أنها بقيت على وضعها السابق الذي حددته معاهدة (زهاب) . (عبد الوهاب ، (د . ت) : ٢٥٧ ـ ٢٥٨) .

٣ ـ بعد ربع قرن من الزمن تفق العثمانيون والفرس على تعديل خط الحدود بين الدولتين ، فعقدت معاهدة (أرضروم الثانية) عام ١٨٤٧م ، وقد جرى بموجب المعاهدة بعض التعديل على الحدود العراقية الإيرانية ، لقد كانت أهم بنود هذه المعاهدة ما يلي :

أ ـ تتعهد الحكومة الإيرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة الكائنة في القسم الغربي من منطقة (زهاب) : وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الإيرانية القسم الشرقي من تلك المنطقة ، أي جميع الأراضي الجبلية في المنطقة المذكورة .

ب ـ تتنازل الحكومة الإيرانية عن كل ما لها من إدعاءات في مدينة

السليمانية ومنطقتها، وتتعهد رسمياً بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية عليها.

ج - تعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الإيرانية التامة على مدينة المحمرة وميناثها وجزيرة الخضر (عبادان) والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية التي تحت مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين.

د - تترك للعشائر المتنازع عليها، والتي لا تتبع لأي من سيطرة الدولتين اختيار الأماكن التي تقطنها، أما العشائر المعروفة والتابعة لسيطرة أي من الدولتين فترغم على المجيء إلى داخل أراضي الدولة التابعة لها.

هـ - تتعهد كل من الدولتين بتعيين مهندسين كممثلين لها من أجل تعيين وترسيم الحدود بين الدولتين. (عبد الوهاب، (د. ت): ٢٥٩).

وهكذا تنازلت إيران عن منطقة السليمانية، كما تنازلت الدولة العثمانية من خلال هذه المعاهدة عن أقسام محددة من جنوب العراق وهي ميناء المحمرة وجزيرة عبادان، وليس لإيران حق السيطرة على أي قسم آخر، حتى ولو كان في الضفة الشرقية من شط العرب، وهذا يعني أنها تعود إلى العراق وليست لإيران.

لقد شكلت الحكومتان لجنة دولية عام ١٨٤٨م لتثبيت خط الحدود المتفق عليه بموجب المعاهدة، وكانت اللجنة تتكون من ممثلين روس وبريطانيين، إضافة إلى ممثلين عن الدولتين، وقد باءت جهود هذه اللجنة بالفشل لعدم إمكانهما إقناع الطرفين، فعادت اللجنة إلى اسطنبول عام ١٨٥٢م، ولما كانت الدولة العثمانية مشغولة آنذاك بحرب القرم فقد توقفت المحادثات ولم تستطع اللجنة إكمال عملها إلا في

عام ١٨٦٩م، حيث وضعت خريطة لمناطق الحدود المتفق عليها بين البلدين، وبموجب هذه الحدود أصبحت منطقة عربستان داخلة ضمن الأراضي الفارسية.

٤ ـ على الرغم من تنازل الدولة العثمانية عن منطقة عربستان إلى إيران، إلا أن سكانها رفضوا التبعية الإيرانية، مما أرغم إيران على الاعتراف باستقلال عربستان الضمني كإقليم قائم بذاته، وظلت منطقة عربستان محتفظة بكيانها الذاتي وعلاقاتها الخارجية وسيطرتها على أراضيها. ومع مطلع القرن العشرين ظهر في عربستان أمراء أقوياء مثل الشيخ خزعل الذي حاول تقوية نفوذ بلاده الاقتصادي والعسكري على النحو الذي أشرنا إليه سابقا، الأمر الذي جدد الخلافات مرة ثانية بين الفرس والأتراك، خاصة وأن بريطانيا عقدت معاهدات مع الشيخ خزعل تتيح لها استخدام جزيرة عبادان لبناء مصفاة بترولية فيها ومدّ أنابيب بترول عبر أراضيها، ولهذا ظهرت الحاجة ماسة لتحديد الحدود في شط العرب. (عبد الوهاب، (د.ت): ٢٦٠).

٥ ـ تمت في عام ١٩١٤م عملية تعيين الحدود في شط العرب، حيث قامت لجنة بوضع وصف تفصيلي لخط الحدود في هذا الممر المائي، وقد قررت هذه اللجنة أن حدود العراق تتصل بمستوى المياه المنخفضة في الساحل الإيراني في شط العرب كله، عدا قسم محدود منه متاخم لميناء المحمرة (خرمشهر) يكون فيه خط الحدود هو وسط مجرى شط العرب، ومعنى هذا أن شط العرب كله باستثناء ما ترك لميناء المحمرة جزء من العراق، الذي كان آنذاك جزءاً من الدولة العثمانية، ولهذا نجد أنه تم التأكيد ثانية على نصوص معاهدة (أرضروم الثانية) بهذا الخصوص.

غير أن حكومة إيران شكت من تحديد هذه الحدود، وادعت أن معاهدة

أرضروم عقدت بتأثيرات خارجية، وأخذت تلح على إعادة النظر في هذا التحديد من ناحية شط العرب، وما يتفق ومصالحها، فيما إذا كان العراق يرغب باستمرار الصداقة والتعاون بين الدولتين. (عبد الوهاب، (د. ت): ٢٦٧ـ٢٦٨).

٦ـ عندما زار الملك فيصل الأول بعد توليته عرش العراق إيران في عام ١٩٣٢م أعربت إيران عن رغبتها في جعل خط الوسط (التالوك) في مياه شط العرب، هو الحد الفاصل بين الدولتين، كما أنها أعربت عن هذه الرغبة عند التصويت لقبول العراق عضواً في عصبة الأمم، وقد صادف وقوع اضطرابات وإخلال بالأمن في منطقة الحدود الإيرانية العراقية، الأمر الذي اضطر العراق إلى تقديم شكوى عام ١٩٣٤ إلى عصبة الأمم للنظر في مشكلة الحدود وحلها دولياً، غير أن عصبة الأمم أشارت على الجانبين بالمفاوضات المباشرة، ودخلت الدولتان في مفاوضات مباشرة وافق فيها العراق على تخصيص مرسى لإيران تجاه عبادان بطول أربعة كيلومترات، لقاء اعتراف إيران ببروتوكول الحدود لعامي ١٩١٣ـ١٩١٤م حيث يكون خط الحدود في هذه المنطقة هو منتصف مياه شط العرب، وهكذا أصبح لإيران حق في منتصف مياه شط العرب لمسافة تزيد على (٧)كم في المنطقة المقابلة للمحمرة ولميناء عبادان فقط، أما باقي شط العرب فحدود العراق هي الطرف الشرقي لمياه شط العرب. وهكذا وقع الطرفان معاهدة عام ١٩٣٧، التي أعلن فيها الطرفان أن خط الحدود بين الدولتين هو عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه عام ١٩١٣ـ١٩١٤م، مع مراعاة تعديل خط الحدود الإيرانية أمام عبادان على الصورة المذكورة آنفاً.

٧ـ استمرت إيران باستعمال وسائل عديدة للضغط على العراق للحصول على مكاسب جديدة ومن هذه الوسائل ما يلي:

أ - ادعت إيران بحق السيادة على شط العرب زاعمة في ذلك أن حقها في شط العرب أكبر من حق العراق، واستنادها في ذلك هو أن ثلاثة أرباع السفن التي تدخل شط العرب تصل إلى الموانئ الإيرانية، متناسية في ذلك أن ملكية شط العرب شيء، وحق الانتفاع به شيء آخر.

ب - لم تلتزم إيران بدفع الرسوم المترتبة على البواخر التجارية التي تمر في شط العرب، وكانت معاهدة ١٩٣٧م أقرت بأن تدفع إيران للعراق عوائد على السفن المارة من قبيل أجور للخدمات، التي تخصص للصيانة وتحسين طرق الملاحة، وقد بلغت هذه الأجور في عام ١٩٥٣م مقدار ٢٣,٥ مليون دينار عراقي.

ج - أعلنت إيران عام ٩٥٩١م أن (خسروأباد) ميناءً بحرياً تابعاً للمحمرة. وقد رفضتالحكومة العراقية هذا الإعلان مستندة إلى أن حدود العراق في منطقة (خسروأباد) تشكل كل مياه شط العرب، ولا يجوز قيام ميناء إيراني بهذه المنطقة، لأن مياهها خاضعة للسيادة العراقية، وقد حاولت إيران الضغط على العراق، فقامت بحشد قوات عسكرية على طول شط العرب، وقامت بحراسة البواخر القادمة إلى ميناء (خسروأباد) من خلال زوارق إيرانية مسلحة، دون موافقة سلطات الموانئ العراقية على دخول هذا الميناء.

د - أخذت إيران بالتجاوز على مياه العراق الإقليمية، وضمت جزءاً منها إليها، فقد أعلنت شركة النفط الإيرانية عن فتح مزايدة أمام الشركات البترولية على رقعتين من امتيازات الزيت تجاه الساحل الإيراني على الخليج العربي، ولكن حدود إحدى هاتين الرقعتين تمتد إلى داخل المناطق البحرية التي يعتبر العراق أنها تقع تحت سيادته

الإقليمية، وقد سبق للعراق نفسه أن عرضها على شركات الزيت عام ١٩٦٠م. (عبد الوهاب، (د. ت): ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

هـ ـ لجأت إيران إلى مساندة ودعم الأكراد العراقيين، الذين دخلوا في ثورة عارمة مع السلطات العراقية، فقد كان هؤلاء يتلقون مساعدات مالية وعسكرية من إيران، كما كان لهم تسهيلات لمعسكرات تدريب داخل الأراضي الإيرانية، وقد استخدمت إيران القوة الكردية كورقة ضغط على العراق.

و ـ لم تكتف إيران بكل ذلك، بل بادرت عام ١٩٦٩م بإرسال بواخرها التجارية، مصحوبة ببوارج حربية، رافضة دفع الرسوم المتفق عليها للعراق، وقامت بالغاء المعاهدات السابقة من جانبها، وطالبت صراحة بالمشاركة بملكية شط العرب وذلك في عام ١٩٦٩م، مما جعل العراق يقوم بعرض المشكلة أمام مجلس الأمن الدولي، وطلب عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

٨ ـ اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م: استمرت منازعات الحدود بين الدولتين إلى أن تهيأ الجو لعقد مصالحة بين الدولتين خلال اجتماع منظمة الدول المصدر للبترول (أوبك)، حيث أعلن الرئيس الجزائري (هواري بومدين) أن الدولتين قد وقعتا اتفاقية تنهي النزاع بين البلدين، وكانت شروط هذه الاتفاقية:

أ ـ أن يتنازل العراق عن حقوقه في شط العرب بحيث يتبع خط الحدود خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة، ابتداءً من نقطة الحدود البرية بين العراق وإيران، وحتى مصب شط العرب في الخليج.

ب ـ يعترف الطرفان بأن شط العرب هو طريق للملاحة الدولية، ولذلك

فإنهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعيق الملاحة في شط العرب، والبحر الإقليمي لكلا البلدين، وفي جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة، والكائنة في البحر الإقليمي، والمؤدية إلى مصب شط العرب.

ج ـ تتمتع السفن التجارية والعسكرية للطرفين بحرية الملاحة في شط العرب، على أن تقوم لجنة مشتركة من الطرفين بوضع نظام جديد للملاحة، خلافاً للنظام العراقي السابق.

٩ ـ تصاعدت حدة التوتر بين البلدين نتيجة لقيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، فقد ادعى العراق أن إيران قامت بعدد كبير من الاستفزازات العسكرية الحدودية ضد العراق، كما قامت بمساندة عمليات اغتيالات داخل الأراضي العراقية، وضرب المدفعية الإيرانية لأهداف داخل العراق في أكثر من ٥٦٠ حادثة، وأخيراً فقد توجت الأحداث الخطيرة بقيام العراق بشن الحرب ضد إيران في سبتمبر عام ١٩٨٠م، وعلى أثر ذلك أعلنت العراق الغاء اتفاقية الجزائر، وذلك بحجة أن العراق قبلها في غير مصلحته، تحت ضغط القوة العسكرية الإيرانية، في ظل حكم شاه إيران السابق، غير أن تقديرات العراق لحجم الإمكانات الإيرانية لم يكن دقيقاً، فبعد أن احتلت العراق أراضي شاسعة من إيران في بداية الحرب، اضطرت إلى الانسحاب من معظم الأراضي التي احتلتها، وتطور الوضع سريعاً بحيث دخلت القوات الإيرانية الأراضي العراقية، وهددت البصرة، وتكبد الطرفان خسائر هائلة بشرياً واقتصادياً، وظهرت في النهاية عدم قدرة أي منهما في الانتصار على الطرف الآخر، وبالتالي أوقفت الحرب في أغسطس ١٩٨٨م، بناء على قبول الطرفين لقرار من الأمم المتحدة، وأخيراً قبل

العراق كل مطالب إيران، وبالتالي عادت القضية إلى نقطة البداية في حرب ترى بعض المصادر أنها كلفت مليوني ضحية، وخسائر عقود من السنوات في التنمية، تقدر بمئات المليارات خسرتها الدول العربية جميعاً مع إيران.

٥ . ٣ النزاع العراقي ـ الكويتي

٥ . ٣ . ١ توطئـــــة

إنّ بداية تاريخ الكويت تعود إلى عام ١٧١٦م، حين هاجرت مجموعة من ثلاث قبائل نجدية من قلب الجزيرة العربية إلى الكويت، التي كانت تعرف باسم (القرين) أو (الكوت) واتخاذها موطناً لهم. ومن هذه القبائل المهاجرة (آل الصباح) العائلة الحاكمة في الكويت، ويعتبر عام ١٧٥٦م بداية تأسيس نظام حكم عائلة الصباح بالكويت.

كان حاكم الكويت يمارس استقلالاً ذاتياً عن الدولة العثمانية، وكانت آنذاك جميع البلاد العربية خاضعة للسيادة العثمانية، والاستقلال الذاتي لحاكم الكويت لا يعني أنه صاحب دولة مستقلة، فالسلطان العثماني كانت أرضه واسعة، ومترامية الأطراف، ولا يضره استقلال حاكم هنا أو هناك، والمهم أنه صاحب السيادة من الناحية القانونية. والدليل على ذلك أن بريطانيا أبرمت اتفاقاً مع أمير الكويت عام ٩٩٨١م جعلته أمراً سرياً خوفاً من رد فعل الدولة العثمانية، وقيام قواتها باجتياح الكويت في حالة علمها بالاتفاق المذكور. الغنيم، ١٩٩٤م: ٢٥).

كان أمير الكويت يهدف من اتفاقه السري عام ١٨٩٩م إلى البحث عن وسيلة لمقاومة النفوذ العثماني، الذي يهدد استقلاله الداخلي، فقد كان

العثمانيون يساندون ابن رشيد أمير حائل ضد أمير الكويت آنذاك. ولما علمت الدولة العثمانية بهذا الاتفاق السري كان رد فعلها عنيفاً، حيث قامت القوات العثمانية عام ١٩٠٢ بالاستيلاء على صفوان وأم قصر وجميع الجزر في شمال الخليج ومنها وربه وجزيرة بوبيان، وكانت تريد اجتياح بقية الكويت، لولا المعارضة البريطانية التي تقول أنها ملزمة بالدفاع عن أمير الكويت، وفقاً لاتفاق عام ١٨٩٩م السري. الغنيم، ١٩٩٤م: ٢٧).

استنكر أمير الكويت التصرف العثماني بالاستيلاء على بعض مناطق بلاده ومحاولة اجتياحها وساندته بريطانيا في ذلك، لقد أرسلت بريطانيا سفينة حربية إلى سواحل الكويت كدليل على جديتها في الدفاع عنها، والوقوف بجانب أمير الكويت، وقد أقنع هذا العمل السلطات العثمانيةبالعدول عن خطتها، سيما وأنها كانت في حالة من التدهور والضعف الذي لا يمكنها من مواجهة بريطانيا بهذا الخصوص.

دخلت بريطانيا مع تركيا في مفاوضات أسفرت عن توقيع اتفاقية عام ١٩١٣م الخاصة بتحديد الحدود بين الكويت وأملاك الدولة العثمانية، وكان البريطانيون نواباً عن أمير الكويت، وأهم بنود هذه الاتفاقية ما يلي:

١ ـ إقليم الكويت يتمتع بالحكم الذاتي تابعاً للإمبراطورية العثمانية.

٢ ـ على شيخ الكويت أن يرفع ـ كما كان يفعل سابقاً ـ العلم العثماني مكتوباً على زاويته اسم الكويت، ويتمتع الشيخ بحكم إداري ذاتي تام في منطقته، وتمتنع حكومة الإمبراطورية العثمانية عن التدخل بشئون الكويت، كما تمتنع عن القيام بأي عمل إداري أو عسكري في الكويت، أو احتلال الأراضي التابعة لها.

٣ـ تعترف حكومة الإمبراطورية العثمانية بشرعية الاتفاقيات السرية السابقة

التي عقدها شيخ الكويت مع حكومة بريطانيا عام ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٤م.

٤ - يمارس شيخ الكويت استقلاله الذاتي، في المناطق التي تشكل حدودها نصف دائرة مركزها مدينة الكويت، ويقع خور الزبير في أقصى شمالها، والقرين في أقصى جنوبها (وهذا الخط مبين بالأحمر على الخريطة المرفقة بالاتفاقية) وكذلك جزيرة وربه وبوبيان ومشجان وفيلكه وعوهه وكبر وأم المرام مضافاً إليها الجزيرات والمياه المجاورة، فإنها كلها داخلة ضمن هذه المنطقة(أنظر شكل (٥/ ٤). أصبحت الكويت قضاءً مستقلاً وفقاً لهذه الاتفاقية. وامتنعت الحكومة العثمانية عن التدخل في شئونه الداخلية بما في ذلك مسألة الوراثة في الحكم، غير أن الكويت بقيت داخلة ضمن الأراضي والأملاك العثمانية. (الغنيم، ١٩٩٤م : ٣٥ـ ٤٠).

الشكل رقم (٥/ ٤)
حدود الكويت وفق اتفاقية ١٩١٣م

٥ . ٣ . ٢ أبعاد المشكلة بعد الحرب العالمية الأولى

مع نهاية الحرب العالمية الأولى زالت السيادة العثمانية عن كل من العراق والكويت معاً، وتنازلت تركيا عن كل أملاكها للحلفاء وفقاً لمعاهدة سيفر عام ١٩٢٠م. وتم تأكيد هذا التنازل بموجب المادة (٦) من معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء عام ١٩٢٣م.

بدأت المراسلات حول ترسيم الحدود والاعتراف المتبادل بين أمير الكويت والحكومة العراقية، من خلال الحكومة البريطانية، التي كانت تحتل

البلدين معاً، وقد أعيد تأكيد خط الحدود البري بين العراق والكويت كما رسم في اتفاقية عام ١٩١٣م من خلال (بروتوكول العقير) عام ١٩٢٢ لترسيم الحدود في شبه الجزيرة العربية.

في عام ١٩٣٢م أرسل نوري السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك رسالة اعترف فيها بالحدود مع الكويت كشرط لدخول العراق إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢. وهذه الحدود هي التي حددت وفقاً للاتفاقية البريطانية عام ١٩١٣م. واستمر الوضع حتى عام ١٩٦١ حينما حصلت الكويت على استقلالها عن بريطانيا. ففي هذا العام اعترفت الحكومة البريطانية باستقلال الكويت وإنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩م. وبعد توقيع المعاهدة الجديدة طلبت حكومة الكويت الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، غير أنه بتاريخ ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٦١، أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً رسمياً اعترضت فيه على استقلال الكويت باعتبارها جزءاً من الأراضي العراقية، وبررت ذلك بما يلي:

١ ـ أن الدول الأجنبية بما فيها الحكومة البريطانية كانت تعترف بسادة الدولة العثمانية على الكويت، وكان السلطان العثماني يعين شيخ الكويت بمرسوم يضفي عليه لقب قائمقام، ويجعل منه مندوباً لوالي البصرة في الكويت.

٢ ـ إن اتفاقية عام ١٨٩٩م السرية المعقودة مع حاكم الكويت باطلة، لأنها أبرمت تحدياً لسلطة السلطان العثماني.

٣ ـ فيما يتعلق بمعاهدة ١٩٦١م فإنها أيضاً باطلة لأنها تهدف إلى الإبقاء على النفوذ الاستعماري وانفصال الكويت عن العراق.

لقد ردت الحكومة الكويتية سريعاً على البيان العراقي، بأن أصدرت بياناً في اليوم التالي رفضت فيه الادعاء، واعتبرته غير معقول، وناقشت المبررات العراقية على النحو التالي:

١ - يرى العراق أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق باعتبار أن الكويت كان تابعاً لوالي البصرة، ويدفع له الضرائب والخراج، وكان ذلك حتى عام ١٨٩٩م، تاريخ إبرام البريطانيون لاتفاقية الحماية مع أمير الكويت، وبعد هذا التاريخ لم يعد للوالي العثماني في البصرة أي سلطة عليها، لأن البريطانيون تولوا إدارة العلاقات الخارجية للإمارة وحمايتها والدفاع عنها، وجعلوها مستقلة استقلالاً ذاتياً عن تركيا، ولما جرى تفكيك الدولة العثمانية خرج منها دول كثيرة منها العراق نفسه، وكما خرج العراق خرجت الكويت، هذا مع العلم بأن الكويت لم يخضع يوماً للسيادة العثمانية، وأن لقب قائمقام لم يستعمل إطلاقاً في الكويت.

٢ - يرى العراق أن الحدود على النحو الذي رسمت به سواء عام ١٩١٣م أو عام ١٩٢٢م هي حدود رسمها الاستعمار البريطاني لخدمة مآربه ومصالحه، وترتب على هذه الحدود حرمان العراق من اعطائه نافذة بحرية واسعة مطلة على الخليج.

٣ - إنّ تفنيد هذه الحجة سهل وميسور، فالاستعمار الذي رسم هذه الحدود كان ظاهرة دولية، وتولى رسم العديد من الحدود في جميع أنحاء العالم، وليس الحدود العراقية - الكويتية، وكل هذه الدول وافقت ورضيت بهذه الحدود.

٤ - إنّ معاهدة عام ١٨٩٩م ليست باطلة بدليل أن الحكومة العثمانية اعترفت بها لاحقاً من خلال اتفاقية ترسيم الحدود بين الكويت والدولة العثمانية

عام ١٩١٣م، أما معاهدة عام ١٩٦١ فقد أصبحت الكويت بموجبها دولة كاملة السيادة والاستقلال.

وفي أعقاب ورود أنباء عن تحرك القوات العراقية نحو دولة الكويت، طلبت الحكومة الكويتية مساعدة عسكرية من الحكومة البريطانية بموجب بنود معاهدة ١٩٦١م الجديدة، وطلبت أيضاً من مجلس الأمن الدولي أن ينظر في التهديدات العراقية، وفي الوقت ذاته طلبت انضمام البلاد إلى عضوية الأمم المتحدة.

في عام ١٩٦٣، وإثر التغييرات السياسية التي حصلت في العراق، أعلن مجلس وزراء الحكومة العراقية الجديدة تخفيف حدة التوتر السائد بين العراق والكويت، واتخذت خطوات عديدة ترمي إلى التخلي تدريجياً عن الادعاء بالمطالبة بالكويت، وفي نهاية عام ١٩٦٣م اعترفت العراق رسمياً باستقلال الكويت، وأكدت تمسكها بالوضع القائم بحدودها مع جارتها الكويت. وأهم بنود اتفاق عام ١٩٦٣م كانت على النحو التالي:

١ - اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادتها التامة بحدودها منذ عام ١٩٣٢م.

٢ - تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين يحدوهما الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

٣ - تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين.

٤ - يتم فوراً التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

لقد قامت الحكومة الكويتية بتسجيل تلك الاتفاقية في كل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وبذلك أصبحت معترفاً بها على المستويين العربي والدولي.

٥ . ٣ . ٣ موقف العراق من الجزر الكويتية

على الرغم من اعتراف العراق رسمياً باستقلال الكويت إلاّ أنّه لم يسقط المطالبة ببعض الجزر الكويتية القريبة من شاطئه الضيق على الخليج، والذي يزيد على ٩٠كم، ومداخل هذه الشقة البحرية ضحلة لا تسمح بحركة بحرية مرنة، كما أنها محاطة بجزر من الجانبين بعضها يتبع لإيران والبعض الآخر يتبع للكويت، ويزيد من تعقيد المشكلة أنّ شط العرب ضحل لا يكاد يسمح بالوصول السهل إلى ميناء البصرة على بعد ١٥٠كم من المصب، وفوق ذلك شط العرب ممر مائي متنازع عليه بين إيران والعراق.

ولإدراك حجم وتعقيد المشكلة العراقية بخصوص الشقة البحرية يحسن أن نعلم أن العراق هو الدولة الخليجية الوحيدة التي لا تصدر سوى ١٠٪ من بترولها عبر أراضيها، فمينائي البصرة والبكر لا تتحملان أكثر من ١٠٪ من الإنتاج، وميناء أم قصر يستعمل كقاعدة عسكرية، ولا يعمل في تصدير الزيت، ومن هنا فقد كانت أنظار العراق تتجه دائماً إلى الجزر الكويتية القريبة من سواحله وخاصة جزيرتي وربه وبوبيان.

تقع جزيرتا وربه وبوبيان في أقصى الشمال الغربي من الخليج العربي قبالة السواحل الكويتية ـ العراقية، فجزيرة وربة لا تبعد سوى ميل بحري واحد عن السواحل العراقية و٢ ميل بحري عن السواحل الكويتية، أما بوبيان فتقع على بعد ميل بحري واحد من السواحل الكويتية وخمسة أميال بحرية عن السواحل العراقية، وجزيرة وربة صغيرة بالمقارنة مع جزيرة بوبيان. (أنظر شكل (٥/ ٣)).

تعود ملكية هذه الجزر إلى دولة الكويت فقد ورد ذكرها في المعاهدة العثمانية ـ البريطانية عام ١٩١٣م، غير أن العراق يرى أنّ هذه الجزر وجزيرة

وربة على الخصوص تقع في مدخل خور عبد الله المؤدي إلى ميناء أم قصر، وقد أنشأ البريطانيون إبّان الحرب العالمية الثانية ميناءً تجارياً وعسكرياً مما يقضي بتبعية الجزيرة إلى العراق، لأنّ المدخل الطبيعي لميناء أم قصر هو من خلال البحر الإقليمي الكويتية، غير أن اعتراف العراق في الكويت بعد استقلاله وإسقاط ادعاءاته في الكويت وضع حداً للمطالب العراقية في هذه الجزر. (Anderson,1993:233-236) .

وخلال الفترة بين عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ كان هناك نزاع بحري بين إيران والعراق على ملكية شط العرب فقوى العراق قبضته على ميناء أم قصر، وزاد من تحصيناته العسكرية في الميناء والمنطقة المحيطة به، ومن المعلوم أنّ المنطقة المحيطة بالميناء والمدخل البحري لهذا الميناء يقع داخل المياه الكويتية، وبعد أن سوّى العراق مشكلته مع إيران بإبرام اتفاقية الجزائر بخصوص شط العرب، طالبت الكويت بإزالة الوجود العسكري من المنطقة.

في عام ١٩٧٢م صدرت تصريحات من العراق على لسان بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة أنّ جزيرتي (وربه وبوبيان) هما جزء من العراق، وأنّ لهما أهمية خاصة بالنسبة له، لقد كان الردّ الكويتي على هذه التصريحات هو أنّ الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها، غير أن الكويت يدرك الأهمية الجغرافية للمرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق، وأنها لذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهل استخدام هذه الممرات، ولكن ذلك يجب أن يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود، وقد توترت العلاقات بين البلدين، وقد قرن العراق ترسيم الحدود مع الكويت مقابل تنازل الكويت عن جزيرتي (وربه وبوبيان) وهو ما رفضته الحكومة الكويتية.

وفي عام ١٩٧٥م وإثر اتفاق العراق مع إيران على ترسيم الحدود في مياه شط العرب طالبت العراق أن تستأجر نصف جزيرة (بوبيان) لمدة ٩٩ عاماً. وأن تتنازل لها الكويت عن جزيرة (وربه)، وقد رفضت الكويت هذا المطلب، وقامت إثر ذلك بربط جزيرة بوبيان بالبر الكويتي من خلال جسر بطول ٤كم.

وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية قامت الكويت بوضع كافة موانئها وإمكانياتها الاقتصادية تحت تصرف العراق بما فيها جزيرتي وربه وبوبيان، وما أن انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية حتى حصلت الحرب العراقية ـ الكويتية التي اجتاحت الكويت كلية بره وبحره.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجزر ليست لها أهمية اقتصادية بحد ذاتها، غير أن العراق يرى أن لها أهمية استراتيجية خاصة لسببين:

١ ـ أنّ هذه الجزر هي المدخل الطبيعي إلى خور عبدالله الذي يقع عليه ميناء أم قصر، وميناء أم قصر هو الميناء العراقي الوحيد الذي لا يقع على شط العرب منطقة النزاع العراقي ـ الإيراني.

٢ ـ إنّ امتلاك العراق لجزيرتي وربه وبوبيان يساعد العراق على المطالبة بمياه إقليمية أوسع من مياهه الحالية، لأنّ البحر الإقليمي تقاس في العادة بعدد الجزر التابعة للدولة.

إنّ موقف العراق من الكويت قضى نهائياً على كل أمل في التوصل إلى حل يرضي الطرفين في هذه الجزر.

٥ . ٣ . ٥ الاجتياح العراقي للكويت

في يوليو (تموز) ١٩٩٠م سلمت الحكومة العراقية الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة بها اتهامات موجهة إلى دولة الكويت، وتتمثل هذه الاتهامات بالآتي:

١ ـ إن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران، فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق.

٢ ـ إنّ حكومة الكويت اشتركت في تنفيذ عملية مدمرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتها المقررة في منظمة أوبك، وقد أدت هذه السياسة إلى تدهور أسواق النفط، الأمر الذي خسرت معه العراق من جراء ذلك مبلغ وقدره ٨٩ مليار دولار.

٣ ـ إنّ الكويت انتهزت فرصة ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة، وراحت تسحب منه النفط، وبهذا لحق الضرر بالعراق، وقد قدرت الرسالة العراقية أن ما سحبته الكويت من بترول حقل الرميلة يقدر بـ ٢٤٠٠ مليون دولار.

لقد سعت الكويت إلى حل الأزمة عن طريق المفاوضات، واشتركت بعض الدول العربية في الوساطة لحل الأزمة بين الجارتين دونما جدوى، إلا أن قوات العراق كانت تميل إلى غزو الكويت واحتلاله، وقد ظهر هذا واضحاً من خلال المقابلة التي أجراها العراق مع سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضمنت رسالة إلى الرئيس الأمريكي كرر فيها العراق اتهاماته للكويت، وأوضح فيها أنه مصمم على غزوه للكويت، وكان رد السفيرة الأمريكية أنه لا تتوفر لديها معلومات عن الخلافات العربية ـ العربية، وأن لديها أوامر أن لا تبدي رأياً حول هذه القضايا، ولا علاقة لأمريكا بهذه القضية، وعلى الأطراف المختلفة حل هذه المشكلة بالطريقة المناسبة.

لقد اعتقد العراق أن رد السفيرة الأمريكية هو بمثابة الضوء الأخضر لاحتلال الكويت، وبالفعل قام العراق باجتياح الكويت في صبيحة الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠م والسيطرة عليها سيطرة كاملة، وإعلانها المحافظة التاسعة عشر للعراق، وقد استمر هذا الاحتلال قرابة ستة أشهر بذلت خلاله جهود عربية ودولية لانسحاب القوات العراقية، وإيجاد الحلول المناسبة لتسوية الأزمة سلمياً، ولكن العراق رفض جميع الحلول المطروحة وظلّ متمسكاً بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق.

إزاء ذلك حدثت مواجهة عسكرية بين دول التحالف التي جمعت جيوشاً من (٣٢) دولة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت مظلة الأمم المتحدة، في معركة شرسة هي (عاصفة الصحراء) التي كان لها نتائج خطيرة ومدمرة، فقد أحكمت دول العالم المختلفة الحصار الاقتصادي حول العراق، وأجبرت دول التحالف العراق على الخروج من الكويت، وتحطيم قدرة الجيش العراقي، وقد تكبدت دول الخليج والعراق خسائر مالية واقتصادية هائلة، نتيجة العملية بالإضافة إلى الكوارث البيئية الهائلة التي سببها إشعال آبار النفط الكويتي، وصب النفط في مياه الخليج العربي، ومن نتائج هذه المغامرة سقوط عشرات الآلاف من القتلى من الطرفين، وتدمير هائل للبنية التحتية في العراق والكويت معاً.

ومن النتائج الأخرى صدور قرارات الأمم المتحدة بإرغام العراق على تدمير ترسانته العسكرية، ودفع تعويضات للمتضررين من غزوه، وترسيم الحدود بين البلدين، بعد وضع منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود، يرابط فيها فريق دولي للمراقبة (أبو داود، ١٩٩٣ : ٣٦١-٣٦٢).

لقد أوقع هذا العمل أضراراً كبيرة بالقضية العربية ومستقبل العمل العربي المشترك، وأسهم في إعادة النفوذ الأجنبي إلى المنطقة، وتغيير طبيعة المحاور السياسية العربية، واستعادة إيران لجزء من مكانتها في المنطقة الخليجية، وأخيراً قيام ثورة كردية في شمال العراق، وأخرى شيعية في جنوبه، تسعى كلاهما لإسقاط النظام العراقي القائم.

٥ . ٣ . ٥ ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية

بعد هزيمة العراق، وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ فقرة (٣) الصادر عام ١٩٩١م، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة قراراً بتشكيل لجنة لترسيم الحدود بين كل من الكويت والعراق، وقد تكونت هذه اللجنة من ٥ أعضاء من إندونيسيا والسويد ونيوزيلندا إضافة إلى العراق والكويت، وقد أنشأ فريق لمسح منطقة الحدود ميدانياً من خلال لجنة نيوزيلندية ـ سويدية قامت بالتصوير الجوي لمنطقة الحدود وأعدت لها خرائط طبوغرافية بمقياس ١ : ٥٢٠٠٠كم، إضافة إلى الصور الجوية، وكذلك الصور الفوتوغرافية الثلاثية الأبعاد. (الغنيم، ١٩٩٤م: ٧٧ـ١٥٦).

يرى الكويت أن لجنة ترسيم الحدود قد أعادت رسم الحدود الكويتية ـ العراقية استناداً إلى الحدود التي سبق الاتفاق عليها في الاتفاقيات المتعاقبة (اتفاقية ١٩١٣، ١٩٣٢، ١٩٦٣م) بين العراق والكويت أو من يمثلها، وليس فيها أدنى تجاوز على الحدود العراقية، في حين يرى العراق أنّ ترسيم الحدود تمّ تحت الإكراه، وأنّه لا يتناسب ومعاهدات الحدود السابقة، وهذا لا شك يبقى المسألة في دوامة الخلافات الحدودية إلى ما شاء الله.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الحدود التي أصبحت محددة ومرسومة بتصديق دولي قد أضافت منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود يرابط

فيها فريق دولي للمراقبة، وهذا الفريق ليس فريقاً مؤقتاً بل فريقاً دائماً بموجب قرارات مجلس الأمن.

٥. ٤ النزاع اليمني - الأرتيري حول جزر حنيش

٥. ٤. ١ توطئة

الحدود اليمنية - الأرتيرية حدود متقابلة في البحر الأحمر، ولم يجر حتى الآن تحديد المنطقة الاقتصادية لكل من الدولتين. يوجد في هذا النطاق من البحر الأحمر الواقع بين اليمن وأرتيريا ثلاث أرخبيلات من الجزر، يشمل كل منها عدداً من الجزر الكبيرة ومئات الجزر الصغيرة (انظر شكل ٧: ٤). فعلى مقربة من الساحل الشرقي توجد مجموعة جزر فرسان على الحدود السعودية اليمنية. أما في الغرب فهناك أرخبيل جزر دهلك قبالة الساحل الأريتري الشمالي، وفي الجنوب هناك أرخبيل جزر حنيش الذي يتكون من مجموعة من الجزر الصغيرة والكبيرة من أهمها: أبو عيل، زقر، حنيش الصغيرة، حنيش الكبيرة، الزاوية، الدائرية، سيول حنيش، العالية، هاربي، سيال (انظر شكل٥/ ٥).

تنتشر هذه الجزر على محور طولي مائل من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بطول ٥٣ كم، ويبتعد عن الساحل اليمني ١٨ كم من جزيرة أبو عيل، في حين أنّ جزيرة سيال لا تبعد عن الساحل الأريتري سوى ٣٦كم.

الشكل رقم (٥/ ٥)
مجموعة جزر حنيش

سطح هذه الجزر يغلب عليه المظهر الجبلي الوعر، والمكونات الصخرية البركانية، وهي بصفة عامة جزر قاحلة، ولا توجد بها نشاطات سكانية دائمة، إلاّ أنّها تشهد موطئ قدم للصيادين في بعض فترات العام من السكان على الساحلين اليمني والأرتيري، ولا يوجد بها أي نشاط زراعي، ولا يعيش فيها أي نوع من الطيور أو الحيوانات نظراً لعدم وجود المياه العذبة فيها، وتخلو هذه الجزر من أي اكتشافات نفطية أو موارد معدنية ذات جدوى، ومن هنا فليس لها أهمية اقتصادية أو تجارية، وربما يكون لها أهمية استراتيجية وسياحية في المستقبل.

تكمن أهمية هذه الجزر في موقعها الاستراتيجي فهي تتحكم في مدخل مضيق باب المندب، ومن هنا جاءت أهميتها كموقع مهم يمكن التحكم من خلاله في حركة المرور عبر المضيق الذي يربط الغرب بالشرق، وتمر عبره ناقلات النفط في طريقها إلى قناة السويس شمالاً.

وقد كانت أهمية هذه الجزر في السابق تكمن في أنها تؤمن الاتصال البشري بين البرين الآسيوي والإفريقي كونها تشكل جسراً من الجزر المتتابعة التي تسهل حركة العبور من اليمن إلى الحبشة وبالعكس. ولا شك أنّ هذا ساعد على تبادل الهجرات واللغات والثقافات والديانات ولأعراف، مما جعلها في الساحل اليمني تحمل الطابع الإفريقي بوضوح في عروقه وبشرته، كما أنّ الجاليات الإفريقية على الساحل الأريتري خاصة الدناكل فتظهر عليهم الدماء العربية الموجودة على الساحل اليمني.

٥ . ٤ . ٢ الوجود الإسرائيلي في الجزر

لم يكن لهذه الجزر من أهمية تذكر ولم تكن اليمن أو أثيوبيا أثناء احتلالها إلى أريتريا تُعير هذه الجزر أدنى اهتمام، ولم يكن لكلا الدولتين أي قوى عسكرية بها، فجميع هذه الجزر خالية من السكان تقريباً فيما عدا بضعة أشخاص يقومون بتشغيل الفنارة الموجودة على جزيرة أبو عيل الواقعة على بعد ٤ , ٥ كم شمال شرق جزيرة (زقر)، وكان يشرف على تشغيل هذه الفنارة شركة أثيوبية تقوم بالإشراف عليها بالاتفاق مع اليمن. وتأتي أهمية جزيرة أبو علي (أبو عيل) من موقعها الذي يشرف على المجرى الملاحي الواقع بينها وبين جزيرة زقر، والذي يعرف باسم «قناة أبو علي» أو «ممر أبو علي» وهو مجرى عميق وخال من العقبات الملاحية (محمود، ١٩٨٠ : ٧٦).

بدأت تظهر أهمية هذه الجزر على المسرح السياسي بعد حرب عام ١٩٦٧م، وظهور العمل الفدائي الذي ركّز على ضرب المصالح الإسرائيلية في داخل فلسطين المحتلة وخارجها، ففي عام ١٩٧١م، قامت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين بالهجوم على ناقلة نفط إسرائيلية (Coral Sea) وهي تعبر مضيق باب المندب، فقامت إسرائيل وباتفاق ضمني مع إثيوبيا منذ منتصف عام ١٩٧٢م، بإقامة محطة لاسلكي ورادار في بعض هذه الجزر لخدمة أغراضها العسكرية الاستراتيجية، وتأمين ناقلات النفط الإيراني الذي كان يصدر إليها أيام حكم الشاه.

كما سعت إسرائيل إلى توطيد علاقاتها بإثيوبيا التي كانت تسيطر على أريتريا وذلك من أجل تأمين مصالحها في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وخاصة لحاجتها الماسة لتأمين ملاحتها البحرية لذا توصلت إلى اتفاق مع إثيوبيا عام ١٩٧٣م لاستئجار جزيرة «رأس سنتيان» في البحر الأحمر لإقامة قاعدة عسكرية إسرائيلية، وعندما استقلت أرتيريا عن إثيوبيا سارعت إسرائيل إلى تقديم الدعم والمساعدة إلى ارتيريا ومنذ عام ١٩٩٢م وضعت الحكومة الإسرائيلية خطة للنفاذ إلى القرن الإفريقي كان من أهم بنودها:

١ ـ وضع خطة للتحرك نحو إفريقيا عبر أريتريا لمواجهة النفوذ العربي في إفريقيا.

٢ ـ تقوية العلاقات الاقتصادية عن طريق تقديم المعونات في قطاعات الزراعة والثروة لحيوانية وموارد الطاقة.

٣ ـ السيطرة على النخبة السياسية والثقافية في أريتريا عن طريق المنح الدراسية والزيارات الإعلامية والثقافية.

٤ ـ تقوية الوجود العسكري الإسرائيلي في البحر الأحمر وفي أريتريا بشكل

خاص، وقد توصلت إسرائيل إلى اتفاق مع أريتريا لإقامة قواعد عسكرية إسرائيلية مزودة بالأسلحة المختلفة في مدن أسمرة ودنكاليا وسنهين، وقد ارتفع عدد هذه القواعد عام ١٩٩٦م، إلى ستة قواعد يرابط فيها أكثر من ثلاثة آلاف جندي إسرائيلي، وقد قامت إسرائيل ببناء قاعدة عسكرية ومطار في جزر دهلك التي تسيطر عليها منذ عام ١٩٩٠م، حيث جددت عقد استئجارها كما جددت عقد استئجار جزيرة (رأس سنتيان) الذي أبرمته مع أثيوبيا عام ١٩٧٣م. وقد قامت أيضاً بتجهيز مرفأ في جزيرة (فخرة) لاستقبال السفن الحربية الإسرائيلية، وآخر في جزر (موسى) وهي جزيرة تقع جنوب ميناء (عصب)، الذي يقع بجواره (جبل سوركين) الذي يحوي راداراً ضخماً لمراقبة السفن التي تمر عبر باب المندب. ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الجزيرة والجبل تقعان في محاذاة جزيرة (ميون) اليمنية، وتعتبر هذه المنطقة من أضيق المناطق بين الشاطئ الأريتري وجنوب اليمن، وتقع في هذه المنطقة جزيرة فاطمة التي يوجد بها مصنع إسرائيلي لتعليب السمك وحامية عسكرية إسرائيلية، إضافة إلى الوجود العسكري الإسرائيلي في جزيرة (طالب) عند مدخل البحر الأحمر. وهناك ما يزيد على ٦٠٠ مستشار يرابط معظمهم في ميناء (مصوع) لمراقبة التحركات في جنوب البحر الأحمر، ويتولى هؤلاء مهمات عديدة منها تدريب وتسليح القوات الأريترية، وتحديث المنظومة الدفاعية البحرية والجوية في الساحل الأريتري. (شعيب، ١٩٩٨م: ٢٢٤).

لقد كان لهذا الوجود المكثف أثره البالغ في تعكير صفو العلاقات بين أريتريا من جهة وكافة الدول العربية من جهة أخرى، كما ساهم في عدم انضمام أريتريا إلى المجموعة العربية والى جامعة الدول العربية، والى تنكر

أريتريا لكافة المعونات الاقتصادية والدعم السياسي التي قدمتها الدول العربية للثورة الأريترية، غير أن الأثر الأكبر للوجود الإسرائيلي هو تشجيع أريتريا على الاستيلاء على جزر حنيش ووضعها تحت إدارتها، ومن ثم زيادة النفوذ الصهيوني فيها بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية :

١ ـ توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي أوترسيخه أوتأمين مصالح إسرائيل، بما يتيح لها إمكانات الهجوم المباشر على العرب في باب المندب .

٢ ـ إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة .

٣ ـ استخدام التفوق العسكري الإسرائيلي لكسر أي حصار عربي في المستقبل .

٤ ـ ضمان الاتصال والأمن للسفن التجارية العسكرية في تنقلها بين المحيط الهندي والبحر المتوسط . (شعيب ، ١٩٩٨م : ٢٢٥ ـ ٢٢٦) .

٥ . ٤ . ٣ النزاع اليمني ـ الأرتيري على الأرخبيل

في نوفمبر عام ١٩٩٥م اتهمت الحكومة اليمنية دولة أريتريا بإنزال قوات عسكرية في جزيرة حنيش الكبرى، وأرسلت قوات يمنية إلى هذه الجزيرة، وفي ٥١ ديسمبر اندلع القتال بين اليمن وأريتريا على أرض الجزيرتين (حنيش الكبرى والصغرى)، وقد احتلت القوات الأريترية كامل الجزيرتين، وأسرت معظم أفراد القوة اليمنية، ثم اتفق الجانبان على وقف إطلاق النار إثر تدخل فرنسا كوسيط بين الطرفين . وقد اقترحت فرنسا على الدولتين اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتقرير حق السيادة على أرخبيل حنيش، وفي ١ مايو ١٩٩٦ أعلنت فرنسا موافقة الحكومتين على التحكيم، وأن الطرفين سوف يقبلان بحكم المحكمة الدولية مهما كانت النتائج .

لقد قدمت الدولتان مرافعاتهما أمام محكمة العدل الدولية، وفيما يلي وجهات نظر الدولتين حول شرعية مطالبهما في هذا الموضوع:

٥ . ٤ . ٤ وجهة النظر اليمينية

١ ـ أنّ الجزر تتبع لواء صنعاء منذ العهد العثماني، حيث أن الدولة العثمانية ورثت حكم الدولة المملوكية عام ١٩١٧م، وهي التي وقفت في وجه الماحة البرتغالية.

٢ ـ في عام ١٩١٤ اتفقت بريطانيا مع الدولة العثمانية على تحديد منطقة إشرافها ونفوذها وحمايتها في الأراضي اليمنية بما فيها مجموعة الجزر المواجهة لسواحلها الغربية.

٣ ـ في نوفمبر عام ١٩٦٧م انتهت المفاوضات بين جبهة التحرير اليمنية وبريطانيا على جلاء القوات البريطانية من عدن وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وهي مسئولة عن جميع المحميات والجزر خارج عدن بما فيها أرخبيل حنيش.

٤ ـ إنّ هذه الجزر أقرب لساحل اليمن منها إلى الساحل الأرتيري.

٥ . ٤ . ٥ وجهة النظر الأرتيرية

١ ـ في القرن الثالث قبل الميلاد أطلق اليونان اسم «سيتوس أرتيريوس» على البحار العربية ومنها البحر الأحمر مما يوحي بارتباط أريتريا الوثيق بهذه البحار منذ عهد اليونان.

٢ ـ في عام ١٨٩٠م وخلال الاحتلال الإيطالي لأريتريا كانت مجموعة الجزر تتبع أرتيريا، وهذا موجود في المراسيم الملكية الإيطالية.

٣ ـ في عام ١٩٤١م تنازلت إيطاليا عن مستعمراتها في إفريقيا لبريطانيا بما

فيها الجزر، وأنّ الوثائق البريطانية بشأن تبعتيها لليمن مطعون فيها بسبب خلفية النزاع الإيطالي ـ البريطاني .

٤ ـ منذ عام ١٩٦١م حينما بدأ النضال الأرتيري لتحرير أريتريا من أثيوبيا، هذا النضال الذي تمّ بمساعدة اليمن وباقي الدول العربية إلى تاريخ الاستقلال عام ١٩٩٣، كانت هذه الجزر قواعد للجبهة الشعبية لقيادة العلميات العسكرية لتحرير أرتيريا .

لقد استغرق النظر في أرخبيل حنيش أمام محكمة العدل الدولية ما يزيد على عامين، وقد صدر في يوم الجمعة الموافق للتاسع من أكتوبر عام ١٩٩٨م بالعاصمة البريطانية لندن نص الحكم الصادر من المحكمة الدائمة في لاهاي للتحكيم في الخلاف بين اليمن وأرتيريا حول جزر البحر الأحمر على النحو التالي :

١ ـ مجموعة جزر زقرر حنيش : والتي تضم زقر، حنيش الكبرى، حنيش الصغرى، المنخفضة، الزاوية، الدائرية، سيول حنيش والجزر الصغيرة الأخرى التي تقع فيما بين هذه الجزر تقع ضمن السيادة الإقليمية لليمن .

٢ ـ مجموعة جزر سيال، هادي، العالية ومجموعة الجزر الصغيرة المحيطة بها تقع ضمن السيادة الإقليمية لأريتريا . (الأشعل، ١٩٩٩م : ٢١٧ ـ ٢١٩) .

وهكذا جاء قرار محكمة العدل الدولية ليقرر حقوق اليمن في أكثر من أربعين جزيرة في هذا الأرخبيل، وقد تبع ذلك انسحاب القوات الأريترية من كافة هذه المواقع وعودتها إلى السيادة اليمنية .

٥ . ٥ النزاع القطري ـ البحريني حول جزر حوار

٥ . ٥ . ١ توطئـة

من المعلوم أنّ دولة البحرين هي مجموعة من الجزر تقع بين المملكة العربية السعودية وقطر ، وأكبر هذه الجزر هي جزيرة البحرين ، وتبلغ مساحة دولة البحرين حوالي ٦٢٢كم[٢] ، وهي أصغر دول الخليج العربي من حيث المساحة ، أما قطر فهي شبه جزيرة تقع إلى الشرق والجنوب الشرقي من البحرين وتبلغ مساحتها قرابة ١١ ألف كم[٢] .

يعود تاريخ مشاكل الحدود الإقليمية بين قطر والبحرين إلى عام ١٨٥٩م عندما هددت قطر بغزو البحرين بتشجيع من الحكام الأتراك في إقليم الأحساء ، مما دفع الأسطول البريطاني إلى الدخول إلى السواحل القطرية ، وتحطيم كل السفن التي زعموا أنها أعدّت لذلك الهجوم الذي لم يحدث .

بدأ أول خلاف فعلي بين الدولتين على ملكية منطقة الزُبارة قرب الساحل الشمالي الغربي لشبه جزيرة قطر ، غير أن قطر وضعت يدها على منطقة الزبارة ، لم يحدث أن ألغت البحرين مطالبتها بالمنطقة .

لم تكن منطقة الزيارة هي الخلاف الوحيد بين الدولتين بل أيضاً مجموعة جزر حوار حيث يوجد في المنطقة التي تفصل دولة قطر عن البحرين مجموعة من الجزر يزيد عددها على ١٦ جزيرة غير مأهولة ، أهمها وأكبرها جزيرة (حوار) التي قع على بعد ٢كم من الشاطئ الغربي لقطر قريباً من أحد حقول النفط القطرية ، ويقال أنه يمكن الوصول إليها من قطر سيراً على الأقدام في حالات الجزر الشديد للبحر . وتتواجد في هذه الجزيرة بعض القوات المسلحة البحرينية ، وقد أثبتت الدراسات وجود احتياطي

من الغاز يقدر بحوالي ١٥٠ مليون قدم مكعب في حقل غاز (القبة الشمالية) التي تقع على بعد ١٥كم من هذه المنطقة، كما يوجد حقل غني بالنفط في منطقة الرصيف القاري المجاور لهذه المنطقة. (أنظر شكل (٥/ ٦)).

الشكل رقم (٥/ ٦)
منطقة حوار والجزر المتنازع عليها بين قطر والبحرين

إنّ الخلافات حول ملكية هذه الجزر حال دون تخطيط الحدود البحرية بين الدولتين، وقد بدأ هذا الخلاف بالظهور منذ الثلاثينات من القرن العشرين حول الامتيازات النفطية بين شركة بترول البحرين وشركة البترول القطرية المحدودة. وعندما أنشأ حاكم البحرين وحدة عسكرية صغيرة على جزيرة (حوار) عام ١٩٣٦م، تقدم حاكم قطر بشكوى إلى المندوب البريطاني في البحرين، ومن ثم قام كل من الطرفين (القطري والبحريني) برفع مطالباتهم بملكية الجزر إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج، الذي قضى بدوره بتمليك الجزر لدولة البحرين، وذلك في عام١٩٣٩م، غير أن قطر رفضت هذا الحكم وأصرت على مطالبها في الجزر، وقد اقتنعت بأحقية قضيتها، وأصبحت هذه القضية العائق الأكبر أمام تخطيط الحدود بين البلدين، غير أن الوجود البريطاني في كلتا الدولتين قلّل من فرص الاحتكاك بينهما حول هذه القضية، إلاّ أنّ قطر كانت تعاود مناقشة القضية بين الحين والآخر، وفي عام ١٩٦٧ طرح موضوع ترسيم الحدود بين الدولتين إلاّ أنّ المحادثات وصلت إلى طريق مسدود، فقامت بريطانيا بتجميد الموضوع وبعد استقلال الدولتين، عن بريطانيا عاد النزاع مرة أخرى إلى سطح الإحداث، ففي عام ١٩٧٦ بدأت تظهر القضية مرة أخرى عندما اجتمع وزير خارجية كلتا الدولتين لبحث الموضوع، وتوترت العلاقات بين البلدين في عام ١٩٧٨م، حينما قامت قطر باحتجاز بعض الصيادين البحرينيين، وذلك إثر قيام البحرين بإجراء مناورات عسكرية بالقرب من الجزر المتنازع عليها، وفي عام ١٩٨٢م اعترضت قطر عندما أطلقت البحرين اسم (حوار) على إحدى سفنها الحربية الجديدة. (Anderson,1993:85-86).

وحينما أنشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام ١٩٨١م الذي كانت كل من قطر والبحرين أحد أعضائه، كان من أحد أهدافه حل

الخلافات التي تحدث بين أعضائه، وقد كان لمجلس التعاون دور كبير في تهدئة الأجواء بين الدولتين، بحيث وافقت الدولتان على تجميد الخلافات بينهما وقبول وساطة المملكة العربية السعودية بهذا الخصوص، وبالرغم من الدبلوماسية السعودية الناجحة في هذا المجال قد توترت العلاقات عام ١٩٨٦م، وذلك عندما قامت القوات القطرية باحتجاز ٢٩ عاملاً أجنبياً، كانوا يعملون في إنشاء محطة لقوات حرس السواحل البحرينية، على إحدى الجزر المتنازع عليها بينهما، وفي عام ١٩٩١م ارتفعت درجة التوتر بين البلدين مما أدى إلى صعوبة إتمام اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، وعلى أثر ذلك اقترحت عُمان الاستعانة بتحكيم دولي لحل الخلافات بين الدولتين المتنازعتين. (Anderson,1993: 86-88).

في ٨ يوليو عام ١٩٩١ صدر إعلان عن محكمة العدل الدولية مفاده أن دولة قطر قامت بطرح القضية أمام محكمة العدل الدولية، ومن ثم قام كل من الطرفين (قطر والبحرين) بتكوين فريق عمل من الخبراء للنظر في القضية من جميع جوانبها، غير أن معظم دول مجلس التعاون كانت تحبذ حل النزاع أخوياً، وقد تحقق هذا المطلب إثر زيارة قام بها أمير قطر إلى البحرين عام ١٩٩٩م، فقد قرر البلدان تشكيل لجنة لحل النزاع الحدودي بينهما ودياً، دون سحب الملف من محكمة العدل الدولية، وقد تبع ذلك زيارة ولي عهد البحرين إلى قطر في إبريل عام ٢٠٠٠م لوضع اللمسات الأخيرة لحل النزاع، قبل أن تباشر محكمة العدل الدولية ببحث الخلاف بين الدولتين، الذي حددت جلساته بتاريخ ٩٢ مايو (أيار) عام ٢٠٠٠م. (جريدة الشرق الأوسط في ٩/ ٦/ ٢٠٠٠م).

وفي ١٦ مارس (آذار) عام ٢٠٠١م، صدر حكم محكمة العدل الدولية في الأمور المطروحة على التحكيم. وقد ذكر رئيس المحكمة المناطق التي يدور الخلاف حولها وهي:

١ ـ جزر حوار ومن ضمنها جزيرة جنان .

٢ ـ منطقة الزيارة .

٣ ـ قطعة جرادة وفشت الدبل .

٤ ـ مناطق مغاصات اللؤلؤ ومصائد الأسماك .

٥ ـ خطوط أساس الأرخبيل للبحرين .

لقد جاء قرار المحكمة الذي يعتبر نهائياً ، وغير قابل للاستئناف وملزماً للطرفين على النحو التالي :

١ ـ سيادة البحرين على جزر حوار وعلى جزيرة قطعة جرادة .

٢ ـ سيادة قطر على منطقة الزبارة وعلى جزيرة جنان وحد جنان وفشت الدبل .

٣ ـ يجوز للمراكب البحرية التابعة لقطر حق المرور البريء في المياه الإقليمية البحرينية التي تفصل جزر حوار عن بقية الجزر الأخرى .

٤ ـ لم تعتبر المحكمة البحرين والجزر التابعة لها أرخبيلاً واحداً تتبعه كافة الجزر المحيطة به .

٥ ـ تبدأ الحدود البحرية بين قطر والبحرين من نقطة تقاطع الحدود البحرية للسعودية ، من جهة والبحرين وقطر من جهة أخرى . وتتبع الحدود اتجاهاً شمالياً شرقياً ثم تنعطف مباشرة في اتجاه شرقي تمر بعدها بين جزيرة حوار وجنان وتنعطف بعدئذ إلى الشمال ، وتمر بين جزر حوار وشبة جزيرة قطر ، وتستمر في اتجاه شمالي لتمر بين منطقة جرادة وفشت الدبل ، تاركة قطعة جرادة على الجانب البحريني وفشت الدبل على الجانب القطري ، وتستمر الحدود في الاتجاه شمالاً بطريقة الأبعاد المتساوية حتى نقطة تلاقي الحدود البحرينية ـ القطرية مع الحدود الإيرانية .

٦ ـ وهكذا أسدل الستار على هذه القضية الحدودية بعد نزاع استمر (٦٢) عاماً ، (جريدة الحياة ، السبت ١٧/ ٣/ ٢٠٠١م ، وكذلك جريدة الشرق الأوسط ، السبت ١٧/ ٣/ ٢٠٠١م).

٥ . ٦ الحدود السعودية ـ اليمنية

٥ . ٦ . ١ توطئة

تعود قضية النزاع حول الحدود السياسية بين السعودية واليمن إلى عام ١٩٢٥م، عندما قام اليمن بطرد الأدارسة من تهامة، وتضييق الخناق عليهم في المنطقة الجبلية من عسير، وبناء على ذلك فقد ظهرت نية اليمن في ضم إقليم عسير إليه، وهو إقليم خاضع لحكم الأدارسة في ذلك الوقت، وقد تقدم حاكم عسير الإدريسي بطلب الحماية من السعودية، وعقد معها اتفاقية مكة في عام ١٩٢٦م، وبموجب هذه الاتفاقية أصبحت السعودية هي التي تتولى أمر الدفاع عن ممتلكات الإدريسي في عسير وتهامة.

لقد جاء في هذه الاتفاقية التي وقعت بين كل من ملك الحجاز وسلطان نجد وبين الإمام الحسن بن علي الإدريسي «بأن يعترف الإدريسي بأن الأراضي الخاضعة له تكون تحت سيادة ملك الحجاز وسلطان نجد، الذي يتعهد بمواجهة كل تعدٍّ داخلي أو خارجي يقع على أراضي عسير، وجاء فيها أيضاً أنه لا يجوز لإمام عسير (الإدريسي) إعلان حرب أو إبرام صلح أو منح أي امتياز اقتصادي، أو التنازل عن أي جزء من أراضي عسير دون موافقة ملك الحجاز وسلطان نجد.

وفي مقابل ذلك يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد بسلطة أمام عسير الحالي على الأراضي الخاضعة له مدة حياته، ومن بعده لمن يتفق عليه

الأدارسة، وأن تكون إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شئون عشائرها من تنصيب وعزل وغير ذلك من حقوق إمام عسير، كما يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والعمل بها (الجهني، ١٤١٤: ٣٠٩: ٣١١).

لقد فشل الإدريسي في إدارة أمور البلاد، الأمر الذي دفع السعودية عام ١٩٣٠م إلى نقل الشئون الإدارية والمالية إلى الدولة السعودية، وبذلك أصبحت جيزان إحدى مقاطعات مملكة الحجاز ونجد، وانضمت بعد ذلك كل المقاطعات السعودية في مملكة واحدة باسم المملكة العربية السعودية وبويع عبد العزيز آل سعود ملكاً عليها ١٩٣٢م.

عندما شعر الإدريسي بفقدان سلطته حاول القيام بالعصيان ضد الدولة السعودية في عام ١٩٣١م لكن الملك عبد العزيز أخمد هذه الثورة، ففكر الإدريسي في اللجوء وطلب الحماية من الإمام يحيى إمام اليمن الذي أجاره. ومنذ ذلك الوقت بدأ التوتر على الحدود بين السعودية واليمن، وعلى الرغم من توقيع معاهدة صداقة بين البلدين عام ١٩٣١م، إلاّ أن التوتر الحدودي قد استمر خاصة مع لجوء الإدريسي لليمن. وقد أرسل الملك عبد العزيز عام ١٩٣٣م وفداً إلى صنعاء، لغرض عقد اتفاق حدودي بين البلدين، غير أن المفاوضات فشلت في تحقيق أي اتفاق بهذا الخصوص. ثم عقد مؤتمر آخر في (أبها) في مطلع عام ١٩٣٤م، وقد فشل أيضاً في التوصل إلى نتيجة، نظراً لاختلاف وجهات النظر حول موضوع الحدود.

إثر ذلك أرسل الملك عبد العزيز برقية إلى الإمام يحيى بتاريخ ٦ ذي الحجة سنة ١٣٥٢هـ (٢١ مارس ١٩٣٤) جاء فيها: «لقد بذلت أقصى ما أستطيع بذله لإقرار السلام وإثبات الصداقة، بالرغم من تكرار اعتداءتكم واكتساح جنودكم لبلداننا، وأرسلت الوفود منذ سبع سنوات حتى أعياني

أمركم، واستنفدت سائر الوسائل الممكنة، ولم يبق لنا إلا أن نخبركم بالصراحة التي نراها واجبة علينا أننا توكلنا على الله واستمددنا من حوله وقوته على أداء الواجب الذي يحفظأمانينا، ويؤمن رغبتنا ويصون شرفنا، وأمرنا بالدفاع لإنقاذ بلادنا، وقد أحببنا إحاطة حضرتكم علماً بهذا العزم لتكونوا على بينة منه، وباب السلم مفتوح إذا أردتموه، وليس عندنا غير ما طلبناه في السابق وهو إخلاء الجبال، وإطلاق رهائنهم، وترك أمرهم منا إليهم، وتحديد الحدود بيننا وبينكم بمعاهدة، وإبعاد الأدارسة بالحل المقرر، ومسألة نجران بأي حال من الأحوال، وقد تقدمت الجنود متوكلة على الله، ونحن معذورون في ذلك، وباب السلم مفتوح متى أردتموه على الشروط المذكورة». (الجهني، ١٤١٤هـ: ٢٣٩).

لقد حدّد الملك عبد العزيز يوم ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٥هـ الموافق ٥ إبريل سنة ١٩٣٤م موعداً لقبول شروطه، وأصدر أوامره إلى نجله الأمير سعود ولي العهد آنذاك، والمتمركز في نجران، والأمير فيصل في تهامة عسير، بأن يعبروا الحدود في ذلك اليوم إذا لم يصدر أي تعليمات أخرى (صوت الحجاز، العدد ١٠٢ السنة الثانية ٢٤ ذي الحجة ١٣٥٢هـ). وقد تقدمت القوات السعودية على أربعة محاور وحاصرت القوات اليمنية. وأحرزت نصراً على كافة الجبهات، ودخلت القوات السعودية ميناء الحديدة، ووصلت إلى أبواب صعدة. كما احتلت الطريق الرئيسي إلى صنعاء، وإزاء ذلك أرسل الإمام يحي برقية إلى الملك عبد العزيز في ١٢ إبريل ١٩٣٤م يطلب منه الهدنة على الشروط التي وضعها الملك عبد العزيز، وهي جلاء القوات اليمنية عن نجران، وتسليم الرهائن من القبائل لدى الإمام، وتسليم الحسن الإدريسي، وعقد معاهدة لتخطيط الحدود بين البلدين، وقد وافق الملك عبد العزيز في ١٢ مايو ١٩٣٤م على وقف القتال، والدخول في

المفاوضات التي أدت إلى عقد معاهدة الطائف في ١٩ مايو عام ١٩٣٤م، التي أنهت حالة الحرب، ومهدت لعلاقات جديدة بين البلدين الشقيقين. (الجهني، ١٤١٤هـ: ٢٤٠-٢٤٣).

إن مشكلة الأراضي المتنازع عليها كانت مثار خلاف بين الدولتين وقد كانت كل دولة سواء اليمن أو السعودية تعتمد على مفاهيم تاريخية حول ملكية هذه المناطق. فمن وجهة النظر السعودية، أن إمارة الأدارسة بشقيها الشرقي والجنوبي الغربي كانت تدين بالولاء لأمراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الأولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (١٧٤٥-١٨١٨م). وأن ما حدث بعد ذلك سواء من ناحية توقيع الاتفاقيات مع آل عائض أو الأدارسة حكام هذه المنطقة أو إعلان الضم الرسمي لإمارة عسير كجزء من السعودية، إنما كان أمراً طبيعياً يتفق مع الحقائق التاريخية.

٥ . ٦ . ٢ اتفاقية الطائف

تمثل اتفاقية الطائف أهمية كبيرة في تاريخ العلاقات السعودية-اليمنية، فقد وضعت الإطار القانوني لوضع الحدود بين الدولتين، ومهدت لقيام علاقات ودية على أساس المصالح المتبادلة، وحسن الجوار، وروابط الصداقة بين البلدين الجارين، وقد نصت المعاهدة على:

١- إنهاء حالة الحرب والنزاع القائمة بين الدولتين وإحلال السلم والصداقة الوطيدة والأخوة العربية والإسلامية بين البلدين والشعبين.

٢- اعتراف كل من الدولتين باستقلال الدولة الأخرى استقلالاً تاماً، وإسقاط كل منهما أي حق يدعيه في البلد الآخر، خارج الحدود المبينة في هذه المعاهدة.

٣ ـ ترسيم الحدود بين البلدين من خلال لجان فنية بمساعدة ومعرفة سكان المناطق لحدود لتمييز المناطق التابعة لكل فريق، مع التعهد بعدم إقامة أي بناء محصن في مسافة ٥كم على جانبي الحدود.

٤ ـ عدم استخدام القوة لحل المشكلات الناجمة عن تفسير مواد هذه المعاهدة، ويجب الرجوع إلى التحكيم في حالة عدم الاتفاق.

٥ ـ أن تكون مدة هذه الاتفاقية ٠٢ عاماً هجرياً قابلة للتجديد أو التعديل خلال الستة أشهر السابقة لتاريخ انتهائها، وإذا لم تجدد أو تعدل تظل سارية المفعول. (وزارة الخارجية (د. ت): ١٥٢ ـ ١٧٠).

بعد توقيع هذه الاتفاقية تم تشكيل لجنة خاصة قامت بتعيين مواقع الحدود، ووضع العلامات التي بلغ عددها ٤٩٢ عموداً على امتداد الخط الممتد بين (ميدي) على الجانب السعودي و(الموسم) في الجانب اليمني على شاطئ البحر الأحمر غرباً إلى حافة الربع الخالي شرقاً.

٥ . ٦ . ٣ المعاهدة السعودية ـ اليمنية عام ٢٠٠٠م

لم تثر أي خلافات بين الجانبين نحو تجديد الاتفاقية في نهاية الفترة الأولى عام ١٩٥٤م (أي بعد عشرين سنة على توقيع الاتفاقية) أو خلال الفترة الثانية عام ١٩٧٤م بل صدر بيان مشترك عقب زيارة رئيس وزراء اليمن في تلك الفترة جاء فيه «اتفاق الجانبين التام على اعتبار الحدود بين الدولتين حدوداً فاصلة بصفة نهائية ودائمة كما ورد باتفاقية الطائف».

وقد اعتبرت المملكة العربية السعودية أن هذا البيان هو اعتراف نهائي بتثبيت الحدود المبينة بالاتفاقية، غير أن اليمن يرى أن هذا البيان لا يشكل حقوقاً، وإنما هو بيان صحفي لا يُعدّ اعترافاً بديمومة الحدود، وبالتالي فهذا البيان لا يلغي حق اليمن في المطالبة بتعديل الاتفاقية في فترة التجديد.

وفي هذه الأثناء طرأت تغيرات على حدود الدولة اليمنية بعد وحدة شطري اليمن بحيث أصبح هناك حدود جديدة لم تشملها اتفاقية الطائف، وهي المنطقة التي تمتد من آخر نقطة تناولتها اتفاقية الطائف في الشرق والنقطة التي تلتقي عندها حدود اليمن مع كل من السعودية وعُمان مما أبرز الاهتمام بتسوية موضوع الحدود السعودية اليمنية. وقد ساعد على ذلك احتمال وجود البترول في منطقة الحدود التي لم تخطط بين البلدين، وما يمكن أن يثيره هذا من مشكلات، كما أبدت السعودية رغبتها في تسوية هذا الموضوع، وقد مهدت الرغبة من الجانبين إلى عقد أول اجتماع لممثلي الطرفين في جنيف عام ١٩٩٢م نجم عنه عقد اجتماع آخر للخبراء لبحث تفاصيل هذا الموضوع. وقد تتابعت اجتماعات الخبراء بهذا الخصوص، ثم تبعتها اجتماعات على مستوى القمة بين الدولتين في عام ١٩٩٥م، انتهت إلى تشكيل لجان مشتركة تعمل على حل مشكلة الحدود بين الدولتين في إطار حسن الجوار والإبقاء على العلاقات الطيبة بينهما (هارون، ١٩٩٨ : ٢٨٤).

وفي مساء الاثنين ١٠ ربيع الأول ١٤٢١هـ الموافق ١٢ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠م تمّ التوقيع على معاهدة الحدود الدولية بين المملكة واليمن. وقد شملت كافة القطاعات الحدودية، حيث تمّ الاتفاق على تحديد الإحداثيات الجغرافية لكامل خط الحدود، وذلك في الجزء الذي شملته معاهدة الطائف وكذلك في الجزء الذي لم تشمله، كما تمّ تعيين الحدود البحرية بين الجانبين، كما حلّت المشاكل المتعلقة بتحديد أماكن نقاط الاختلاف في جبل ثار في الشرق، ورأس معوج في الغرب، وجرى الاتفاق على مسار الحد في المناطق الممتدة من جبل ثار حتى خط ١٩/ ٥٣ وهي نقطة تقاطع حدود

البلدين مع سلطنة عُمان (أنظر شكل (٥ / ٧))، وقد تمّ الاتفاق على سحب قوات الدولتين، وكذلك مراكز العبور لمسافة ٢٠كم من حدود البلدين، وستعهد الدولتان إلى شركة مختصة لتعيين مواقع وإحداثيات نقاط الحدود المتفق عليها، وقد تمّ تشكيل لجان برئاسة وزراء الداخلية في البلدين للإشراف على تنفيذ ما اتفق عليه، وهكذا وصلت الدولتان إلى حل سلمي وأخويّ ومرضي للطرفين لمشكلة حدودية استمرت ٦٦ عاماً. (عكاظ، الثلاثاء ١٣ يونيو ٢٠٠٠م).

الشكل رقم (٥/ ٧)
الحدود السعودية اليمنية

٥ . ٧ مشكلات الحدود السورية ـ التركية (لواء الإسكندرونة)

تُعدّ المنطقة المعروفة بلواء الأسكندرونة الواقعة بين سوريا وتركيا منطقة نزاع حدودي منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومنطقة الأسكندرونة التي يطلق الأتراك عليها اسم منطقة (هاتاي) تقع على البحر المتوسط جنوب تركيا وشمال غرب سوريا وتمتد على طول ١٢٠ كم من الشمال إلى الجنوب و ٩٠ كم من الشرق إلى الغرب، وتشمل خليج الأسكندرونة وبحيرة أنطاكيا ويجري في أراضيها نهر العاصي في مجراه السفلي قبل مصبه في البحر المتوسط في جنوب غرب مدينة انطاكية. (أنظر شكل ٥/٨)

بموجب اتفاقية (سايكس ـ بيكو) في عام ٩١٦ وضعت سوريا تحت الوصاية الفرنسية وحينما عقد الحلفاء مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠ بعد الحرب العالمية الأولى أقروا أن تصبح سوريا تحت الانتداب الفرنسي، وقد اعتمد ذلك بموجب اتفاقية (لوزان) عام ١٩٢٣ التي أقرت السيطرة الفرنسية على سوريا.

لقد أعلن الجنرال (غورو) قائد الحملة الفرنسية على الشام عام ١٩٢٠ تقسيم منطقة الانتداب الفرنسي إلى أربع وحدات سياسية هي: لبنان الكبير، منطقة حلب (وتشمل منطقة الأسكندرونة)، ومنطقة اللاذقية ثم منطقة دمشق، وقد عينت فرنسا إدارة مستقلة لكل منطقة من المناطق السابقة مستخدمة منطق الاستعمار (فرق تسد).

كانت منطقة الأسكندرونة تابعة لولاية حلب، ولكن تركيا كانت ترى أن هذه المنطقة هي أراضي تركية بحجة أن غالبية سكانها من الأتراك، في حين يقطن هذه المنطقة بالإضافة إلى الأتراك عدد كبير من العرب (العلويين) إضافة إلى عناصر كردية وأرمنية، وبحلول عام ١٩٣٦ تمّ الاتفاق بين فرنسا

وممثلي سوريا على توقيع المعاهدة الفرنسية ـ السورية التي نصت على وحدة سوريا السياسية التي تضم مناطق حلب واللاذقية ودمشق في دولة واحدة، وقد أعلنت تركيا اعتراضها على هذه المعاهدة، وأعلنت رفضها لأن تكون منطقة الأسكندرونة جزءاً من سوريا.

الشكل رقم (٥/٨)
لـــــواء الإسكندرونــــــــة

لقد استمر التوتر قائماً بين تركيا وفرنسا حول منطقة الأسكندرونة، وأعلنت تركيا أن غالبية سكان المنطقة هم من الأتراك، لذا يجب أن يلحق الإقليم بالإدارة التركية، وفي عام ١٩٣٧م وحينما كانت الحرب العالمية

الثانية على الأبواب وجدت فرنسا أنها بحاجة إلى تأييد تركيا في الحرب، فاقترحت إعطاء الإقليم حكماً ذاتياً على أن تتولى سوريا مسئولية الاقتصاد والعلاقات الخارجية، وقد وافقت عصبة الأمم على هذا الاقتراح في حين رفضته تركيا، وفي عام ١٩٣٩ عقدت معاهدة بين تركيا وفرنسا تنازلت بمقتضاها فرنسا عن لواء الأسكندرونة ليكون تابعاً لتركيا، وذلك بعد أن ظهرت بوادر قيام الحرب العالمية الثانية، والتي كانت فرنسا تسعى لتأييد تركيا فيها. وقد كانت فرنسا ترى أن تنازلها عن الأسكندرونة هو مكافأة لتركيا لكسبها إلى جانب الحلفاء. أما سوريا فقد رفضت المعاهدة ولم تعترف بالضم، ولا زالت تعتبر الأسكندرونة جزءاً من سوريا تطلق عليه اسم «اللواء السليب».

لقد فقدت سوريا جزءاً مهماً من ساحلها على البحر المتوسط، وأصبحت قضية لواء الأسكندرونة حجر عثرة في طريق تطوير وتحسين العلاقات التركية ـ السورية خلال نصف القرن الماضي، وعلى الرغم من أن الأمل ضعيف جداً في استعادة الحقوق السورية في المنطقة، إلاّ أن سوريا لم يحدث أن قبلت بانفصال الإقليم، ويظهر هذا الإقليم دوماً على الخرائط السورية، وأصبح لواء الأسكندرونة محل نزاع كامن بين الطرفين، فبالرغم من أن المشكلة تختفي تحت السطح لاعتبارات عديدة لا تسمح بإثارتها من قبل سوريا في الوقت الحاضر، إلاّ أنها تُعدّ مشكلة قابلة للانفجار في أي وقت، تبعاً لسير الأحداث بين الدولتين وللظروف المحيطة بكل منهما، ويزيد من تعقيد العلاقات السورية ـ التركية اختلاف الدولتين حول تقسيم مياه الفرات، الذي تستخدمه تركيا ورقة ضغط دائم على كل من العراق وسوريا (Anderson ,1993: 83-85).

٥ . ٨ مشكلات الحدود المصرية ـ السودانية (مثلث حلايب)

٥ . ٨ . ١ توطئة

في عام ١٨٢٠م قام محمد علي باشا والي مصر يضم السودان، ووضعه تحت سلطته السياسية، واستصدر فرماناً من السلطان العثماني بجعل حدود مصر السياسية تمتد لتضم السودان بأكمله، وقد اعترف السلطان العثماني بخضوع السودان للسلطة السياسية في مصر، واندماج مصر والسودان في ولاية واحدة.

وعلى الرغم من تنبيه الباب العالي على عدم أحقية ولاة مصر في التنازل عن أية امتيازات أعطيت لهم سواء في مصر أو في السودان، كما منعتهم من التخلي عن أي جزء من هذين الإقليمين، أو إبرام أية معاهدات سياسية بشأنهما، إلا أن البريطانيين بسطوا سيطرتهم على مصر منذ عام ١٨٨٢م، وأخذوا يسيرون أمور البلاد مع الاعتراف الشكلي والإسمي بتبعية مصر لسلطة الباب العالي العثماني في استانبول.

وحين قامت الثورة المهدية في السودان ١٨٨٥م، وألحقت الهزائم المتكررة بالقوات البريطانية اضطرت مصر، وبأمر من بريطانيا إلى إخلاء مديريات السودان جميعها فيما عدا مديرتي حلفا وسواكن، وبعد أن تمكن البريطانيون من هزيمة الثورة المهدية، حاولوا تقوية نفوذهم في السودان كي لا تتكرر الورات ضدهم، سيما وأن الثورة المهدية كلفت بريطانيا الكثير من الجهود والمال والسلاح لإخمادها والقضاء عليها.

لقد أعدت بريطانيا ترتيبات خاصة للإدارة السودانية، فأنشأت ما يسمى بالحكم الثنائي المصري ـ البريطاني، الذي تمثل في رفع العلم المصري

والبريطاني على الدوائر السودانية، وإدارة السودان من قبل موظفين مصريين وبريطانيين وواقع الحال هي إدارة بريطانية بحتة، لأن البريطانيين في تلك الفترة كانوا هم الحكام الفعليين لكل من مصر والسودان على حد سواء. (طه، ١٩٩٥م).

لقد نصت اتفاقية الحكم الثنائي التي وقعتها كل من مصر وبريطانيا في ١٩ يناير ١٨٩٩م في مادتها الأولى على أن يطلق لفظ السودان على جميع الأراضي الواقعة جنوب دائرة العرض (٢٢) شمالاً، وهكذا أصبحت دائرة العرض (٢٢ْ) شمالاً يفصل الأراضي المصرية في الشمال، عن الأراضي السودانية في الجنوب.

وبعد فترة قصيرة من تعيين خط الحدود أجرت الحكومة البريطانية بعض التعديلات التي رأت أنها ضرورية في تلك الفترة، وشملت هذه التعديلات بعض المواقع التي ينحرف فيها خط الحدود شمالاً وجنوباً عن دائرة العرض (٢٢ْ)، إن هذه التعديلات هي التي شكلت فيما بعد جوهر الخلاف بين مصر والسودان حول الحدود. ويرجع السبب في إجراء التعديلات ذات الطبيعة الإدارية إلى الرغبة في جمع شمل القبائل التي تعيش على جانبي الحدود، وإخضاعها لنظام إداري واحد. لقد شملت هذه التعديلات ثلاثة مواقع هي:

٥ . ٨ . ١ . ١ منطقة جبل علبة

وتقع هذه المنطقة في الركن الجنوبي الشرقي من مصر، ويستوطنها بعض قبائل البشارية التي يعيش معظمها في السودان إلى الجنوب من خط الحدود، ويبدو أنه كان من المصلحة آنذاك ضم منطقة علبة للسودان، لكي تطبق على سكانها النظم الإدارية التي تطبق على بقية قبائل البشارية في

السودان، وبناء على ذلك أصدر وزير الداخلية المصري قراراً إدارياً في ١٤ نوفمبر ١٩٠٢م بتعديل الحدود في منطقة جبل علبة بحيث تصبح على النحو التالي :

إخضاع المنطقة الواقعة في الركن الجنوبي الشرقي من مصر الملاصقة للبحر الأحمر والتي تعرف (بمثلث جبل علبة) أو (قطاع حلايب) للإدارة السودانية، وتشغل هذه المنطقة التي استثنيت من تطبيق الإدارة المصرية الخالصة عليها رقعة من الأرض تعادل ١٢,٥٠٠كم[٢]، وهي عبارة عن أراضي جبلية، عظيمة الارتفاع، تكثر فيها الصخور النارية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة، كما تسقط بها الأمطار مما يوفر حياة نباتية غنية، فهي تعد جزيرة خضراء في الوسط الصحراوي المجاور لها، وتشكل هذه المنطقة ما يشبه المثلث المتساوي الساقين، يبلغ طول قاعدته ٣٠٠كم وتمتد مع دائرة عرض (٢٢ْ) شمالاً، وطول كل من ضلعيه الشرقي الملاصق للبحر الأحمر، والغربي المجاور للصحراء نحو ٢٠٠كم، ويقع في هذا القطاع مرفأ (حلايب) على البحر الأحمر، الذي تربطه طرق برية مع بور سودان جنوباً، وميناء القصير شمالاً، ويوجد في مناطق متفرقة من جبل علبة وخاصة حول بلدة (جبيت) آثار لمناجم كان يستخرج منها الذهب قديماً. (انظر شكل ٩/٥) ، (هارون، ١٩٩٧م : ٢٤٤ـ٢٤٦) .

الشكل رقم (٥/ ٩)

الحدود السياسية بين مصر والسودان

٥ . ٨ . ١ . ٢ منطقة حلفا

تنفيذاً لاتفاق عام ١٨٩٩م فإن دائرة عرض ٢٢ْ شمالاً تمر بمدينة حلفا، ومن الجدير بالذكر إن مدينة حلفا فصلت عن ظهيرها الزراعي في الشمال، فقد كانت هذه البلدة تعتمد على الأراضي الزراعية الواقعة إلى شمالها، حيث تتسع الرقعة الزراعية شمال حلفا، بينما تضيق إلى الجنوب منها، وأن رسم الحدود بموجب دائرة العرض ٢٢ْ سيجعل الأراضي الخصبة الواسعة نسبياً تقع في الجانب المصري، ويتسبب ذلك في تركز الجزء الأكبر من سكان النوبة في الجانب المصري، وبالتالي سيكون الاعتماد الأساسي في منطقة وادي حلفا السودانية على الجانب المصري، سواء من حيث الأرض المزروعة أو من حيث التركز السكاني.

من أجل ذلك كان السعي لتعديل الحدود في هذه المنطقة تعديلاً بكفل ضم الجزء الشمالي الذي يمتد إلى مسافة ٢٥كم إلى الجزء الجنوبي من الحدود، وبالتالي خضوع القرى في هذا القطاع الشمالي، وما يتبعها من أراضي زراعية، وما يقيم بها من سكان لإدارة السودان.

وبناء على ذلك أصدرت وزارة الداخلية المصرية في ٢٦ مارس ١٨٩٩م قراراً يقضي بضم هذه المناطق إلى الإدارة السودانية، ومن الجدير بالذكر أن مساحة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة تعادل ٤٠٠٠ فدان، وتشمل عشر قرى، وما يزيد على ١٣,٠٠٠ نسمة.

وحينما أقامت مصر مشروع السد العالي أغرقت جميع منطقة وادي حلفا في مصر والسودان، لأنها أصبحت جزءاً من بحيرة السد، وبذا يمكن القول أن ملكية السودان قد انتهت حول السيادة على الأرض، غير أن السودان يرى أن له حقوقاً في الصيد في المنطقة التي كانت تحت إشراف

الإدارة السودانية، فالسودان ما زال يعد المنطقة تابعة له، رغم زوال الأسباب بعد إغراقها بمياه بحيرة (ناصر). (هارون، ١٩٩٧م: ٢٤٣-٢٤٤).

٥ . ٨ . ١ . ٣ منطقة جبل بارتازوجا

تسكن هذه المنطقة قبائل العبابيد، ومعظم قبائل العبابيد تعيش في داخل مصر، باستثناء منطقة تواجد محدود في جبل بارتازوجا الواقع ضمن الأراضي السودانية جنوب دائرة العرض ٢٢° شمالاً.

من أجل ذلك كان السعي لتعديل الحدود في هذه المنطقة، وذلك بضمها إلى الإدارة المصرية، بهدف ضم جماعات العبابدة المقيمين في السودان إلى تجمهرهم الرئيسي في الجانب المصري، لتطبق عليهم القوانين الإدارية المصرية.

وبناء على ذلك أصدر وزير الداخلية المصري قراراً في ٤ فبراير عام ١٩٠٢م بضم المنطقة المحيطة بجبل بارتازوجا إدارياً إلى مصر، بنفس المبدأ القائم على فكرة توحيد القبائل المنتمية إلى أصل واحد، ومنطقة بارتازوجا منطقة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ٦٠٠كم^{٢}، وهي فقيرة عموماً في جميع مصادر الثروة الاقتصادية على عكس المنطقين السابقتين. (أنظر شكل٥/ ٩)، (هارون ١٩٩٧م: ٢٤٦).

٥ . ٨ . ٢ بداية المشكلة الحدودية

لم تظهر أية خلافات بين مصر والسودان حول موضوع الحدود، وكانت البداية بعد استقلال السودان عام ١٩٥٨، وذلك حين أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى السودان أشارت فيها إلى أن قانون الانتخاب الذي أصدرته حكومة السودان قد خالف اتفاق ترسيم الحدود لعام

١٨٩٩م، وذلك لإدخاله المنطقة الواقعة شمال مدينة حلفا ومنطقة حلايب ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، وقد طالبت المذكرة باستعادة المناطق التي تخضع للإدارةالسودانية، والواقعة شمال دائرة عرض ٢٢° شمالاً، غير أن السودان رفض هذه المطالب. وأعلنت الحكومة السودانية أنها صاحبة السيادة على المناطق المذكورة، والتي تديرها منذ (٦٠) عاماً، وأن من حق السودان إدارج هذه المناطق ضمن الدوائر الانتخابية السودانية.

وتحاول كل من مصر والسودان إبراز الحجج والأسانيد لإثبات حقها في هذه المناطق، وفيما يلي وجهة نظر كل دولة بهذا الخصوص.

٥ . ٨ . ٣ الموقف المصري: لقد تأسس الموقف المصري على الحجج والأسانيد التالية

١ ـ ترى مصر أن التعديلات الإدارية قد تمت بهدف التيسير على القبائل التي تعيش على جانبي الحدود، وهي بذلك قرارات إدارية صدرت استجابة لرغبات المسؤولين المحليين في المناطق المتنازع عليها.

٢ ـ لم يسبق لمصر أن أبرمت أية اتفاقات دولية مع السودان أو بريطانيا الدولة المستعمرة، لإضفاء الصفة الدولية على هذه التعديلات، وذلك على خلاف القاعدة العامة المتبعة في هذا الخصوص والتي تقضي بأن تعديلات الحدود لا يمكن أن تتم قانوناً إلا بموجب اتفاقات دولية.

٣ ـ إن الحق المصري في مناطق النزاع قبل حصول السودان على استقلاله كان يعد قائماً، وذلك من خلال الخرائط التي كانت تصدرها هيئة المساحة المصرية منذ عام ١٩٠٩م والتي كانت ترسم خرائط للمنطقة المذكورة، يظهر عليها دائرة العرض ٢٢° شمالاً تحت مسمى خط الحدود

السياسية، جنباً إلى جنب مع خط آخر اصطلح على تسميته بالحدود الإدارية، في ضوء التعديلات التي أبرمها الطرفان في السابق.

٤ ـ وفقاً للقانون الدولي، فإن التنازل عن الإقليم لا يكون صحيحاً وملزماً قانوناً إلا بموافقة الأطراف المعنية على ذلك صراحة.

٥ ـ لم يكن السودان يباشر إلا اختصاصات محدودة في المناطق المذكورة، وهي اختصاصات اقتضتها الضرورات العملية لتنظيم شئون السكان على جانبي الحدود، في حين كان الوجود المصري ظاهراً في معظم المناطق المتنازع عليها. وأهم مظاهر الوجود المصري أن هناك شركة مصرية (شركة علبة المصرية) تعمل في مجال استخراج المعادن، وقد أنشئت في عام ١٩٥٤م، وكانت مصر هي التي تصدر تراخيص البحث والتنقيب في المنطقة لاستغلال الثروات المعدنية، وذلك منذ عام ١٩١٥م. وكانت تخطر السودان بما يصدر من تراخيص لكي يتولى الإداريون المشرفون على المنطقة تأمين الأشخاص المرخص لهم. (هارون، ١٩٩٧م: ٢٤٧).

٥ . ٨ . ٤ الموقف السوداني

يرى السودان أن المناطق المتنازع عليها قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السودان، وأنها لم تعد أرضاً مصرية، وهي أرض سودانية خالصة، وذلك استناداً على الحجج والأسانيد التالية:

١ ـ إن السودان أثناء فترة الاستعمار ظل يدير هذه المناطق منذ إجراء التعديلات الإدارية على خط الحدود، ويرى السودانيون أن السودان قد قام من خلال الحيازة الفعلية لهذه المناطق بمباشرة كافة أعمال السيادة، التي تعد دليلاً حاسماً على انتقال السيادة إليه فيما يتعلق بهذه المناطق.

٢ ـ لو فرض أن التعديلات التي أدخلت على خط الحدود كانت ذات صفة إدارية بحتة، إلا أن قبول مصر لاستمرار السودان في إدارة هذه المناطق، وعدم الاعتراض على هذا الوضع طوال الفترة الممتدة بين عام ١٨٩٩ ـ ١٩٥٨م يدل على أن مصر قد تنازلت عن حقوقها السيادية في هذه المناطق، كما يُعدّ ذلك سنداً للسودان للتمسك بالمناطق المذكورة، تأسيساً على فكرة التقادم القائمة على مبدأ الحيازة الفعلية وغير المنقطعة من السودان من جانب، وعدم وجود معارضة لهذه الحيازة من مصر من جانب آخر.

٣ ـ إن الاتفاقية المبرمة عام ١٩٥٣م بين مصر وبريطانيا لتمكين الشعب السوداني من ممارسة حق تقرير المصير، بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل، قد أعطت فترة ثلاث سنوات كفترة انتقالية تبدأ بعدها تكوين مؤسسات الحكم الذاتي السوداني، هذه الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطانيا قد أدخلت منطقة حلايب، ومنطقة وادي حلفا ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، وهذا يعني صراحة اعتراف مصر بأن هذه المنطقة تابعة للسودان.

٤ ـ إن مصر عندما اعترفت بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٥٦م لم تشر في اعترافها إلى أية تحفظات بشأن الحدود، وهذا يعني أنها كانت ترى عدم وجود أية مطالب لها في هذه المناطق، أو أنها تنازلت عن هذه المطالب، كما أن مصر لم تعترض على المذكرة التي بعث بها السودان إليها في عام ١٩٥٦م، والتي أشار فيها صراحة إلى أنه يحتفظ بموقفه الخاص فيما يتعلق بجميع الاتفاقيات التي عقدتها نيابة عنه دولتا الإدارية الثنائية (أثناء الحكم المصري ـ البريطاني للسودان).

٥ ـ إن السودان يتمسك بمبدأ المحافظة على الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار، فالسودان قد ورث حدوده الحالية عن دولتي الإدارة الثنائية (مصر وبريطانيا)، كما يرى السودان أن مبدأ قدسية الحدود الموروثة قد أكدت عليه منظمة الوحدة الإفريقية، في ميثاقها الذي تمّ إقراره صراحة من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في اجتماعه الأول بالقاهرة في يوليو عام ١٩٦٤م. ولم تعترض مصر عليه، كما اعترضت كل من الصومال والمغرب في ذلك الوقت. (طه، ١٩٩٢م).

٥ . ٨ . ٥ ظهور المشكلة على المسرح السياسي

سبق القول أن حكومة السودان تلقت مذكرة من الحكومة المصرية عام ١٩٥٨ بشأن مسألة الحدود بين البلدين، وقد قامت حكومة السودان بمحاولة إقناع الحكومة المصرية بإرجاء بحث مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية، وقد تعهدت السودان بأنها لن تستند إلى إجراء الانتخابات كبيّنة لتأييد إدعاء السيادة على المناطق المتنازع عليها، وقد رفضت مصر هذا الاقتراح، وطالبت بإجراء استفتاء في المنطقة لتقرير مصير انضمامها إلى مصر، أو بقائها تحت الإدارة السودانية، غير أن السودان رفض هذا المطلب أيضاً، وأعقب ذلك حشود قوات عسكرية من الطرفين على حدود المنطقة.

رفعت السودان شكوى إلى مجلس الأمن، بحجة وجود حشود مصرية على الحدود المشتركة، وكذلك إصرار مصر على إجراء استفتاء في إقليم سوداني، وقد اجتمع مجلس الأمن لبحث شكوى السودان، غير أن مصر أوعزت إلى مندوبها في المجلس بموافقة الحكومة المصرية على تأجيل مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية، لذا قرر مجلس الأمن تأجيل بحث النزاع حتى يتسنى للبلدين إيجاد تسوية للموضوع.

جرت الانتخابات السودانية، ومارس السودان سلطاته الدستورية كولة مستقلة تحظى بالدعم والتأييد من جانب مصر، ولم تظهر أي خلافات حول الموضوع، إلا أن المشكلة عادت إلى الظهور عندما حدث خلاف في التوجهات السياسية بين البلدين. فقد كانت مصر ترى أن السودان يدعم العناصر المناوئة لنظام الحكم المصري، وكذلك كان يرى السودان أن مصر تؤيد المعارضة السودانية في الخارج، وقد تأزم الوضع السياسي في عام ١٩٩٢، فبرزت مشكلة الحدود من جديد، وأصبح كل طرف يدعم وجوده ونشاطه في المنطقة المتنازع عليها، ويبدو أن الترمومتر السياسي لعلاقات البلدين هو المحرك الأول لهذه المشكلة الكامنة التي لا تثور إلا في وقت الأزمات السياسية بين البلدين. (طه، ١٩٩٢م).

٥ . ٩ الحدود السياسية لأقطار المغرب العربي

تُعدّ منطقة المغرب العربي في شمال إفريقيا مثالاً صارخاً على ظهور مشكلات الحدود بين دولها كنوع من مخلفات الاستعمار، حيث استعمرت إيطاليا ليبيا، كما استعمرت أسبانيا شمال المغرب، في حين استعمرت فرنسا كلاً من تونس والجزائر وجنوب المغرب وموريتانيا، ومعظم الدول الواقعة في قلب الصحراء الكبرى والمحاذية لأقطار المغرب العربي (تشاد، النيجر، مالي).

كانت فرنسا تعتبر وجودها في الجزائر وجوداً دائماً، باعتبار أن الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية، لذلك حاولت فرنسا ضم أكبر جزء من الأراضي الصحراوية إليها، بعد أن أثبتت الأبحاث أن هذه المناطق الصحراوية غنية بالثروات المعدنية من بترول وحديد وفوسفات، لذلك كانت تتلاعب بقضايا الحدود بين دول المغرب العربي، وقد خلقت نوعاً

من التداخل والاختلاط وعدم الوضوح بهذه الحدود، مما أدى إلى إثارة الخلاف بين دول المنطقة بعد الاستقلال. وسنلقي فيما يلي لمحة عن أهم مشكلات الحدود بين أقطار المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا).

٥ . ٩ . ١ الحدود الليبية

قامت كل من إيطاليا وفرنسا بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات الخاصة بترسيم الحدود بين الممتلكات الإيطالية في ليبيا، والمستعمرات الفرنسية في كل من تونس والجزائر وتشاد. وكانت معاهدات الحدود، نظراً لعدم دقة الخرائط التي استندت إليها آنذاك تحوي الكثير من الإبهام وعدم الوضوح، الأمر الذي أوجد مشكلات عديدة للدول المغربية بعد الاستقلال، وذلك في الحدود البرية بين هذه الدول، وبعد صدور قانون البحار حرصت كافة الدول على تخطيط حدودها البحرية وذلك في البحر الإقليمي، وفي الرصيف القاري، فبرزت مشكلات الحدود البحرية، وتعتبر حدود ليبيا مثالاً حياً لهذه الإشكالات المختلفة وسنعرض فيما يلي لمحة عن قضايا الحدود البحرية للجماهيرية الليبية مع جيرانها وذلك في حدودها مع كل من تونس والجزائر في الغرب، وتشاد في الجنوب. وقد تحدثنا فيما مضى عن تحديد الحدود البحرية مع كل من تونس ومالطه (أنظر الفصل الرابع).

٥ . ٩ . ١ . ١ الحدود الليبية ـ الجزائرية

كانت بداية المشكلة الحدودية تتمثل في اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية عند قرية (إمباس) في منطقة الحدود الجزائرية ـ الليبية، مما اعتبرته ليبيا توغلاً لمسافة ٧كم داخل أراضيها، وكانت الجزائر تستند في توغلها هذا على أساس أن هناك علامتين للحدود موضوعتان بموجب اتفاقية

عام ١٩٥٧م، المعقودة بين ليبيا والإدارة الفرنسية الخاصة بتخطيط الحدود بين البلدين، والتي اعتمدتها الجمعية الوطنية الفرنسية، كما قامت فرنسا بتسجيل هذا الاتفاقية في الأمم المتحدة.

لقد كانت وجهة النظر الليبية في اتفاقية الحدود لعام ١٩٥٧م هي أن هذه الاتفاقية عقدت تحت إلحاح من الحكومة الجزائرية المؤقتة في ذلك الوقت، منعاً لإثارة المشكلات أثناء حرب التحرير الجزائرية، ولأن هذه الاتفاقية تضمنت تنازلات خشيت الحكومة الليبية من إثارة الرأي العام الليبي. ولذلك لم يتم التصديق عليها. وبذلك تكون الاتفاقية غير مستكملة لشكلها القانوني نتيجة عدم عرضها على البرلمان.

وقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود في المناطق المتنازع عليها، وقد كلفت ليبيا خبيراً سويسرياً ليقوم بعملية المسح الطبوغرافي للمنطقة. ويبدو أن الجانب الليبي لم يكن يريد الدخول في منازعات مع الجزائر حول هذه المنطقة، سيما وأن الجزائر تعمل على تأكيد تمسكها بتخطيط الحدود استناداً إلى اتفاقية عام ١٩٥٧م؛ والى قرار منظمة الوحدة الإفريقية الذي يؤكد على عدم المساس بالحدود الدولية التي ورثتها عن الاستعمار في القارة الإفريقية، لذا نرى أن ليبيا لم تقم بتصعيد الموقف، مما يمكن اعتباره مؤشراً لانتهاء الأزمة الحدودية بين البلدين. (هارون، ١٩٩٨م: ٢٥٤-٢٥٥).

٥ . ٩ . ١ . ٢ الحدود الليبية - التشادية

تعرف المنطقة الواقعة على الحدود الجنوبية لليبيا مع تشاد باسم (شريط أوزو)، وتضم منطقة يزيد طولها على ١٠٥٠كم، أي بطول الحدود الشمالية لتشاد مع ليبيا، أما عرضها فيزيد على ٢٠٠كم. وتبلغ مساحتها قرابة

٠٠٠ ,١٤كم٢، (أنظر شكل (٥/ ١٠))، وتحوي هذه المنطقة ثروات قيمة وخاصة خامات الحديد واليورانيوم، وتشكل جبال تيبستي التي تمتلك أهمية استراتيجية النهاية الغربية لهذا الشريط، كما تقع إلى الشمال منه معظم ثروات ليبيا البترولية (Anderson, 1993: 16-18) .

الشكل رقم (٥/ ١٠)

شريط أوزو بين ليبيا وتشاد وتواريخ ترسيم الحدود الليبية مع الدول المجاورة

ترجع المشكلة الحدودية بين ليبيا وتشاد في هذا الشريط إلى بداية القرن العشرين . ففي عام ١٩١١ استولت إيطاليا على ليبيا ، وانتزعتها من تركيا ، وبعد الحرب العالمية الأولى احتلت فرنسا تشاد ، ومن الجدير بالذكر أن القسم الشمالي من تشاد كان على مر العصور مرتبطاً بمراكز العمران في ليبيا ، ويضم عدداً كبيراً من السكان ذوي الأصول العربية ، ولذلك كانت فرنسا تدرك أن القسم الشمالي من تشاد وخاصة (شريط أوزو) ذو طابع عربي ليبي ، لذا فإن الاتفاقية التي تمت بين فرنسا وإيطاليا في ٧ يناير ١٩٣٥ بخصوص ترسيم الحدود بين ليبيا وتشاد أقرت أن تتخلى فرنسا عن شريط أوزو إلى إيطاليا ، بحيث يضم هذا الشريط إلى الممتلكات الإيطالية في ليبيا ، إلاّ أن فرنسا لم تقر هذه المعاهدة نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية ، وبعد الحرب تنازلت إيطاليا عن جميع حقوقها وامتيازاتها في إفريقيا ، وبذلك لم يعد لها حق مناقشة حدود مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا .

وفي عام ١٩٥٠ أصدرت الأمم المتحدة قراراً بتحديد حدود ليبيا من خلال مفاوضات تتم بين ليبيا وبين فرنسا ، التي تسيطر على تشاد ، وبناء على ذلك فدتم توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين فرنسا وليبيا في عام ١٩٥٥م جاء فيها (أن الحدود التي تفصل ليبيا عن تشاد هي المنصوص عليها وقت استقلال المملكة الليبية) وبذلك وضع شريط أوزو داخل الأراضي التشادية .

لكن ليبيا لم تقتنع بذلك ، وظلت تطالب بهذا القطاع ، حيث الروابط التاريخية والدينية والعرقية التي تربط بينه وبين سكان جنوب ليبيا ، فهم يعدونه جزءاً من الأراضي الليبية ، حتى قبل أن تتنازل عنه فرنسا لإيطاليا ، فقبل الاستعمار الفرنسي لتشاد كانت هناك علاقات تجارية ليبية مع هذه

المنطقة التي تمركز فيها السنوسيون، وأخذوا يمارسون فيها نشاطهم الديني والسياسي، وليس أدل على ذلك من أن فرنسا اعترفت بتبعية هذا القطاع إلى ليبيا في معاهدة ١٩٣٥م.

أما تشاد فترفض اتفاقية عام ١٩٣٥م، ولا تعترف بها على أساس أن المعاهدة لم يتم إقرارها أبداً، ولم توضع موضع التنفيذ، وترى تشاد أن معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا وليبيا، والتي أبرمت عام ١٩٥٥م هي التي تشكل القاعدة الأساسية والمستمرة للحدود في أوضاعها الحالية.

لقد مرت العلاقات الليبية التشادية بالعديد من التطورات، وتحولت هذه القضية إلى مشكلة سياسية بين البلدين، فقد تمسكت ليبيا بأحقيتها في قطاع أوزو، وقامت باحتلاله عام ١٩٧٢م، ثم قامت بضم هذا الشريط رسمياً إلى أراضيها في عام ١٩٧٣م، وقد كانت ليبيا تأمل أن يتم اكتشاف مخزون اليورانيوم في هذه المنطقة، كما حدث في دولة النيجر المجاورة، ومن المعلوم أن اليورانيوم يدخل في صناعة القنابل النووية، وامتلاك (شريط أوزو) سيمنح ليبيا استقلالية نووية بهذا الخصوص.

لقد شجبت تشاد الاحتلال الليبي، كذلك شجبت الدعم والمساندة الليبية للعناصر التشادية المناوئة للحكومة، وتبع ذلك انعقاد مؤتمر لمنظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٧٧، والذي حث الدولتين على حل خلافتهما بالطرق الودية، وقد تحسنت العلاقات بين الدولتين في عام ١٩٧٩م أثر طرح ليبيا لمشروع وحدة مع تشاد، إلاّ أن هذا المشروع لقي معارضة من تشاد. (هارون، ١٩٩٨م: ٢٤٦-٢٤٧).

وفي عام ١٩٨٧ نجحت القوات المسلحة التشادية باسترجاع (شريط أوزو) وإرغام الليبيين على التراجع، وذلك قبل أن تتوسط منظمة الوحدة

الإفريقية للوصول إلى قرار بوقف إطلاق النار، وحث الدولتين على حل المشكلة سلمياً، وفي عام ١٩٨٩ اتفق الطرفان من خلال مؤتمر عقد بالجزائر على حل خلافاتهما بالطرق الودية، غير أنه أمام إصرار الطرفين على وجهتي نظرهما قامت الدولتان بالاتفاق على تحويل الموضوع برمته إلى محكمة العدل الدولية وذلك عام ١٩٩٠م. وقد نظرت محكمة العدل الدولية في المذكرات والوثائق والمستندات خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ وقد صدر القرار لصالح تشاد بهذه القضية، وبذلك عادت ملكية (قطاع أوزو) إلى جمهورية تشاد استناداً إلى نصوص معاهدة الصداقة لعام ١٩٥٥م. (Anderson,1993:18).

٥ . ٩ . ٢ الحدود المغربية

بعد خروج المسلمين من إسبانيا، حاول الأسبان والبرتغاليون احتلال الشواطئ المغربية ليجعلوا منها قاعدة للانطلاق نحو العالم الإسلامي. لقد احتل الأسبان في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر كلاً من سبته ومليله والصويرة وأغادير وأسفي وغيرها، وقد تزامن ذلك مع حركة الكشوف الجغرافية، وبداية عهد الاستعمار لأقطار آسيا وإفريقيا. ولما كان للمغرب موقعاً متميزاً من خلال إطلالته على مضيق جبل طارق، أحد المداخل البحرية المهمة، وكذلك كونه معبراً للاستعمار الأوربي نحو إفريقيا، فقد تكالبت عليه العديد من الدول الاستعمارية، وبالتالي قسمت أرضه بين أكثر من قوة استعمارية، فمدينة طنجة بحكم موقعها في مدخل مضيق جبل طارق خضعت للإدارة الدولية، وقد احتلت بريطانيا مضيق جبل طارق، وتقاسمت كل من أسبانيا وفرنسا بقية الأراضي المغربية، فاحتلت أسبانيا شمال المغرب (الريف المراكشي)، كما احتلت الصحراء المغربية التي كانت تعرف باسم (وادي الذهب والساقية الحمراء)، بينما

استعمرت فرنسا بقية أجزاء المغرب، وكان هذا التدخل الأوربي لتقطيع أوصال البلاد، قد أدى إلى تدويل المسألة المغربية. (شكل ٥/ ١١) .

الشكل رقم (٥/ ١١)
الممتلكات المغربية أثناء عهد الاستعمار

لقد أعاد المغرب معظم أراضيه المستعمرة بعد حرب طويلة مع كل من الاستعمار الأسباني والفرنسي، حتى أرغم الأسبان على الخروج من الريف المراكشي، كما أخرج الفرنسيين من البلاد بعد سنوات من الجهاد ضد القوى الغازية، وأُعيد توحيد الأراضي المغربية، ونُزعت عن طنجة الإدارة الدولية وألحقت بالوطن الأم، وبذلك ظهرت المملكة المغربية بحدودها الحالية عام ١٩٥٦م. ومن الجدير بالذكر أن الحركة الوطنية المغربية قبل الاستقلال كانت

تنادي بخريطة للمغرب تمتد حتى نهر السنغال جنوباً، والى صحراء مالي شرقاً، وتضم دولة موريتانيا الحالية، التي كانت تعرف ببلاد (شنقيط) قبل أن تطلق فرنسا عليها هذا الاسم عام ١٨٩٩م، وكذلك قسماً كبيراً من الأراضي الواقعة في غربي الجزائر، والتي كانت تعتبرها المغرب امتداداً لأراضيها، والتي سعت فرنسا إلى سلخها، لأنها كانت تنظر إلى الجزائر على أنها أراضي فرنسية، بينما كان احتلالها للمغرب مؤقتاً. (أنظر شكل (٥/ ١١). (هارون ، ١٩٩٨م: ٢٥٩)، لكن طموحات الحركة الوطنية المغربية لم تتحقق.

لقد خلفت القوى الاستعمارية بعد رحيلها العديد من المشكلات الحدودية، والمشكلات السياسية منها:

- قضايا الحدود مع الجزائر.
- أراضي ترى المغرب أنها أجزاء من ترابها الوطني بقيت خارج سلطة الدولة المغربية ومن هذه الأراضي:

أ- مدينتي سبتة ومليلة   ب- الصحراء الغربية.

٥ . ٩ . ٢ . ١ الحدود الجزائرية - المغربية

برزت مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر إثر استقلال الجزائر عن فرنسا عام ١٩٦٢ ، فقد اختلفت الدولتان حول منطقة (تندوف) التي كانت تعدها المغرب جزءاً من أراضيها اقتطعتها فرنسا، وضمتها للأراضي الجزائرية، فالمغرب كان تحت الحماية الفرنسية المؤقتة، بينما كانت الجزائر في نظر الفرنسيين تشكل جزءاً من الأراضي الفرنسية عبر البحر المتوسط، لذلك سعت فرنسا أثناء احتلالها لأقطار المغرب العربي إلى زيادة مساحة الجزائر على حساب كافة الدول المغربية الأخرى.

استند المغرب في مطالبته بمنطقة (تندوف) على العرض الذي تقدمت به فرنسا إلى المغرب أثناء قيام الثورة الجزائرية، والذي يمثل رغبة فرنسا بتسوية المشكلات الحدودية مع المغرب، غير أن المغرب في حينه رفض انقاش في موضوع الحدود قبل أن تتحرر الجزائر، وقد تم الاتفاق في هذا الخصوص بين المغرب وحكومة الجزائر المؤقتة، التي كانت تتزعم الثورة ضد فرنسا لتحقيق الاستقلال، وقد اعتبرت المغرب هذا الاتفاق مع حكومة الجزائر المؤقتة على أنه اعتراف جزائري بأن للمغرب حقوقاً على جزء من الأراضي الجزائرية المتاخمة لمنطقة (تندوف). (أنظر شكل ٥/ ١)، (Anderson,1993:237-238).

ومن الجدير بالذكر أن منطقة (تندوف) من أغنى المناطق بخامات الحديد، وتبلغ نسبة الحديد في خاماته هنا حوالي ٥٧٪، كما أن الاحتياطي كبير جداً، يغطي قرابة ثلث احتياجات دول السوق الأوربية المشتركة من الحديد المستورد، وتقوم على إنتاجه شركة فرنسية. وقد أوصت هذه الشركة أن ينقل الحديد الخام الخاص بالتصدير إلى أوربا عبر ميناء (أغادير) المغربي لقربه من منطقة (تندوف)، غير أن الجزائر رفضت ذلك، وأصرت على نقله عبر أراضيها من ميناء (وهران) في شمال غرب الجزائر.

استناداً إلى قناعات المغرب بأن له حقوقاً في منطقة (تندوف)، فقد وقع اتفاقاً في عام ١٩٦٢م مع شركة فرنسية أخرى، للقيام بنفس الأبحاث التي قامت بها الشركة الفرنسية الأخرى في الجزائر، بهدف الاستغلال المشترك لحديد المنطقة بين المغرب والجزائر، غير أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، وذلك أمام إصرار الجزائر على أن منطقة (تندوف) هي منطقة جزائرية كاملة، الأمر الذي زاد من تعقيد الموقف، مما حدا بالمغرب إلى إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة توغلت خلف الحدود الجزائرية لمسافة تزيد على ٥٠كم، وحدثت إشتباكات عسكرية بين الطرفين في عام ١٩٦٣م

في عدد من مواقع الحدود، وبذلك دخل النزاع مرحلة جديدة، جعلت كلاً من الطرفين يحشد ما لديه من قوات، وقد استطاعت القوات المغربية الاستيلاء على بعض المواقع. (هارون، ١٩٩٨م : ٢٥٦ـ٢٥٧).

لقد زاد من تعقيد المشكلة أمران أساسيان؛ الأمر الأول: اختلاف أنظمة الحكم والتوجهات السياسية بين الدولتين، فالمغرب يحظى بتأييد الغرب وخاصةً فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتحالف النظام الجزائري مع روسيا ودول المعسكر الشرقي الاشتراكي، أما الأمر الثاني: فهو أنه لم يستطع أي من الجانبين تقديم ما لديه من وثائق تؤيد حقه، لأن الوثائق الخاصة بهذه المناطق كانت في حوزة فرنسا منذ احتلالها للدولتين، وقد حاولت الدولتان الحصول على هذه الوثائق من فرنسا، ولكنها راوغت في تلبية هذا الطلب، بحجة أن عملية البحث عن هذه الوثائق تحتاج إلى وقت طويل، مما جعل الجزائر تتمسك بحجة قانونية هي (وضع اليد).

وقد تدخلت الجامعة العربية لحل النزاع بين الدولتين، وصدرت قرارات بوقف العمليات العسكرية، ودعوة الدولتين إلى سحب قواتهما العسكرية إلى مراكزها السابقة قبل نشوب القتال، وتشكيل لجنة وساطة لفض النزاع، ووقف الحملات الدعائية لضمان خلق جو من الهدوء والاستعداد النفسي لحل النزاع، غير أن المغرب رفض سحب قواته من المنطقة، وطالب بإجراء استفتاء في المناطق المتنازع عليها، وهذا ما رفضته الجزائر، الأمر الذي زاد من تعقيد المشكلة.

إزاء ذلك عرضت الجزائر بحث الموضوع في منظمة الوحدة الإفريقية. وفي أواخر عام ١٩٦٣م تم بحث النزاع في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية، الذي أقر بتشكيل لجنة تحكيم لدراسة المشكلة، وتقديم المقترحات للطرفين

لتسوية المنازعات، وقد انعقدت لجنة التحكيم في عام ١٩٦٤م، وانتهت إلى تحديد المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين، وتمكنت هذه اللجنة من عقد اتفاق بين الجزائر والمغرب في العام نفسه (١٩٦٤) يتضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعهما الأصلية قبل الاشتباكات، وقد تم تنفيذ ذلك بالفعل، وقد واصلت اللجنة جهودها لحل النزاع بشكل نهائي، فعقدت عدة اجتماعات كان من نتيجتها تحسن العلاقات بين البلدين.

عاد التوتر من جديد في منتصف عام ١٩٦٦م عندما أعلنت الجزائر تأميم مناجمها، ومن بينها المناجم التي تقع في المنطقة التي تطالب بها المغرب، وقد اعتبرت المغرب هذا التأميم انتهاكاً لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية الخاصة بنزاع الحدود بين الدولتين، غير أن الجزائر اعتبرت هذا التصرف من صميم السيادة الجزائرية على أراضيه، وهكذا تجدد النزاع بين الجانبين، وزاد من تعقيد المشكلة اختلاف وجهات نظر الدولتين حول الصحراء الغربية فقد كان الجزائر يدعم قوات البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء وعدم انضمامها إلى المغرب. وقد ظل الأمر كذلك إلى أن توصل الجانبان إلى إبرام اتفاق بإعادة رسم الحدود بموجب معاهدة (إيفران) عام ١٩٦٩م، وصدر تصريح مشترك بهذا الخصوص، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الحدود بين رئيسي الدولتين على هامش مؤتمر القمة الإفريقي بالرباط، وقد صادقت الدولتان على هذه الاتفاقية، على أن تعترف المغرب بخط الحدود الذي يمر إلى الغرب من (كولمب بيشار)، وبذلك أصبحت مناطق الحديد الخام في (تندوف) وجبل (قارا) في الجزائر، على شرط أن تشارك المملكة المغربية في استغلال الحديد الخام في (تندوف) من خلال شركة مشتركة، مع تصدير الحديد الجزائري عبر المغرب إلى المحيط الأطلسي من خلال ميناء (أغادير). وبذلك انتهت مشكلة الحدود بين الطرفين (هارون، ١٩٨٢ : ٢٥٦-٢٥٩ والديب، ١٩٨٨ : ٥٨٤).

٥ . ٩ . ٢ . ٢ مشكلة سبتة ومليلة

سبتة ومليلة مدينتان تقعان على الساحل المغربي الشمالي المطل على البحر المتوسط ، لقد كانت سبتة ذات أهمية كبيرة ، فهي القاعدة التي انطلق منها المسلمون عبر مضيق جبل طارق لاحتلال أسبانيا ، إذ لا يتعدى بعدها عن الساحل الأسباني ٢٢كم ، وذلك في عام (٩٢هـ) ٧١١م ، ولما ضعف الوجود العربي في أسبانيا ، كانت سبتة من أوائل المدن التي استولت عليها أسبانيا ، فقد احتلتها أسبانيا في عام ١٤١٥م واحتلت مليلة في عام ١٤٩٧م .

تبلغ مساحة سبتة وضواحيها (١٩) كيلو متراً مربعاً ، ولها ساحل بحري بطول (٢٠)كم وحدودها الأرضية لا تتجاوز (٨)كم ، ويقرب عدد سكانها من (١٠٠ , ٠٠٠) نسمة تتجاوز نسبة المغاربة منهم ٤٠٪ ، أما الباقي فهم من الأسبان ، ويسكن معظم المغاربة في الأحياء الشعبية ، ويعملون في الأعمال الشاقة ، وتعتمد المدينة في توفير احتياجاتها من المياه الصالحة للشرب على المياه المستخرجة من الينابيع المغربية . (أنظر شكل ٥/ ١٢) .

أما مدينة مليلة فتقع إلى الشرق من سبتة ولا تزيد مساحتها على (١٣)كم٢ ، ولا ساحل بحري (٤)كم ، أما حدودها الأرضية فلا تتجاوز (١٠)كم ، ويقرب عدد سكان مليلة من (٩٠ , ٠٠٠) نسمة تبلغ نسبة الأسبان بينهم ٦٠٪ ، وهي كسبتة أيضاً تعتمد في احتياجاتها على الأراضي المغربية ، وكذلك في اقتصادها على العمالة المغربية . (شكل ٥/ ١٢) .

الشكل رقم (٥/ ١٢)
مدينتا سبته ومليلة

لقد طالب المغرب بعد استقلاله بمدينتي سبتة ومليلة باعتبارهما جزءاً من الأراضي المغربية، ففي عام ١٩٦١م دعت المغرب الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى الاعتراف بحقوقها بمدينتي سبتة ومليلة، وقد أعادت تأكيد ذلك في عام ١٩٦٢م، وقد أعقب ذلك عدة اجتماعات رسمية بين المغرب وأسبانيا، حيث قامت أسبانيا بإعطاء حكم ذاتي في الأمور الداخلية في عام ١٩٦٤م، غير أن المغرب لم يتوقف عن المطالبة بالمدينتين، فقد أعاد المغرب عرض الموضوع عام ١٩٧٥ على الأمم المتحدة باعتبار أن سبتة ومليلة من الأراضي التي يجب تصفية الاستعمار فيها، غير أن أسبانيا ترفض ذلك بحجة أن لها حق الملكية للمدينتين لطول مدة الاحتلال، ولأن الغالبية العظمى من السكان هم من الأسبان، وأن المدينتين غير مسجلتين ضمن الأراضي غير المستقلة التي سجلتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، وترى أن الحيازة المستمرة وغير المنقطعة للمنطقة تعطيها حق الملكية (حق التقادم). (Anderson,1993:51-52) .

أما المغرب فيرى أن احتلال أسبانيا للمدينتين هو احتلال استعماري، وأن المغرب لم يتوقف عن المطالبة بهما، أما بخصوص السكان فقد كان معظم السكان من المغاربة، غير أن أسبانيا قامت بطرد معظم السكان الأصليين واستبدلتهم بالأسبان، الذين لا يمكن اعتبارهم سكاناً أصليين تبعاً لمادة (٧٣) من ميثاق الأمم المتحدة.

في عام ١٩٨٥ ظهرت تطورات هامة في قضية المدينتين، وهذه التطورات أدت إلى إيجاد مشكلتين أساسيتين سعت أسبانيا لخلقهما أمام المطالب المغربية، وهاتان المشكلتان هما: محاولة السكان الأسبان الحصول على الحكم الذاتي الكامل في تسيير شئون الحكم في المدينتين، على أن لا يكون للمغاربة أي حق في ذلك، بل تقتصر السيادة للأسبان فقط.

والمشكلة الثانية تتمثل في القانون المنظم للأجانب الذي أصدرته أسبانيا، والذي يلزم الأجانب بالحصول على إذن إقامة يجدد كل خمس سنوات، وذلك للتخلص منهم عند الحاجة، والمشكلة هنا أن الأسبان يعتبرون المغاربة أجانب يتوجب عليهم الحصول على إذن عمل. والمغاربة يرفضون ذلك باعتبارهم السكان الأصليين، وبالتالي فهم لا يحصلون على تصاريح للعمل كأجانب، كما أن أسبانيا لا تعترف بهم كمواطنين أصليين من حقهم الحصول على جوازات سفر تثبت هويتهم، وإذا أرادوا ذلك عليهم الحصول على الجنسية الأسبانية للتمتع بحقوق المواطنة والتملك المحرومين منها حالياً، في حين يمانع المغرب بحمل هؤلاء للجنسية الأسبانية.

لم تجد شكاوى المغرب للأمم المتحدة نفعاً، فقد أصدر مجلس الأمن قراراً طالب فيه كلاً من أسبانيا والمغرب بتطبيق البند (٨٣) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي بتسوية الخلافات الثنائية عن طريق الحوار بينهما، وقد حاولت المغرب أن تجد حلاً للمشكلة بالطرق الودية، وبالمقابل تسعى إسبانيا للإبقاء على حسن الجوار والعلاقة الطيبة مع المغرب. فهناك مصالح متبادلة بين الطرفين تحتم عدم تصعيد الأزمة، فأسبانيا تدعم مطالب المغرب في الصحراء الغربية، والتي كانت إحدى المستعمرات الأسبانية في السابق، كما أن أسبانيا تدرك أن المدينتين ـ المتنازع عليهما ـ تعتمدان اعتماداً كبيراً على المياه من المغرب، وكذلك على الأيدي العاملة، وأسواق التصريف المغربية لمنتجات المدينتين، وهذا ما يجعل المشكلة ليست حادة في نظر الطرفين، كما أن تصعيدها ليس في مصلحة الدولتين، كما أنه ليس في مصلحة المدينتين المتنازع عليهما أيضاً، غير أن ذلك لا ينفي اختلاف وجهات نظر الدولتين حول الحلول المطروحة للأزمة، وإن هذه المشكلة خامدة يمكن

أن تظهر إلى الوجود في أي وقت وتسبب تعكير صفو العلاقات الودية بين البلدين (أنظر هارون، ١٩٩٨ : ٣٦١ ـ ٣٦٣) وأنظر أيضاً (Anderson, 1993:51-52) .

٥ . ٩ . ٢ . ٣ الصحراء الغربية

كانت تعرف في السابق باسم وادي الذهب (ريو دورو) والساقية الحمراء، وهي تمتد على الساحل الغربي لقارة إفريقيا المطل على المحيط الأطلسي، وتحدها المغرب من الشمال، وتحيط بها موريتانيا من الجنوب والشرق، وتتلاقى مع الحدود الجزائرية في منطقة ضيقة في أقصى الشمال الشرقي. وتزيد مساحتها على (٢٧٠) ألف كم٢ .

أهم ما يميز هذه المنطقة غنى ساحلها، الذي يزيد طوله على ١١٢٥كم بالثروات السمكية، نظراً مرور تيار كناري البارد بجواره، كما تتميز بارتفاع درجة حرارة الجهات الساحلية، التي تمتد لمسافة عشرة كيلومترات في الداخل، الأمر الذي يساعد على سيادة مظاهر الجفاف على طول المنطقة الساحلية، غير أن ارتفاع الرطوبة الجوية، وتحولها إلى ندى ليلاً، يساعد على إنعاش الحياة النباتية ممثلة في الحشائش، فضلاً عن إمكانية زراعة بعض المحاصيل، أما في الداخل فتسيطر المظاهر الصحراوية المعروفة بجفافها وكبر مداها الحراري وانتشار الأحواض الرملية والأودية الجافة .

يبلغ عدد سكان هذه المنطقة قرابة (٢٠٠) ألف نسمة، ١٥٪ فقط منهم مستقرون، والباقي من البدو الرحل، وينتمي غالبية السكان البدو إلى ثلاث مجموعات كبرى، هي : التكنا على حدودها مع المغرب، وقد أصبح هؤلاء شبه مستقرين في الواحات يمتلكون الأراضي الزراعية، والرقيات في الوسط والجنوب ما بين حدود موريتانيا والجزائر، والمغاربة وهم خليط من العرب والبربر ويعيشون قرب حدود موريتانيا .

أما السكان المستقرون فيعيش غالبيتهم في العاصمة العيون، وفي الميناء الرئيسي في جنوب المنطقة (الدخلة)، وكانت تعيش في هذه المدن في السابق جالية أسبانية كبيرة، إلاّ أنها غادرت البلاد بعد أن تخلت أسبانيا عن حكم المنطقة.

تسود الحياة الرعوية وشبه الرعوية في معظم المنطقة، وهناك بعض النشاطات الزراعية في واحات الشمال حيث تزرع الذرة والخضروات والفواكه، وصيد الأسماك هو المصدر الرئيسي للدخل، وكان المستفيد الأكبر من صيد الأسماك هم الأسبان، الذين كانوا يجمعون الصيد وينقلونه إلى جزر كناري حيث يعلب في المصانع الأسبانية المقامة هناك.

أهم الثروات المعدنية هنا الفوسفات، الذي تعتبر رواسبه من أغنى الرواسب العالمية، حيث يقدر الاحتياطي بنحو ٦٠٠ مليون طن، وترتفع فيه نسبة المعدن إلى ٣٠٪، وبجانب ذلك هناك خامات الحديد، وقد بدأ إنتاج الفوسفات منذ عام ١٩٧٢م، وهناك دراسات حول إمكانية استغلال الحديد، الذي تقف أمام تعدينه مشكلات وفرة الماء الذي يتطلبه تركيز المعادن، وكذلك مشكلات النقل الذي يشكل جزءاً مهماً من نفقات الإنتاج (هارون ١٩٩٨ : ٣٦٤ ـ ٣٦٥).

خلال عامي ١٨٨٤ ـ ١٨٨٦م استطاعت أسبانيا فرض سيطرتها على القسم الجنوبي من الصحراء الغربية المعروف باسم وادي الذهب وذلك لأنه يقع قبالة جزر الكناري، التي كانت أسبانيا قد استولت عليها منذ القرن الخامس عشر، ولم تكن في نظر الأسبان سوى محطة أسبانية على طريق الأطلسي، وحينما احتل الأسبان شمال المغرب (الريف المراكشي) في عام ١٩٠٤، حصلت أسبانيا أيضاً على المنطقة الشمالية من الصحراء الغربية المعروفة باسم (الساقية الحمراء)، وفي عام ١٩١٢م جرى تخطيط الحدود

بين الممتلكات الفرنسية في موريتانيا والجزائر من جهة، وبين الممتلكات الأسبانية في الصحراء الغربية من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك لم تُعر أسبانيا أي اهتمام لهذه المنطقة، وباستثناء الوجود العسكري الأسباني في مدن الساحل فقد ظل الداخل مهملاً، ولم يصل الأسبان إلى الداخل إلاّ في عام ١٩٣٤م. (أنظر شكل ٥/ ١٣) .

الشكل رقم (٥/ ١٣)

الصحـــــراء الغربيـــــة

كان أول خطر على الوجود الأسباني هو استقلال المغرب عام ١٩٥٦م، فقد بدأ المغرب منذ عام ١٩٥٧م في إرسال الفدائيين لإزعاج الوجود الأسباني في المنطقة. واستمرت المغرب بالضغط على أسبانيا من ناحية، ومن ناحية أخرى تمّ عرض قضية الصحراء على الأمم المتحدة، التي اتخذت عدة إجراءات من أهمها القرارات الصادرة عام ١٩٦٧م، ومنها القرار الذي يقضي بعودة إقليم إفني (منطقة صغيرة شمال الصحراء الغربية) إلى المغرب. والقرار الخاص بعمل استفتاء للسكان في الصحراء الغربية لتقرير مصيرهم، وقد وعدت أسبانيا بإعطاء الإقليم حق تقرير المصير، لكنها لم تنفذ هذا الوعد بل اقتصرت على منح السكان حكماً محلياً تحت وصايتهم. (هارون، ١٩٩٨م: ٢٦٦).

لقد اهتمت الدول المجاورة للصحراء وهي المغرب وموريتانيا والجزائر بضرورة خروج الأسبان من الإقليم، وفي منتصف عام ١٩٧٠ ظهرت إلى الوجود منظمة عسكرية هي منظمة البوليساريو (Popular Front for the Liberation of Saguia el-Hamra and Rio de Oro) أو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وقد أنشئت هذه المنظمة بدعم من الجزائر، وكانت هذه المنظمة تنادي بتكوين دولة مستقلة في الصحراء الغربية، في حين كانت المغرب وموريتانيا تعتبران الصحراء الغربية أجزاء محتلة من أراضي الدولتين يجب استعادتها، وهكذا وجدت الخلافات بين كل من المغرب وموريتانيا من جهة، والجزائر ومنظمة البوليساريو من جهة أخرى.

في عام ١٩٧٢م اتخذت الأمم المتحدة قراراً يقضي باستقلال الصحراء الغربية وجلاء القوات الأسبانية عن المنطقة، وأعلنت أسبانيا أنها ستعطي الفرصة للسكان ليقرروا استقلالهم من خلال استفتاء عام تجريه في المنطقة

عام ١٩٧٥ ، وإثر ذلك أحالت الأمم المتحدة بطلب من المغرب وموريتانيا قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية ، لتنظر في أمر السيادة المستقبلية على الإقليم ، هل هي للمغرب أم لموريتانيا؟ وقد جاء قرار محكمة العدل الدولية أنّ كلاً من المغرب وموريتانيا كانت تربطهما علاقات قوية بالإقليم قبل احتلال أسبانيا له ، وهناك روابط قانونية لكلا الطرفين الموريتاني والمغربي ، ولم تحكم المحكمة الدولية لصالح المغرب أو موريتانيا ، كما أنها لم تحكم باستقلال المنطقة وسيادة أهلها عليها ، وبالرغم من قرار المحكمة هذا انسحبت أسبانيا من المنطقة وأعطتها لكلا طرفي النزاع الموريتاني والمغربي ، وفي عام ١٩٧٦ جلت القوات الأسبانية ، وتقدمت القوات المغربية فاحتلت المنطقة الشمالية (الساقية الحمراء) ، ودخلت القوات الموريتانية المنطقة الجنوبية (ريو دورو) .

قامت الجزائر بدعم قوات البوليساريو التي تطالب باستقلال المنطقة ، وكونت هذه المنظمة حكومة في المنفى ، وسمت دولتها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، وكانت تتلقى دعماً وتأييداً من الجزائر بهذا الخصوص ، وقد قامت الجبهة ببعض العمليات العسكرية في المنطقة ، وقد استطاعت هذه الجبهة التغلب على القوات الموريتانية في الجنوب ، لذا قررت موريتانيا في عام ١٩٧٩م الجلاء عن القسم الجنوبي من الصحراء ، عندها استغلت القوات المغربية هذا الموقف فقامت باحتلال الجزء الجنوبي الخاص بموريتانيا وضمته إلى القسم الشمالي ، ومنعاً للمناوشات بين القوات المغربية وقوات البوليساريو قامت المغرب عام ١٩٨٠ ببناء حاجز دفاعي على طول الحدود مع موريتانيا ، لتمنع تسلل قوات البوليساريو ، وأُكمل هذا الحاجز في عام ١٩٨٧م ، وقد أعقب ذلك تحسن العلاقات بين الجزائر والمغرب ، الأمر الذي قلّل الدعم الجزائري لحركة البوليساريو التي كانت ترفض الوجود المغربي في الصحراء الغربية .

في عام ١٩٨٨م وافق الطرفان المغربي وجبهة البوليساريو على وقف إطلاق النار، على أن يجري استفتاء عام للسكان تحت إشراف الأمم المتحدة يتقرر بموجبه مصير الصحراء الغربية، وقد تشكلت لجنة من الأمم المتحدة لمتابعة موضوع الاستفتاء، وحصر السكان الذين يحق لهم التصويت، غير أنّ هناك خلافات حول قوائم الأشخاص الذين يحق لهم الاستفتاء، حيث ترى جبهة البوليساريو أنّ الأشخاص الذين يحق لهم الاستفتاء هم الذين كانوا تحت الحكم الأسباني فقط، أما المغرب فيرى أن قاعدة الاستفتاء يجب أن تشمل كافة فئات السكان، ووجهة نظر البوليساريو أن المغرب قام أثناء وجوده في الصحراء بالسماح للعديد من القبائل المغربية في الاستيطان في المنطقة، وهذا مما يقوي موقف المغرب، ويجعل نتائج الاستفتاء مضمونة لصالحه وهي الانضمام إلى المغرب وليس الاستقلال وتكوين دولة جديدة. (Anderson,1993:237).

وقد أحصت الأمم المتحدة من جانبها ٨٦ ألف ناخب لهم حق التصويت، غير أن المغرب يطالب بأن يتمكن ١٤٠ ألف آخرين لم يعطوا هذا الحق في التصويت، ومنذ عام ١٩٨٨م والأمم المتحدة متعثرة في إيجاد صيغة يتفق عليها الطرفان لتنفيذ الاستفتاء.

لقد عينت الأمم المتحدة «جيمس بيكر» وزير خارجية أمريكا الأسبق رئيساً للجنة الإشراف على الانتخابات لإخراج قضية الصحراء من مأزقها الراهن، وقد اجتمع بيكر مع افة الأطراف، المغربية والجزائرية والموريتانية وممثلي البوليساريو لبحث إمكانية التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع. وقد أعلن بيكر في عام ٢٠٠٠م أن هناك ما يزيد على ١٣٠ ألفاً تقدموا لإضافة أسمائهم إلى قائمة المرشحين، مما يعقد الموضوع ويثير المشكلات بين المغرب وجبهة البوليساريو. (جريدة الرأي الأردنية في ١١/ ٤/ ٢٠٠٠م).

ومن المؤكد في ظل ضعف جبهة البوليساريو، وتحسن العلاقات الجزائرية-المغربية، وطول الفترة التي قضتها الصحراء تحت الإدارية المغربية، أن تكون نتائج الاستفتاء لصالح الانضمام إلى المغرب.

٥ . ٩ . ٣ الحدود الموريتانية

٥ . ٩ . ٣ . ١ مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال

خضعت كل من موريتانيا والسنغال للاستعمار الفرنسي منذ نهاية القرن التاسع عشر وفي عام ١٩٠٥م، أقامت فرنسا حدوداً إدارية بين الدولتين، وأكدت ذلك في مرسوم صدر عام ١٩٣٣م، وكان الحد الفاصل بين البلدين يمر على الضفة الشمالية لنهر السنغال.

نالت موريتانيا استقلالها كدولة مستقلة عام ١٩٦٠م، وتحول الحدود الإدارية إلى حدود سياسية يفصل بين الدولتين، وقد جرت مفاوضات حول تعديل مسار الحد بحيث يكون في وسط المجرى الملاحي وذلك لإمكان الاستفادة المشتركة من مياه النهر، وقد تم التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص عام ١٩٧٢م.

ومن المعلوم أنه يعيش على جانبي النهر - الذي اصبح يشكل الحدود السياسية بين الدولتين - قبائل زنجية متداخلة وذات أصول عرقية واحدة، لذا كانت حركات التنقل دائمة بين الدولتين، وخاصة الذين يعيشون على جانبي النهر وتربطهم روابط قبلية وأسرية واحدة.

لقد سعت موريتانيا في تعريب البلاد، والتلاحم مع الدول العربية، وقد أثار هذا حفيظة القبائل الزنجية التي شكلت جبهة لمقاومة ذلك التيار، وترى موريتانيا أن هذه الجبهة تتلقى دعماً وتأييداً من السنغال.

وبينما كان السنغال يعاني من أزمات اقتصادية، فإن موريتانيا كانت تحاول النهوض باقتصادها، وقد سعت دول منطقة حوض نهر سنغال إلى

إنشاء سدين على مصب نهر السنغال ، وهذان السدان هما سد جاما ومنتالي ولاشك أن هذا المشروع سيكون له أثر كبير في زيادة الرقعة الأرضية القابلة للزراعة ، إضافة إلى توفير المياه العذبة وتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروعات الصناعية ، لقد عارضت السنغال المشروع رغم أهميته عندما رأت موريتانيا ستكون أكثر استفادة من هذا المشروع ، في عام ١٩٨٧م ، قامت بعض القبائل الجنوبية وخاصة القبائل الفلانية بحركة تمرد ، وترى موريتانيا أن السنغال كانت تقف وراء هذه الحركة التي انتهت بمحاولة انقلاب فاشل في نفس العام ، مما أدى إلى توتر بين الدولتين ، وقد قامت السنغال بطرد الآلاف من الموريتانيين في المناطق التي كانوا مستقرين فيها في السنغال ، وقامت موريتانيا بطرد السنغاليين رداً على ذلك . وقد ترتب على ذلك حركات هجرة بين سكان الحدود أخذت شكل عصابات مسلحة من الطرفين ، وقد قامت السنغال باحتضان المعارضة الموريتانية التي أخذت طابعاً سياسياً ضد الحكم القائم في موريتانيا منذ عام ١٩٨٩م ، وقد أسفر هذا الصراع عن إنشاء جماعات مضادة للحكم في موريتانيا تقوم بغارات عبر الحدود على القرى والمناطق الجنوبية الأمر الذي أدى إلى خسائر جسيمة بين الطرفين ، واضطرت الحكومية الموريتانية لتسليح أهالي القرى الحدودية لوقف الهجمات عبر الحدود ، وقد نجم عن ذلك أن كثيراً من قرى الحدود على جانبي النهر من الدولتين قد هجرها سكانها الأصليون مما زاد من معانات السكان هناك .

وبالرغم من أن التوتر القائم بين الدولتين قد خفت حدته ، إلا أن الصراع لا يزال قائماً ، والصراع القائم هو صراع سياسي بين أنظمة الحكم يظهر على شكل نزاعات حدودية على جانبي نهر السنغال الذي يشكل الحد الفاصل بين الدولتين (هارون ، ١٩٩٨ : ٢٦٨ ـ ٢٧٠)

٥ . ١٠ قضايا الحدود الصومالية

يشغل الصومال القرن الإفريقي الذي يحده البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي من الشمال والشرق، كما يحده حد سياسي عبارة عن خط منتظم يبدأ من مصب نهر (تانا) في كينيا إلى ميناء (جيبوتي). وتظهر بدايات تاريخ الصومال الحديث في مؤتمر برلين الذي عقد عام ١٨٨٤م، وكان من أهم قرارات هذا المؤتمر تقسيم أراضي الصومال بين الدول المستعمرة آنذاك وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فكان هذا بداية تشتيت قوى الشعب الصومالي، الذي يتمتع بأخوة الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك.

لقد كانت التقسيمات التي حدثت في أراضي الصومال على النحو التالي:

أ - أخذت فرنسا منطقة جيبوتي المعروفة سابقاً باسم «ساحل الصومال» ثم عرف باسم الصومال الفرنسي.

ب - أخذت بريطانيا الجزء الشمالي من البلاد الذي عرف باسم الصومال البريطاني، كما أخذت الجزء الجنوبي الغربي المتاخم لحدود كينيا، وهو الذي عرف فيما بعد بالصومال الكيني بعد أن ضمته بريطانيا إلى كينيا.

ج - الصومال الإيطالي الذي يشمل القسم الجنوبي من الصومال.

د - أما القسم الغربي من الصومال وهو المعروف باسم (أوجادين) فقد تنازلت عنه إيطاليا إلى أثيوبيا، فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الإيطالية الأثيوبية في عام ١٩٠٨ على أن يمر خط الحدود إلى الشمال الغربي من نهري جوبا وشبيلي بحيث يكون إقليم (أوجادين) ضمن أثيوبيا.

في عام ١٩٦٠م استقل الجزء الشمالي والجنوبي من الصومال (البريطاني والإيطالي) واتحدا معاً في جمهورية مستقلة هي «جمهورية

الصومال»، أما الصومال الفرنسي فقد آثر تكوين دولة مستقلة عرفت باسم (دولة جيبوتي)، وقد بقيت أوجادين جزءاً من أثيوبيا، كما بقي الصومال الكيني كجزء من دولة كينيا. (السرياني ، ١٩٩٧م: ١٠٦).

الشكل رقم (٥/ ١٤)
مشكلة الحدود الصومالية

لقد ترتب على تخطيط الحدود الكثير من المشكلات للقبائل الصومالية التي تتبع نمطين من أنماط الرعي: أحدهما يتمثل في الهجرة صيفاً إلى إقليم أوجادين عبر الأراضي الإثيوبية والثاني يتمثل في الهجرة نحو الجنوب خلال فصل الصيف الجاف نحو الأراضي السهلية حيث نهرا جوبا وشبيلي دائما الجريان، وهذا يقتضي عبور الأراضي الكينية في تلك المناطق.

لقد طالب الصومال بعد استقلاله في عام ١٩٦٠ بإقليم أوجادين من أثيوبيا، كما طالب بأراضي الصومال الواقعة ضمن الأراضي الكينية، وقد تشكلت في إقليم أوجادين حركة مقاومة تطالب لفصل الإقليم عن أثيوبيا، وقد نالت هذه الحركة دعماً من الصومال، غبر أن أثيوبيا استطاعت القضاء على ثورة (أوجادين) خلال عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨م من خلال دعم روسي وكوبي، حيث كانت أثيوبيا في تلك الفترة قد انحازت إلى المعسكر الشرقي، وبدا في تلك الفترة الصراع قوياً على منطقة القرن الإفريقي، ومدخل البحر الأحمر الجنوبي. فقد كانت روسيا تدعم أثيوبيا واليمن الجنوبي، في حين كانت أمريكا تدعم الصومال واليمن الشمالي، غير أنه في عام ١٩٦٩ وصل إلى السلطة في الصومال من خلال انقلاب عسكري الرئيس (سياد بري) الذي انحاز نحو المعسكر الشرقي وتبنى القوانين الاشتراكية في بلاده، فخفت حدة التوتر بين أثيوبيا والصومال، غير أن مشكلة (أوجادين) وخلافات الحدود بين البلدين لم تنته بعد.

أما بخصوص النزاع بين كينيا والصومال فقد طالب الصوماليون بعمل استفتاء لتقرير المصير في شمال كينيا تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك لأن الصوماليين في كينيا يرتبطون دينياً وحضارياً بجمهورية الصومال، كما أن خط الحدود السياسية يفصل بين المراعي الصيفية والمراعي الشتوية للقبائل الصومالية، كما أن الإقليم يغلب عليه الصوماليون ويبعد عن بقية كينيا، غير أن كينيا رفضت هذا الاستفتاء من جانبها، حيث يصعب أن توافق على فصل هذا الجزء الذي يشغل نحو ٢٠٪ من مساحتها.

تستند أثيوبيا وكينيا في تمسكها بأراضي إقليم أوجادين والصومال الكيني على قرارات منظمة الوحدة الإفريقية التي تقول بثبات الحدود السياسية التي ورثتها الدول الإفريقية عن الاستعمار، في حين يرى

الصومال، أن هذه التجزئة تضر بالمصالح الصومالية، لأنها تحرم القبائل من حرية الحركة بين مناطق الرعي التقليدية لأبنائها سواء في الدخول إلى أثيوبيا أو إلى كينيا.

والخلاصة أن مشكلة الحدود بين الصومال وكل من كينيا وأثيوبيا ما زالت قائمة دون حل، وهي قابلة للانفجار في أي وقت، إلا أن الظروف التي يعيشها الصومال منذ عام ١٩٩١ والتي تمثلت بحدوث صراعات بين المتنافسين على السلطة، وما صاحب ذلك من نزاعات قبلية وعرقية، مما زعزع استقرار البلاد، وساعد على عدم وجود الأمن، وقد صاحب ذلك سيادة الجفاف وانقطاع الأمطار وحدوث المجاعات التي أودت بحياة الكثير من السكان، الذين أنهكتهم الحروب وكانوا ضحايا للأمراض والأوبئة وسوء التغذية، وقد نجم عن ذلك تمزق أوصال البلاد وتدهور الاقتصاد، واعتماد البلاد كلية على المعونات الإنسانية، ولا شك أن هذه الأوضاع لا تساعد الصومال على المطالبة بأراضيه في الظرف الراهن، إلا أن مشكلة الحدود ستبقى كامنة وقابلة للانفجار في أي وقت. (الدويكات، ١٩٩٥م: ٣٠-٣١).

٥ . ١١ الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأثره على الحدود الدولية

٥ . ١١ . ١ توطئة تاريخية

يعتبر الصراع العربي ـ الإسرائيلي أحد أبرز الصراعات في العالم خلال القرن العشرين، فقد أدى إلى قيام خمسة حروب(*) خلال الفترة من ١٤٨ ـ ١٩٨٢، كما أسهم في تأجيج سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، وكان من الممكن أن يقود إلى مواجهة بين القوى العظمى.

سوف لن ندخل في تفصيلات هذا الصراع إلاّ بالقدر الذي يظهر المشكلات الحدودية التي ارتبطت به، وسيكون تناولنا للموضوع تحليلاً سياسياً من منظور جغرافي جوهره يدور حول «السيطرة على الأرض» غير أنه لا بد لنا من لمحة تاريخية توصلنا إلى خلفية الصراع على النحو التالي:

تشكل الحرب العالمية الأولى نقطة تحول رئيسية للعالم العربي بشكل عام ولفلسطين بشكل خاص، فقد دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، لذا حاولت بريطانيا استمالة العرب ضد الدولة العثمانية ووعدتهم بالاستقلال الكامل بعد الحرب. وكان ذلك من خلال وعود قطعتها بريطانيا لشريف مكة خلال الفترة من ١٩١٥ ـ ١٩١٧ كانت على شكل رسائل متبادلة بين السير هنري مكماهون المفوض البريطاني في مصر، وبين الشريف حسين أمير مكة

(*) هذه الحروب هي الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م وحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م المعروفة بحرب الأيام الستة وحرب ١٩٧٣م (معركة العبور) والاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢م.

آنذاك، فقد وعدت بريطانيا في تلك الرسائل بمساندة استقلال العرب إذا ساند العرب الثورة ضد الأتراك. (أنيس، ١٩٩٣م: ٢٧٥ ـ ٢٨٤).

وفي هذه الفترة التي كانت تتفاوض فيها بريطانيا مع شريف مكة أبرمت مع فرنسا وروسيا في مايو ١٩١٦م، معاهدة (سايكس ـ بيكو) السرية، والتي تمّ بموجبها تقسيم بلاد الشام والعراق إلى مناطق سيطرة أوروبية، بعد هزيمة الدولة العثمانية، وبعد الثورة الروسية عام ١٩١٧م تنصل الحكام الروس الجدد من تعهداتهم مع بريطانيا وفرنسا، فأسرع الأتراك والألمان بإخطار العرب بأنهم كانوا ضحية خداع بريطانيا وفرنسا، غير أن بريطانيا أصرت على تأكيد تعهداتها لضمان الثورة ضد الأتراك. (أنيس، ١٩٩٣م: ٢٨٦ ـ ٢٨٩).

ومع إصرار بريطانيا على تعهداتها للعرب بالاستقلال، إلاّ أنّها أعطت تعهداً آخر لليهود في فلسطين ذلك هو (وعد بلفور)، فقد أصدرت في نوفمبر ١٩١٧ تعهداً (بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وأنها سوف تستخدم كافة السبل لتحقيق هذا الغرض).

بعد انتهاء الحرب الأولى عقد مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠م، الذي تمّ خلاله الاتفاق على بسط السيطرة البريطانية على فلسطين والأردن والعراق، والسيطرة الفرنسية على سوريا ولبنان، الأمر الذي بدّد أحلام العرب في إقامة دولة مستقلة في المناطق التي خرجت من الحكم العثماني، وأصبحت منطقة الهلال الخصيب مقسمة إلى أربعة دول سياسية، الأمر الذي اقتضى ترسيم الحدود بينها، فجرت مفاوضات بين بريطانيا وفرنسا لتحديد حدود هذه الدول.

٥ . ١١ . ٢ حدود الدولة الفلسطينية

من المعروف أن فلسطين تشكل الشطر الجنوبي الغربي من بلاد الشام التي تضم ـ فضلاً عن فلسطين ـ كلاً من سوريا ولبنان والأردن، ومن ثمّ فإنّ حدود فلسطين مشتركة مع تلك الأقطار، فضلاً عن حدودها مع مصر. (أنظر شكل (٥/ ١٥)).

لقد نصت اتفاقيات الحدود التي أبرمها الفرنسيون والبريطانيون أنّ حدود فلسطين مع لبنان تبدأ من رأس الناقورة على البحر المتوسط، وتتجه بخط مستقيم شرقاً، ثم ينعطف الحد شمالاً بزاوية تكاد تكون قائمة ليطوق منابع نهر الأردن، فيضمها إلى فلسطين في ممر أرضي ضيق، تحدّه من الشرق سوريا حتى جنوب بحيرة طبرية، ومن هناك تبدأ الحدود مع الأردن عند مصب اليرموك، لتساير مجرى نهر الأردن إلى البحر الميت، فوادي عربة، حتى رأس خليج العقبة، أما الحد مع مصر فهو خط مستقيم يفصل بين شبه جزيرة سيناء، وبين أراضي النقب، ويبدأ من رفح على البحر المتوسط إلى طابا على خليج القبة، وفي الغرب تطل فلسطين على المياه الدولية المفتوحة للبحر المتوسط مسافة تزيد على ٢٥٠ كم، فيما بين رأس الناقورة في الشمال ورفح في الجنوب. (بحيري، ١٩٩٩م: ١٥).

الشكل رقم (٥/ ١٥)
فلسطين بعد عام ١٩٤٨م

٥ . ١١ . ٣ الواقع الصهيوني على الأرض

استطاعت الجهود الصهيونية الحصول على وعد بلفور لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد ساعد الانتداب البريطاني على تحقيق هذا الوعد، عن طريق تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، وتشجيع استيطانهم بها، والسماح لهم بتملك الأراضي، وتشجيع ودعم الحركة الصهيونية في خلق الواقع المادي المكون للدولة، فقد ارتفع عدد اليهود في فلسطين المحتلة من ١١٪ من إجمالي عدد السكان في بداية الانتداب عام ١٩٢٢م ليصل إلى ٣٣٪ في نهاية عام ١٩٤٧ يمتلكون ٧٪ من الأراضي الفلسطينية.

٥ . ١١ . ٤ حرب عام ١٩٤٨م (حرب النكبة)(*)

في ٥١ مايو (إبريل) عام ٨٤٩١م أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، وإثر ذلك أعلنت الصهيونية قيام دولة إسرائيل، وقد كان هذا الإعلان هو البداية الحقيقية لحرب ٨٤٩١م التي انتهت بهزيمة الجيوش العربية، وتوقيع اتفاقيات الهدنة في رودس عام ٩٤٩١، ونتج عن ذلك أن استولى اليهود على ٧٧٪ من أراضي فلسطين تشمل المنطقة الساحلية، والمنطقة الشمالية إضافة إلى صحراء النقب. (قاسم وزميله، ١٩٩٩م: ٢٥٧ ـ ٢٧٤).

لقد نجم عن اتفاقيات الهدنة أن قسمت فلسطين إلى ثلاثة أجزاء هي:

١ ـ فلسطين المحتلة (الدولة الصهيونية): التي أصبحت تعرف بالدولة العبرية، وقد قامت على ٧٧٪ من أراضي فلسطين، وتضم المنطقة

(*) لمزيد من التفصيلات حول الحروب العربية ـ الإسرائيلية (انظر جواد الحمد «محرر») المدخلإلى القضية الفلسطينية الباب الثالث، ص ٢٥٧ ـ ٣٢٨.

الساحلية من فلسطين، إضافة إلى المنطقة الشمالية من البلاد، وصحراء النقب في الجنوب.

٢ـ الضفة الغربية: وتشمل القطاع الأوسط الشرقي من فلسطين، ويضم ثلاث مناطق جبلية هي جبال نابلس والقدس والخليل وتقدر مساحة هذا الجزء بـ (٥٦٥٠) كم^{٢}. وقد توحد هذا القطاع مع شرقي الأردن لتكوين المملكة الأردنية الهاشمية، بموجب مؤتمر أريحا عام ١٩٤٩م، وأصبح يعرف باسم الضفة الغربية، في مقابل شرقي الأردن التي عرفت باسم الضفة الشرقية.

٣ـ قطاع غزة: وهو شريط ساحلي ضيق في أقصى جنوب غرب فلسطين، ولا تزيد مساحته على ٣٦٤كم^{٢}، وقد ألحق بالإدارة المصرية.

لقد جزئت البلاد إلى ثلاثة أقاليم سياسية، وأفرغت إسرائيل الجزء الذي احتلته من سكانه العرب، وطردتهم إلى خارج حدودها، ليحل محلهم مهاجرون يهود، قدموا من ١٠٢ دولة من دول العالم، أما الفلسطينيون فقد نزحوا إلى الأردن وسوريا ولبنان ومصر والدول العربية الأخرى، وقد تغيّرت نتيجة لذلك التركيبة الديمغرافية والثقافية لفلسطين، ويمكن القول أنّ إنشاء إسرائيل وتدمير فلسطين هما عمليتان لا يمكن الحديث عن إحداهما دون الأخرى.

٥ . ١١ . ٥ حرب عام ١٩٥٦م (العدوان الثلاثي)

لقد كان لحرب ١٩٥٦ آثار سياسية بعيدة المدى منها احتلال إسرائيل لقطاع غزة وسيناء، ومن المعروف أنّ حرب عام ١٩٥٦ المعروفة باسم (العدوان الثلاثي على مصر) كان ردة فعل بريطانية وفرنسية لتأميم مصر لقناة السويس، وكان الهدف منه استعادة السيطرة على القناة، وقد انضمت

إسرائيل إلى هذه الحرب، لتحقيق بعض المصالح الاستراتيجية، منها فتح قناة السويس وخليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وتدمير السلاح الذي حصلت عليه مصر من دول أوربا الشرقية.

لقد وجد الاعتداء الثلاثي على مصر تنديداً دولياً قوياً وخاصة من قبل الولايات المتحدة وروسيا، مما جعل هذا العدوان يفشل في تحقيق أهدافه، وبعد هذا العدوان لم تبق القناة فقط في أيدي مصر، وإنما قوي موقف مصر دولياً، وفقدت كل من بريطانيا وفرنسا الكثير من الاحترام، أما إسرائيل فقد أجبرت على الانسحاب من قطاع غزة وسيناء بعد أربعة أشهر، وكنتيجة لهذه الحرب فقد كسبت إسرائيل فتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية، وقد تمّ نشر قوات دولية على طول الحدود المصرية-الإسرائيلية، بما في ذلك قطاع غزة. (قاسم وزميله، ١٩٩٩م: ٢٧٤-٢٨٨).

٥ . ١١ . ٦ حرب ١٩٦٧م (حرب الأيام الستة)

الأسباب المباشرة لحرب ١٩٦٧م كانت تتلخص بأن مصر وضعت قواتها في حالة استعداد بعد أن تلقت معلومات بأن إسرائيل تريد غزو سوريا، التي كانت ترتبط مع مصر بمعاهدة دفاع مشترك، وقد طلبت مصر من الأمم المتحدة جلاء قوات الطوارئ الدولية الموجودة في الأراضي المصرية وقطاع غزة منذ عام ١٩٥٦، وكانت هناك دلائل على أن القيادة المصرية لم تكن راغبة في الحرب، ومع هذا فقد قامت مصر بإغلاق خليج العقبة، الذي كانت تنقل من خلاله ٨٠٪ من واردات إسرائيل، كما وقعت مصر معاهدة دفاع مشترك مع الأردن، الأمر الذي أثار مخاوف إسرائيل، وفي هذه الأثناء كانت العديد من الإذاعات العربية تبث برامج تحث على قتال الصهيونية.

لقد انتهزت إسرائيل هذه الفرصة وفي ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ هاجمت المطارات العسكرية في مصر وسوريا والأردن والعراق، واستطاعت أن تدمر معظم قوات هذه الدول، وأن يكون لها السيطرة التامة في خلال ساعات قليلة.

وبعد ستة أيام من الحرب استطاعت إسرائيل أن تضاعف مساحتها إلى ثلاثة أضعاف عن طريق احتلال:

١ ـ شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة من مصر.

٢ ـ الضفة الغربية من الأردن.

٣ ـ مرتفعات الجولان السورية. (قاسم وزميله، ١٩٩٩م: ٢٨٨ ـ ٢٩٥).

أما فيما يخص الحدود مع الدول العربية المجاورة فقد زالت خطوط الهدنة التي رسمت على أساسها الحدود مع الدولة الصهيونية، وباشرت إسرائيل بالتصرف الفعلي في الأراضي التي احتلتها. وبدأت بإنشاء العديد من المستوطنات في هذه الأراضي، وقامت بربطها بشبكة مواصلات معها، واستغلت مواردها الاقتصادية، وأصبحت القوات الإسرائيلية على بُعد ١٢٠كم من القاهرة، و٣٢كم من عمان، و٤٨كم من دمشق. وكان ذلك بمثابة تأمين لأوضاع إسرائيل الأمنية، حيث حصلت على حواجز طبيعية لتأمين الحدود الجديدة مع الدول المجاورة (صحراء سيناء، هضبة الجولان، نهر الأردن).

وبجانب ذلك لا بدّ أن نذكر الأثر السيكولوجي الذي أحدثته هذه الحرب على اليهود، والذي مفاده أن الجيش الإسرائيلي لا يقهر، وقد أصبح من الواضح لدى جميع العرب أن محو إسرائيل من الخريطة أو (إلقاء اليهود في البحر) ليس أمراً سهلاً، كما كان يعتقد العرب في عام ١٩٤٨ وما بعدها.

٥ . ١١ . ٧ حرب أكتوبر ١٩٧٣م (حرب العبور)

قامت كل من مصر وسوريا في وقت بدا فيه أنّ احتمال قيام أي حرب غير وارد بهجوم مباغت عبر قناة السيس، ومرتفعات الجولان في وقت كان اليهود منهمكين فيه باحتفال (يوم الغفران)، وقد حققت الجيوش العربية مكاسب سريعة، تمثلت باستعادتها لبعض الأراضي التي فقدتها عام ١٩٦٧م، ولم ترجح كفة إسرائيل إلاّ بعد وصول الإمدادات الأمريكية لها، وقد كان لاستخدام العرب لسلاح البترول وخاصة الحصار الذي أعلنوه على أمريكا أثر قوي في دعم مطالب العرب.

ونجم عن هذه الحرب الخاطفة تغييرات حدودية، نتيجة للاتفاقات التي أعقبت هذه الحرب، من خلال وساطة أمريكية، فبموجب الاتفاقية الأولى التي وقعت في عام ١٩٧٤م مع مصر تراجعت القوات الإسرائيلية عن قناة السويس، حيث إعادة القوات المصرية سيطرتها على هذا الممر المائي، وفي اتفاقية مشابهة مع سوريا في ذات العام استعادت سوريا السيطرة على قطاع محدود من هضبة الجولان بما فيها مدينة (القنيطرة) المدينة الرئيسية في الهضبة. وقد تشكلت قوات محايدة من الأمم المتحدة، تمثل فاصلاً بين الدولتين، وقد وقعت مصر عام ١٩٧٥م معاهدة أخرى انسحبت إسرائيل بموجبها من بعض المناطق الاستراتيجية الأخرى في خليج السويس، وبعض حقول البترول في سيناء.

لقد أتاحت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ للعرب تحقيق بعض الانتصارات، الأمر الذي سمح من خلال ترتيبات أمريكية باستعادة بعض الأراضي المحتلة، والأهم من ذلك أن العرب حطموا أسطورة إسرائيل التي لا تهزم، وانتقموا لهزيمة عام ١٩٦٧م، وكان تحطيم خط بارلييف الذي أقامته إسرائيل

خلف قناة السويس ملحمة بطولية للجيش المصري. (قاسم وزميله، ١٩٩٩م: ٢٩٥ ـ ٣٠٨).

٥ . ١١ .٨ معاهدات السلام العربية ـ الإسرائيلية وأثرها على الحدود الدولية بين العرب وإسرائيل

٥ . ١١ . ٨ . ١ معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية

في نوفمبر ١٩٧٧م قام الرئيس أنور السادات، رئيس مصر، بزيارة إلى إسرائيل للتباحث حول السلام، وإلقاء خطاب أمام البرلمان الإسرائيلي، وقد أدت المباحثات التي أجريت بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، والتي عُرفت باسم مباحثات (كامب ديفيد) إلى الاتفاق حول الخطوط العريضة للسلام، وقد تمّ توقيع الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩م والتي تنص على ما يلي:

١ ـ انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المصرية المحتلة مقابل إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية بين البلدين، مع التأكيد على «احترام سيادة كل دولة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، وحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها».

٢ ـ يتم انسحاب إسرائيل من سيناء خلال ثلاث سنوات وعلى مراحل، وقد قسمت سيناء إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ القطاع الشرقي (قطاع جـ) المحاذي للحدود الإسرائيلية بعرض ٥٠كم حيث لا يسمح بوجود أي قوات مصرية خلال هذا القطاع.

ب ـ القطاع الأوسط (قطاع ب) ويمتد بعرض ١٠٠كم على طول شبه جزيرة سيناء حيث يسمح فيه بوجود قوات مصرية، لا يزيد عددها على ٤٠٠٠ جندي، يحملون أسلحة خفيفة فقط.

ج ـ القطاع الغربي (قطاع أ) ويمتد ليشمل القطاع الغربي من سيناء حيث يسمح بتواجد عسكري مصري، لا يزيد على ٢٢ ألف جندي.

د ـ وفي المقابل وعلى الجانب الإسرائيلي من الحدود والذي يُعرف بقطاع (د) يرابط ٤٠٠٠ جندي إسرائيلي في شريط حدودي عرضه ٥كم على طول الحدود الإسرائيلية.

٣ـ إيجاد منطقة فاصلة على طول الحدود، ترابط فيها قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة، وبحد أدنى مقداره ٢٦٠٠ جندي، يتوزعون في نقاط مراقبة دولية على طول الحدود.

٤ ـ تتعهد مصر بفتح قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية، كما تعتبر مضائق تيران وخليج العقبة مياهاً دولية مفتوحة لكل الأمم بما فيها إسرائيل. (Anderson,1993: 179-182).

٥ . ١١ . ٨ . ٢ معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية

كانت خطوط الهدنة تحد أراضي الأردن عن أراضي فلسطين المحتلة، وحينما وقّع الأردن على معاهدات السلام مع إسرائيل جرى إعادة ترسيم الحدود بين البلدين استناداً إلى معاهدات الحدود التي أبرمت بين سلطة شرقي الأردن وحكومة الانتداب البريطاني لعام (١٩٢٤م). وقد طالبت الأردن باستعادة منطقتين احتلتهما إسرائيل من الأراضي الأردنية، إحداهما في منطقة الباقورة في الشمال، في المنطقة التي يلتقي فيها نهر اليرموك مع نهر الأردن، والأخرى في جنوب البحر الميت، وتبلغ إجمالي مساحة المنطقتين قرابة ٣٤١كم^{2}. وقد انسحبت إسرائيل من كلتا المنطقتين في ١١/ ٢/ ١٩٩٥. وقد سبق ذلك توقيع اتفاقات أمنية وثقافية واقتصادية وبيئية بين البلدين.

لقد أصبح خط الحدود بين الأردن وإسرائيل يبدأ من ملتقى نهر اليرموك مع نهر الأردن في الشمال، ويسير الخط جنوباً عبر منتصف المجرى الرئيسي لنهر الأردن إلى البحر الميت، منصفاً إياه إلى قسمين شرقي للأردن وغربي لإسرائيل. وتستمر الحدود في وادي عربة حتى رأس خليج العقبة، وهذه الحدود هي الحدود التي وضعتها بريطانيا لفصل شرقي الأردن عن فلسطين أثناء فترة الانتداب.

٥ . ١١ . ٨ . ٣ معاهدات السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية

لقد عارض العرب معاهدة (كامب ديفيد) وقاطعوا مصر، وتمّ أيقاف عضويتها في جامعة الدول العربية، التي نقل مقرها إلى تونس بعد أن كان في القاهرة، وقد تذرع العرب بأن هذه الاتفاقية أهملت القضية الفلسطينية، وبقية الأراضي المحتلة في الجولان ولبنان.

وكانت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية اتفاقية جزئية، لأن كل الدول العربية، عدا مصر عارضت هذه الاتفاقية، غير أن هذه الاتفاقية ساعدت إسرائيل بعد أن أمنت حدودها مع مصر على التفرغ لضرب الحركات الفدائية الفلسطينية، وخاصة في لبنان التي كانت قاعدة قوية للمنظمات الفدائية، ولهذا قامت بعد توقيع هذه الاتفاقية بالهجوم على لبنان عام ١٩٨٢ لكسر شوكة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كانت المواجهة التي حدثت عام ١٩٨٢م بين العرب واليهود تختلف عن كل المواجهات السابقة. فقد كانت هذه الحرب موجهة ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، الذي كان يشكل قاعدة عسكرية وسياسية وخاصة في منطقة جنوب لبنان، الذي استخدمه الفلسطينيون كقاعدة لمهاجمة المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة، وكمسرح للعمليات الفدائية ضد الوجود الصهيوني بشكل عام.

في ٦ يونيو (حزيران) ١٩٨٢ اجتاح لبنان ٤٠ ألفاً من القوات الإسرائيلية، بمساندة ضمنية من الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن لإسرائيل هو دفع المنظمات الفلسطينية ٤٠كم شمال الحدود، وإقامة حزام آمن وكسر شوكة منظمة التحرير، وإقامة حكومة مركزية في لبنان، يمكن لإسرائيل أن تفرض عليها اتفاقية سلام.

لقد نجم عن هذا الغزو إضعاف قوة كافة الفصائل الفلسطينية على الساحة اللبنانية، وإجبار منظمة التحرير الفلسطينية على نقل مقر قيادتها إلى تونس، وحصر أهدافها فيما بعد بالسبل السلمية، والعدول عن الكفاح المسلح وحرب التحرير التي كانت تنادي بها. (Drysdale and Blake, 1985: 294-295).

منذ عام ١٩٩٣م جرت مفاوضات سرية وعلنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بشأن انسحاب إسرائيل من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، والتمهيد لقيام دولة فلسطين تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل توقيع اتفاقية سلام بين الفلسطينيين واليهود تحت شعار (الأرض مقابل السلام).

ومنذ ذلك التاريخ جرى توقيع ٦ اتفاقيات سلام خلال ٦ أعوام بين ١٩٩٣ ـ ١٩٩٩م وهذه الاتفاقيات هي:

١ ـ اتفاقية أوسلو (١٣ سبتمبر ١٩٩٣م) وقعت في حديقة البيت الأبيض بعد العديد من الاجتماعات السرية في مدينة أوسلو عاصمة النرويج.

٢ ـ اتفاقية غزة ـ أريحا (مايو ١٩٩٤م) وقعت في القاهرة، وعاد بموجب هذه الاتفاقية الرئيس ياسر عرفات إلى غزة (يوليو ١٩٩٤).

٣ ـ اتفاقية أوسلو (٢) (٢٨ سبتمبر ١٩٩٥) وقعت في البيت الأبيض.

٤ ـ اتفاقية ١٥ يناير ١٩٩٧م وقعت في البيت الأبيض أيضاً.

٥ ـ اتفاقية واي ريفر (٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م) وقعت في منتجع (واي ريفر) بالقرب من واشنطن .

٦ ـ اتفاقية واي ريفر (٢) (٤ سبتمبر ١٩٩٩) وقعت في منتجع (واي ريفر) أيضاً ، (جريدة الرأي الأردنية في ٥/ ٩/ ١٩٩٩م) .

٧ ـ مباحثات كامب ديفيد (٢) التي لا زالت جارية حتى الآن .

لقد نجم عن هذه الاتفاقيات أن انسحبت إسرائيل من معظم الضفة الغربية وقطاع غزة ، وباشرت السلطة الفلسطينية بالتمهيد لقيام الدولة الفلسطينية التي تضم الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن الجدير بالذكر أن الدولة الفلسطينية الجديدة ستضم إقليمين متباعدين هما الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، ويربط بين هذين الإقليمين ممر يمتد عبر الأراضي الإسرائيلية ، يوصل مدينة الخليل بالضفة الغربية ومدينة غزة في القطاع بطول ٤٤كم . (جريدة الرأي الأردنية في ٩/ ١/ ٢٠٠٠م) وكان من المقرر أن يتم الإعلان رسمياً عن قيام الدولة الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٠م . غير أن إسرائيل أجبرت السلطة الفلسطينة على تأجيل هذه الخطوة ، الأمر الذي بعث اليأس عند عموم الشعب الفلسطيني ، وكان آخر الاستفزازات الإسرائيلية هو زيارة مجرم الحرب (شارون) الاستفزازية إلى منطقة الحرم القدسي الشريف فكان ذلك سبباً في اندلاع (انتفاضة القدس) ، التي استغلها الاسرائيليون لإعادة إغلاق كامل الضفة الغربية وقطاع غزة وضرب البنية التحتية التي أقامها الفلسطنيون خلال السنوات العشر الماضية . وتدمير القرى والمدن الفلسطينية ، وقد عادت الأوضاع إلى نقطة الصفر ، لأن إسرائيل تخلت عن كل الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقات السلام السابقة ، وقررت التصدي لانتفاضة الشعب الفلسطيني ، وانتحال الأعذار لإعادة احتلال كامل الضفة الغربية وقطاع غزة .

لقد قامت إسرائيل أثناء احتلالها ببناء العديد من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، (أنظر شكل ٥/ ١٦). الأمر الذي لا يسمح بعودة هذه المناطق إلى السلطة الفلسطينية، ويجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، وتشترط إسرائيل أن تكون مناطق الحدود التي تفصل بين السلطة الفلسطينية سواء مع الأردن أو مع مصر تحت السيطرة الإسرائيلية، كما أعلنت سلخ منطقة القدس وضمها إلى فلسطين المحتلة، وهكذا ستقسم مناطق السلطة الفلسطينية إلى ثلاث قطاعات:

أ - القطاع (أ) ويقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، ويشمل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ب - القطاع (ب) ويشمل المناطق الخاضعة إدارياً للفلسطينيين، ولكن تظل مسئولية الأمن فيها في أيدي الإسرائيليين، وتشمل مناطق الحدود مع الأردن ومصر، وكذلك الممرات الآمنة والمطارات ونقاط العبور.

ج - القطاع (جـ) ويشمل المناطق الواقعة تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل وتضم مناطق المستوطنات الموجودة في الضفة والقطاع وبعض المناطق الإستراتيجية الأخرى.

والخلاصة أنّ حدود الدولة الفلسطينية الجديدة، كما تراها وتصر عليها إسرائيل تأخذ الأبعاد والمنطلقات التالية:

أ - أمن إسرائيل فوق كل اعتبار.

ب - الفصل التام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ج - لا عودة إلى حدود عام ٧٦٩١.

د - بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

هـ - نزع سلاح الضفة والقطاع بالكامل.

و - لا عودة للاجئين فلسطين إلى ديارهم وعليهم التوطن في أماكن تواجدهم.

الشكل رقم (٥/ ١٦)
المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

الشكل رقم (٥/ ١٦)
المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

٥ . ١١ . ٨ . ٤ الحدود السورية ـ الإسرائيلية

رسمت الحدود السورية ـ الإسرائيلية بموجب خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩م، وكانت هذه الحدود تتماشى مع السفوح الدنيا لهضبة الجولان السورية، وتمتد من أعلى منابع نهر الأردن حتى جنوب بحيرة طبرية، وخلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل مرتفعات الجولان بكاملها .

وفي عام ١٩٧٣ وإثر الحرب الخاطفة التي شنتها مصر وسوريا في حرب أكتوبر استعادت سوريا سيطرتها على قطاع محدود من هضبة الجولان بما فيها مدينة (القنيطرة) المدينة الرئيسية في الهضبة، وقد وضعت قوات دولية على طول خط وقف إطلاق النار الحالي، الفاصل بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية، بطول ٨٠كم منذ عام ١٩٧٤ . (أنظر شكل ٨/٢) .

تبلغ مساحة الجزء المحتل من هضبة الجولان قرابة ١١٥٨كم٢ تشكل السفوح الدنيا لجبل الشيخ، ويصل ارتفاعها إلى ٢٢٢٤م عن مستوى سطح البحر، وتمتاز بخصوبة تربتها وجودة مناخها وكثرة مياهها التي ينحدر معظمها إلى نهر الأردن وروافده، الأمر الذي يجعل الهضبة ذات أهمية خاصة بالنسبة لتزويد إسرائيل بالمياه، وتتميز الهضبة بموقع استراتيجي حيث تشرف إشرافاً مباشراً على جنوب سوريا حتى أن العاصمة دمشق التي لا تبعد سوى ٥٠كم، ترى بوضوح من أعلى الهضبة . (Anderson,1993: 71-77) .

لقد شجعت إسرائيل مشاريع الاستيطان في الجولان، وقد فرضت عليها القوانين الإسرائيلية منذ عام ١٩٨١ في خطوة قاربت من حد الإعلان رسمياً عن ضمها إلى أراضيها، ويعيش في هضبة الجولان السورية قرابة ٢٠ ألفاً من المستوطنين اليهود، في أكثر من ٣٢ مستوطنة يهودية، وسط ما يزيد على ٢٠ ألفاً من السوريين، قد فرّ عشرات الآلاف من السوريين من قرى الهضبة خلال حرب عام ١٩٦٧م .

دخلت سوريا مع بقية الدول العربية في مفاوضات السلام على أساس استعادة الأرض مقابل السلام، أو كما عرفته سوريا «سلام الشجعان»، غير أن مطامع إسرائيل التوسعية، وعدم رغبتها في إعادة هضبة الجولان، قد جعلها أكثر تشدداً في مطالبها، يقابل ذلك إصرار سوريا على الانسحاب الكامل حتى حدود عام ١٩٦٧، مما جعل المفاوضات تتعثر ولا تحرز أي نجاح بهذا الخصوص.

ترى إسرائيل أن أي ترتيبات للانسحاب من هضبة الجولان لن تشمل التراجع إلى خطوط الحدود عام ١٩٦٧م، حيث ستعيد سوريا إلى التفوق الاستراتيجي من جهة، كما ستعيد سوريا حتى الضفة الشرقية من بحيرة طبرية التي تعتبرها إسرائيل مصدر الاحتياطي الرئيسي للمياه، وتقترح إسرائيل خطة للانسحاب على النحو التالي:

١ ـ زحزحة خط الحدود الدولية نحو الشرق قليلاً.

٢ ـ تقسيم هضبة الجولان إلى قسمين غربي وشرقي، وجعل القسم الغربي المطل على نهر الأردن وبحيرة طبرية منطقة منزوعة السلاح كلياً، أما القسم الشرقي فيكون منطقة منزوعة السلاح جزئياً، بحيث يستطيع السوريون الاحتفاظ بقوات عسكرية صغيرة مزودة بأسلحة خفيفة.

٣ ـ تقليص الوجود العسكري السوري في كامل المنطقة الممتدة إلى الغرب من طريق دمشق ـ درعا الرئيسي (انظر شكل رقم ٥/ ١٧) وإقامة محطات إنذار مبكر لكلا الطرفين على جوانب الحدود الجديدة يشرف عليها خبراء أمريكيون.

٤ ـ إقامة محطة إنذار مبكر في الهضبة وإبقاء بعض القوات الإسرائيلية على جبل حرمون (الشيخ) الذي يطل على الجولان الذي يعتبره الإسرائيليون (عيون وآذان إسرائيل).

إزاء هذه المطالب الإسرائيلية، طالبت سوريا من جهتها بإقامة محطة إنذار مبكر في إسرائيل، وأن تمتد المناطق المنزوعة السلاح لتشمل الأراضي الإسرائيلية المحاذية لسوريا، عملاً بمبدأ التعامل بالمثل، وهذا ما رفضته إسرائيل التي تختلق الأعذار الواهية للبقاء في هضبة الجولان.

والخلاصة أن هضبة الجولان ستظل العقبة الكأداء في وجه مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، وستبقى نقطة التوتر الأولى في المنطقة العربية، وربما ستكون الشرارة التي تعيد المنطقة إلى ساحة القتال مرة أخرى.

الشكل رقم (٥/ ١٧)

الترتيبات الأمنية المقترحة بين سوريا وإسرائيل

٥ . ١١ . ٨ . ٥ الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية

في عام ٨٧٩١ كان الاجتياح الإسرائيلي الأول لمنطقة جنوب لبنان، وقد قام الجيش الإسرائيلي بالاستيلاء على قسم من الأراضي اللبنانية المتاخمة للحدود الإسرائيلية، وقد أطلقت إسرائيل على هذا الجزء اسم (الحزام الأمني) في جنوب لبنان، تسيطر عليه القوات الإسرائيلية مع قوات لبنانية منشقة انحازت إلى إسرائيل وتعاملت معها، وعرفت باسم (جيش لبنان الجنوبي) وهكذا ضمت إسرائيل ما يزيد على ٨٥٠كم^{٢} من الأراضي اللبنانية إلى أراضيها، ووسعت حدودها إلى نهر الليطاني الذي أخذت تستغل مياهه لصالحها. (أنظر شكل ٥/ ١٨).

كان من نتائج غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ تجريد المقاومة الفلسطينية من أسلحتها الثقيلة التي كانت تمتلكها، وإضعاف قوة المقاومة، وبانتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس ضعف النشاط الفدائي الموجه إلى إسرائيل من لبنان. غير أن احتلال إسرائيل للشريط الحدودي أوجد مقاومة من نوع جديد، تلك هي المقاومة اللبنانية التي تطالب بجلاء إسرائيل عن أراضيها، كما تهدف إلى تدمير قوات جيش لبنان الجنوبي المتعامل مع إسرائيل. (Anderson,1993:187-190).

الشكل رقم (٥/ ١٨)
المنطقة المحررة في جنوب لبنان (الحزام الأمني سابقاً)

الشكل رقم (٥/ ١٨)
المنطقة المحررة في جنوب لبنان (الحزام الأمني سابقاً)

لقد أوقعت المقاومة اللبنانية ضربات موجعة بالجيش الإسرائيلي، وراح في لبنان ضحايا من هذا الجيش أكثر مما راح من قتلى في كافة الحروب العربية ـ الإسرائيلية، وتحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية التي أنهكت الجيش الإسرائيلي، وزرعت الرعب في المناطق الشمالية من فلسطين، وأدت إلى انهيار جيش لبنان الجنوبي، فكرت إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان كشرط لإيقاف هجمات المقاومة اللبنانية، وقد انسحب الجيش الإسرائيلي والقوات اللبنانية الموالية له من لبنان بتاريخ ٢٤ مايو (أيار) عام ٢٠٠٠م. وقررت الحكومة اللبنانية إعلان يوم ٢٥ مايو من كل عام عيداً وطنياً (للمقاومة والتحرير)، غير أن إسرائيل على عادتها دائماً تحتفظ ببعض الأماكن التي ترى أنها ضرورية لحفظ مصالحها الأمنية والاقتصادية، وتدعي إسرائيل أن ٦٠٪ من خط الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية لا يوجد حولها اتفاق نهائي، الأمر الذي يتيح لها الاحتفاظ بعدة قطاعات من الحدود تتراوح بين عشرات الأمتار إلى مئات الأمتار من الأراضي اللبنانية وعلى طول الحدود.

ومن الجدير بالذكر أن تخطيط الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة يعود إلى عام ١٩٢٣ عندما كانت فلسطين خاضعة للانتداب البريطاني، ولبنان خاضعة للانتداب الفرنسي. وحتى عام ١٩٤٠م أدخلت تعديلات بسيطة على الحدود بناء على اتفاق الطرفين بهدف إيجاد حلول لبعض المشكلات المحلية مثل الربط بين إحدى القرى والحقول التابعة لها، أو وصلها مع مصدر المياه الذي يزودها بالمياه اللازمة . . . الخ ومثل هذه الاتفاقيات تدون في العادة في مستندات خاصة.

إنّ المشكلة الكبرى التي تعترض التحديد الدقيق لمسار خط الحدود تكمن في كون مقياس الرسم في الخرائط القديمة صغير نسبياً، مما يجعل انحراف جرة قلم يؤدي إلى وقوع خطأ يصل إلى مئات الأمتار، ومما يزيد تعقيد المشكلة أن بعض قطاعات الحدود السورية اللبنانية غير محددة بدقة.

ولما كان جزء من الأراضي السورية في هذه المنطقة واقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، فقد استغلت إسرائيل هذا الغموض لضم بعض القطاعات اللبنانية بحجة أنها أراضي سورية محتلة، ومثل هذه الأراضي ستبقى تحت الحكم الإسرائيلي حتى يتم تسوية الموضوع مع سوريا، لذلك قررت الحكومة الإسرائيلية الاحتفاظ بـ (مزارع شبعا) اللبنانية بحجة أنها أراضي سورية وهي عبارة عن ١٤ مزرعة سميت باسم قرية شبعا، وتوجد إلى الجنوب من هذه القرية على المنحدرات لجبل الشيخ، ومن المؤكد أن قرية شبعا لبنانية غير أن معظم المزارع تقع في منطقة غير محددة بين سوريا ولبنان، وقد اتفقت سوريا ولبنان على أن منطقة شبعا جزء من الأراضي اللبنانية لكن إسرائيل تشير إلى أنها استولت على المنطقة من سوريا خلال حرب عام ١٩٧٦ (انظر شكل)، ويرى عصام خليفة أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية أن كامل المنطقة لبنانية، لكن في عام ١٩٦٧ نشرت سوريا قواتها الأمنية في لمنطقة فقامت إسرائيل باحتلالها عام ١٩٦٧ مع احتلالها لهضبة الجولان (جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠٠٠م) ومن المعلوم أن إسرائيل وطنت في هذه المنطقة عدداً من يهود الفلاشا الأثيوبيين، كما أقامت منطقة مراقبة عسكرية ومنطقة ترفيهية للتزلج على الجليد، غير أن المقاومة اللبنانية أعلنت أن أعمال المقاومة ستستمر إذا بقي شبر من الأراضي اللبنانية بيد إسرائيل، لذلك قررت الأمم المتحدة إرسال فريق دولي لتعيين الحدود القديمة بين لبنان وفلسطين، والتأكد من أن الإسرائيليين انسحبوا إلى ما وراء هذه الحدود، ونشرت الأمم المتحدة قوات دولية على طول الحدود مع إسرائيل لمنع الاحتكاك بين الطرفين، على غرار ما هو موجود في سيناء وفي هضبة الجولان، وهكذا اكتمل الانسحاب الإسرائيلي من الشريط الحدودي بعد ٢٢ عاماً من الاحتلال والعدوان، وانفرط عقد جيش لبنان الجنوبي الذي رحل معظم أفراده إلى إسرائيل.

٥ . ٧ مشكلات الحدود السورية ـ التركية (لواء الإسكندرونة)

تُعدّ المنطقة المعروفة بلواء الأسكندرونة الواقعة بين سوريا وتركيا منطقة نزاع حدودي منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومنطقة الأسكندرونة التي يطلق الأتراك عليها اسم منطقة (هاتاي) تقع على البحر المتوسط جنوب تركيا وشمال غرب سوريا وتمتد على طول ١٢٠كم من الشمال إلى الجنوب و ٩٠كم من الشرق إلى الغرب، وتشمل خليج الأسكندرونة وبحيرة أنطاكيا ويجري في أراضيها نهر العاصي في مجراه السفلي قبل مصبه في البحر المتوسط في جنوب غرب مدينة انطاكية. (أنظر شكل ٥/٨)

بموجب اتفاقية (سايكس ـ بيكو) في عام ٩١٦ وضعت سوريا تحت الوصاية الفرنسية وحينما عقد الحلفاء مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠ بعد الحرب العالمية الأولى أقروا أن تصبح سوريا تحت الانتداب الفرنسي، وقد اعتمد ذلك بموجب اتفاقية (لوزان) عام ١٩٢٣ التي أقرت السيطرة الفرنسية على سوريا.

لقد أعلن الجنرال (غورو) قائد الحملة الفرنسية على الشام عام ١٩٢٠ تقسيم منطقة الانتداب الفرنسي إلى أربع وحدات سياسية هي: لبنان الكبير، منطقة حلب (وتشمل منطقة الأسكندرونة)، ومنطقة اللاذقية ثم منطقة دمشق، وقد عينت فرنسا إدارة مستقلة لكل منطقة من المناطق السابقة مستخدمة منطق الاستعمار (فرق تسد).

كانت منطقة الأسكندرونة تابعة لولاية حلب، ولكن تركيا كانت ترى أن هذه المنطقة هي أراضي تركية بحجة أن غالبية سكانها من الأتراك، في حين يقطن هذه المنطقة بالإضافة إلى الأتراك عدد كبير من العرب (العلويين) إضافة إلى عناصر كردية وأرمنية، وبحلول عام ١٩٣٦ تمّ الاتفاق بين فرنسا

وممثلي سوريا على توقيع المعاهدة الفرنسية ـ السورية التي نصت على وحدة سوريا السياسية التي تضم مناطق حلب واللاذقية ودمشق في دولة واحدة، وقد أعلنت تركيا اعتراضها على هذه المعاهدة، وأعلنت رفضها لأن تكون منطقة الأسكندرونة جزءاً من سوريا.

الشكل رقم (٥/٨)

لـــــواء الإسكندرونـــــــــة

لقد استمر التوتر قائماً بين تركيا وفرنسا حول منطقة الأسكندرونة، وأعلنت تركيا أن غالبية سكان المنطقة هم من الأتراك، لذا يجب أن يلحق الإقليم بالإدارة التركية، وفي عام ١٩٣٧م وحينما كانت الحرب العالمية

الثانية على الأبواب وجدت فرنسا أنها بحاجة إلى تأييد تركيا في الحرب، فاقترحت إعطاء الإقليم حكماً ذاتياً على أن تتولى سوريا مسئولية الاقتصاد والعلاقات الخارجية، وقد وافقت عصبة الأمم على هذا الاقتراح في حين رفضته تركيا، وفي عام ١٩٣٩ عقدت معاهدة بين تركيا وفرنسا تنازلت بمقتضاها فرنسا عن لواء الأسكندرونة ليكون تابعاً لتركيا، وذلك بعد أن ظهرت بوادر قيام الحرب العالمية الثانية، والتي كانت فرنسا تسعى لتأييد تركيا فيها. وقد كانت فرنسا ترى أن تنازلها عن الأسكندرونة هو مكافأة لتركيا لكسبها إلى جانب الحلفاء. أما سوريا فقد رفضت المعاهدة ولم تعترف بالضم، ولا زالت تعتبر الأسكندرونة جزءاً من سوريا تطلق عليه اسم «اللواء السليب».

لقد فقدت سوريا جزءاً مهماً من ساحلها على البحر المتوسط، وأصبحت قضية لواء الأسكندرونة حجر عثرة في طريق تطوير وتحسين العلاقات التركية-السورية خلال نصف القرن الماضي، وعلى الرغم من أن الأمل ضعيف جداً في استعادة الحقوق السورية في المنطقة، إلاّ أن سوريا لم يحدث أن قبلت بانفصال الإقليم، ويظهر هذا الإقليم دوماً على الخرائط السورية، وأصبح لواء الأسكندرونة محل نزاع كامن بين الطرفين، فبالرغم من أن المشكلة تختفي تحت السطح لاعتبارات عديدة لا تسمح بإثارتها من قبل سوريا في الوقت الحاضر، إلاّ أنها تُعدّ مشكلة قابلة للانفجار في أي وقت، تبعاً لسير الأحداث بين الدولتين وللظروف المحيطة بكل منهما، ويزيد من تعقيد العلاقات السورية-التركية اختلاف الدولتين حول تقسيم مياه الفرات، الذي تستخدمه تركيا ورقة ضغط دائم على كل من العراق وسوريا (Anderson ,1993: 83-85).

٥ . ٨ مشكلات الحدود المصرية ـ السودانية (مثلث حلايب)

٥ . ٨ . ١ توطئة

في عام ١٨٢٠م قام محمد علي باشا والي مصر يضم السودان، ووضعه تحت سلطته السياسية، واستصدر فرماناً من السلطان العثماني بجعل حدود مصر السياسية تمتد لتضم السودان بأكمله، وقد اعترف السلطان العثماني بخضوع السودان للسلطة السياسية في مصر، واندماج مصر والسودان في ولاية واحدة.

وعلى الرغم من تنبيه الباب العالي على عدم أحقية ولاة مصر في التنازل عن أية امتيازات أعطيت لهم سواء في مصر أو في السودان، كما منعتهم من التخلي عن أي جزء من هذين الإقليمين، أو إبرام أية معاهدات سياسية بشأنهما، إلا أن البريطانيين بسطوا سيطرتهم على مصر منذ عام ١٨٨٢م، وأخذوا يسيرون أمور البلاد مع الاعتراف الشكلي والإسمي بتبعية مصر لسلطة الباب العالي العثماني في استانبول.

وحين قامت الثورة المهدية في السودان ١٨٨٥م، وألحقت الهزائم المتكررة بالقوات البريطانية اضطرت مصر، وبأمر من بريطانيا إلى إخلاء مديريات السودان جميعها فيما عدا مديرتي حلفا وسواكن، وبعد أن تمكن البريطانيون من هزيمة الثورة المهدية، حاولوا تقوية نفوذهم في السودان كي لا تتكرر الورات ضدهم، سيما وأن الثورة المهدية كلفت بريطانيا الكثير من الجهود والمال والسلاح لإخمادها والقضاء عليها.

لقد أعدت بريطانيا ترتيبات خاصة للإدارة السودانية، فأنشأت ما يسمى بالحكم الثنائي المصري ـ البريطاني، الذي تمثل في رفع العلم المصري

والبريطاني على الدوائر السودانية، وإدارة السودان من قبل موظفين مصريين وبريطانيين وواقع الحال هي إدارة بريطانية بحتة، لأن البريطانيين في تلك الفترة كانوا هم الحكام الفعليين لكل من مصر والسودان على حد سواء. (طه، ١٩٩٥م).

لقد نصت اتفاقية الحكم الثنائي التي وقعتها كل من مصر وبريطانيا في ١٩ يناير ١٨٩٩م في مادتها الأولى على أن يطلق لفظ السودان على جميع الأراضي الواقعة جنوب دائرة العرض (٢٢) شمالاً، وهكذا أصبحت دائرة العرض (٢٢ْ) شمالاً يفصل الأراضي المصرية في الشمال، عن الأراضي السودانية في الجنوب.

وبعد فترة قصيرة من تعيين خط الحدود أجرت الحكومة البريطانية بعض التعديلات التي رأت أنها ضرورية في تلك الفترة، وشملت هذه التعديلات بعض المواقع التي ينحرف فيها خط الحدود شمالاً وجنوباً عن دائرة العرض (٢٢ْ)، إن هذه التعديلات هي التي شكلت فيما بعد جوهر الخلاف بين مصر والسودان حول الحدود. ويرجع السبب في إجراء التعديلات ذات الطبيعة الإدارية إلى الرغبة في جمع شمل القبائل التي تعيش على جانبي الحدود، وإخضاعها لنظام إداري واحد. لقد شملت هذه التعديلات ثلاثة مواقع هي:

٥ . ٨ . ١ . ١ منطقة جبل علبة

وتقع هذه المنطقة في الركن الجنوبي الشرقي من مصر، ويستوطنها بعض قبائل البشارية التي يعيش معظمها في السودان إلى الجنوب من خط الحدود، ويبدو أنه كان من المصلحة آنذاك ضم منطقة علبة للسودان، لكي تطبق على سكانها النظم الإدارية التي تطبق على بقية قبائل البشارية في

السودان، وبناء على ذلك أصدر وزير الداخلية المصري قراراً إدارياً في ١٤ نوفمبر ١٩٠٢م بتعديل الحدود في منطقة جبل علبة بحيث تصبح على النحو التالي:

إخضاع المنطقة الواقعة في الركن الجنوبي الشرقي من مصر الملاصقة للبحر الأحمر والتي تعرف (بمثلث جبل علبة) أو (قطاع حلايب) للإدارة السودانية، وتشغل هذه المنطقة التي استثنيت من تطبيق الإدارة المصرية الخالصة عليها رقعة من الأرض تعادل ١٢,٥٠٠كم٢، وهي عبارة عن أراضي جبلية، عظيمة الارتفاع، تكثر فيها الصخور النارية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة، كما تسقط بها الأمطار مما يوفر حياة نباتية غنية، فهي تعد جزيرة خضراء في الوسط الصحراوي المجاور لها، وتشكل هذه المنطقة ما يشبه المثلث المتساوي الساقين، يبلغ طول قاعدته ٣٠٠كم وتمتد مع دائرة عرض (٢٢ْ) شمالاً، وطول كل من ضلعيه الشرقي الملاصق للبحر الأحمر، والغربي المجاور للصحراء نحو ٢٠٠كم، ويقع في هذا القطاع مرفأ (حلايب) على البحر الأحمر، الذي تربطه طرق برية مع بور سودان جنوباً، وميناء القصير شمالاً، ويوجد في مناطق متفرقة من جبل علبة وخاصة حول بلدة (جبيت) آثار لمناجم كان يستخرج منها الذهب قديماً. (انظر شكل ٥/٩)، (هارون، ١٩٩٧م: ٢٤٤-٢٤٦).

الشكل رقم (٥/ ٩)

الحدود السياسية بين مصر والسودان

٥ . ٨ . ١ . ٢ منطقة حلفا

تنفيذاً لاتفاق عام ١٨٩٩م فإن دائرة عرض ٢٢ْ شمالاً تمر بمدينة حلفا، ومن الجدير بالذكر إن مدينة حلفا فصلت عن ظهيرها الزراعي في الشمال، فقد كانت هذه البلدة تعتمد على الأراضي الزراعية الواقعة إلى شمالها، حيث تتسع الرقعة الزراعية شمال حلفا، بينما تضيق إلى الجنوب منها، وأن رسم الحدود بموجب دائرة العرض ٢٢ْ سيجعل الأراضي الخصبة الواسعة نسبياً تقع في الجانب المصري، ويتسبب ذلك في تركز الجزء الأكبر من سكان النوبة في الجانب المصري، وبالتالي سيكون الاعتماد الأساسي في منطقة وادي حلفا السودانية على الجانب المصري، سواء من حيث الأرض المزروعة أو من حيث التركز السكاني.

من أجل ذلك كان السعي لتعديل الحدود في هذه المنطقة تعديلاً بكفل ضم الجزء الشمالي الذي يمتد إلى مسافة ٢٥كم إلى الجزء الجنوبي من الحدود، وبالتالي خضوع القرى في هذا القطاع الشمالي، وما يتبعها من أراضي زراعية، وما يقيم بها من سكان لإدارة السودان.

وبناء على ذلك أصدرت وزارة الداخلية المصرية في ٢٦ مارس ١٨٩٩م قراراً يقضي بضم هذه المناطق إلى الإدارة السودانية، ومن الجدير بالذكر أن مساحة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة تعادل ٤٠٠٠ فدان، وتشمل عشر قرى، وما يزيد على ١٣,٠٠٠ نسمة.

وحينما أقامت مصر مشروع السد العالي أغرقت جميع منطقة وادي حلفا في مصر والسودان، لأنها أصبحت جزءاً من بحيرة السد، وبذا يمكن القول أن ملكية السودان قد انتهت حول السيادة على الأرض، غير أن السودان يرى أن له حقوقاً في الصيد في المنطقة التي كانت تحت إشراف

الإدارة السودانية، فالسودان ما زال يعد المنطقة تابعة له، رغم زوال الأسباب بعد إغراقها بمياه بحيرة (ناصر). (هارون، ١٩٩٧م: ٢٤٣-٢٤٤) .

٥ . ٨ . ١ . ٣ منطقة جبل بارتازوجا

تسكن هذه المنطقة قبائل العبابيد، ومعظم قبائل العبابيد تعيش في داخل مصر، باستثناء منطقة تواجد محدود في جبل بارتازوجا الواقع ضمن الأراضي السودانية جنوب دائرة العرض ٢٢ْ شمالاً .

من أجل ذلك كان السعي لتعديل الحدود في هذه المنطقة، وذلك بضمها إلى الإدارة المصرية، بهدف ضم جماعات العبابدة المقيمين في السودان إلى تجمهرهم الرئيسي في الجانب المصري، لتطبق عليهم القوانين الإدارية المصرية .

وبناء على ذلك أصدر وزير الداخلية المصري قراراً في ٤ فبراير عام ١٩٠٢م بضم المنطقة المحيطة بجبل بارتازوجا إدارياً إلى مصر، بنفس المبدأ القائم على فكرة توحيد القبائل المنتمية إلى أصل واحد، ومنطقة بارتازوجا منطقة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ٦٠٠كم^{٢}، وهي فقيرة عموماً في جميع مصادر الثروة الاقتصادية على عكس المنطقين السابقتين. (أنظر شكل٥/ ٩)، (هارون ١٩٩٧م: ٢٤٦) .

٥ . ٨ . ٢ بداية المشكلة الحدودية

لم تظهر أية خلافات بين مصر والسودان حول موضوع الحدود، وكانت البداية بعد استقلال السودان عام ١٩٥٨ ، وذلك حين أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى السودان أشارت فيها إلى أن قانون الانتخاب الذي أصدرته حكومة السودان قد خالف اتفاق ترسيم الحدود لعام

١٨٩٩م، وذلك لإدخاله المنطقة الواقعة شمال مدينة حلفا ومنطقة حلايب ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، وقد طالبت المذكرة باستعادة المناطق التي تخضع للإدارةالسودانية، والواقعة شمال دائرة عرض ٢٢ْ شمالاً، غير أن السودان رفض هذه المطالب. وأعلنت الحكومة السودانية أنها صاحبة السيادة على المناطق المذكورة، والتي تديرها منذ (٦٠) عاماً، وأن من حق السودان إدارج هذه المناطق ضمن الدوائر الانتخابية السودانية.

وتحاول كل من مصر والسودان إبراز الحجج والأسانيد لإثبات حقها في هذه المناطق، وفيما يلي وجهة نظر كل دولة بهذا الخصوص.

٥ . ٨ . ٣ الموقف المصري: لقد تأسس الموقف المصري على الحجج والأسانيد التالية

١ ـ ترى مصر أن التعديلات الإدارية قد تمت بهدف التيسير على القبائل التي تعيش على جانبي الحدود، وهي بذلك قرارات إدارية صدرت استجابة لرغبات المسؤولين المحليين في المناطق المتنازع عليها.

٢ ـ لم يسبق لمصر أن أبرمت أية اتفاقات دولية مع السودان أو بريطانيا الدولة المستعمرة، لإضفاء الصفة الدولية على هذه التعديلات، وذلك على خلاف القاعدة العامة المتبعة في هذا الخصوص والتي تقضي بأن تعديلات الحدود لا يمكن أن تتم قانوناً إلا بموجب اتفاقات دولية.

٣ ـ إن الحق المصري في مناطق النزاع قبل حصول السودان على استقلاله كان يعد قائماً، وذلك من خلال الخرائط التي كانت تصدرها هيئة المساحة المصرية منذ عام ١٩٠٩م والتي كانت ترسم خرائط للمنطقة المذكورة، يظهر عليها دائرة العرض ٢٢ْ شمالاً تحت مسمى خط الحدود

السياسية، جنباً إلى جنب مع خط آخر اصطلح على تسميته بالحدود الإدارية، في ضوء التعديلات التي أبرمها الطرفان في السابق.

٤ ـ وفقاً للقانون الدولي، فإن التنازل عن الإقليم لا يكون صحيحاً وملزماً قانوناً إلا بموافقة الأطراف المعنية على ذلك صراحة.

٥ ـ لم يكن السودان يباشر إلا اختصاصات محدودة في المناطق المذكورة، وهي اختصاصات اقتضتها الضرورات العملية لتنظيم شئون السكان على جانبي الحدود، في حين كان الوجود المصري ظاهراً في معظم المناطق المتنازع عليها. وأهم مظاهر الوجود المصري أن هناك شركة مصرية (شركة علبة المصرية) تعمل في مجال استخراج المعادن، وقد أنشئت في عام ١٩٥٤م، وكانت مصر هي التي تصدر تراخيص البحث والتنقيب في المنطقة لاستغلال الثروات المعدنية، وذلك منذ عام ١٩١٥م. وكانت تخطر السودان بما يصدر من تراخيص لكي يتولى الإداريون المشرفون على المنطقة تأمين الأشخاص المرخص لهم. (هارون، ١٩٩٧م: ٢٤٧).

٥ . ٨ . ٤ الموقف السوداني

يرى السودان أن المناطق المتنازع عليها قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السودان، وأنها لم تعد أرضاً مصرية، وهي أرض سودانية خالصة، وذلك استناداً على الحجج والأسانيد التالية:

١ ـ إن السودان أثناء فترة الاستعمار ظل يدير هذه المناطق منذ إجراء التعديلات الإدارية على خط الحدود، ويرى السودانيون أن السودان قد قام من خلال الحيازة الفعلية لهذه المناطق بمباشرة كافة أعمال السيادة، التي تعد دليلاً حاسماً على انتقال السيادة إليه فيما يتعلق بهذه المناطق.

٢ـ لو فرض أن التعديلات التي أدخلت على خط الحدود كانت ذات صفة إدارية بحتة، إلا أن قبول مصر لاستمرار السودان في إدارة هذه المناطق، وعدم الاعتراض على هذا الوضع طوال الفترة الممتدة بين عام ١٨٩٩ ـ ١٩٥٨م يدل على أن مصر قد تنازلت عن حقوقها السيادية في هذه المناطق، كما يُعدّ ذلك سنداً للسودان للتمسك بالمناطق المذكورة، تأسيساً على فكرة التقادم القائمة على مبدأ الحيازة الفعلية وغير المنقطعة من السودان من جانب، وعدم وجود معارضة لهذه الحيازة من مصر من جانب آخر.

٣ـ إن الاتفاقية المبرمة عام ١٩٥٣م بين مصر وبريطانيا لتمكين الشعب السوداني من ممارسة حق تقرير المصير، بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل، قد أعطت فترة ثلاث سنوات كفترة انتقالية تبدأ بعدها تكوين مؤسسات الحكم الذاتي السوداني، هذه الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطانيا قد أدخلت منطقة حلايب، ومنطقة وادي حلفا ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، وهذا يعني صراحة اعتراف مصر بأن هذه المنطقة تابعة للسودان.

٤ـ إن مصر عندما اعترفت بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٥٦م لم تشر في اعترافها إلى أية تحفظات بشأن الحدود، وهذا يعني أنها كانت ترى عدم وجود أية مطالب لها في هذه المناطق، أو أنها تنازلت عن هذه المطالب، كما أن مصر لم تعترض على المذكرة التي بعث بها السودان إليها في عام ١٩٥٦م، والتي أشار فيها صراحة إلى أنه يحتفظ بموقفه الخاص فيما يتعلق بجميع الاتفاقيات التي عقدتها نيابة عنه دولتا الإدارية الثنائية (أثناء الحكم المصري ـ البريطاني للسودان).

٥ ـ إن السودان يتمسك بمبدأ المحافظة على الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار، فالسودان قد ورث حدوده الحالية عن دولتي الإدارة الثنائية (مصر وبريطانيا)، كما يرى السودان أن مبدأ قدسية الحدود الموروثة قد أكدت عليه منظمة الوحدة الإفريقية، في ميثاقها الذي تمّ إقراره صراحة من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في اجتماعه الأول بالقاهرة في يوليو عام ١٩٦٤م. ولم تعترض مصر عليه، كما اعترضت كل من الصومال والمغرب في ذلك الوقت. (طه، ١٩٩٢م).

٥ . ٨ . ٥ ظهور المشكلة على المسرح السياسي

سبق القول أن حكومة السودان تلقت مذكرة من الحكومة المصرية عام ١٩٥٨ بشأن مسألة الحدود بين البلدين، وقد قامت حكومة السودان بمحاولة إقناع الحكومة المصرية بإرجاء بحث مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية، وقد تعهدت السودان بأنها لن تستند إلى إجراء الانتخابات كبيّنة لتأييد إدعاء السيادة على المناطق المتنازع عليها، وقد رفضت مصر هذا الاقتراح، وطالبت بإجراء استفتاء في المنطقة لتقرير مصير انضمامها إلى مصر، أو بقائها تحت الإدارة السودانية، غير أن السودان رفض هذا المطلب أيضاً، وأعقب ذلك حشود قوات عسكرية من الطرفين على حدود المنطقة.

رفعت السودان شكوى إلى مجلس الأمن، بحجة وجود حشود مصرية على الحدود المشتركة، وكذلك إصرار مصر على إجراء استفتاء في إقليم سوداني، وقد اجتمع مجلس الأمن لبحث شكوى السودان، غير أن مصر أوعزت إلى مندوبها في المجلس بموافقة الحكومة المصرية على تأجيل مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية، لذا قرر مجلس الأمن تأجيل بحث النزاع حتى يتسنى للبلدين إيجاد تسوية للموضوع.

جرت الانتخابات السودانية، ومارس السودان سلطاته الدستورية كولة مستقلة تحظى بالدعم والتأييد من جانب مصر، ولم تظهر أي خلافات حول الموضوع، إلا أن المشكلة عادت إلى الظهور عندما حدث خلاف في التوجهات السياسية بين البلدين. فقد كانت مصر ترى أن السودان يدعم العناصر المناوئة لنظام الحكم المصري، وكذلك كان يرى السودان أن مصر تؤيد المعارضة السودانية في الخارج، وقد تأزم الوضع السياسي في عام ١٩٩٢، فبرزت مشكلة الحدود من جديد، وأصبح كل طرف يدعم وجوده ونشاطه في المنطقة المتنازع عليها، ويبدو أن الثرموميتر السياسي لعلاقات البلدين هو المحرك الأول لهذه المشكلة الكامنة التي لا تثور إلا في وقت الأزمات السياسية بين البلدين. (طه، ١٩٩٢م).

٥ . ٩ الحدود السياسية لأقطار المغرب العربي

تُعدّ منطقة المغرب العربي في شمال إفريقيا مثالاً صارخاً على ظهور مشكلات الحدود بين دولها كنوع من مخلفات الاستعمار، حيث استعمرت إيطاليا ليبيا، كما استعمرت أسبانيا شمال المغرب، في حين استعمرت فرنسا كلاً من تونس والجزائر وجنوب المغرب وموريتانيا، ومعظم الدول الواقعة في قلب الصحراء الكبرى والمحاذية لأقطار المغرب العربي (تشاد، النيجر، مالي).

كانت فرنسا تعتبر وجودها في الجزائر وجوداً دائماً، باعتبار أن الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية، لذلك حاولت فرنسا ضم أكبر جزء من الأراضي الصحراوية إليها، بعد أن أثبتت الأبحاث أن هذه المناطق الصحراوية غنية بالثروات المعدنية من بترول وحديد وفوسفات، لذلك كانت تتلاعب بقضايا الحدود بين دول المغرب العربي، وقد خلقت نوعاً

من التداخل والاختلاط وعدم الوضوح بهذه الحدود، مما أدى إلى إثارة الخلاف بين دول المنطقة بعد الاستقلال. وسنلقي فيما يلي لمحة عن أهم مشكلات الحدود بين أقطار المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا).

٥ . ٩ . ١ الحدود الليبية

قامت كل من إيطاليا وفرنسا بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات الخاصة بترسيم الحدود بين الممتلكات الإيطالية في ليبيا، والمستعمرات الفرنسية في كل من تونس والجزائر وتشاد. وكانت معاهدات الحدود، نظراً لعدم دقة الخرائط التي استندت إليها آنذاك تحوي الكثير من الإبهام وعدم الوضوح، الأمر الذي أوجد مشكلات عديدة للدول المغربية بعد الاستقلال، وذلك في الحدود البرية بين هذه الدول، وبعد صدور قانون البحار حرصت كافة الدول على تخطيط حدودها البحرية وذلك في البحر الإقليمي ، وفي الرصيف القاري، فبرزت مشكلات الحدود البحرية، وتعتبر حدود ليبيا مثالاً حياً لهذه الإشكالات المختلفة وسنعرض فيما يلي لمحة عن قضايا الحدود البحرية للجماهيرية الليبية مع جيرانها وذلك في حدودها مع كل من تونس والجزائر في الغرب، وتشاد في الجنوب. وقد تحدثنا فيما مضى عن تحديد الحدود البحرية مع كل من تونس ومالطه (أنظر الفصل الرابع).

٥ . ٩ . ١ . ١ الحدود الليبية ـ الجزائرية

كانت بداية المشكلة الحدودية تتمثل في اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية عند قرية (إمباس) في منطقة الحدود الجزائرية ـ الليبية، مما اعتبرته ليبيا توغلاً لمسافة ٧كم داخل أراضيها، وكانت الجزائر تستند في توغلها هذا على أساس أن هناك علامتين للحدود موضوعتان بموجب اتفاقية

عام ١٩٥٧م، المعقودة بين ليبيا والإدارة الفرنسية الخاصة بتخطيط الحدود بين البلدين، والتي اعتمدتها الجمعية الوطنية الفرنسية، كما قامت فرنسا بتسجيل هذا الاتفاقية في الأمم المتحدة.

لقد كانت وجهة النظر الليبية في اتفاقية الحدود لعام ١٩٥٧م هي أن هذه الاتفاقية عقدت تحت إلحاح من الحكومة الجزائرية المؤقتة في ذلك الوقت، منعاً لإثارة المشكلات أثناء حرب التحرير الجزائرية، ولأن هذه الاتفاقية تضمنت تنازلات خشيت الحكومة الليبية من إثارة الرأي العام الليبي. ولذلك لم يتم التصديق عليها. وبذلك تكون الاتفاقية غير مستكملة لشكلها القانوني نتيجة عدم عرضها على البرلمان.

وقد اتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود في المناطق المتنازع عليها، وقد كلفت ليبيا خبيراً سويسرياً ليقوم بعملية المسح الطبوغرافي للمنطقة. ويبدو أن الجانب الليبي لم يكن يريد الدخول في منازعات مع الجزائر حول هذه المنطقة، سيما وأن الجزائر تعمل على تأكيد تمسكها بتخطيط الحدود استناداً إلى اتفاقية عام ١٩٥٧م؛ والى قرار منظمة الوحدة الإفريقية الذي يؤكد على عدم المساس بالحدود الدولية التي ورثتها عن الاستعمار في القارة الإفريقية، لذا نرى أن ليبيا لم تقم بتصعيد الموقف، مما يمكن اعتباره مؤشراً لانتهاء الأزمة الحدودية بين البلدين. (هارون، ١٩٩٨م: ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

٥ . ٩ . ١ . ٢ الحدود الليبية ـ التشادية

تعرف المنطقة الواقعة على الحدود الجنوبية لليبيا مع تشاد باسم (شريط أوزو)، وتضم منطقة يزيد طولها على ١٠٥٠ كم، أي بطول الحدود الشمالية لتشاد مع ليبيا، أما عرضها فيزيد على ٢٠٠ كم. وتبلغ مساحتها قرابة

١٤,٠٠٠كم[٢]، (أنظر شكل (٥/ ١٠))، وتحوي هذه المنطقة ثروات قيمة وخاصة خامات الحديد واليورانيوم، وتشكل جبال تيبستي التي تمتلك أهمية استراتيجية النهاية الغربية لهذا الشريط، كما تقع إلى الشمال منه معظم ثروات ليبيا البترولية (Anderson, 1993: 16-18) .

الشكل رقم (٥/ ١٠)

شريط أوزو بين ليبيا وتشاد وتواريخ ترسيم الحدود الليبية مع الدول المجاورة

ترجع المشكلة الحدودية بين ليبيا وتشاد في هذا الشريط إلى بداية القرن العشرين. ففي عام ١٩١١ استولت إيطاليا على ليبيا، وانتزعتها من تركيا، وبعد الحرب العالمية الأولى احتلت فرنسا تشاد، ومن الجدير بالذكر أن القسم الشمالي من تشاد كان على مر العصور مرتبطاً بمراكز العمران في ليبيا، ويضم عدداً كبيراً من السكان ذوي الأصول العربية، ولذلك كانت فرنسا تدرك أن القسم الشمالي من تشاد وخاصة (شريط أوزو) ذو طابع عربي ليبي، لذا فإن الاتفاقية التي تمت بين فرنسا وإيطاليا في ٧ يناير ١٩٣٥ بخصوص ترسيم الحدود بين ليبيا وتشاد أقرت أن تتخلى فرنسا عن شريط أوزو إلى إيطاليا، بحيث يضم هذا الشريط إلى الممتلكات الإيطالية في ليبيا، إلاّ أن فرنسا لم تقر هذه المعاهدة نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب تنازلت إيطاليا عن جميع حقوقها وامتيازاتها في إفريقيا، وبذلك لم يعد لها حق مناقشة حدود مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا.

وفي عام ١٩٥٠ أصدرت الأمم المتحدة قراراً بتحديد حدود ليبيا من خلال مفاوضات تتم بين ليبيا وبين فرنسا، التي تسيطر على تشاد، وبناء على ذلك فدتم توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين فرنسا وليبيا في عام ١٩٥٥م جاء فيها (أن الحدود التي تفصل ليبيا عن تشاد هي المنصوص عليها وقت استقلال المملكة الليبية) وبذلك وضع شريط أوزو داخل الأراضي التشادية.

لكن ليبيا لم تقتنع بذلك، وظلت تطالب بهذا القطاع، حيث الروابط التاريخية والدينية والعرقية التي تربط بينه وبين سكان جنوب ليبيا، فهم يعدونه جزءاً من الأراضي الليبية، حتى قبل أن تتنازل عنه فرنسا لإيطاليا، فقبل الاستعمار الفرنسي لتشاد كانت هناك علاقات تجارية ليبية مع هذه

المنطقة التي تمركز فيها السنوسيون، وأخذوا يمارسون فيها نشاطهم الديني والسياسي، وليس أدل على ذلك من أن فرنسا اعترفت بتبعية هذا القطاع إلى ليبيا في معاهدة ١٩٣٥م.

أما تشاد فترفض اتفاقية عام ١٩٣٥م، ولا تعترف بها على أساس أن المعاهدة لم يتم إقرارها أبداً، ولم توضع موضع التنفيذ، وترى تشاد أن معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا وليبيا، والتي أبرمت عام ١٩٥٥م هي التي تشكل القاعدة الأساسية والمستمرة للحدود في أوضاعها الحالية.

لقد مرت العلاقات الليبية التشادية بالعديد من التطورات، وتحولت هذه القضية إلى مشكلة سياسية بين البلدين، فقد تمسكت ليبيا بأحقيتها في قطاع أوزو، وقامت باحتلاله عام ١٩٧٢م، ثم قامت بضم هذا الشريط رسمياً إلى أراضيها في عام ١٩٧٣م، وقد كانت ليبيا تأمل أن يتم اكتشاف مخزون اليورانيوم في هذه المنطقة، كما حدث في دولة النيجر المجاورة، ومن المعلوم أن اليورانيوم يدخل في صناعة القنابل النووية، وامتلاك (شريط أوزو) سيمنح ليبيا استقلالية نووية بهذا الخصوص.

لقد شجبت تشاد الاحتلال الليبي، كذلك شجبت الدعم والمساندة الليبية للعناصر التشادية المناوئة للحكومة، وتبع ذلك انعقاد مؤتمر لمنظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٧٧، والذي حث الدولتين على حل خلافتهما بالطرق الودية، وقد تحسنت العلاقات بين الدولتين في عام ١٩٧٩م أثر طرح ليبيا لمشروع وحدة مع تشاد، إلاّ أن هذا المشروع لقي معارضة من تشاد. (هارون، ١٩٩٨م: ٢٤٦-٢٤٧).

وفي عام ١٩٨٧ نجحت القوات المسلحة التشادية باسترجاع (شريط أوزو) وإرغام الليبيين على التراجع، وذلك قبل أن تتوسط منظمة الوحدة

الإفريقية للوصول إلى قرار بوقف إطلاق النار، وحث الدولتين على حل المشكلة سلمياً، وفي عام ١٩٨٩ اتفق الطرفان من خلال مؤتمر عقد بالجزائر على حل خلافاتهما بالطرق الودية، غير أنه أمام إصرار الطرفين على وجهتي نظرهما قامت الدولتان بالاتفاق على تحويل الموضوع برمته إلى محكمة العدل الدولية وذلك عام ١٩٩٠م. وقد نظرت محكمة العدل الدولية في المذكرات والوثائق والمستندات خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ وقد صدر القرار لصالح تشاد بهذه القضية، وبذلك عادت ملكية (قطاع أوزو) إلى جمهورية تشاد استناداً إلى نصوص معاهدة الصداقة لعام ١٩٥٥م. (Anderson,1993:18).

٥ . ٩ . ٢ الحدود المغربية

بعد خروج المسلمين من إسبانيا، حاول الأسبان والبرتغاليون احتلال الشواطئ المغربية ليجعلوا منها قاعدة للانطلاق نحو العالم الإسلامي. لقد احتل الأسبان في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر كلاً من سبته ومليله والصويرة وأغادير وأسفي وغيرها، وقد تزامن ذلك مع حركة الكشوف الجغرافية، وبداية عهد الاستعمار لأقطار آسيا وإفريقيا. ولما كان للمغرب موقعاً متميزاً من خلال إطلالته على مضيق جبل طارق، أحد المداخل البحرية المهمة، وكذلك كونه معبراً للاستعمار الأوربي نحو إفريقيا، فقد تكالبت عليه العديد من الدول الاستعمارية، وبالتالي قسمت أرضه بين أكثر من قوة استعمارية، فمدينة طنجة بحكم موقعها في مدخل مضيق جبل طارق خضعت للإدارة الدولية، وقد احتلت بريطانيا مضيق جبل طارق، وتقاسمت كل من أسبانيا وفرنسا بقية الأراضي المغربية، فاحتلت أسبانيا شمال المغرب (الريف المراكشي)، كما احتلت الصحراء المغربية التي كانت تعرف باسم (وادي الذهب والساقية الحمراء)، بينما

استعمرت فرنسا بقية أجزاء المغرب، وكان هذا التدخل الأوربي لتقطيع أوصال البلاد، قد أدى إلى تدويل المسألة المغربية. (شكل ٥/ ١١) .

الشكل رقم (٥/ ١١)
الممتلكات المغربية أثناء عهد الاستعمار

لقد أعاد المغرب معظم أراضيه المستعمرة بعد حرب طويلة مع كل من الاستعمار الأسباني والفرنسي، حتى أرغم الأسبان على الخروج من الريف المراكشي، كما أخرج الفرنسيين من البلاد بعد سنوات من الجهاد ضد القوى الغازية، وأُعيد توحيد الأراضي المغربية، ونُزعت عن طنجة الإدارة الدولية وألحقت بالوطن الأم، وبذلك ظهرت المملكة المغربية بحدودها الحالية عام ١٩٥٦م. ومن الجدير بالذكر أن الحركة الوطنية المغربية قبل الاستقلال كانت

تنادي بخريطة للمغرب تمتد حتى نهر السنغال جنوباً، والى صحراء مالي شرقاً، وتضم دولة موريتانيا الحالية، التي كانت تعرف ببلاد (شنقيط) قبل أن تطلق فرنسا عليها هذا الاسم عام ١٨٩٩م، وكذلك قسماً كبيراً من الأراضي الواقعة في غربي الجزائر، والتي كانت تعتبرها المغرب امتداداً لأراضيها، والتي سعت فرنسا إلى سلخها، لأنها كانت تنظر إلى الجزائر على أنها أراضي فرنسية، بينما كان احتلالها للمغرب مؤقتاً. (أنظر شكل (٥/ ١١). (هارون، ١٩٩٨م: ٢٥٩)، لكن طموحات الحركة الوطنية المغربية لم تتحقق.

لقد خلفت القوى الاستعمارية بعد رحيلها العديد من المشكلات الحدودية، والمشكلات السياسية منها:

- قضايا الحدود مع الجزائر.
- أراضي ترى المغرب أنها أجزاء من ترابها الوطني بقيت خارج سلطة الدولة المغربية ومن هذه الأراضي:

أ- مدينتي سبتة ومليلة ب- الصحراء الغربية.

٥ . ٩ . ٢ . ١ الحدود الجزائرية - المغربية

برزت مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر إثر استقلال الجزائر عن فرنسا عام ١٩٦٢، فقد اختلفت الدولتان حول منطقة (تندوف) التي كانت تعدها المغرب جزءاً من أراضيها اقتطعتها فرنسا، وضمتها للأراضي الجزائرية، فالمغرب كان تحت الحماية الفرنسية المؤقتة، بينما كانت الجزائر في نظر الفرنسيين تشكل جزءاً من الأراضي الفرنسية عبر البحر المتوسط، لذلك سعت فرنسا أثناء احتلالها لأقطار المغرب العربي إلى زيادة مساحة الجزائر على حساب كافة الدول المغربية الأخرى.

استند المغرب في مطالبته بمنطقة (تندوف) على العرض الذي تقدمت به فرنسا إلى المغرب أثناء قيام الثورة الجزائرية، والذي يمثل رغبة فرنسا بتسوية المشكلات الحدودية مع المغرب، غير أن المغرب في حينه رفض انقاش في موضوع الحدود قبل أن تتحرر الجزائر، وقد تم الاتفاق في هذا الخصوص بين المغرب وحكومة الجزائر المؤقتة، التي كانت تتزعم الثورة ضد فرنسا لتحقيق الاستقلال، وقد اعتبرت المغرب هذا الاتفاق مع حكومة الجزائر المؤقتة على أنه اعتراف جزائري بأن للمغرب حقوقاً على جزء من الأراضي الجزائرية المتاخمة لمنطقة (تندوف). (أنظر شكل٥/ ١)، (Anderson,1993:237-238).

ومن الجدير بالذكر أن منطقة (تندوف) من أغنى المناطق بخامات الحديد، وتبلغ نسبة الحديد في خاماته هنا حوالي ٥٧٪، كما أن الاحتياطي كبير جداً، يغطي قرابة ثلث احتياجات دول السوق الأوربية المشتركة من الحديد المستورد، وتقوم على إنتاجه شركة فرنسية. وقد أوصت هذه الشركة أن ينقل الحديد الخام الخاص بالتصدير إلى أوربا عبر ميناء (أغادير) المغربي لقربه من منطقة (تندوف)، غير أن الجزائر رفضت ذلك، وأصرت على نقله عبر أراضيها من ميناء (وهران) في شمال غرب الجزائر.

استناداً إلى قناعات المغرب بأن له حقوقاً في منطقة (تندوف)، فقد وقع اتفاقاً في عام ١٩٦٢م مع شركة فرنسية أخرى، للقيام بنفس الأبحاث التي قامت بها الشركة الفرنسية الأخرى في الجزائر، بهدف الاستغلال المشترك لحديد المنطقة بين المغرب والجزائر، غير أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح، وذلك أمام إصرار الجزائر على أن منطقة (تندوف) هي منطقة جزائرية كاملة، الأمر الذي زاد من تعقيد الموقف، مما حدا بالمغرب إلى إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة توغلت خلف الحدود الجزائرية لمسافة تزيد على ٥٠كم، وحدثت إشتباكات عسكرية بين الطرفين في عام ١٩٦٣م

في عدد من مواقع الحدود، وبذلك دخل النزاع مرحلة جديدة، جعلت كلاً من الطرفين يحشد ما لديه من قوات، وقد استطاعت القوات المغربية الاستيلاء على بعض المواقع. (هارون، ١٩٩٨م: ٢٥٦-٢٥٧).

لقد زاد من تعقيد المشكلة أمران أساسيان؛ الأمر الأول: اختلاف أنظمة الحكم والتوجهات السياسية بين الدولتين، فالمغرب يحظى بتأييد الغرب وخاصةً فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتحالف النظام الجزائري مع روسيا ودول المعسكر الشرقي الاشتراكي، أما الأمر الثاني: فهو أنه لم يستطع أي من الجانبين تقديم ما لديه من وثائق تؤيد حقه، لأن الوثائق الخاصة بهذه المناطق كانت في حوزة فرنسا منذ احتلالها للدولتين، وقد حاولت الدولتان الحصول على هذه الوثائق من فرنسا، ولكنها راوغت في تلبية هذا الطلب، بحجة أن عملية البحث عن هذه الوثائق تحتاج إلى وقت طويل، مما جعل الجزائر تتمسك بحجة قانونية هي (وضع اليد).

وقد تدخلت الجامعة العربية لحل النزاع بين الدولتين، وصدرت قرارات بوقف العمليات العسكرية، ودعوة الدولتين إلى سحب قواتهما العسكرية إلى مراكزها السابقة قبل نشوب القتال، وتشكيل لجنة وساطة لفض النزاع، ووقف الحملات الدعائية لضمان خلق جو من الهدوء والاستعداد النفسي لحل النزاع، غير أن المغرب رفض سحب قواته من المنطقة، وطالب بإجراء استفتاء في المناطق المتنازع عليها، وهذا ما رفضته الجزائر، الأمر الذي زاد من تعقيد المشكلة.

إزاء ذلك عرضت الجزائر بحث الموضوع في منظمة الوحدة الإفريقية. وفي أواخر عام ١٩٦٣م تم بحث النزاع في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية، الذي أقر بتشكيل لجنة تحكيم لدراسة المشكلة، وتقديم المقترحات للطرفين

لتسوية المنازعات، وقد انعقدت لجنة التحكيم في عام ١٩٦٤م، وانتهت إلى تحديد المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين، وتمكنت هذه اللجنة من عقد اتفاق بين الجزائر والمغرب في العام نفسه (١٩٦٤) يتضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعهما الأصلية قبل الاشتباكات، وقد تم تنفيذ ذلك بالفعل، وقد واصلت اللجنة جهودها لحل النزاع بشكل نهائي، فعقدت عدة اجتماعات كان من نتيجتها تحسن العلاقات بين البلدين.

عاد التوتر من جديد في منتصف عام ١٩٦٦م عندما أعلنت الجزائر تأميم مناجمها، ومن بينها المناجم التي تقع في المنطقة التي تطالب بها المغرب، وقد اعتبرت المغرب هذا التأميم انتهاكاً لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية الخاصة بنزاع الحدود بين الدولتين، غير أن الجزائر اعتبرت هذا التصرف من صميم السيادة الجزائرية على أراضيه، وهكذا تجدد النزاع بين الجانبين، وزاد من تعقيد المشكلة اختلاف وجهات نظر الدولتين حول الصحراء الغربية فقد كان الجزائر يدعم قوات البوليساريو التي تطالب باستقلال الصحراء وعدم انضمامها إلى المغرب. وقد ظل الأمر كذلك إلى أن توصل الجانبان إلى إبرام اتفاق بإعادة رسم الحدود بموجب معاهدة (إيفران) عام ١٩٦٩م، وصدر تصريح مشترك بهذا الخصوص، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الحدود بين رئيسي الدولتين على هامش مؤتمر القمة الإفريقي بالرباط، وقد صادقت الدولتان على هذه الاتفاقية، على أن تعترف المغرب بخط الحدود الذي يمر إلى الغرب من (كولمب بيشار)، وبذلك أصبحت مناطق الحديد الخام في (تندوف) وجبل (قارا) في الجزائر، على شرط أن تشارك المملكة المغربية في استغلال الحديد الخام في (تندوف) من خلال شركة مشتركة، مع تصدير الحديد الجزائري عبر المغرب إلى المحيط الأطلسي من خلال ميناء (أغادير). وبذلك انتهت مشكلة الحدود بين الطرفين (هارون، ١٩٨٢ : ٢٥٦-٢٥٩ والديب، ١٩٨٨ : ٥٨٤).

٥ . ٩ . ٢ . ٢ مشكلة سبتة ومليلة

سبتة ومليلة مدينتان تقعان على الساحل المغربي الشمالي المطل على البحر المتوسط، لقد كانت سبتة ذات أهمية كبيرة، فهي القاعدة التي انطلق منها المسلمون عبر مضيق جبل طارق لاحتلال أسبانيا، إذ لا يتعدى بعدها عن الساحل الأسباني ٢٢كم، وذلك في عام (٩٢هـ) ٧١١م، ولما ضعف الوجود العربي في أسبانيا، كانت سبتة من أوائل المدن التي استولت عليها أسبانيا، فقد احتلتها أسبانيا في عام ١٤١٥م واحتلت مليلة في عام ١٤٩٧م.

تبلغ مساحة سبتة وضواحيها (١٩) كيلو متراً مربعاً، ولها ساحل بحري بطول (٢٠)كم وحدودها الأرضية لا تتجاوز (٨)كم، ويقرب عدد سكانها من (١٠٠, ٠٠٠) نسمة تتجاوز نسبة المغاربة منهم ٤٠٪، أما الباقي فهم من الأسبان، ويسكن معظم المغاربة في الأحياء الشعبية، ويعملون في الأعمال الشاقة، وتعتمد المدينة في توفير احتياجاتها من المياه الصالحة للشرب على المياه المستخرجة من الينابيع المغربية. (أنظر شكل ٥/ ١٢).

أما مدينة مليلة فتقع إلى الشرق من سبتة ولا تزيد مساحتها على (١٣)كم٢، ولا ساحل بحري (٤)كم، أما حدودها الأرضية فلا تتجاوز (١٠)كم، ويقرب عدد سكان مليلة من (٩٠, ٠٠٠) نسمة تبلغ نسبة الأسبان بينهم ٦٠٪، وهي كسبتة أيضاً تعتمد في احتياجاتها على الأراضي المغربية، وكذلك في اقتصادها على العمالة المغربية. (شكل ٥/ ١٢).

الشكل رقم (٥/ ١٢)

مدينتا سبته ومليلة

لقد طالب المغرب بعد استقلاله بمدينتي سبتة ومليلة باعتبارهما جزءاً من الأراضي المغربية، ففي عام ١٩٦١م دعت المغرب الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى الاعتراف بحقوقها بمدينتي سبتة ومليلة، وقد أعادت تأكيد ذلك في عام ١٩٦٢م، وقد أعقب ذلك عدة اجتماعات رسمية بين المغرب وأسبانيا، حيث قامت أسبانيا بإعطاء حكم ذاتي في الأمور الداخلية في عام ١٩٦٤م، غير أن المغرب لم يتوقف عن المطالبة بالمدينتين، فقد أعاد المغرب عرض الموضوع عام ١٩٧٥ على الأمم المتحدة باعتبار أن سبتة ومليلة من الأراضي التي يجب تصفية الاستعمار فيها، غير أن أسبانيا ترفض ذلك بحجة أن لها حق الملكية للمدينتين لطول مدة الاحتلال، ولأن الغالبية العظمى من السكان هم من الأسبان، وأن المدينتين غير مسجلتين ضمن الأراضي غير المستقلة التي سجلتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، وترى أن الحيازة المستمرة وغير المنقطعة للمنطقة تعطيها حق الملكية (حق التقادم). (Anderson,1993:51-52).

أما المغرب فيرى أن احتلال أسبانيا للمدينتين هو احتلال استعماري، وأن المغرب لم يتوقف عن المطالبة بهما، أما بخصوص السكان فقد كان معظم السكان من المغاربة، غير أن أسبانيا قامت بطرد معظم السكان الأصليين واستبدلتهم بالأسبان، الذين لا يمكن اعتبارهم سكاناً أصليين تبعاً لمادة (٧٣) من ميثاق الأمم المتحدة.

في عام ١٩٨٥ ظهرت تطورات هامة في قضية المدينتين، وهذه التطورات أدت إلى إيجاد مشكلتين أساسيتين سعت أسبانيا لخلقهما أمام المطالب المغربية، وهاتان المشكلتان هما: محاولة السكان الأسبان الحصول على الحكم الذاتي الكامل في تسيير شئون الحكم في المدينتين، على أن لا يكون للمغاربة أي حق في ذلك، بل تقتصر السيادة للأسبان فقط.

والمشكلة الثانية تتمثل في القانون المنظم للأجانب الذي أصدرته أسبانيا، والذي يلزم الأجانب بالحصول على إذن إقامة يجدد كل خمس سنوات، وذلك للتخلص منهم عند الحاجة، والمشكلة هنا أن الأسبان يعتبرون المغاربة أجانب يتوجب عليهم الحصول على إذن عمل. والمغاربة يرفضون ذلك باعتبارهم السكان الأصليين، وبالتالي فهم لا يحصلون على تصاريح للعمل كأجانب، كما أن أسبانيا لا تعترف بهم كمواطنين أصليين من حقهم الحصول على جوازات سفر تثبت هويتهم، وإذا أرادوا ذلك عليهم الحصول على الجنسية الأسبانية للتمتع بحقوق المواطنة والتملك المحرومين منها حالياً، في حين يمانع المغرب بحمل هؤلاء للجنسية الأسبانية.

لم تجد شكاوى المغرب للأمم المتحدة نفعاً، فقد أصدر مجلس الأمن قراراً طالب فيه كلاً من أسبانيا والمغرب بتطبيق البند (٨٣) من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي بتسوية الخلافات الثنائية عن طريق الحوار بينهما، وقد حاولت المغرب أن تجد حلاً للمشكلة بالطرق الودية، وبالمقابل تسعى إسبانيا للإبقاء على حسن الجوار والعلاقة الطيبة مع المغرب. فهناك مصالح متبادلة بين الطرفين تحتم عدم تصعيد الأزمة، فأسبانيا تدعم مطالب المغرب في الصحراء الغربية، والتي كانت إحدى المستعمرات الأسبانية في السابق، كما أن أسبانيا تدرك أن المدينتين ـ المتنازع عليهما ـ تعتمدان اعتماداً كبيراً على المياه من المغرب، وكذلك على الأيدي العاملة، وأسواق التصريف المغربية لمنتجات المدينتين، وهذا ما يجعل المشكلة ليست حادة في نظر الطرفين، كما أن تصعيدها ليس في مصلحة الدولتين، كما أنه ليس في مصلحة المدينتين المتنازع عليهما أيضاً، غير أن ذلك لا ينفي اختلاف وجهات نظر الدولتين حول الحلول المطروحة للأزمة، وإن هذه المشكلة خامدة يمكن

أن تظهر إلى الوجود في أي وقت وتسبب تعكير صفو العلاقات الودية بين البلدين (أنظر هارون، ١٩٩٨ : ٣٦١ ـ ٣٦٣) وأنظر أيضاً (Anderson, 1993:51-52) .

٥ . ٩ . ٢ . ٣ الصحراء الغربية

كانت تعرف في السابق باسم وادي الذهب (ريو دورو) والساقية الحمراء، وهي تمتد على الساحل الغربي لقارة إفريقيا المطل على المحيط الأطلسي، وتحدها المغرب من الشمال، وتحيط بها موريتانيا من الجنوب والشرق، وتتلاقى مع الحدود الجزائرية في منطقة ضيقة في أقصى الشمال الشرقي. وتزيد مساحتها على (٢٧٠) ألف كم[٢].

أهم ما يميز هذه المنطقة غنى ساحلها، الذي يزيد طوله على ١١٢٥كم بالثروات السمكية، نظراً مرور تيار كناري البارد بجواره، كما تتميز بارتفاع درجة حرارة الجهات الساحلية، التي تمتد لمسافة عشرة كيلومترات في الداخل، الأمر الذي يساعد على سيادة مظاهر الجفاف على طول المنطقة الساحلية، غير أن ارتفاع الرطوبة الجوية، وتحولها إلى ندى ليلاً، يساعد على إنعاش الحياة النباتية ممثلة في الحشائش، فضلاً عن إمكانية زراعة بعض المحاصيل، أما في الداخل فتسيطر المظاهر الصحراوية المعروفة بجفافها وكبر مداها الحراري وانتشار الأحواض الرملية والأودية الجافة.

يبلغ عدد سكان هذه المنطقة قرابة (٢٠٠) ألف نسمة، ١٥٪ فقط منهم مستقرون، والباقي من البدو الرحل، وينتمي غالبية السكان البدو إلى ثلاث مجموعات كبرى، هي: التكنا على حدودها مع المغرب، وقد أصبح هؤلاء شبه مستقرين في الواحات يمتلكون الأراضي الزراعية، والرقيات في الوسط والجنوب ما بين حدود موريتانيا والجزائر، والمغاربة وهم خليط من العرب والبربر ويعيشون قرب حدود موريتانيا.

أما السكان المستقرون فيعيش غالبيتهم في العاصمة العيون، وفي الميناء الرئيسي في جنوب المنطقة (الدخلة)، وكانت تعيش في هذه المدن في السابق جالية أسبانية كبيرة، إلاّ أنها غادرت البلاد بعد أن تخلت أسبانيا عن حكم المنطقة.

تسود الحياة الرعوية وشبه الرعوية في معظم المنطقة، وهناك بعض النشاطات الزراعية في واحات الشمال حيث تزرع الذرة والخضروات والفواكه، وصيد الأسماك هو المصدر الرئيسي للدخل، وكان المستفيد الأكبر من صيد الأسماك هم الأسبان، الذين كانوا يجمعون الصيد وينقلونه إلى جزر كناري حيث يعلب في المصانع الأسبانية المقامة هناك.

أهم الثروات المعدنية هنا الفوسفات، الذي تعتبر رواسبه من أغنى الرواسب العالمية، حيث يقدر الاحتياطي بنحو ٦٠٠ مليون طن، وترتفع فيه نسبة المعدن إلى ٣٠٪، وبجانب ذلك هناك خامات الحديد، وقد بدأ إنتاج الفوسفات منذ عام ١٩٧٢م، وهناك دراسات حول إمكانية استغلال الحديد، الذي تقف أمام تعدينه مشكلات وفرة الماء الذي يتطلبه تركيز المعادن، وكذلك مشكلات النقل الذي يشكل جزءاً مهماً من نفقات الإنتاج (هارون ١٩٩٨ : ٣٦٤ـ ٣٦٥).

خلال عامي ١٨٨٤ ـ ١٨٨٦م استطاعت أسبانيا فرض سيطرتها على القسم الجنوبي من الصحراء الغربية المعروف باسم وادي الذهب وذلك لأنه يقع قبالة جزر الكناري، التي كانت أسبانيا قد استولت عليها منذ القرن الخامس عشر، ولم تكن في نظر الأسبان سوى محطة أسبانية على طريق الأطلسي، وحينما احتل الأسبان شمال المغرب (الريف المراكشي) في عام ١٩٠٤، حصلت أسبانيا أيضاً على المنطقة الشمالية من الصحراء الغربية المعروفة باسم (الساقية الحمراء)، وفي عام ١٩١٢م جرى تخطيط الحدود

بين الممتلكات الفرنسية في موريتانيا والجزائر من جهة، وبين الممتلكات الأسبانية في الصحراء الغربية من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك لم تُعر أسبانيا أي اهتمام لهذه المنطقة، وباستثناء الوجود العسكري الأسباني في مدن الساحل فقد ظل الداخل مهملاً، ولم يصل الأسبان إلى الداخل إلاّ في عام ١٩٣٤م. (أنظر شكل ٥/ ١٣).

الشكل رقم (٥/ ١٣)

الصحـــــراء الغربيـــــة

كان أول خطر على الوجود الأسباني هو استقلال المغرب عام ١٩٥٦م، فقد بدأ المغرب منذ عام ١٩٥٧م في إرسال الفدائيين لإزعاج الوجود الأسباني في المنطقة. واستمرت المغرب بالضغط على أسبانيا من ناحية، ومن ناحية أخرى تمّ عرض قضية الصحراء على الأمم المتحدة، التي اتخذت عدة إجراءات من أهمها القرارات الصادرة عام ١٩٦٧م، ومنها القرار الذي يقضي بعودة إقليم إفني (منطقة صغيرة شمال الصحراء الغربية) إلى المغرب. والقرار الخاص بعمل استفتاء للسكان في الصحراء الغربية لتقرير مصيرهم، وقد وعدت أسبانيا بإعطاء الإقليم حق تقرير المصير، لكنها لم تنفذ هذا الوعد بل اقتصرت على منح السكان حكماً محلياً تحت وصايتهم. (هارون، ١٩٩٨م: ٢٦٦).

لقد اهتمت الدول المجاورة للصحراء وهي المغرب وموريتانيا والجزائر بضرورة خروج الأسبان من الإقليم، وفي منتصف عام ١٩٧٠ ظهرت إلى الوجود منظمة عسكرية هي منظمة البوليساريو (Popular Front for the Liberation of Saguia el-Hamra and Rio de Oro) أو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وقد أنشئت هذه المنظمة بدعم من الجزائر، وكانت هذه المنظمة تنادي بتكوين دولة مستقلة في الصحراء الغربية، في حين كانت المغرب وموريتانيا تعتبران الصحراء الغربية أجزاء محتلة من أراضي الدولتين يجب استعادتها، وهكذا وجدت الخلافات بين كل من المغرب وموريتانيا من جهة، والجزائر ومنظمة البوليساريو من جهة أخرى.

في عام ١٩٧٢م اتخذت الأمم المتحدة قراراً يقضي باستقلال الصحراء الغربية وجلاء القوات الأسبانية عن المنطقة، وأعلنت أسبانيا أنها ستعطي الفرصة للسكان ليقرروا استقلالهم من خلال استفتاء عام تجريه في المنطقة

عام ١٩٧٥ ، وإثر ذلك أحالت الأمم المتحدة بطلب من المغرب وموريتانيا قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية، لتنظر في أمر السيادة المستقبلية على الإقليم، هل هي للمغرب أم لموريتانيا؟ وقد جاء قرار محكمة العدل الدولية أنّ كلاً من المغرب وموريتانيا كانت تربطهما علاقات قوية بالإقليم قبل احتلال أسبانيا له، وهناك روابط قانونية لكلا الطرفين الموريتاني والمغربي، ولم تحكم المحكمة الدولية لصالح المغرب أو موريتانيا، كما أنها لم تحكم باستقلال المنطقة وسيادة أهلها عليها، وبالرغم من قرار المحكمة هذا انسحبت أسبانيا من المنطقة وأعطتها لكلا طرفي النزاع الموريتاني والمغربي، وفي عام ١٩٧٦ جلت القوات الأسبانية، وتقدمت القوات المغربية فاحتلت المنطقة الشمالية (الساقية الحمراء)، ودخلت القوات الموريتانية المنطقة الجنوبية (ريو دورو).

قامت الجزائر بدعم قوات البوليساريو التي تطالب باستقلال المنطقة، وكونت هذه المنظمة حكومة في المنفى، وسمت دولتها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وكانت تتلقى دعماً وتأييداً من الجزائر بهذا الخصوص، وقد قامت الجبهة ببعض العمليات العسكرية في المنطقة، وقد استطاعت هذه الجبهة التغلب على القوات الموريتانية في الجنوب، لذا قررت موريتانيا في عام ١٩٧٩م الجلاء عن القسم الجنوبي من الصحراء، عندها استغلت القوات المغربية هذا الموقف فقامت باحتلال الجزء الجنوبي الخاص بموريتانيا وضمته إلى القسم الشمالي، ومنعاً للمناوشات بين القوات المغربية وقوات البوليساريو قامت المغرب عام ١٩٨٠ ببناء حاجز دفاعي على طول الحدود مع موريتانيا، لتمنع تسلل قوات البوليساريو، وأُكمل هذا الحاجز في عام ١٩٨٧م، وقد أعقب ذلك تحسن العلاقات بين الجزائر والمغرب، الأمر الذي قلّل الدعم الجزائري لحركة البوليساريو التي كانت ترفض الوجود المغربي في الصحراء الغربية.

في عام ١٩٨٨م وافق الطرفان المغربي وجبهة البوليساريو على وقف إطلاق النار، على أن يجري استفتاء عام للسكان تحت إشراف الأمم المتحدة يتقرر بموجبه مصير الصحراء الغربية، وقد تشكلت لجنة من الأمم المتحدة لمتابعة موضوع الاستفتاء، وحصر السكان الذين يحق لهم التصويت، غير أنّ هناك خلافات حول قوائم الأشخاص الذين يحق لهم الاستفتاء، حيث ترى جبهة البوليساريو أنّ الأشخاص الذين يحق لهم الاستفتاء هم الذين كانوا تحت الحكم الأسباني فقط، أما المغرب فيرى أن قاعدة الاستفتاء يجب أن تشمل كافة فئات السكان، ووجهة نظر البوليساريو أن المغرب قام أثناء وجوده في الصحراء بالسماح للعديد من القبائل المغربية في الاستيطان في المنطقة، وهذا مما يقوي موقف المغرب، ويجعل نتائج الاستفتاء مضمونة لصالحه وهي الانضمام إلى المغرب وليس الاستقلال وتكوين دولة جديدة. (Anderson,1993:237).

وقد أحصت الأمم المتحدة من جانبها ٨٦ ألف ناخب لهم حق التصويت، غير أن المغرب يطالب بأن يتمكن ١٤٠ ألف آخرين لم يعطوا هذا الحق في التصويت، ومنذ عام ١٩٨٨م والأمم المتحدة متعثرة في إيجاد صيغة يتفق عليها الطرفان لتنفيذ الاستفتاء.

لقد عينت الأمم المتحدة «جيمس بيكر» وزير خارجية أمريكا الأسبق رئيساً للجنة الإشراف على الانتخابات لإخراج قضية الصحراء من مأزقها الراهن، وقد اجتمع بيكر مع افة الأطراف، المغربية والجزائرية والموريتانية وممثلي البوليساريو لبحث إمكانية التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع. وقد أعلن بيكر في عام ٢٠٠٠م أن هناك ما يزيد على ١٣٠ ألفاً تقدموا لإضافة أسمائهم إلى قائمة المرشحين، مما يعقد الموضوع ويثير المشكلات بين المغرب وجبهة البوليساريو. (جريدة الرأي الأردنية في ١١/ ٤/ ٢٠٠٠م).

ومن المؤكد في ظل ضعف جبهة البوليساريو ، وتحسن العلاقات الجزائرية ـ المغربية ، وطول الفترة التي قضتها الصحراء تحت الإدارية المغربية ، أن تكون نتائج الاستفتاء لصالح الانضمام إلى المغرب .

٥ . ٩ . ٣ الحدود الموريتانية

٥ . ٩ . ٣ . ١ مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال

خضعت كل من موريتانيا والسنغال للاستعمار الفرنسي منذ نهاية القرن التاسع عشر وفي عام ١٩٠٥م ، أقامت فرنسا حدوداً إدارية بين الدولتين ، وأكدت ذلك في مرسوم صدر عام ١٩٣٣م ، وكان الحد الفاصل بين البلدين يمر على الضفة الشمالية لنهر السنغال .

نالت موريتانيا استقلالها كدولة مستقلة عام ١٩٦٠م ، وتحول الحدود الإدارية إلى حدود سياسية يفصل بين الدولتين ، وقد جرت مفاوضات حول تعديل مسار الحد بحيث يكون في وسط المجرى الملاحي وذلك لإمكان الاستفادة المشتركة من مياه النهر ، وقد تم التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص عام ١٩٧٢م .

ومن المعلوم أنه يعيش على جانبي النهر ـ الذي اصبح يشكل الحدود السياسية بين الدولتين ـ قبائل زنجية متداخلة وذات أصول عرقية واحدة ، لذا كانت حركات التنقل دائمة بين الدولتين ، وخاصة الذين يعيشون على جانبي النهر وتربطهم روابط قبلية وأسرية واحدة .

لقد سعت موريتانيا في تعريب البلاد ، والتلاحم مع الدول العربية ، وقد أثار هذا حفيظة القبائل الزنجية التي شكلت جبهة لمقاومة ذلك التيار ، وترى موريتانيا أن هذه الجبهة تتلقى دعماً وتأييداً من السنغال .

وبينما كان السنغال يعاني من أزمات اقتصادية ، فإن موريتانيا كانت تحاول النهوض باقتصادها ، وقد سعت دول منطقة حوض نهر سنغال إلى

إنشاء سدين على مصب نهر السنغال ، وهذان السدان هما سد جاما ومنتالي ولاشك أن هذا المشروع سيكون له أثر كبير في زيادة الرقعة الأرضية القابلة للزراعة ، إضافة إلى توفير المياه العذبة وتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروعات الصناعية ، لقد عارضت السنغال المشروع رغم أهميته عندما رأت موريتانيا ستكون أكثر استفادة من هذا المشروع ، في عام ١٩٨٧م ، قامت بعض القبائل الجنوبية وخاصة القبائل الفلانية بحركة تمرد ، وترى موريتانيا أن السنغال كانت تقف وراء هذه الحركة التي انتهت بمحاولة انقلاب فاشل في نفس العام ، مما أدى إلى توتر بين الدولتين ، وقد قامت السنغال بطرد الآلاف من الموريتانيين في المناطق التي كانوا مستقرين فيها في السنغال ، وقامت موريتانيا بطرد السنغاليين رداً على ذلك . وقد ترتب على ذلك حركات هجرة بين سكان الحدود أخذت شكل عصابات مسلحة من الطرفين ، وقد قامت السنغال باحتضان المعارضة الموريتانية التي أخذت طابعاً سياسياً ضد الحكم القائم في موريتانيا منذ عام ١٩٨٩م ، وقد أسفر هذا الصراع عن إنشاء جماعات مضادة للحكم في موريتانيا تقوم بغارات عبر الحدود على القرى والمناطق الجنوبية الأمر الذي أدى إلى خسائر جسيمة بين الطرفين ، واضطرت الحكومية الموريتانية لتسليح أهالي القرى الحدودية لوقف الهجمات عبر الحدود ، وقد نجم عن ذلك أن كثيراً من قرى الحدود على جانبي النهر من الدولتين قد هجرها سكانها الأصليون مما زاد من معانات السكان هناك .

وبالرغم من أن التوتر القائم بين الدولتين قد خفت حدته ، إلا أن الصراع لا يزال قائماً ، والصراع القائم هو صراع سياسي بين أنظمة الحكم يظهر على شكل نزاعات حدودية على جانبي نهر السنغال الذي يشكل الحد الفاصل بين الدولتين (هارون ، ١٩٩٨ : ٢٦٨ ـ ٢٧٠)

٥ . ١٠ قضايا الحدود الصومالية

يشغل الصومال القرن الإفريقي الذي يحده البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي من الشمال والشرق، كما يحده حد سياسي عبارة عن خط منتظم يبدأ من مصب نهر (تانا) في كينيا إلى ميناء (جيبوتي). وتظهر بدايات تاريخ الصومال الحديث في مؤتمر برلين الذي عقد عام ١٨٨٤م، وكان من أهم قرارات هذا المؤتمر تقسيم أراضي الصومال بين الدول المستعمرة آنذاك وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فكان هذا بداية تشتيت قوى الشعب الصومالي، الذي يتمتع بأخوة الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك.

لقد كانت التقسيمات التي حدثت في أراضي الصومال على النحو التالي:

أ - أخذت فرنسا منطقة جيبوتي المعروفة سابقاً باسم «ساحل الصومال» ثم عرف باسم الصومال الفرنسي.

ب - أخذت بريطانيا الجزء الشمالي من البلاد الذي عرف باسم الصومال البريطاني، كما أخذت الجزء الجنوبي الغربي المتاخم لحدود كينيا، وهو الذي عرف فيما بعد بالصومال الكيني بعد أن ضمته بريطانيا إلى كينيا.

ج - الصومال الإيطالي الذي يشمل القسم الجنوبي من الصومال.

د - أما القسم الغربي من الصومال وهو المعروف باسم (أوجادين) فقد تنازلت عنه إيطاليا إلى أثيوبيا، فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الإيطالية الأثيوبية في عام ١٩٠٨ على أن يمر خط الحدود إلى الشمال الغربي من نهري جوبا وشبيلي بحيث يكون إقليم (أوجادين) ضمن أثيوبيا.

في عام ١٩٦٠م استقل الجزء الشمالي والجنوبي من الصومال (البريطاني والإيطالي) واتحدا معاً في جمهورية مستقلة هي «جمهورية

الصومال» ، أما الصومال الفرنسي فقد آثر تكوين دولة مستقلة عرفت باسم (دولة جيبوتي) ، وقد بقيت أوجادين جزءاً من أثيوبيا ، كما بقي الصومال الكيني كجزء من دولة كينيا . (السرياني ، ١٩٩٧م : ١٠٦) .

الشكل رقم (٥/ ١٤)
مشكلة الحدود الصومالية

لقد ترتب على تخطيط الحدود الكثير من المشكلات للقبائل الصومالية التي تتبع نمطين من أنماط الرعي : أحدهما يتمثل في الهجرة صيفاً إلى إقليم أوجادين عبر الأراضي الإثيوبية والثاني يتمثل في الهجرة نحو الجنوب خلال فصل الصيف الجاف نحو الأراضي السهلية حيث نهرا جوبا وشبيلي دائما الجريان ، وهذا يقتضي عبور الأراضي الكينية في تلك المناطق .

لقد طالب الصومال بعد استقلاله في عام ١٩٦٠ بإقليم أوجادين من أثيوبيا، كما طالب بأراضي الصومال الواقعة ضمن الأراضي الكينية، وقد تشكلت في إقليم أوجادين حركة مقاومة تطالب لفصل الإقليم عن أثيوبيا، وقد نالت هذه الحركة دعماً من الصومال، غير أن أثيوبيا استطاعت القضاء على ثورة (أوجادين) خلال عامي ١٩٧٧ـ١٩٧٨م من خلال دعم روسي وكوبي، حيث كانت أثيوبيا في تلك الفترة قد انحازت إلى المعسكر الشرقي، وبدا في تلك الفترة الصراع قوياً على منطقة القرن الإفريقي، ومدخل البحر الأحمر الجنوبي. فقد كانت روسيا تدعم أثيوبيا واليمن الجنوبي، في حين كانت أمريكا تدعم الصومال واليمن الشمالي، غير أنه في عام ١٩٦٩ وصل إلى السلطة في الصومال من خلال انقلاب عسكري الرئيس (سياد بري) الذي انحاز نحو المعسكر الشرقي وتبنى القوانين الاشتراكية في بلاده، فخفت حدة التوتر بين أثيوبيا والصومال، غير أن مشكلة (أوجادين) وخلافات الحدود بين البلدين لم تنته بعد.

أما بخصوص النزاع بين كينيا والصومال فقد طالب الصوماليون بعمل استفتاء لتقرير المصير في شمال كينيا تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك لأن الصوماليين في كينيا يرتبطون دينياً وحضارياً بجمهورية الصومال، كما أن خط الحدود السياسية يفصل بين المراعي الصيفية والمراعي الشتوية للقبائل الصومالية، كما أن الإقليم يغلب عليه الصوماليون ويبعد عن بقية كينيا، غير أن كينيا رفضت هذا الاستفتاء من جانبها، حيث يصعب أن توافق على فصل هذا الجزء الذي يشغل نحو ٢٠٪ من مساحتها.

تستند أثيوبيا وكينيا في تمسكها بأراضي إقليم أوجادين والصومال الكيني على قرارات منظمة الوحدة الإفريقية التي تقول بثبات الحدود السياسية التي ورثتها الدول الإفريقية عن الاستعمار، في حين يرى

الصومال، أن هذه التجزئة تضر بالمصالح الصومالية، لأنها تحرم القبائل من حرية الحركة بين مناطق الرعي التقليدية لأبنائها سواء في الدخول إلى أثيوبيا أو إلى كينيا.

والخلاصة أن مشكلة الحدود بين الصومال وكل من كينيا وأثيوبيا ما زالت قائمة دون حل، وهي قابلة للانفجار في أي وقت، إلا أن الظروف التي يعيشها الصومال منذ عام ١٩٩١ والتي تمثلت بحدوث صراعات بين المتنافسين على السلطة، وما صاحب ذلك من نزاعات قبلية وعرقية، مما زعزع استقرار البلاد، وساعد على عدم وجود الأمن، وقد صاحب ذلك سيادة الجفاف وانقطاع الأمطار وحدوث المجاعات التي أودت بحياة الكثير من السكان، الذين أنهكتهم الحروب وكانوا ضحايا للأمراض والأوبئة وسوء التغذية، وقد نجم عن ذلك تمزق أوصال البلاد وتدهور الاقتصاد، واعتماد البلاد كلية على المعونات الإنسانية، ولا شك أن هذه الأوضاع لا تساعد الصومال على المطالبة بأراضيه في الظرف الراهن، إلا أن مشكلة الحدود ستبقى كامنة وقابلة للانفجار في أي وقت. (الدويكات، ١٩٩٥م: ٣٠-٣١).

٥ . ١١ الصراع العربي ـ الإسرائيلي وأثره على الحدود الدولية

٥ . ١١ . ١ توطئة تاريخية

يعتبر الصراع العربي ـ الإسرائيلي أحد أبرز الصراعات في العالم خلال القرن العشرين، فقد أدى إلى قيام خمسة حروب(*) خلال الفترة من ١٤٨ ـ ١٩٨٢، كما أسهم في تأجيج سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، وكان من الممكن أن يقود إلى مواجهة بين القوى العظمى.

سوف لن ندخل في تفصيلات هذا الصراع إلاّ بالقدر الذي يظهر المشكلات الحدودية التي ارتبطت به، وسيكون تناولنا للموضوع تحليلاً سياسياً من منظور جغرافي جوهره يدور حول «السيطرة على الأرض» غير أنه لا بد لنا من لمحة تاريخية توصلنا إلى خلفية الصراع على النحو التالي:

تشكل الحرب العالمية الأولى نقطة تحول رئيسية للعالم العربي بشكل عام ولفلسطين بشكل خاص، فقد دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا، لذا حاولت بريطانيا استمالة العرب ضد الدولة العثمانية ووعدتهم بالاستقلال الكامل بعد الحرب. وكان ذلك من خلال وعود قطعتها بريطانيا لشريف مكة خلال الفترة من ١٩١٥ ـ ١٩١٧ كانت على شكل رسائل متبادلة بين السير هنري مكماهون المفوض البريطاني في مصر، وبين الشريف حسين أمير مكة

(*) هذه الحروب هي الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م وحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م المعروفة بحرب الأيام الستة وحرب ١٩٧٣م (معركة العبور) والاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢م.

آنذاك، فقد وعدت بريطانيا في تلك الرسائل بمساندة استقلال العرب إذا ساند العرب الثورة ضد الأتراك. (أنيس، ١٩٩٣م: ٢٧٥ ـ ٢٨٤).

وفي هذه الفترة التي كانت تتفاوض فيها بريطانيا مع شريف مكة أبرمت مع فرنسا وروسيا في مايو ١٩١٦م، معاهدة (سايكس ـ بيكو) السرية، والتي تمّ بموجبها تقسيم بلاد الشام والعراق إلى مناطق سيطرة أوروبية، بعد هزيمة الدولة العثمانية، وبعد الثورة الروسية عام ١٩١٧م تنصل الحكام الروس الجدد من تعهداتهم مع بريطانيا وفرنسا، فأسرع الأتراك والألمان بإخطار العرب بأنهم كانوا ضحية خداع بريطانيا وفرنسا، غير أن بريطانيا أصرت على تأكيد تعهداتها لضمان الثورة ضد الأتراك. (أنيس، ١٩٩٣م: ٢٨٦ ـ ٢٨٩).

ومع إصرار بريطانيا على تعهداتها للعرب بالاستقلال، إلاّ أنّها أعطت تعهداً آخر لليهود في فلسطين ذلك هو (وعد بلفور)، فقد أصدرت في نوفمبر ١٩١٧ تعهداً (بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وأنها سوف تستخدم كافة السبل لتحقيق هذا الغرض).

بعد انتهاء الحرب الأولى عقد مؤتمر (سان ريمو) عام ١٩٢٠م، الذي تمّ خلاله الاتفاق على بسط السيطرة البريطانية على فلسطين والأردن والعراق، والسيطرة الفرنسية على سوريا ولبنان، الأمر الذي بدّد أحلام العرب في إقامة دولة مستقلة في المناطق التي خرجت من الحكم العثماني، وأصبحت منطقة الهلال الخصيب مقسمة إلى أربعة دول سياسية، الأمر الذي اقتضى ترسيم الحدود بينها، فجرت مفاوضات بين بريطانيا وفرنسا لتحديد حدود هذه الدول.

٥ . ١١ . ٢ حدود الدولة الفلسطينية

من المعروف أن فلسطين تشكل الشطر الجنوبي الغربي من بلاد الشام التي تضم ـ فضلاً عن فلسطين ـ كلاً من سوريا ولبنان والأردن، ومن ثمّ فإنّ حدود فلسطين مشتركة مع تلك الأقطار، فضلاً عن حدودها مع مصر. (أنظر شكل (٥/ ١٥) .

لقد نصت اتفاقيات الحدود التي أبرمها الفرنسيون والبريطانيون أنّ حدود فلسطين مع لبنان تبدأ من رأس الناقورة على البحر المتوسط، وتتجه بخط مستقيم شرقاً، ثم ينعطف الحد شمالاً بزاوية تكاد تكون قائمة ليطوق منابع نهر الأردن، فيضمها إلى فلسطين في ممر أرضي ضيق، تحدّه من الشرق سوريا حتى جنوب بحيرة طبرية، ومن هناك تبدأ الحدود مع الأردن عند مصب اليرموك، لتساير مجرى نهر الأردن إلى البحر الميت، فوادي عربة، حتى رأس خليج العقبة، أما الحد مع مصر فهو خط مستقيم يفصل بين شبه جزيرة سيناء، وبين أراضي النقب، ويبدأ من رفح على البحر المتوسط إلى طابا على خليج القبة، وفي الغرب تطل فلسطين على المياه الدولية المفتوحة للبحر المتوسط مسافة تزيد على ٢٥٠ كم، فيما بين رأس الناقورة في الشمال ورفح في الجنوب. (بحيري، ١٩٩٩م: ١٥) .

الشكل رقم (٥/ ١٥)
فلسطين بعد عام ١٩٤٨م

٥ . ١١ . ٣ الواقع الصهيوني على الأرض

استطاعت الجهود الصهيونية الحصول على وعد بلفور لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد ساعد الانتداب البريطاني على تحقيق هذا الوعد، عن طريق تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، وتشجيع استيطانهم بها، والسماح لهم بتملك الأراضي، وتشجيع ودعم الحركة الصهيونية في خلق الواقع المادي المكون للدولة، فقد ارتفع عدد اليهود في فلسطين المحتلة من ١١٪ من إجمالي عدد السكان في بداية الانتداب عام ١٩٢٢م ليصل إلى ٣٣٪ في نهاية عام ١٩٤٧ يمتلكون ٧٪ من الأراضي الفلسطينية.

٥ . ١١ . ٤ حرب عام ١٩٤٨م (حرب النكبة)(*)

في ٥١ مايو (إبريل) عام ٨٤٩١م أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، وإثر ذلك أعلنت الصهيونية قيام دولة إسرائيل، وقد كان هذا الإعلان هو البداية الحقيقية لحرب ٨٤٩١م التي انتهت بهزيمة الجيوش العربية، وتوقيع اتفاقيات الهدنة في رودس عام ٩٤٩١، ونتج عن ذلك أن استولى اليهود على ٧٧٪ من أراضي فلسطين تشمل المنطقة الساحلية، والمنطقة الشمالية إضافة إلى صحراء النقب. (قاسم وزميله، ١٩٩٩م: ٢٥٧ ـ ٢٧٤).

لقد نجم عن اتفاقيات الهدنة أن قسمت فلسطين إلى ثلاثة أجزاء هي:

١ ـ فلسطين المحتلة (الدولة الصهيونية): التي أصبحت تعرف بالدولة العبرية، وقد قامت على ٧٧٪ من أراضي فلسطين، وتضم المنطقة

(*) لمزيد من التفصيلات حول الحروب العربية ـ الإسرائيلية (انظر جواد الحمد «محرر») المدخلإلى القضية الفلسطينية الباب الثالث، ص ٢٥٧ ـ ٣٢٨.

الساحلية من فلسطين، إضافة إلى المنطقة الشمالية من البلاد، وصحراء النقب في الجنوب.

٢ ـ الضفة الغربية: وتشمل القطاع الأوسط الشرقي من فلسطين، ويضم ثلاث مناطق جبلية هي جبال نابلس والقدس والخليل وتقدر مساحة هذا الجزء بـ (٥٦٥٠)كم². وقد توحد هذا القطاع مع شرقي الأردن لتكوين المملكة الأردنية الهاشمية، بموجب مؤتمر أريحا عام ١٩٤٩م، وأصبح يعرف باسم الضفة الغربية، في مقابل شرقي الأردن التي عرفت باسم الضفة الشرقية.

٣ ـ قطاع غزة: وهو شريط ساحلي ضيق في أقصى جنوب غرب فلسطين، ولا تزيد مساحته على ٣٦٤كم²، وقد ألحق بالإدارة المصرية.

لقد جزئت البلاد إلى ثلاثة أقاليم سياسية، وأفرغت إسرائيل الجزء الذي احتلته من سكانه العرب، وطردتهم إلى خارج حدودها، ليحل محلهم مهاجرون يهود، قدموا من ١٠٢ دولة من دول العالم، أما الفلسطينيون فقد نزحوا إلى الأردن وسوريا ولبنان ومصر والدول العربية الأخرى، وقد تغيّرت نتيجة لذلك التركيبة الديمغرافية والثقافية لفلسطين، ويمكن القول أنّ إنشاء إسرائيل وتدمير فلسطين هما عمليتان لا يمكن الحديث عن إحداهما دون الأخرى.

٥ . ١١ . ٥ حرب عام ١٩٥٦م (العدوان الثلاثي)

لقد كان لحرب ١٩٥٦ آثار سياسية بعيدة المدى منها احتلال إسرائيل لقطاع غزة وسيناء، ومن المعروف أنّ حرب عام ١٩٥٦ المعروفة باسم (العدوان الثلاثي على مصر) كان ردة فعل بريطانية وفرنسية لتأميم مصر لقناة السويس، وكان الهدف منه استعادة السيطرة على القناة، وقد انضمت

إسرائيل إلى هذه الحرب، لتحقيق بعض المصالح الاستراتيجية، منها فتح قناة السويس وخليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وتدمير السلاح الذي حصلت عليه مصر من دول أوربا الشرقية.

لقد وجد الاعتداء الثلاثي على مصر تنديداً دولياً قوياً وخاصة من قبل الولايات المتحدة وروسيا، مما جعل هذا العدوان يفشل في تحقيق أهدافه، وبعد هذا العدوان لم تبق القناة فقط في أيدي مصر، وإنما قوي موقف مصر دولياً، وفقدت كل من بريطانيا وفرنسا الكثير من الاحترام، أما إسرائيل فقد أجبرت على الانسحاب من قطاع غزة وسيناء بعد أربعة أشهر، وكنتيجة لهذه الحرب فقد كسبت إسرائيل فتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية، وقد تمّ نشر قوات دولية على طول الحدود المصرية-الإسرائيلية، بما في ذلك قطاع غزة. (قاسم وزميله، ١٩٩٩م: ٢٧٤-٢٨٨).

٥ . ١١ . ٦ حرب ١٩٦٧م (حرب الأيام الستة)

الأسباب المباشرة لحرب ١٩٦٧م كانت تتلخص بأن مصر وضعت قواتها في حالة استعداد بعد أن تلقت معلومات بأن إسرائيل تريد غزو سوريا، التي كانت ترتبط مع مصر بمعاهدة دفاع مشترك، وقد طلبت مصر من الأمم المتحدة جلاء قوات الطوارئ الدولية الموجودة في الأراضي المصرية وقطاع غزة منذ عام ١٩٥٦، وكانت هناك دلائل على أن القيادة المصرية لم تكن راغبة في الحرب، ومع هذا فقد قامت مصر بإغلاق خليج العقبة، الذي كانت تنقل من خلاله ٨٠٪ من واردات إسرائيل، كما وقعت مصر معاهدة دفاع مشترك مع الأردن، الأمر الذي أثار مخاوف إسرائيل، وفي هذه الأثناء كانت العديد من الإذاعات العربية تبث برامج تحث على قتال الصهيونية.

لقد انتهزت إسرائيل هذه الفرصة وفي ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ هاجمت المطارات العسكرية في مصر وسوريا والأردن والعراق، واستطاعت أن تدمر معظم قوات هذه الدول، وأن يكون لها السيطرة التامة في خلال ساعات قليلة.

وبعد ستة أيام من الحرب استطاعت إسرائيل أن تضاعف مساحتها إلى ثلاثة أضعاف عن طريق احتلال:

١ ـ شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة من مصر.

٢ ـ الضفة الغربية من الأردن.

٣ ـ مرتفعات الجولان السورية. (قاسم وزميله، ١٩٩٩م: ٢٨٨ ـ ٢٩٥).

أما فيما يخص الحدود مع الدول العربية المجاورة فقد زالت خطوط الهدنة التي رسمت على أساسها الحدود مع الدولة الصهيونية، وباشرت إسرائيل بالتصرف الفعلي في الأراضي التي احتلتها. وبدأت بإنشاء العديد من المستوطنات في هذه الأراضي، وقامت بربطها بشبكة مواصلات معها، واستغلت مواردها الاقتصادية، وأصبحت القوات الإسرائيلية على بُعد ١٢٠كم من القاهرة، و٣٢كم من عمان، و٤٨كم من دمشق. وكان ذلك بمثابة تأمين لأوضاع إسرائيل الأمنية، حيث حصلت على حواجز طبيعية لتأمين الحدود الجديدة مع الدول المجاورة (صحراء سيناء، هضبة الجولان، نهر الأردن).

وبجانب ذلك لا بدّ أن نذكر الأثر السيكولوجي الذي أحدثته هذه الحرب على اليهود، والذي مفاده أن الجيش الإسرائيلي لا يقهر، وقد أصبح من الواضح لدى جميع العرب أن محو إسرائيل من الخريطة أو (إلقاء اليهود في البحر) ليس أمراً سهلاً، كما كان يعتقد العرب في عام ١٩٤٨ وما بعدها.

٥ . ١١ . ٧ حرب أكتوبر ١٩٧٣م (حرب العبور)

قامت كل من مصر وسوريا في وقت بدا فيه أنّ احتمال قيام أي حرب غير وارد بهجوم مباغت عبر قناة السيس، ومرتفعات الجولان في وقت كان اليهود منهمكين فيه باحتفال (يوم الغفران)، وقد حققت الجيوش العربية مكاسب سريعة، تمثلت باستعادتها لبعض الأراضي التي فقدتها عام ١٩٦٧م، ولم ترجح كفة إسرائيل إلاّ بعد وصول الإمدادات الأمريكية لها، وقد كان لاستخدام العرب لسلاح البترول وخاصة الحصار الذي أعلنوه على أمريكا أثر قوي في دعم مطالب العرب.

ونجم عن هذه الحرب الخاطفة تغييرات حدودية، نتيجة للاتفاقات التي أعقبت هذه الحرب، من خلال وساطة أمريكية، فبموجب الاتفاقية الأولى التي وقعت في عام ١٩٧٤م مع مصر تراجعت القوات الإسرائيلية عن قناة السويس، حيث إعادة القوات المصرية سيطرتها على هذا الممر المائي، وفي اتفاقية مشابهة مع سوريا في ذات العام استعادت سوريا السيطرة على قطاع محدود من هضبة الجولان بما فيها مدينة (القنيطرة) المدينة الرئيسية في الهضبة. وقد تشكلت قوات محايدة من الأمم المتحدة، تمثل فاصلاً بين الدولتين، وقد وقعت مصر عام ١٩٧٥م معاهدة أخرى انسحبت إسرائيل بموجبها من بعض المناطق الاستراتيجية الأخرى في خليج السويس، وبعض حقول البترول في سيناء.

لقد أتاحت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ للعرب تحقيق بعض الانتصارات، الأمر الذي سمح من خلال ترتيبات أمريكية باستعادة بعض الأراضي المحتلة، والأهم من ذلك أن العرب حطموا أسطورة إسرائيل التي لا تهزم، وانتقموا لهزيمة عام ١٩٦٧م، وكان تحطيم خط بارليف الذي أقامته إسرائيل

خلف قناة السويس ملحمة بطولية للجيش المصري. (قاسم وزميله، ١٩٩٩م: ٢٩٥ـ٣٠٨).

٥ . ١١ .٨ معاهدات السلام العربية ـ الإسرائيلية وأثرها على الحدود الدولية بين العرب وإسرائيل

٥ . ١١ . ٨ . ١ معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية

في نوفمبر ١٩٧٧م قام الرئيس أنور السادات، رئيس مصر، بزيارة إلى إسرائيل للتباحث حول السلام، وإلقاء خطاب أمام البرلمان الإسرائيلي، وقد أدت المباحثات التي أجريت بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، والتي عُرفت باسم مباحثات (كامب ديفيد) إلى الاتفاق حول الخطوط العريضة للسلام، وقد تمّ توقيع الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩م والتي تنص على ما يلي:

١ ـ انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المصرية المحتلة مقابل إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية بين البلدين، مع التأكيد على «احترام سيادة كل دولة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، وحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها».

٢ ـ يتم انسحاب إسرائيل من سيناء خلال ثلاث سنوات وعلى مراحل، وقد قسمت سيناء إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ القطاع الشرقي (قطاع جـ) المحاذي للحدود الإسرائيلية بعرض ٥٠كم حيث لا يسمح بوجود أي قوات مصرية خلال هذا القطاع.

ب ـ القطاع الأوسط (قطاع ب) ويمتد بعرض ١٠٠كم على طول شبه جزيرة سيناء حيث يسمح فيه بوجود قوات مصرية، لا يزيد عددها على ٤٠٠٠ جندي، يحملون أسلحة خفيفة فقط.

ج ـ القطاع الغربي (قطاع أ) ويمتد ليشمل القطاع الغربي من سيناء حيث يسمح بتواجد عسكري مصري، لا يزيد على ٢٢ ألف جندي.

د ـ وفي المقابل وعلى الجانب الإسرائيلي من الحدود والذي يُعرف بقطاع (د) يرابط ٤٠٠٠ جندي إسرائيلي في شريط حدودي عرضه ٥كم على طول الحدود الإسرائيلية.

٣ ـ إيجاد منطقة فاصلة على طول الحدود، ترابط فيها قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة، وبحد أدنى مقداره ٢٦٠٠ جندي، يتوزعون في نقاط مراقبة دولية على طول الحدود.

٤ ـ تتعهد مصر بفتح قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية، كما تعتبر مضائق تيران وخليج العقبة مياهاً دولية مفتوحة لكل الأمم بما فيها إسرائيل. (Anderson,1993: 179-182).

٥ . ١١ . ٨ . ٢ معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية

كانت خطوط الهدنة تحد أراضي الأردن عن أراضي فلسطين المحتلة، وحينما وقّع الأردن على معاهدات السلام مع إسرائيل جرى إعادة ترسيم الحدود بين البلدين استناداً إلى معاهدات الحدود التي أبرمت بين سلطة شرقي الأردن وحكومة الانتداب البريطاني لعام (١٩٢٤م). وقد طالبت الأردن باستعادة منطقتين احتلتهما إسرائيل من الأراضي الأردنية، إحداهما في منطقة الباقورة في الشمال، في المنطقة التي يلتقي فيها نهر اليرموك مع نهر الأردن، والأخرى في جنوب البحر الميت، وتبلغ إجمالي مساحة المنطقتين قرابة ٣٤١كم². وقد انسحبت إسرائيل من كلتا المنطقتين في ١١/ ٢/ ١٩٩٥. وقد سبق ذلك توقيع اتفاقات أمنية وثقافية واقتصادية وبيئية بين البلدين.

لقد أصبح خط الحدود بين الأردن وإسرائيل يبدأ من ملتقى نهر اليرموك مع نهر الأردن في الشمال، ويسير الخط جنوباً عبر منتصف المجرى الرئيسي لنهر الأردن إلى البحر الميت، منصفاً إياه إلى قسمين شرقي للأردن وغربي لإسرائيل. وتستمر الحدود في وادي عربة حتى رأس خليج العقبة، وهذه الحدود هي الحدود التي وضعتها بريطانيا لفصل شرقي الأردن عن فلسطين أثناء فترة الانتداب.

٥ . ١١ . ٨ . ٣ معاهدات السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية

لقد عارض العرب معاهدة (كامب ديفيد) وقاطعوا مصر، وتمّ أيقاف عضويتها في جامعة الدول العربية، التي نقل مقرها إلى تونس بعد أن كان في القاهرة، وقد تذرع العرب بأن هذه الاتفاقية أهملت القضية الفلسطينية، وبقية الأراضي المحتلة في الجولان ولبنان.

وكانت اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية اتفاقية جزئية، لأن كل الدول العربية، عدا مصر عارضت هذه الاتفاقية، غير أن هذه الاتفاقية ساعدت إسرائيل بعد أن أمنت حدودها مع مصر على التفرغ لضرب الحركات الفدائية الفلسطينية، وخاصة في لبنان التي كانت قاعدة قوية للمنظمات الفدائية، ولهذا قامت بعد توقيع هذه الاتفاقية بالهجوم على لبنان عام ١٩٨٢ لكسر شوكة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كانت المواجهة التي حدثت عام ١٩٨٢م بين العرب واليهود تختلف عن كل المواجهات السابقة. فقد كانت هذه الحرب موجهة ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، الذي كان يشكل قاعدة عسكرية وسياسية وخاصة في منطقة جنوب لبنان، الذي استخدمه الفلسطينيون كقاعدة لمهاجمة المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة، وكمسرح للعمليات الفدائية ضد الوجود الصهيوني بشكل عام.

في ٦ يونيو (حزيران) ١٩٨٢ اجتاح لبنان ٤٠ ألفاً من القوات الإسرائيلية، بمساندة ضمنية من الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن لإسرائيل هو دفع المنظمات الفلسطينية ٤٠كم شمال الحدود، وإقامة حزام آمن وكسر شوكة منظمة التحرير، وإقامة حكومة مركزية في لبنان، يمكن لإسرائيل أن تفرض عليها اتفاقية سلام.

لقد نجم عن هذا الغزو إضعاف قوة كافة الفصائل الفلسطينية على الساحة اللبنانية، وإجبار منظمة التحرير الفلسطينية على نقل مقر قيادتها إلى تونس، وحصر أهدافها فيما بعد بالسبل السلمية، والعدول عن الكفاح المسلح وحرب التحرير التي كانت تنادي بها. (Drysdale and Blake, 1985: 294-295).

منذ عام ١٩٩٣م جرت مفاوضات سرية وعلنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بشأن انسحاب إسرائيل من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، والتمهيد لقيام دولة فلسطين تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل توقيع اتفاقية سلام بين الفلسطينيين واليهود تحت شعار (الأرض مقابل السلام).

ومنذ ذلك التاريخ جرى توقيع ٦ اتفاقيات سلام خلال ٦ أعوام بين ١٩٩٣ـ ١٩٩٩م وهذه الاتفاقيات هي:

١ ـ اتفاقية أوسلو (١٣ سبتمبر ١٩٩٣م) وقعت في حديقة البيت الأبيض بعد العديد من الاجتماعات السرية في مدينة أوسلو عاصمة النرويج.

٢ ـ اتفاقية غزة ـ أريحا (مايو ١٩٩٤م) وقعت في القاهرة، وعاد بموجب هذه الاتفاقية الرئيس ياسر عرفات إلى غزة (يوليو ١٩٩٤).

٣ ـ اتفاقية أوسلو (٢) (٢٨ سبتمبر ١٩٩٥) وقعت في البيت الأبيض.

٤ ـ اتفاقية ١٥ يناير ١٩٩٧م وقعت في البيت الأبيض أيضاً.

٥ ـ اتفاقية واي ريفر (٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م) وقعت في منتجع (واي ريفر) بالقرب من واشنطن .

٦ ـ اتفاقية واي ريفر (٢) (٤ سبتمبر ١٩٩٩) وقعت في منتجع (واي ريفر) أيضاً ، (جريدة الرأي الأردنية في ٥/ ٩/ ١٩٩٩م) .

٧ ـ مباحثات كامب ديفيد (٢) التي لا زالت جارية حتى الآن .

لقد نجم عن هذه الاتفاقيات أن انسحبت إسرائيل من معظم الضفة الغربية وقطاع غزة ، وباشرت السلطة الفلسطينية بالتمهيد لقيام الدولة الفلسطينية التي تضم الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن الجدير بالذكر أن الدولة الفلسطينية الجديدة ستضم إقليمين متباعدين هما الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، ويربط بين هذين الإقليمين ممر يمتد عبر الأراضي الإسرائيلية ، يوصل مدينة الخليل بالضفة الغربية ومدينة غزة في القطاع بطول ٤٤كم . (جريدة الرأي الأردنية في ٩/ ١/ ٢٠٠٠م) وكان من المقرر أن يتم الإعلان رسمياً عن قيام الدولة الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٠م . غير أن إسرائيل أجبرت السلطة الفلسطينة على تأجيل هذه الخطوة ، الأمر الذي بعث اليأس عند عموم الشعب الفلسطيني ، وكان آخر الاستفزازات الإسرائيلية هو زيارة مجرم الحرب (شارون) الاستفزازية إلى منطقة الحرم القدسي الشريف فكان ذلك سبباً في اندلاع (انتفاضة القدس) ، التي استغلها الاسرائيليون لإعادة إغلاق كامل الضفة الغربية وقطاع غزة وضرب البنية التحتية التي أقامها الفلسطنيون خلال السنوات العشر الماضية . وتدمير القرى والمدن الفلسطينية ، وقد عادت الأوضاع إلى نقطة الصفر ، لأن إسرائيل تخلت عن كل الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقات السلام السابقة ، وقررت التصدي لانتفاضة الشعب الفلسطيني ، وانتحال الأعذار لإعادة احتلال كامل الضفة الغربية وقطاع غزة .

لقد قامت إسرائيل أثناء احتلالها ببناء العديد من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، (أنظر شكل ١٦/٥). الأمر الذي لا يسمح بعودة هذه المناطق إلى السلطة الفلسطينية، ويجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، وتشترط إسرائيل أن تكون مناطق الحدود التي تفصل بين السلطة الفلسطينية سواء مع الأردن أو مع مصر تحت السيطرة الإسرائيلية، كما أعلنت سلخ منطقة القدس وضمها إلى فلسطين المحتلة، وهكذا ستقسم مناطق السلطة الفلسطينية إلى ثلاث قطاعات:

أ - القطاع (أ) ويقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، ويشمل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ب - القطاع (ب) ويشمل المناطق الخاضعة إدارياً للفلسطينيين، ولكن تظل مسئولية الأمن فيها في أيدي الإسرائيليين، وتشمل مناطق الحدود مع الأردن ومصر، وكذلك الممرات الآمنة والمطارات ونقاط العبور.

ج - القطاع (جـ) ويشمل المناطق الواقعة تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل وتضم مناطق المستوطنات الموجودة في الضفة والقطاع وبعض المناطق الإستراتيجية الأخرى.

والخلاصة أنّ حدود الدولة الفلسطينية الجديدة، كما تراها وتصر عليها إسرائيل تأخذ الأبعاد والمنطلقات التالية:

أ - أمن إسرائيل فوق كل اعتبار.

ب - الفصل التام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ج - لا عودة إلى حدود عام ٧٦٩١.

د - بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

هـ - نزع سلاح الضفة والقطاع بالكامل.

و - لا عودة للاجئين فلسطين إلى ديارهم وعليهم التوطن في أماكن تواجدهم.

الشكل رقم (٥/ ١٦)
المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

الشكل رقم (٥/ ١٦)
المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

٥ . ١١ . ٨ . ٤ الحدود السورية ـ الإسرائيلية

رسمت الحدود السورية ـ الإسرائيلية بموجب خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩م، وكانت هذه الحدود تتماشى مع السفوح الدنيا لهضبة الجولان السورية، وتمتد من أعلى منابع نهر الأردن حتى جنوب بحيرة طبرية، وخلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل مرتفعات الجولان بكاملها.

وفي عام ١٩٧٣ وإثر الحرب الخاطفة التي شنتها مصر وسوريا في حرب أكتوبر استعادت سوريا سيطرتها على قطاع محدود من هضبة الجولان بما فيها مدينة (القنيطرة) المدينة الرئيسية في الهضبة، وقد وضعت قوات دولية على طول خط وقف إطلاق النار الحالي، الفاصل بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية، بطول ٨٠كم منذ عام ١٩٧٤. (أنظر شكل ٢/٨).

تبلغ مساحة الجزء المحتل من هضبة الجولان قرابة ٨٥١١كم٢ تشكل السفوح الدنيا لجبل الشيخ، ويصل ارتفاعها إلى ٢٢٢٤م عن مستوى سطح البحر، وتمتاز بخصوبة تربتها وجودة مناخها وكثرة مياهها التي ينحدر معظمها إلى نهر الأردن وروافده، الأمر الذي يجعل الهضبة ذات أهمية خاصة بالنسبة لتزويد إسرائيل بالمياه، وتتميز الهضبة بموقع استراتيجي حيث تشرف إشرافاً مباشراً على جنوب سوريا حتى أن العاصمة دمشق التي لا تبعد سوى ٥٠كم، ترى بوضوح من أعلى الهضبة. (Anderson,1993: 71-77).

لقد شجعت إسرائيل مشاريع الاستيطان في الجولان، وقد فرضت عليها القوانين الإسرائيلية منذ عام ١٩٨١ في خطوة قاربت من حد الإعلان رسمياً عن ضمها إلى أراضيها، ويعيش في هضبة الجولان السورية قرابة ٢٠ ألفاً من المستوطنين اليهود، في أكثر من ٣٢ مستوطنة يهودية، وسط ما يزيد على ٢٠ ألفاً من السوريين، قد فرّ عشرات الآلاف من السوريين من قرى الهضبة خلال حرب عام ١٩٦٧م.

دخلت سوريا مع بقية الدول العربية في مفاوضات السلام على أساس استعادة الأرض مقابل السلام، أو كما عرفته سوريا «سلام الشجعان»، غير أن مطامع إسرائيل التوسعية، وعدم رغبتها في إعادة هضبة الجولان، قد جعلها أكثر تشدداً في مطالبها، يقابل ذلك إصرار سوريا على الانسحاب الكامل حتى حدود عام ١٩٦٧، مما جعل المفاوضات تتعثر ولا تحرز أي نجاح بهذا الخصوص.

ترى إسرائيل أن أي ترتيبات للانسحاب من هضبة الجولان لن تشمل التراجع إلى خطوط الحدود عام ١٩٦٧م، حيث ستعيد سوريا إلى التفوق الاستراتيجي من جهة، كما ستعيد سوريا حتى الضفة الشرقية من بحيرة طبرية التي تعتبرها إسرائيل مصدر الاحتياطي الرئيسي للمياه، وتقترح إسرائيل خطة للانسحاب على النحو التالي:

١ ـ زحزحة خط الحدود الدولية نحو الشرق قليلاً.

٢ ـ تقسيم هضبة الجولان إلى قسمين غربي وشرقي، وجعل القسم الغربي المطل على نهر الأردن وبحيرة طبرية منطقة منزوعة السلاح كلياً، أما القسم الشرقي فيكون منطقة منزوعة السلاح جزئياً، بحيث يستطيع السوريون الاحتفاظ بقوات عسكرية صغيرة مزودة بأسلحة خفيفة.

٣ ـ تقليص الوجود العسكري السوري في كامل المنطقة الممتدة إلى الغرب من طريق دمشق ـ درعا الرئيسي (انظر شكل رقم ٥/ ١٧) وإقامة محطات إنذار مبكر لكلا الطرفين على جوانب الحدود الجديدة يشرف عليها خبراء أمريكيون.

٤ ـ إقامة محطة إنذار مبكر في الهضبة وإبقاء بعض القوات الإسرائيلية على جبل حرمون (الشيخ) الذي يطل على الجولان الذي يعتبره الإسرائيليون (عيون وآذان إسرائيل).

إزاء هذه المطالب الإسرائيلية، طالبت سوريا من جهتها بإقامة محطة إنذار مبكر في إسرائيل، وأن تمتد المناطق المنزوعة السلاح لتشمل الأراضي الإسرائيلية المحاذية لسوريا، عملاً بمبدأ التعامل بالمثل، وهذا ما رفضته إسرائيل التي تختلق الأعذار الواهية للبقاء في هضبة الجولان.

والخلاصة أن هضبة الجولان ستظل العقبة الكأداء في وجه مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، وستبقى نقطة التوتر الأولى في المنطقة العربية، وربما ستكون الشرارة التي تعيد المنطقة إلى ساحة القتال مرة أخرى.

الشكل رقم (٥/ ١٧)
الترتيبات الأمنية المقترحة بين سوريا وإسرائيل

٥ . ١١ . ٨ . ٥ الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية

في عام ٨٧٩١ كان الاجتياح الإسرائيلي الأول لمنطقة جنوب لبنان، وقد قام الجيش الإسرائيلي بالاستيلاء على قسم من الأراضي اللبنانية المتاخمة للحدود الإسرائيلية، وقد أطلقت إسرائيل على هذا الجزء اسم (الحزام الأمني) في جنوب لبنان، تسيطر عليه القوات الإسرائيلية مع قوات لبنانية منشقة انحازت إلى إسرائيل وتعاملت معها، وعرفت باسم (جيش لبنان الجنوبي) وهكذا ضمت إسرائيل ما يزيد على ٨٥٠كم^{٢} من الأراضي اللبنانية إلى أراضيها، ووسعت حدودها إلى نهر الليطاني الذي أخذت تستغل مياهه لصالحها. (أنظر شكل ٥/ ١٨).

كان من نتائج غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ تجريد المقاومة الفلسطينية من أسلحتها الثقيلة التي كانت تمتلكها، وإضعاف قوة المقاومة، وبانتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس ضعف النشاط الفدائي الموجه إلى إسرائيل من لبنان. غير أن احتلال إسرائيل للشريط الحدودي أوجد مقاومة من نوع جديد، تلك هي المقاومة اللبنانية التي تطالب بجلاء إسرائيل عن أراضيها، كما تهدف إلى تدمير قوات جيش لبنان الجنوبي المتعامل مع إسرائيل. (Anderson,1993:187-190).

الشكل رقم (٥/١٨)
المنطقة المحررة في جنوب لبنان (الحزام الأمني سابقاً)

الشكل رقم (٥/١٨)
المنطقة المحررة في جنوب لبنان (الحزام الأمني سابقاً)

لقد أوقعت المقاومة اللبنانية ضربات موجعة بالجيش الإسرائيلي، وراح في لبنان ضحايا من هذا الجيش أكثر مما راح من قتلى في كافة الحروب العربية ـ الإسرائيلية، وتحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية التي أنهكت الجيش الإسرائيلي، وزرعت الرعب في المناطق الشمالية من فلسطين، وأدت إلى انهيار جيش لبنان الجنوبي، فكرت إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان كشرط لإيقاف هجمات المقاومة اللبنانية، وقد انسحب الجيش الإسرائيلي والقوات اللبنانية الموالية له من لبنان بتاريخ ٢٤ مايو (أيار) عام ٢٠٠٠م. وقررت الحكومة اللبنانية إعلان يوم ٢٥ مايو من كل عام عيداً وطنياً (للمقاومة والتحرير)، غير أن إسرائيل على عادتها دائماً تحتفظ ببعض الأماكن التي ترى أنها ضرورية لحفظ مصالحها الأمنية والاقتصادية، وتدعي إسرائيل أن ٦٠٪ من خط الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية لا يوجد حولها اتفاق نهائي، الأمر الذي يتيح لها الاحتفاظ بعدة قطاعات من الحدود تتراوح بين عشرات الأمتار إلى مئات الأمتار من الأراضي اللبنانية وعلى طول الحدود.

ومن الجدير بالذكر أن تخطيط الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة يعود إلى عام ١٩٢٣ عندما كانت فلسطين خاضعة للانتداب البريطاني، ولبنان خاضعة للانتداب الفرنسي. وحتى عام ١٩٤٠م أدخلت تعديلات بسيطة على الحدود بناء على اتفاق الطرفين بهدف إيجاد حلول لبعض المشكلات المحلية مثل الربط بين إحدى القرى والحقول التابعة لها، أو وصلها مع مصدر المياه الذي يزودها بالمياه اللازمة . . . الخ ومثل هذه الاتفاقيات تدون في العادة في مستندات خاصة.

إنّ المشكلة الكبرى التي تعترض التحديد الدقيق لمسار خط الحدود تكمن في كون مقياس الرسم في الخرائط القديمة صغير نسبياً، مما يجعل انحراف جرة قلم يؤدي إلى وقوع خطأ يصل إلى مئات الأمتار، ومما يزيد تعقيد المشكلة أن بعض قطاعات الحدود السورية اللبنانية غير محددة بدقة.

ولما كان جزء من الأراضي السورية في هذه المنطقة واقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، فقد استغلت إسرائيل هذا الغموض لضم بعض القطاعات اللبنانية بحجة أنها أراضي سورية محتلة، ومثل هذه الأراضي ستبقى تحت الحكم الإسرائيلي حتى يتم تسوية الموضوع مع سوريا، لذلك قررت الحكومة الإسرائيلية الاحتفاظ بـ (مزارع شبعا) اللبنانية بحجة أنها أراضي سورية وهي عبارة عن ١٤ مزرعة سميت باسم قرية شبعا، وتوجد إلى الجنوب من هذه القرية على المنحدرات لجبل الشيخ، ومن المؤكد أن قرية شبعا لبنانية غير أن معظم المزارع تقع في منطقة غير محددة بين سوريا ولبنان، وقد اتفقت سوريا ولبنان على أن منطقة شبعا جزء من الأراضي اللبنانية لكن إسرائيل تشير إلى أنها استولت على المنطقة من سوريا خلال حرب عام ١٩٧٦ (انظر شكل)، ويرى عصام خليفة أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية أن كامل المنطقة لبنانية، لكن في عام ١٩٦٧ نشرت سوريا قواتها الأمنية في لمنطقة فقامت إسرائيل باحتلالها عام ١٩٦٧ مع احتلالها لهضبة الجولان (جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠٠٠م) ومن المعلوم أن إسرائيل وطنت في هذه المنطقة عدداً من يهود الفلاشا الأثيوبيين، كما أقامت منطقة مراقبة عسكرية ومنطقة ترفيهية للتزلج على الجليد، غير أن المقاومة اللبنانية أعلنت أن أعمال المقاومة ستستمر إذا بقي شبر من الأراضي اللبنانية بيد إسرائيل، لذلك قررت الأمم المتحدة إرسال فريق دولي لتعيين الحدود القديمة بين لبنان وفلسطين، والتأكد من أن الإسرائيليين انسحبوا إلى ما وراء هذه الحدود، ونشرت الأمم المتحدة قوات دولية على طول الحدود مع إسرائيل لمنع الاحتكاك بين الطرفين، على غرار ما هو موجود في سيناء وفي هضبة الجولان، وهكذا اكتمل الانسحاب الإسرائيلي من الشريط الحدودي بعد ٢٢ عاماً من الاحتلال والعدوان، وانفرط عقد جيش لبنان الجنوبي الذي رحل معظم أفراده إلى إسرائيل.

الخاتمـــة

بدأ التأثير الأوربي في المنطقة العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر، ونجم عنه تكوين عدد من الوحدات السياسية في المغرب العربي أولاً ثم تلاه المشرق العربي. وقد وضعت الدول الاستعمارية بصماتها على الخريطة السياسية للمنطقة العربية. وعملت على تجزئتها إلى وحدات سياسية لا تستند إلى الواقع الجغرافي الفعلي، ذلك الواقع الذي يظهر وحدة طبيعية متكاملة، إضافة إلى وحدة بشرية مميزة، تقوم على عوامل قل أن تتوفر في أي منطقة أخرى من مناطق العالم. فقد عاشت هذه المنطقة تاريخاً موحداً وكان تقسيمها إلى دويلات عديدة دون أن يكون لها حدود واضحة ومميزة قد أثار كثيراً من المشكلات بين الدول المتجاورة. ولولا الوجود الاستعماري في المنطقة لربما وجدنا حدوداً أخرى تستند إلى ظواهر بشرية وحضارية وطبيعية أحسن بكثير من الحدود القائمة حالياً.

أن الشعور العام لدى معظم سكان الوطن هو أن هذه الحدود جزأت الأمة الواحدة إلى حدود مصطنعة. فرضها الاستعمار دون رغبة أهلها، ولذا فانهم يرون إمكانية إزالة هذه الحدود، وتكوين دولة عربية موحدة. لقد تبلورت فكرة الوحدة العربية في العصر الحديث بعد الحرب العالمية الأولى، ووقوع معظم الدول العربية تحت وطأة الاستعمار. وزاد تيار الوحدة مع بداية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي استغلته بريطانيا لمصلحتها، حيث دعت إلى وجوب إيجاد اتحاد يجمع الدول العربية، ومن هنا ولدت فكرة تأسيس الجامعة العربية، التي أسهمت في وضع الأسس الكفيلة بإيجاد بعض المؤسسات، والتي من الممكن أن تساعد في الوصول إلى الحد الأدنى من العمل العربي المشترك، في كافة المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية . وبالقدر الذي لم تستطع الجامعة العربية فيه أن تحرز نجاحاً في التوحيد السياسي للأقطار العربية، فقد أحرزت نجاحات نسبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

لقد كان مبدأ الوحدة العربية مسيطراً على جميع شعوب الوطن العربي خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين . وقد حصلت تجارب للوحدة الاندماجية بين بعض الأقطار العربية، غير أنها لم تحرز نجاحاً يذكر . ومنذ السبعينيات من القرن العشرين بدأت تتكشف للشعوب العربية صعوبة تكوين وحدة اندماجية، تضم معظم أقطار الوطن العربي، وأصبح مفهوم الوحدة العربية حلماً بعيد المنال، غير أن الرغبة ما زالت قوية لإيجاد صيغ من التقارب بين الدول العربية، سواء على المستوى الاقتصادي أو المستوى السياسي تكون على شكل اتفاقات ثنائية أو إقليمية، تحقق التعاون بين بعض الدول في بعض المجالات .

فإذا كان مطلب الوحدة السياسية بعيد المنال - في ظل الظروف الدولية الحالية - فان هناك مجالات كثيرة يمكن أن تؤدي إلى التقارب والتلاحم بين شعوب العالم العربي . ولقد خطت بعض الدول العربية خطوات واسعة في هذه المجالات، الأمر الذي زاد من تقارب شعوبها، وتنسيق مواقفها، وعلاج مشكلاتها، ويمكن أن نجد في التقارب الخليجي من خلال مجلس التعاون الذي يضم دول الخليج العربية نموذجاً يمكن أن يحتذى في باقي الدول العربية .

أن العرب اليوم يعيشون تحديات ظاهرة العولمة Globalization التي تظهر من خلال ما يلي :

١ـ العولمة السياسية التي ترتكز على مفهوم الأحادية (أي أرض بلا حدود) .

٢ ـ العولمة الاقتصادية المتمثلة في (سوق بلا حدود) من خلال إلغاء كافة القيود على تحركات رؤوس الأموال والبضائع المختلفة والتكنولوجيا .

٣ ـ العولمة الثقافية وتستند إلى مفهوم الشمولية في الثقافة وهي (ثقافة بلا حدود) .

إننا مطالبون أمام تحديات العولمة التي نجرّ إليها دون إرادتنا ، بتفعيل العمل العربي المشترك ، فعلى العرب أن يتعاملوا ككتلة واحدة مع ظهيرهم من الدول الإسلامية ، لمواجهة الأخطار المحدقة بهم . فعوامل الوحدة التي يعيشها العرب والمتمثلة في الرقعة الأرضية المتجاورة ، كما تتمثل في الدين واللغة والتاريخ وطراز الحياة وأواصر القربى والعادات والتقاليد المتشابهة . هذه الأمور جميعها تفرض تقارباً لا مثيل له بين شعوب العالم المختلفة . إن العولمة سوف تجرد الحدود الدولية من كثير من وظائفها المختلفة ، فعلى الدول العربية خاصة وأقطار العالم الإسلامي عامة أن يلتقوا لإيجاد صيغة تعاون تصبح معها الحدود الدولية بين هذه الأقطار وكأنها حدود ولايات لا حدود دول ، وليس ذلك على الله ببعيد . .

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين .

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم ، علي : قانون الأنهار أو المجاري المائية الدولية في ضوء احدث التطورات ومشروع لجنة القانون الدولي النهائي، دار النهضة العربية، مصر ١٩٩٥م.

أبو داوُد ، عبد الرازق سليمان : قضايا الحدود السياسية في العالم العربي ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، المجلة الجغرافية العربية السنة ٥٢ العدد (٥)، ١٩٩٣م، ص(٣٣١-٣٥٧).

الأشعل ، عبد الله : الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات الاستراتيجية في القاهرة ١٩٨٠م.

الأشعل ، عبد الله : الدالات القانونية والسياسية للتحكيم بين اليمن وإرتريا السياسة الدولية، مجلد(١٣٥) يناير ١٩٩٩م، ص(٢١٧-٢١٩).

أنيس ، محمد : الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٩٣م.

بحيري ، صلاح الدين : جغرافية فلسطين ضمن كتاب جواد الحمد «محرر»، المدخل إلى القضية الفلسطينية (ط)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن ١٩٩٩م، ص(١٥-٢٤).

التميمي ، عبد المالك خلف : الاحتلال الايراني للجزر العربية في الخليج ، دراسة في تاريخ العلاقات العربية الايرانية (١٨٨٧م-١٩٧١م)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية السنة (١٤)، العدد (٥٥) يوليو ١٩٨٨م، ذو القعدة١٤٠٨هـ، ص(١٢٩-١٥١).

جامعة اليرموك : عمان الأردن ـ ندوة باب المندب والأمن القومي العربي ـ نظرة مستقبلية (٩) مجلدات ، ٢١ ـ ٢٢ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٦١م .

جرجس ، أجيه يونان : البحر الأحمر ومضائقه بين الحق العربي والصراع العالمي ، مكتبة غريب ، القاهرة (د . ت) .

الجميل ، شوقي : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثانية ١٩٨٠م .

الجهني ، عيد مسعود : الحدود والعلاقات السعودية اليمنية ، الرياض (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م) .

حداد، سليم : التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي ، المؤسسة الجامعية للدرسات والنشر والتوزيع (د . ت) .

حجازي ، محمد : دراسة في أسس ومناهج الجغرافيا السياسية ، القاهرة ١٩٩٧م .

حسن ، حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، دار الجيل ، ١٩٩١م ، (٤) أجزاء .

الحميد ، عبد اللطيف بن محمد : الصراع بين الدول العثمانية وبريطانيا في منطقة البحر الأحمر خلال الحرب العالمية الأولى (١٣٣٢ ـ ١٣٣٧هـ) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٥هـ .

الحواس ، لطيفة عساف : الحدود البرية بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى كلية التربية للبنات بالرياض (١٤١٤هـ ـ ١٤١٥هـ) .

الخولي ، سيد فتحي : الأبعاد الاقتصادية لأمن الموارد البحرية العربية ، منشورات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م) .

الديب ، محمد رضا : حقوق الدول الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار ، مجلة الدراسات الدبلوماسية ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، وزارة الخارجة السعودية ، العدد (١١) ، (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م) .

الديب ، محمد محمود : حدود فلسطين ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٧٩م .

الدويكات ، قاسم : الأهمية الجيوستراتيجية والعسكرية للممرات والمعابر المائية في الشرق والأوسط ، مجلة الحرس الوطني السنة (١٥) العدد (١٤٣) ذو الحجة (١٤١٤هـ، مايو١٩٩٤م)، ص(٦٤ - ٦٩) .

الدويكات ، قاسم : النزاعات الحدودية في الوطن العربي في أفريقيا ، أبحاث اليرموك، عدد (٤٨) حزيران١٩٩٥م، ص(٢٦ - ٣٢) .

رزق ، يوفان لبيب : طابا (قضية العصر) ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، جريدة الأهرام المصرية .

الركن ، محمد عبد الله : البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الامارات العربية المتحدة وايران حول الجزر الثلاث ، (مجلة التعاون) ، السنة (٧) العدد (٢٨)، جمادى الآخرة (١٤١٣هـ، ديسمبر ١٩٩٢م) ، ص (١٣ - ٦١) .

زيتون ، إبراهيم حنفي : التلوث البحري بحث ضمن كتاب « البحث في

الخصائص والمهارات لإعداد رجال سلاح الحدود « المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ١٤١٩هـ، ص(٢٧٣ - ٣١٦).

السرياني ، محمد محمود : الوجيز في جغرافية العالم الإسلامي ، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧م.

السرياني ، محمد محمود : البدواة في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة ، قسم الجغرافيا ، ١٩٧١م.

سطيحه ، محمد محمود : الجغرافيا الإقليمية ، دراسة لمناطق العالم الكبرى ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤م.

سعيد ، روز ماري : في النزاع حول الجزر العربية في الخليج (١٩٢٨م - ١٩٧١م) ، دراسة العلاقات العربية الإيرانية ودور بريطانيا فيها ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة (٢) العدد (٦) ، نيسان (إبريل) ١٩٧٦م ، ربيع الثاني ١٣٩٦هـ، ص(٩ - ٣٢) .

سعودي ، محمد عبد الغني : الجغرافيا والمشكلات الدولية ، دار الرائد للطباعة ، القاهرة ١٩٧٤م.

سعودي ، محمد عبد الغني : الجغرافيا السياسية المعاصرة ، دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٧م.

سلطان ، حامد : مشكلة خليج العقبة ، معهد البحوث والدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٦٦م.

السماك ، محمد أزهر : الجغرافيا السياسية ، أسس وتطبيقات ، منشورات وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل ١٩٨٨م.

السماك ، محمد أزهر : الوزن الجيوبوليتيكي لدول البحر الأحمر العربية ،

سلسلة رسائل جغرافية رقم (١٣١) ، الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، ربيع الآخر ١٤١٠هـ ، نوفمبر ١٩٨٩م.

السيف ، حصة سيف عبد العزيز : المياه الإقليمية في المملكة العربية السعودية ، دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات في الرياض ، ١٤٠٩هـ.

الشريف ، محمد بن مسلط والسرياني ، محمد محمود : التطور والانجازات بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية ، منشورات وزارة الأشغال العامة ، بالتعاون مع كلية الهندسة والعمارة الإسلامية ، الرياض ،١٤١٩هـ.

شعيب ، مختار : العلاقات الإسرائيلية ـ الإريترية ، مرحلة ما بعد الحرب الباردة السياسة الدولية ، مجلد (١٣١) ، يناير ١٩٩٨م، ص(٢٣٣ـ٢٣٦) .

صالح ، حسن عبد القادر : سكان فلسطين ـ ديمغرافيا وجغرافيا ، دار الشروق عمان ، الأردن، ١٩٨٥م.

الصالح ، ناصر عبد الله : الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية ، مكة المكرمة ، ربيع الأول ١٤١٤هـ.

الطائي ، عبد الله شاكر : النظرية العامة للمضائق مع دراسة تطبيقية على مضائق تيران وباب المندب ، القاهرة مطبعة الاستقلال الكبرى ، ١٩٧٤م.

طه ، فيصل عبد الرحمن علي : قراءة في ملف قضية حلايب بين مصر والسودان ، جريدة الشرق الأوسط، العدد (٤٨٥٥) ، السبت ١٤/ ٣/ ١٩٩٢م.

عامر ، صلاح الدين : القانون الدولي الجديد للبحار ، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م ، القاهرة ١٩٨٣م .
عبد الحكيم ، محمد صبحي وآخرون : الوطن العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١م .
عبد الله ، أمين محمود : الجغرافيا التاريخية لحوض البحر الأحمر ، المطبعة الحديثة بأسيوط ، ١٩٧١م .
عبد لوهاب ، عبد المنعم : تغيير مفاهيم المياه الإقليمية في الخليج العربي وعلاقته بالاستثمارات النفطية ، محاضرات الموسم الثقافي ، ١٩٧٤م - ١٩٧٥م ، الجمعية الجغرافية الكويتية .
عبد الوهاب ، عبد المنعم : جغرافية العلاقات السياسية ، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية ، وكالة المطبوعات ، الكويت (د . ت) .
عدس ، عمر حسن : استغلال حقوق النفط الممتدة عبر الحدود الدولية ، دراسة قانونية ، وكالة المطبوعات ، الكويت (د . ت) .
العرفج ، ناصر عبد العزيز : سياسية المملكة العربية السعودية البحرية ١٩٤٨م-١٩٧٨م ، دراسة في قانون البحار ، جدة ، شركة عكاظ للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣م .
العقاد ، صلاح الدين : التيارات السياسية في الخليج العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤م .
العقاد ، صلاح الدين : استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج ، تطبيق على النزاع حول واحة البريمي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة (١١) العدد (٤٣) ، يوليو ، ١٩٨٥م - شوال ١٤٠٥هـ ، ص(١٤١ - ١٥٣) .

الغنيم ، عبد الله يوسف (إشراف ومراجعة) : ترسيم الحدود الكويتية العراقية الحق التاريخي والإرادة الدولية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٤م .

الفيل ، محمد رشيد : مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٨) السنة (٢) ، أكتوبر ، ١٩٧٦م - شوال ١٣٩٦هـ ص(٢٥ - ٦٤) .

الفيل ، محمد رشيد : الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، الكويت ، رابطة الاجتماعيين ، ١٩٧٤م .

قاسم ، عبد الستار ، ربابعة ، غازي : الحروب العربية الإسرائيلية ، بحث ضمن كتاب جواد الحمد « محرر» ، المدخل إلى القضية الفلسطينية ، (ط٥) ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ١٩٩٩م .

كيلي ، ج . ب : ترجمة محمد أمين عبد الله ، الحدود الشرقية للجزيرة العربية ، مكتبة الأمل الكويت ، ١٩٦٨م .

محمود ، محمود توفيق : المدخل الزمني لنزعات الحدود العربية ، دراسة حالة حدود السعودية والإمارات ، سلسلة رسائل جغرافية رقم (٢٣٦) منشورات الجمعية الجغرافية الكويتية ، وقسم الجغرافيا بجامعة الكويت شوال ١٤٢٠هـ ، يناير ٢٠٠٠م .

محمود ، محمود توفيق : الجغرافية السياسية للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، رسالة دكتوراه كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٠م .

مدني ، محمد عمر : القانون الدولي للبحار وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٥م .

مدني ، محمد عمر : المضائق الدولية ، الدبلوماسي ، معهد الدراسات الدبلوماسية وزارة الخارجية ، الرياض عدد (٩) لسنة ١٤٠٩هـ .

مركز الدراسات العربي الأوربي : ندوة جزر الخليج العربي ، واسباب النزاع ومتطلبات الحل ، منشورات مركز الدراسات العربي والأوربي ، الطبعة الأولى ١٩٩٤م .

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب : المناطق البحرية الخاضعة للولايات الإقليمية في ظل اتفاقية قانون البحار ، بحث ضمن كتاب البحث في الخصائص والمهارات لإعداد رجال سلاح الحدود، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ١٤٠٦هـ، ص(٣١٧ـ٣٤٣) .

مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : مضائق تيران في أزمة الشرق الأوسط ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة (٦) ، العدد (٢٣) كنوز (يوليو) ، ١٩٨٠م ـ شعبان١٤٠٠هـ ، ص(١٥٣ـ١٦٦) .

مصلحي ، محمد الحسيني : أمن البحر الأحمر في ظل البحار الجديد ، مجلة الأمن ، وزارة الداخلية ، المملكة العربية السعودية ، العدد العاشر ، محرم ١٤١٦هـ ، ص(١٠ـ٩٠) .

المنقوري ، حسن : الحدود السياسية الشمالية للمملكة العربية السعودية ، دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية ، دراسات سعودية ، معهد الدراسات الدبلوماسية وزارة الخارجية السعودية ، العدد (٣) ، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م ، ص(٨ـ٤٢) .

موسى ، سليمان : صفحات مطوية ، مفاوضات المعاهدة بين الشريف حسين وبريطانيا ١٩٢٠م ـ ١٩٢٤م، عمان ، وزارة الثقافة والشباب ١٩٩٧م .

هارون ، علي أحمد : أسس الجغرافيا السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

الهميل ، خالد : العلاقات بين الملك عبد العزيز آل سعود والإشراف وضم الحجاز ، دار اليراع للنشر والتوزيع ، الرياض ١٤١٣هـ - ١٤١٤هـ .

الهيتي ، صبري فارس ، وأبو سمور ، حسن : جغرافية الوطن العربي ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ١٩٩٩م .

وزارة الخارجية ، الإدارة العامة لشئون العمليات : الاتفاقيات الحدودية (د : ت) .

وزارة الخارجية ، المملكة العربية السعودية : الوثائق البحرية للمملكة العربية السعودية ، مطابع دار البلاد جدة (د . ت) .

وزارة الخارجية ، المملكة العربية السعودية : مجموعة المعاهدات والاتفاقيات ج١ ، ج٢ جدة (د . ت) .

وزارة الخارجية ، المملكة العربية السعودية : اتفاقية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في شان تقسيم المنطقة المحايدة ، مكة المكرمة ١٣٩١هـ .

وليكنسون ، جون (ترجمة مجدي عبد الكريم) : حدود الجزيرة العربية ، قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء ، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٣م .

يحيى ، جلال ومحمد نصر مهنا ، وسوسن سليم : مسألة الحدود المغربية - الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، دار المعارف القاهرة ١٩٨١م .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abu Dawood, A.S."The Saudi- Yemeni Boundary Dispute "Bulletin of the faculty of Arts, Cairo University Press, no (59) Septemer1993, PP (187-199).

Al-Muwalad, F.M.: Maritime Boundary Delimitation of the kingdom of Saudi Arabia, A study in Political Geography, thesis for the degree of doctor of philosophy, department of geography university of Durham, U.K, 1993.

Anderson, E.W, " an atlas of word political flash points-A source book of geopolitical crisis, Pinter reference, London 1993.

Beaumont P., and et al. the Middle East: AGeographical study, David Fulton Publishers London 1988.

Biger G., "Geographical and other Arguments in delimitation in the Boundaries of British Palestine," International Boundaries and Boundar Conflict Resolution", 1989, conference proceedings, International Boundaries Research Unit University of Durham, U.K. 1990, PP (41-62).

Blake, G." A note on the international court of justice ruling on the Chad- Libya Dispute "Boundary and Security Bulletin", Vol. (2) no (1) April 1994, pp (80-83), International Boundaries Research Unit, University of Durham U.K., 1994.

Blake, G.H., and R.N. schofield, Boundaries and State Territory in the Middle East and North Africa, Middle East and North Africa Studies Press Cambridgshire, 1987.

Brawer, M., " the green line functions and impacts of an Israeli- Arab, Superimposed Boundary, " international Boundaries and Boundary Conflict Resolution",1989, Conference Proceedings, International Boundaries Research Unit, University of Durham,U.K., 1990, PP (63-74).

Brown, Harry," The Iraq- Kuwait Boundary dispute: Historical Background and the UN decisions of 1992 and 1993," Boundary and Security Bulletin", Vol.(2) no(3), 1994, pp (66-80), international Boundaries Research Unit, University of Durham U.K., 1994.

Brownlie. I., African Boundaries: A legal and diplomatic Encyclopedia, C. Hurst and CO., London, 1979.

Charney J. and Alexander L.(eds.)", international Maritime Boundaries " Martinus Mijhoff Publishers, Netherlands, 1993.

The Population Reference Bureau ", 1998 World Population data sheet", prepared by Thomas Takanc, Washington, 1998.

Drysdale, A. and G. H. Blake, the Middle East and North Africa: A Political Geography, Oxford Unit, Press New York,1985.

Fisher, W.B., The Middle East, Methuen and Co., Ltd. London, 1986.

Kilot, N. "The Evolution of the Egypt- Israeli Boundary: from colonial foundations to peaceful borders, " Boundary and Territory Briefing", Vol.(1) no(8), International Boundaries Research Unit, University of Durham, U.K., PP (1-21).

Langford, S. Libya: “ The Gulf of sirte closing line Boundary Briefing no.(3), International Boundaries Research Unit, University of Durham U.K., 1990.

Mostyn,T., Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula: 1945-1990, Facts on File New York, 1991.

Muir, R. Modern Political Geography, Macmillan London,1981.

O‘Reilly, J., “ Gibraltar: Spanish and United Kingdom, claims “ Boundary and Territory Briefing“, no(4) International Boundaries Research Unit, University of Durham, U.K., 1992.

O‘Reilly, G., “ Ceuta and the Spanish and Moroccan claims, International Boundaries Research Unit, Vol.(1) no.(2), 1994, University of Durham, U.K., PP (1-36).

Prescott, I., R., V., “ The Geography of Frontiers and Boundaries, Hutchinson, CO., Ltd., 1967.

Schofield, R., (ed.), Arabian Boundary disputes Vol.(12), Part(1), Bahrain-Saudi Arabia (1904-1958), Archive Editions, 1992.

Schofield, R., (ed.), “Arabian Boundary disputes Vol.(16), Part(1), and Part(2), Saudi Arabia- Qatar, 1871-1965, and Qatar United Arab Emirates, 1837-1969, Archive Editions,1992.

Schofield, R., (ed.), “ The United Nations Settlement of the Iraq- Kuwait Border, 1991-1993, “Boundary and Security Bulletin“, Vol.(1), no.(2), 1993, PP (70-82), International Boundaries Research Unit, University of Durham, U.K., 1993.

Seagal, G., The world Affairs Companion, Simon and Schuster, London, 1991.

Short, J.R., (1982), An Introduction to Political Geography, Rutledge and Paul, London,1982.

Smith, The disputed water of the Jordan, Transactions of British Geographers, 40(1966) PP (111-128).

Water bury, Hydro politics of the Nile valley Syracuse University Press, 1979, P (239).

United States, Department of state, Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs “Limits In The Seas“, no.(106) , Developing standard Guidelines for Evaluating straight Baselines, August 31, 1987.

المحتويـــات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول

المملكة العربية السعودية. ص . ب ٦٨٣٠ الرياض : ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (٩٦٦-١-) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (٩٦٦-١-)
البريد الإلكتروني : Src@naass.edu.sa

ISBN 5 -52-853-9960

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@naass.edu.sa.

Ⓒ (١٤٢٢هـ) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السرياني، محمد محمود.
الحدود الدولية في الوطن العربي - الرياض
٣٥٦ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٥ - ٥٢ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠
١ - الحدود السياسية - العالم العربي ٢ - المنازعات الدولية
أ - العنوان
ديوي ٣٢٠, ١٢٥٦ ٢٢/١٨٠٣
رقم الايداع: ٢٢/١٨٠٣
ردمك: ٥ - ٥٢ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠

ردمك: ٥ - ٥٢ - ٨٥٣ - ٩٩٦٠